رجال حول الرئيس

نورا راشد

حوار مع
شخصيات
هامة
فى مصر







الهيئة المصرية
العامة للكتاب

رجال حول الرئيس

حوار مع شخصيات
هامة فى مصر

الجزء الأول

نــورا راشــد

رجـال حـول الرئيـس

حـوار مـع شخصيات هامة فى مصر

الجـزء الأول

نـــورا راشـــد

الهيئة المصرية العامة للكتاب



الإخراج الفنى والتنفيذ

صبرى عبد الواحد
مسعد يونس



إلى أمي الحبيبة أطال الله عمرها..

إلى روح أبي الذي كان نبراسا لكل خطواتي ..

والشكر

إلى كل من أذن لي بمحاورته ..

وكل من تعاون معي من أجل مصر

نورا راشد

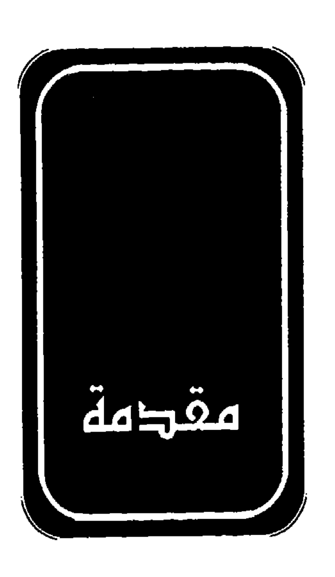


ـ اننا لا نريد الاستقرار طمعا فى الحكم أو ضعفا أمام مقعد .. ليس الحكم مغنمة وكل المقاعد إلي زوال ..

ـ اننا نحمى الاستقرار من أجل صالح الملايين ، من أجل حقها فى الحياة الآمنة الكريمة ، من أجل حقها فى الحرية والديمقراطية .

محمد حسنى مبارك

رئيس الجمهورية



لم تكن المهمة سهلة ميسورة ؛ إذ إن إيجاد مساحة فى خريطة مواعيد السادة الوزراء المسئولين، يعد ضرباً من المستحيل، إذا علمنا أن الميعاد ليس للحصول على خبر أو تصريح عابر، أو لزيارة ميدانية لأحد المواقع، وإنما الميعاد لإجراء حديث مع المسئول الكبير ويتطلب وقتا طويلا من أى مسئول، لأنه لابد أن يخلو إلى نفسه فى جلسة هادئة حتى يستطيع التحدث والتذكر وتجميع كل ما يريد أن يقوله، فى كتاب مطبوع.

هذا الكتاب يضم مجموعة من الحوارات الصريحة والساخنة مع الوزراء الذين يتحملون المسئولية إلى جوار الرئيس مبارك فى ولايته الثالثة... هذه الحوارات فى مجملها هى فى الواقع محاولة جادة لتقديم صورة من قريب لفكر الحكومة المصرية وخطواتها نحو تحقيق الخطة المستهدفة للدخول إلى القرن الحادى والعشرين.

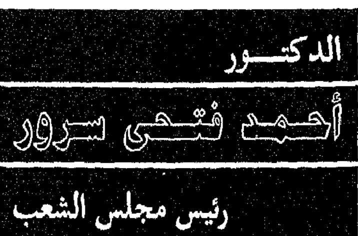
وفى هذا الكتاب لا أحاور وزيرا بعينه، ولكنى أحاور الحكومة المصرية فى شخص الوزير وأناقش بصراحة كل القضايا الملحة التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالواقع الراهن، تكتيكيا أو استراتيجيا، من أجل صالح الشعب المصرى.

وإذا كان كل قائد أو رئيس فى أى بلد من بلدان العالم، يحرص على اختيار مجموعة من القياديين الذين يتحملون المسئولية معه، فإن الاختيار يهدف إلى صالح البلد، دون محاباة أو مجاملة فى الاختيار لأننا بصدد عدة تحديات كبيرة تواجه مصر، ونحن على مشارف القرن الجديد بفكر جديد. ومن أجل هذا، فإن الحكومة الحالية فى مصر، هى فى الواقع حكومة فوق العادة - إن صح هذا التعبير - لأنها الحكومة التى تعبر بنا أدق مراحل حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أرض مصر، وتوطيدعلاقاتنا بالإخوة الأشقاء فى الدول العربية، والعلاقات مع الدول الصديقة بالإضافة إلى العلاقات الدولية فى عالم لا يزال فى مرحلة المخاض، حيث إن السنوات القليلة القادمة المقبلة سوف تظهر على سطح العالم خريطة جديدة من التحالفات والأنظمة السياسية والاقتصادية، تسير نحو القوة عن طريق الاتحاد، وعندما يتحقق هذا فلن يكون هناك مكان للضعيف على وجه الأرض.

من أجل هذا قلت إن حكومة مصر الحالية هى حكومة فوق العادة، لأنها تواجه كل هذه التحولات التى تشكل تحديات فى وجه مصر، التى لابد أن تجد مكانا مرموقا لها على خريطة العالم خلال القرن المقبل.

نورا راشد





- *العالم يتجه نحو الاتفاق ونحن نحو الاختلاف وأوربا تسعى إلى التكتل ونحن إلى التفكك.*
- *هناك فرق بين الاستجواب والاتهام فى العمل البرلمانى .*
- *الحصانة البرلمانية، ليست سلاحا للنائب للخروج على القانون لكنها ضمان لحريته فى ممارسة عمله النيابى.*
- *رئيس البرلمان المصرى من وزارة التعليم إلى مراقبة الحكومة.*
- *العالم يتحرك ونحن مازلنا ننتظر.*
- *تحويل مجلس الشورى إلى تشريعى، غير جائز دستوريا.*

ـ رئيس مجلس الشعب له مكانته المرموقة فى العمل السياسى والاجتماعى وليس فقط فى العمل البرلمانى.

وهو إلى جانب كل ذلك أستاذ جامعى ورجل قانون .. له تاريخه البارز فى هذا المجال.

من هنا كان حرصى على الالتقاء به .. والحوار معه حول كافة القضايا الساخنة على الساحة العربية والمحلية من خلال موقعه كرئيس لمجلس الشعب.. وبصفته أستاذا للقانون.

وقد شاءت الأقدار للدكتور أحمد فتحى سرور أن يتولى مسؤولية المنصب وسط مجموعة متراكمة من التحديات .. وأزمات هنا وهناك.

وفى خضم هذه الأعاصير استطاع الرجل بشجاعة وإصرار أن يقود دفعة العمل النيابى ـ وما زال ـ بحكمة وأناة.. وبرؤية سياسية ثاقبة لعلاقات مصر الدولية والإقليمية والعربية.

وقد رد سيادته على الاتهامات وتحدث عن العديد من القضايا التى تشغل وتتفاعل فى الشارع المصرى، المدعى الاشتراكى، تقسيم العمال والفلاحين داخل البرلمان ، الخصخصة والدستور، وتحويل مجلس الشورى إلى مجلس تشريعى.

وفيما يلى نص الحوار:

علاقات ساخنة

حول العلاقة بين الحكومة ومجلس الشعب وما يتردد من أنها أصبحت علاقة ساخنة

قال سيادته:

العلاقة ليست ساخنة كما يتصورها البعض .. بل هناك أحاديث ساخنة فى إطار التعاون .. وهذه السخونة مظهر لحماس النواب ومزاولة حقوقهم فى مجال الرقابة البرلمانية .. وهى دائما ما تنتهى بالانتقال إلى جدول الأعمال .. بما يعنى عدم اقتناع المجلس بما قد يثار من مشكلات كلامية ساخنة!

مواجهة الإرهاب

وحول ما يتردد عن سعى مجلس الشعب نحو تكوين أو تشكيل جبهة وطنية لمواجهة أعمال الإرهاب فى مصر

قال د. سرور:

نحن نقوم بدورنا ونمارس مسؤولياتنا لتهيئة الرأى العام لمواجهة وطنية شاملة ضد الإرهاب .. ولا نقوم بعمل تشكيلات .. فالمجلس يناقش الموضوع من كافة جوانبه .. وقد تم تشكيل لجنة خاصة درست كل ما يتعلق بالمسألة وكل ما له صلة بها سواء كانت جوانب ثقافية أو اجتماعية أو تربوية أو أمنية أو اقتصادية .. إننا ندرس الظاهرة فى الحاضر والمستقبل لكى يقوم المجلس بإعطاء توجيهاته وتوصياته لكى تعمل السلطة التنفيذية من خلالها.

الاستجواب

وحول الاستجوابات التى تقدم لرئيس الوزراء والوزراء، عما إذا كانت محاكمة لهم أم أنها ظاهرة تؤكد الديمقراطية .

قال سيادته :

إنه تأكيد للديمقراطية .. وهناك فرق بين الاستجواب والاتهام .. فالاتهام يوجب أن تكون هناك وقائع تؤكد تورط الوزير أو الحكومة فى أعمال غير قانونية، أما الاستجواب فهو إثارة لموضوع ما ومناقشته لكى يقف الرأى العام على كافة أبعاده .. وهنا أحب أن أقول إنه يجب ألا نأخذ مثل هذه المسائل بالتشنج أو بأى شكل من أشكال التعسف .. فمن حق المجلس أن يسأل ومن حق أعضائه أن يهاجموا أية إشاعة ويثيروا الموضوعات التى قد تتعلق بها .. والبعض يتحمس ولكن من حق أى وزير أن يرد وأن يقيم حجته هو الآخر .. وهذه هى الديمقراطية.

ثم أضاف قائلا :

وحينما كنت وزيرا للتعليم كنت أسعد غاية السعادة حينما يوجه إلى سؤال أو استجواب فى مجلس الشعب ... لأن ذلك يعطينى فرصة لكى أشرح سياستى وأزيل أى ضباب قد يحاول البعض أن يغلف به نتائج العمل الذى أقوم به.

إستجوابات ساخنة

حكومة الحزب الوطنى تتعرض لعدة استجوابات ساخنة وعشرات من طلبات الإحاطة والأسئلة، ما تفسيركم لهذه الظاهرة التى لم تشهدها دورات سابقة..؟

تفسيرنا لهذه الظاهرة هو أنها ديمقراطية (١٢ استجوابا فى السنة)، هذه ديمقراطية وانفتاح .وقد قالوا إن المجلس ليس فيه إلا حزب واحد ونسوا أن هناك مستقلين وهم يمثلون جماعات سياسية معارضة وبالتالى تحدث استجوابات من المستقلين ومن المعارضة مما يدل على حيوية المجلس.

حدة الوزراء

وعن حدة الوزراء فى الرد على الاستجوابات، قال :

الحدة ليست مطلوبة وغير جائزة .. ولكن يبدو أن الحدة تكون أحيانا للتعبير عن الموقف .. وهذه هى السخونة .. فالحدة تأتى فى التعبير وليست فى العلاقة بين عضو مجلس الشعب والوزير . ولكن مع مزيد من الممارسة الديمقراطية وبمرور الوقت ستأخذ الأمور مجراها الصحيح بحيث يمكن لأى عضو أن يهاجم وأن يصل إلى هدفه وهو مبتسم .. بعيدا عن الانفعال وعن الحدة فى التعبير .. وكلما كان الإنسان واثقا من نفسه قلت حدته .. ونحن نريد أن تكون العبارات المستخدمة من الجميع تليق بوجودنا تحت قبة البرلمان.

وأكد الدكتور فتحى سرور أن رئيس المجلس لا يصدر أحكاما ضد أى عضو ولكن الحكم للمجلس وبكل تقدير للحكومة ولأعضاء مجلس الشعب جميعا.

أخطر القوانين

وعن أخطر القوانين التى سيناقشها المجلس فى دورته القادمة قال:

كلمة الخطورة تعنى الأهمية، وتعنى أن هناك آثارا بعيدة المدى ستترتب على مثل هذه القوانين وتؤثر فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأمور . ولقد وعدت الحكومة بتقديم مشروعات قوانين تتعلق بالعلاقة بين المالك والمستأجر وقوانين التحكيم والضرائب الموحدة .. وغيرها من مشروعات القوانين.

قانون النقابات

وعن قانون النقابات الموحد قال:

لقد كنت عند وعدى بأخذ رأى رؤساء النقابات فيما يتعلق بهذا القانون .. وقد تم ذلك بالفعل قبل عرض الموضوع على المجلس وقبل إصدار القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣م.

هل هناك خلاف بين مجالس النواب العربية والبرلمان الأوروبى .. وما هى أسباب هذا الخلاف؟

لا يوجد خلاف .. بل يوجد تعاون تام بين الجميع.

نحو التكامل

متى يشعر المواطن العادى بالعلاقات بين البرلمانات العربية وتأثير ذلك على العمل العربى المشترك؟

العمل العربى يتجه فيما يتعلق بالعمل النيابى نحو التكامل .. وقد قمت بزيارات متعددة للدول العربية .. وهذه الزيارات مستمرة .. فقد زرنا قطر والكويت .. وهناك تعاون عربى ملحوظ فى هذا المجال .. والمواطن العادى يشعر بذلك ويقرأ عنه .. ونتائجه تتمثل فى صيغ كثيرة تتم لصالحه فى كل الدول العربية.

التحدى

وعن الصعوبات التى واجهته فى عمله كرئيس لمجلس الشعب قال سيادته:

إننى أحب التحدى .. الصعوبات يومية. ولكن مواجهتها هى الأساس، وأنا أحرص دائما على أن يتحقق التوازن داخل المجلس وأن يتم كل شئ بشكل سليم وحجة دامغة وفهم كامل لجوانب الموضوع الذى يطرحه أى نائب أو عضو بالمجلس.

ومن ناحية أخرى، فإننى حريص كل الحرص على أن يكون رئيس المجلس أخا لكل عضو فيه .. يدير الجلسة بحكمة بحيث تمر الجلسة بسلام .. وأنا أعرف أن هذا ليس سهلا .. ولكننا نتغلب على الصعوبات ونحقق الأهداف المرجوة ونرضى الرأى العام بتوفيق الله وبثقتنا فى سياستنا. وقد تعرضنا فى الدورة الحالية لقضايا غاية فى السخونة. سوف يسجلها تاريخ الحياة السياسية فى مصر ..فقد كانت من أكثر الدورات

ازدحاما بالعمل والإنجاز .. وكلها تتعلق بمصالح الجماهير مثل قضايا الفقر وقضية ضريبة المبيعات والبطالة والإرهاب والإصلاح الاقتصادى وغيرها.

بين الشعب والشورى

وعن التنسيق بين مجلسى الشعب والشورى قال:

السيد رئيس الجمهورية يفتتح دورة الانعقاد العادى لمجلس الشعب والشورى فى اجتماع مجلسى الشعب والشورى فى اجتماع مشترك .. وبالنسبة للأزمات الكبرى يدعو سيادته لاجتماع مشترك بين لجنة العلاقات الخارجية والشؤون العربية ولجنة الأمن القومى بمجلس الشعب ولجنة الشؤون الخارجية فى مجلس الشورى.. وهكذا يتم التنسيق دائما وبشكل منتظم.. والاختصاصات واضحة. ومجلس الشعب يستفيد من تقارير مجلس الشورى.. ورئيس مجلس الشعب يطبق الدستور فيما يتعلق بالقوانين الأساسية.. وفى نهاية كل دورة برلمانية يتم عقد اجتماع مشترك. ورئيس الجمهورية يعطى توجيهاته فى افتتاح كل دورة بما يجب عمله فى المرحلة الجديدة كما يعطى تكليفات للحكومة يتجاوب معها مجلس الشعب والشورى.

هناك آراء تطالب بتحويل مجلس الشورى الى مجلس تشريعى يختص بنظر بعض القضايا، ما رأيكم..؟

الآراء التى تطالب بتحويل مجلس الشورى إلى مجلس تشريعى آراء محترمة وجديرة بالتقدير والاحترام، ولكن الدستور الحالى لا يسمح بذلك.

الحصانة

وعن الحصانة البرلمانية قال سيادته :

الحصانة ليست ميزة لعضو مجلس الشعب بل هى تمكنه من ممارسة عضويته بحرية.. ولقد شهد المجتمع كيف أسقط المجلس العضوية عمن يستغلها، والمجلس لا

يتردد فى رفع الحصانة عن أى عضو لتمكين النيابة العامة من اتخاذ الإجراءات الجنائية.. كما أن الحصانة ليست سلاحا فى يد النائب للخروج على القانون.

التعليم أم البرلمان

أيهما أقرب إلى نفسك، عملك كوزير للتعليم أم عملك كرئيس لمجلس الشعب؟

كل من المنصبين له وقعه فى نفسى.. فعندما شرفت بمسؤولية العمل كوزير للتعليم كانت لدى خبرات واسعة فى هذا المجال سواء من خلال عملى كمندوب دائم لدى اليونسكو أو عضو بالمجلس التنفيذى فى اليونسكو أو عملى كمستشار ثقافى فى سويسرا وفرنسا أو عملي كأستاذ وعميد ونائب لرئيس جامعة القاهرة لنحو ما يقرب من ثلاثين عاما.. وبالتالى فإن خبراتى التعليمية والدولية فى مجال اليونسكو مكنتنى من تحمل هذه المسؤولية بالإضافة إلى الرؤية السياسية التى تسلحت بها.

أما مسؤولياتى كرئيس لمجلس الشعب فقد مهد لها عملى القضائى الذى بدأته فى فجر حياتى ثم عملى كأستاذ بكلية الحقوق والذى بدأ منذ كنت مدرسا سنة ١٩٥٩م إلى جانب ممارستى للمحاماة أمام محكمة النقض وإسهاماتى فى المؤتمرات الدولية القانونية ومؤلفاتى أيضا فى هذا المجال، واشتراكى فى لجنة وضع الدستور.. كل هذا سلحنى بالخبرة لممارسة عملى كرئيس لمجلس الشعب.. وهكذا توافر لدى من الخبرات فى كلا المجالين ما ساعدنى على تحمل المسؤولية.

ولكنى أقول إننى سعيد فى موقعى الحالى.. حيث تفيدنى حصيلة الخبرات وتمكننى من أداء العمل بكل تبعاته ومسؤولياته بشكل فيه إلمام بكافة جوانب العمل الوطنى، بالإضافة إلى مهمتى فى تدعيم مسيرة الديمقراطية التى أرسى قواعدها ويقودها الرئيس محمد حسنى مبارك.

وبناء على ذلك فإن المفاضلة بين العمل فى الموقعين أمر غير ذى موضوع، وإن كنت بطبيعة الحال أحب عملى الحالى وأتفانى فيه وأبذل كل جهدى لإنجاحه والله يوفقنا.

د. فتحى سرور من الجامعة إلى وزارة التعليم ثم رئاسة البرلمان خلال هذه الرحلة هل تغيرت النظرة إلى مشكلات وهموم وآمال مصر..؟

بالطبع تغيرت النظرة إلى مشكلات وهموم وآمال مصر بحكم تطور الحياة، وبحكم المراحل والتحديات التى تواجه مصر، وبحكم تغير النظام الدولى ولكن هناك ثوابت. منها أن مصر بحكم موقعها الجغرافى والسياسى عليها مسؤوليات ضخمة لا نحو أبنائها فحسب ولكن نحو أبناء المنطقة كلها، والمسؤوليات التى تتحملها مصر نحو أبناء المنطقة تنعكس على شعب مصر، فمصر ليست منعزلة عن أفريقيا والمنطقة العربية ولا عن دول البحر المتوسط ولا عن الدول الإسلامية بل هى جزء لا يتجزأ من هذه التجمعات وبالتالى فإن قدر مصر أن تتفاعل معها وأن تتأثر وتؤثر فيها، لهذا كانت هموم مصر ومشكلاتها ليست هموما ومشاكل داخلية محلية بحتة، بل إنها تتحمل عبء ما يدور فى المجتمع الدولى وهذه المجتمعات الإقليمية التى تحيط بمصر.

أحدثت فى التعليم تغييرات كبيرة كانت مقدمة للتطوير الحادث حاليا، فهل ترى أن وجودك بالمجلس طوال هذه الفترة أحدث نفس التغييرات التى حدثت فى التعليم..؟

هذا المجلس ساهم فى كثير من تطوير التعليم، كان ذلك بالنسبة لى تعديل قانون التعليم رقم ٣٩ لعام ١٩٨٠م الخاص بالتعليم قبل الجامعى، وقد عدل المجلس القانون، وتعرض للنظام الجديد «الثانوية العامة» كما عدل قانون تنظيم الجامعات بمبادىء جديدة، كما أن هذا المجلس نظر الاتفاقية الخاصة بإنشاء مكتبة الإسكندرية، وبالتالى فقد ساهمت من خلال رئاستى فى هذا المجلس فيما يحدث الآن من تطوير للتعليم.

العمال والفلاحون

العمال والفلاحون والفئات، قضية أو ظاهرة تنفرد بها مصر فى التمثيل النيابى والذى لا شك فيه أنها أثرت على إثراء وتفعيل المناقشة داخل المجلس، فما رأى د. سرور؟

العمال والفلاحون والفئات بلا شك أن هذه القوى الثلاث أثرت فى إثراء وتفعيل المناقشة داخل المجلس، فكل من هذه الفئات يشعر ويعانى بكل ما يشعر به أبناء كل فئة من مشكلات. ووضع هذه النسبة والحرص على تطبيقها أدى إلى عدم تهميش دور العمال والفلاحين فى الحياة المصرية بل أعطاهم حق رفع أصواتهم فى المجلس التشريعى حتى يكون التشريع معبرا عن مصالحهم.

وهؤلاء فى المجتمع المصرى كانوا على الهامش، وكانت القيادة بيد غيرهم حتى أصبح الآن لهم الوجود الدستورى بشكل يضمن عدم تهميشهم، وفى نفس الوقت يضمن سماع أصواتهم من خلال المعاناة الحقيقية.

إلغاء التصنيف

بصراحة أكثر يقال إنك مع إلغاء هذا التصنيف من أساسه، فلماذا..؟

هذا القول ليس دقيقا على الإطلاق، فالذى حدث أنى قلت فى أحد الأحاديث إن هذه النسبة موجودة فى الدستور المصرى وينفرد بها الدستور المصرى، والواقع أيضا أن الدستور السورى يشارك مصر فى هذا التصنيف.

وليس معنى هذا الانفراد أنه خاطىء فهذا يتفق وطبيعة المرحلة التى مرت بها مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو. لرفع شأن هذه الفئات، بدلا من أن تكون على هامش الخريطة الاجتماعية أن توجد فى قلب هذه الخريطة، وأن يكون لهم صوت مسموع،

وفى بلاد كثيرة يوجد حزب العمال وحزب الفلاحين، وهؤلاء العمال والفلاحون قد يمسكون الحكم كله.

وبالتالى فوجود هذه النسبة فى الدستور المصرى يضمن تمثيلا متكافئاً لكل هؤلاء، كما أن هناك توسعا فى تعريف العامل والفلاح يضمن عدم تضييق المعنى ويضمن أن كلمة العامل تتسع لأكثر من كلمة الحرفى، كذلك الفلاح.. وقد أرست التقاليد والتشريعات المصرية تعريفات واسعة مما أدى إلى وجود كثير من العمال ممن يحملون الشهادات العليا فى مجلس الشعب ، وبالتالى أنا مع العمال والفلاحين فى أن يدخلوا المجلس ويدلوا بدلوهم ويشاركوا فى تحمل الأعباء.

عمال وفئات، تصنيف نفذ فى زمن كانت فيه مصر تتجه إلى النظام الاشتراكى، والآن نحن نتجه الى العكس فهل وجود هذا التصنيف لا يتعارض مع التوجه الجديد..؟

التوجه الجديد هو اقتصاديات السوق مع المحافظة على العدالة الاجتماعية ولا علاقة للنظام الاشتراكى بتصنيف العمال والفلاحين، لأن تصنيف العمال والفلاحين هو تصنيف للقوى الاجتماعية،وكان النظام الاشتراكى يقول إن الاشتراكية جاءت أصلا من أجل الفئات المطحونة المغلوبة على أمرها.وعامة لا يوجد تعارض لأن النظام الاشتراكى ما زالت له خصوصيته المتبقية وهى العدالة الاجتماعية، أى رعاية الطبقات الاجتماعية التى تعانى، وبالتالى فإن هذه الرعاية تفرض إعطاء اهتمام خاص بالعمال والفلاحين.

داخل المجلس وفى لجنة الحوار القومى أثير مؤخرا إلغاء منصب المدعى العام الاشتراكى، فهل أنت مع هذا الرأى لاسيما أن معظم المهام التى كان يضطلع بها الجهاز تقلصت الى حد كبير..؟

فيما يتعلق بالمدعى العام الاشتراكى بلا شك يجب إعادة النظر فى اختصاصاته بما يتفق مع التطبيق الديمقراطى، والتطور فى تطبيق الديمقراطية، وإزالة كل ما يؤثر

فى مسيرة الديمقراطية وذلك بشكل لا يمثل أى قيد على حرية تكوين الجمعيات ولا النقابات وأنا مع إزالة أى أمر يجعل هناك شبه تدخل للمدعى الاشتراكى فى الحياة السياسية.

اتهامات بالتقصير

مجلس الشعب متهم بالتقصير فى تفعيل دوره لحل مشكلة جماهيرية كبيرة وخطيرة مثل مشكلة توظيف الأموال، فما ردكم على هذا الاتهام..؟

مشكلة توظيف الأموال مشكلة يتحمل عبئها أكثر من شخص. أما المسئول الأول فهم المودعون الذين لم ينتبهوا، وبعد ذلك هى مشاكل تنفيذية وقضائية حيث يتولى أمرها جهاز قضائى، وإدارة حراسة الأموال التابعة للشركات، سواء عند النائب العام أو المدعى الاشتراكى تتولى هذا الموضوع.

وأتساءل: ما الذى يمكن أن يفعله مجلس الشعب مع جهاز قضائى، وهناك فصلٌ، بين السلطات، ومجلس الشعب يقوم بدور الرقابة فقط ولا يمكن أن ينسب لمجلس الشعب أى تقصير، عليه أن ينبه، وقد نبه أكثر من مرة وطالب أكثر من مرة ولم يضع رأسه فى الرمال.

لسان حال الحكومة

المجلس متهم أيضا بأنه لسان حال الحكومة لا يعطى للآراء المعارضة الدور الكافى رغم أن د. فتحى سرور فى نفس الوقت يحرص على منحها الكلمة والتعليق وتقديم طلبات الإحاطة والاستجوابات..؟

عيب أن يقال إن المجلس لسان حال الحكومة، لأن الحكومة تستند إلى صفة المجلس باعتبارها حكومة الأغلبية والأغلبية فى المجلس من الحزب الوطنى، وقد

تكلمت المعارضة أكثر مما تكلم حزب الأغلبية وآراء المعارضة أخذ بها فى أكثر من مرة عند التشريع وعند الرقابة. والذى يقول بعكس ذلك لا يتابع جيدا أعمال المجلس.

المجلس متهم أيضا بعدم حرص عدد من الأعضاء سواء على الحضور أو الإنصات تماما لما يدور فى الجلسة..؟

أما عن الأعضاء الذين لا يحرصون على الحضور فهذا أمر حقيقى وهذه سلبية لدى بعض الأعضاء، وللأسف نحن لا نشترك وحدنا فى هذه السلبية بل تشترك فيها معظم برلمانات العالم والذى سوف يحاسب الأعضاء الغائبين هم هيئة الناخبين عندما يرشحون أنفسهم مرة أخرى.

هناك اتهام أيضا بوضع العقبات أمام أحكام محكمة النقض التى قضت ببطلان عضوية العديد من أعضاء المجلس..؟

لا توجد أحكام من محكمة النقض وهذا ما يروج له البعض ممن يخلطون بين الحكم والرأى.. فالدستور ينص على أن محكمة النقض تبدى رأيها ولا تصدر أحكاما فهذه آراء. ومحكمة النقض هنا جهة تحقيق وليست جهة حكم، والذى يفصل فى الطعن هو مجلس الشعب نفسه وليست محكمة النقض.

ومحكمة النقض تحقق كما تحقق النيابة العامة وتقدم الطعن بالمذكرة برأيها، وقد ترى أن الطعن مقبول من وجهة نظر قانونية بحتة.. ولكن المجلس لا يأخذ بوجهة النظر هذه، والعبرة عنده هل الخطأ الذى أثبتته محكمة النقض يؤثر فى إرادة الناخبين أم لا..؟ وأحيانا تقرر محكمة النقض أن الطعن باطل لأن كل أعضاء اللجنة لم يوقعوا إنما وقع فقط رئيس اللجنة، وهنا يقول مجلس الشعب مثلا يكفى أن رئيس اللجنة يوقع على المحضر ولاعبرة بالأعضاء فليس من المعقول أن تتم الانتخابات بشكل سليم، ثم ينصرف الأعضاء ولا يوقعون على المحضر فيصبح محضر الانتخابات باطلا وتعاد الانتخابات فحالما تتم الانتخابات تكون اختلافات نظر فى مدى فداحة الخطأ الذى وقع وهل يؤثر فى إرادة الناخبين أم لا..؟ وعلى كل فإن محكمة النقض لا تصدر أحكاما.

المجلس سيد قراره

فى بعض أحكام محكمة النقض قبل المجلس حكم القضاء واستجاب له، وفى البعض الآخر رفض الاستجابة، مشيرا إلى أن المجلس سيد قراره لماذا..؟

من هذا المنطلق فالمجلس أحيانا يستجيب وأحيانا لا يستجيب طبقا لنوع الخطأ هل هو جوهرى يؤثر فى إرادة الناخبين أم لا والمجلس قراره ليس تحكما بل طبقا للدستور والقانون.

بمناسبة الحديث عن السلطات هل ترى أن التعاون الحالى بين السلطات كاف أم يحتاج لمزيد من التفعيل لتجاوز بعض المشكلات البسيطة التى تحدث بين الحين والآخر..؟

نعم التعاون الحالى بين السلطات متوافر وكاف، فكل منا يعرف واجبه ويعرف دوره، والسلطة التشريعية تعرف دورها جيدا فى التشريع والرقابة، والسلطة التنفيذية تستجيب لآراء المجلس كثيرا، والسلطة القضائية منفصلة تماما والمجلس حريص على تنفيذ الأحكام الخاصة بالمحكمة الدستورية العليا والتجاوب مع أحكامها.

حجب التقارير

التقارير الصادرة من لجان المجلس لماذا تحجب عن وسائل الإعلام وهل تتم الاستفادة الكاملة منها..؟

لا تحجب التقارير عن وسائل الإعلام، بل على وسائل الإعلام أن تنشط لمعرفتها ونشرها ونحن مستعدون لإرسالها لوسائل الإعلام لأنه لا يوجد شىء يحجب عن الإعلام ونحن مجلس الشعب أى للشعب ولا شىء يخفى عن الشعب.

بين الحزب والحياد

تنتمون إلى الحزب الحاكم كما أنكم عضو بناديه السياسى، وهو الحزب صاحب الأغلبية فى البرلمان، هل وأنت فى موقع رئيس المجلس تقوم بدور حيادى أم تؤدى دورا حزبيا فى المقام الأول..؟

كونى منتميا إلى الحزب الحاكم لا يمنع من قيامى بالدور الحيادى والدور الموضوعى، وعندما أعتلى المنصة أفقد رداء الحزبية وأكون ملكا للجميع والدليل على ذلك أنى أوجه للحكومة فى كثير من الأحيان أسئلة يراها البعض محرجة ولكن ذلك فى سبيل الإيضاح فهذا الحياد والموضوعية لا يمكن أن أتخلى عنهما.

بعض القوانين التى تطرح على المجلس لا تأخذ الوقت الكافى لدارستها مثل الضريبة الموحدة، لماذا..؟

القوانين التى تطرح على المجلس تأخذ وقتها الكافى تماما والضريبة الموحدة نوقشت فى عشر جلسات صباحا ومساء.. والمجلس لا يتردد فى أن يعطى الوقت الكافى لأى موضوع مهم.

تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات التى تحال للمجلس متضمنة مخالفات صارخة. لماذا لا تحال الى جهات التحقيق..؟

يحيل الجهاز المركزى الى جهات التحقيق مخالفاته فى كثير من الأحيان.

الخصخصة غير باطلة دستوريا

أثيرت مؤخرا قضايا ساخنة، مثل تعديل الدستور لدرجة أن البعض قال إن برامج الخصخصة باطلة لتعارضها مع بعض نصوص الدستور الحالى، فما رأى د. سرور فى هذه القضية التى طال الحديث عنها..؟

غير صحيح أن برامج الخصخصة باطلة لأن الدستور الحالى يتكلم عن النظام الاشتراكى بمعنى العدالة الاجتماعية، أى تخفيف الأعباء، أى الرعاية الاجتماعية، ولم ينص الدستور الحالى على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج كما فعلت الدول الشيوعية.

التعاون البرلمانى المصرى الدولى أكثر فعالية من التعاون البرلمانى المصرى العربى، لماذا من وجهة نظرك..؟

العيب ليس فى البرلمان المصرى، وإنما الموضوع يتطلب تحركا وتضامنا أكثر بين الدول العربية والأوضاع العربية المتردية تنعكس على نشاط الاتحاد البرلمانى العربى.

نحن فى عالم التكتلات الاقتصادية، هل ترى للعرب موقفا فى هذا العالم وهم على هذا النحو..؟

نحن فى عالم التكتلات الاقتصادية، وبالطبع الدول العربية متأخرة وأتساءل أين السوق العربية..؟ فقد تأخرنا عن الجميع، أوروبا أنجزت وحدتها ومازلنا جالسين.. إن الطريق أمامنا سوف يكون صعبا وعقبة سنعانى منها.

السيرة الذاتية :

الاســــــــــم	:	أحمد فتحى سرور.
تـاريـخ المـيـــــلاد	:	٩ من يوليو ١٩٣٢م.
الحـالـة الاجـتـمـاعـيـة	:	متزوج.
الأولاد	:	ثلاثة .
الدرجـات الـعـلـمـيـة	:	ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة. الماجستير فى القانون المقارن من جامعة ميتشيجان بالولايات المتحدة. الدكتوراه فى الحقوق من جامعة القاهرة (١٩٥٩م).
المـــنـــاصــــب	:	وكيل للنائب العام (١٩٥٣ ـ ١٩٥٩م).
على المستوى القانونى	:	أستاذ للقانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة القاهرة (١٩٥٩م حتى الآن). محام أمام محكمة النقض (١٩٧٦م ـ حتى الآن).
علي المستوى الأكاديمى	:	أستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة. (١٩٥٩م ـ حتى الآن).

رئيس قسم القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة القاهرة (١٩٧٨ - ١٩٨٣م).

عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة (١٩٨٣ - ١٩٨٥م).

نائب لرئيس جامعة القاهرة (١٩٨٥ - ١٩٨٦م).

رئيس المجلس الأعلى للجامعات.

على المستوى السياسى : وزير التعليم (١٩٨٦ - ١٩٩٠م).

عضو المكتب السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى (الحزب الحاكم).

مقرر اللجنة السياسية للحوار الوطنى (١٩٩٤م).

على المستويين الدبلوماسى والدولى: ملحق ثقافى لمصر فى سويسرا (١٩٦٤- ١٩٦٥م).

مستشار ثقافى فى باريس (١٩٦٥ - ١٩٧٠م).

مندوب دائم لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لدى اليونسكو (١٩٧٢ - ١٩٧٨م).

عضو مجلس إدارة معهد الدراسات العليا للعلوم الجنائية فى إيطاليا (١٩٨٥ - ١٩٩٣م).

نائب رئيس وعضو المجلس التنفيذى لليونسكو (١٩٨٩ - ١٩٩٣م).

نائب رئيس الجمعية الدولية للقانون الجنائى، باريس (١٩٨٩م - حتى الآن).

رئيس جمعية الصداقة بين مصر وروسيا (١٩٩١م - حتى الآن).

على مستوى النشاط العام : عضو بلجنة الدستور المصرى ومقرر للجنة الحقوق والحريات العامة المنبثقة من لجنة الدستور (١٩٧١م) .

رئيس المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان فى الشريعة الإسلامية الذى عقد فى صقلية (١٩٧٩م) .

رئيس المؤتمر الدولى للتربية، جنيف (١٩٨٩م) .

رئيس اتحاد الحقوقيين المصريين (١٩٨٤ ـ ١٩٩٠م) .

رئيس الجمعية المصرية للقانون الجنائى (١٩٨٩م - حتى الآن) .

رئيس الجمعية المصرية للحقوقيين المتصلين بالثقافة الفرنسية (١٩٩٢م - حتى الآن) .

رئيس الجمعية المصرية للتنمية الاجتماعية والثقافية (١٩٩١م - حتى الآن) .

على المستوى البرلمانى: عضو مجلس الشعب ورئيسا له لخمس دورات متعاقبة (١٩٨٧م - حتى الآن) .

رئيس اتحاد البرلمانات الأفريقية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١م) .

حرص منذ توليه رئاسة مجلس الشعب على حضور جميع مؤتمرات الاتحاد البرلمانى الدولى (٧ مؤتمرات) وعلى المساهمة الفعالة فى أعماله، وعلى المشاركة فى مؤتمرات الاتحاد البرلمانى العربى.

مؤتمرات الاتحاد البرلمانى الدولى : المؤتمر ٨٥: بيونج يانج (كوريا الديمقراطية) (أبريل ١٩٩١م) .

المؤتمر ٨٦: سانتياجو ـ شيلى (أكتوبر ١٩٩١م) .

المؤتمر ٨٧: ياوندى ـ الكاميرون (أبريل ١٩٩٢م) .

المؤتمر ٨٨: ستوكهولم ـ السويد (أكتوبر ١٩٩٢م) .

المؤتمر ٨٩: نيودلهي ـ الهند (أبريل ١٩٩٣م).

المؤتمر ٩٠: كانبرا ـ أستراليا (سبتمبر ١٩٩٣م).

المؤتمر ٩١: باريس ـ فرنسا (مارس ١٩٩٤م).

المؤتمر ٩٢: كوبنهاجن ـ الدنمارك ((سبتمبر ١٩٩٤م).

اليوم البرلماني بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي حول السكان والتنمية (القاهرة سبتمبر ١٩٩٤م).

الدورة ٢١: طرابلس ـ ليبيا (مايو ١٩٩١م).

مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي: المؤتمر الثالث: للديمقراطية البرلمانية (سبتمبر ١٩٩١م).

الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا:

أهم المؤلفات :

١ـ نظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية.
٢ ـ الجرائم الضريبية.
٣ ـ الجرائم المضرة بالمصلحة العامة.
٤ ـ الوسيط في قانون العقوبات ـ القسم الخاص.
٥ ـ الوسيط في قانون العقوبات ـ القسم العام.
٦ـ الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية.
٧ـ الاختبار القضائي.
٨ ـ أصول السياسة الجنائية.
٩ـ النقض الجنائي.
١٠ ـ الشرعية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية.
١١ ـ الحماية الجنائية للحياة الخاصة.
١٢ ـ استراتيجية تطوير التعليم.
١٣ ـ تطوير التعليم، استراتيجيته، وخطة تنفيذه.
١٤ ـ نحو إصلاح التعليم في مصر، باللغة الإنجليزية.

أهم المقالات : ١ ـ الحماية الجنائية للبيئة.

٢ ـ الدستور وثيقة تقدمية.

٣ ـ مبدأ سيادة القانون.

٤ـ الخطورة الإجرامية.

٥ـ تسجيل المكالمات التليفونية.

٦ـ الضمانات الدستورية لحقوق المتهم.

٧ـ استقلال القضاء حق من حقوق الإنسان.

٨ـ الاتجاهات الحديثة للسياسة الجنائية.

٩ـ الشرعية الإجرامية الجنائية.

١٠ ـ حقوق الإنسان فى التشريع المصرى.

وأشرف على أكثر من أربعين رسالة دكتوراه.

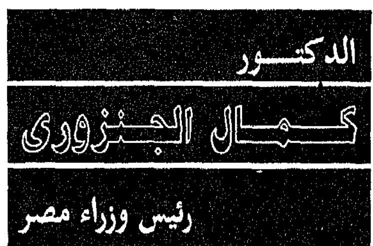
الأوسمة والجوائز: وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى (١٩٦٤ و١٩٨٣م).

وسام النيلين ـ السودان (١٩٨٨م).

جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية (١٩٩٣م).

وسام الكوكبة من طبقة ضابط عظيم من الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية (١٩٩٢م).





- الخطة العشرينية بدأت فى ١٩٨٣م وتستمر حتى ٢٠٠٢م.
- السوق العربية هى البداية للسوق الشرق أوسطية.
- الاستقرار الحكومى يؤدى للتجانس ويخلق الألفة.
- التخطيط جهد الشعب وليس الحكومة.

د. كمال الجنزورى رئيس وزراء مصر ومهندس التخطيط فى مصر، والمسؤول الأول عنه، صاحب فكرة الخطة العشرينية التى بدأت فى ١٩٨٣م وتنتهى فى عام ٢٠٠٢م . خلالها تجاوزت مصر بفضل ثلاث خطط خمسية مرحلة الانهيار، وفى منتصف الخطة الثالثة دخلت مصر مرحلة الانطلاق.. يتحدث نادراً جداً، لأنه يعكف ليل نهار على حمل هموم المستقبل، أمنياته تحسين أداء المستويات الاقتصادية والاجتماعية لجميع طبقات الشعب.

تناول فى حديثه كل القضايا المتعلقة بالتنمية.. جاءت إجاباته مختصرة لكنها تضع النقاط فوق الحروف. له رؤية مميزة وثاقبة حيال كل القضايا المطروحة على الساحة: فى توظيف الأموال.. والخصخصة.. العلاقة بين مصر والمؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين.

لا يجد غضاضة حينما يتحدث عن أسرته، ثم عن عشقه المتمثل فى الرياضة خاصة كرة القدم فيكشف أنه كان لاعباً من الثانوى والجامعة.. وهذا نص الحوار:

الخطط الخمسية للتنمية ودورها فى تحسين أداء الاقتصاد المصرى، هل يمكن أن تلقى الضوء عليها..؟

كانت هناك خطة خمسية خلال الفترة من ٦٠ ـ ١٩٦٤م، كانت أيامها الظروف أحسن.. عدد السكان محدود، والمشكلات محدودة.. كانت بداية طيبة فى إطار الخطط التنموية، بعد ذلك لجأنا إلى الخطط السنوية، ولأننا سعينا لربط الحاضر

بالماضى، ولاستنتاج ما سيحدث خلال السنوات الخمس التالية أعددنا فى عام ١٩٨٢م خطة شاملة أسميناها الخطة العشرينية، التى تنتهى عام ٢٠٠٢م، قسمناها إلى أربع خطط خمسية، الأولى من ٨٢ حتى ١٩٨٧م، والثانية من ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢م، والثالثة من ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ وهى التى نحن بصددها حاليا، ثم الخطة الخمسية الأخيرة من ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢م .

وهذا العمل التخطيطى لم يبدأ من فراغ، فقد بدأناه بمؤتمر اقتصادى موسع دعا إليه الرئيس حسنى مبارك فى فبراير ١٩٨٢م، قامت فيه كل الفئات والاتجاهات والتيارات السياسية بتوصيف الواقع المصرى بمشكلاته الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال هذا التوصيف، أعددنا الخطة العشرينية، وعندما ترجمت إلى الخطة الخمسية الأولى ذهبنا إلى اتحاد النقابات والجامعات والأحزاب حتى تستقر الرؤية، ويكون هناك اتفاق على ماهدفت إليه الخطة الخمسية الأولى، وبالتالى يمكن القول إن الجهد فى الإعداد لم يكن جهد الوزارة وحدها أو الحكومة، لكنه كان جهد الشعب كله بمختلف فئاته. عقب ذلك ذهبنا بالخطة لمجلس الوزراء، ثم مجلس الشورى، حتى أقرها مجلس الشعب، ليبدأ العمل بها بعد ذلك.

أهدافنا تحققت

وما الهدف المراد من الخطة بعد توصيف المشكلات بمختلف أنواعها..؟

لقد قطعنا مشوارا طويلا منذ عام ٨٣، بذل فيه جهد كبير، لأننا كنا نصر على الوصول لهدفنا، ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين، فلابد أن تكون هناك بنية أساسية. فمصر رغم مواردها المحدودة نجحت فى أن توجه ٩١ ألف مليون جنيه خلال الثلاثة عشر عاما الماضية للبنية الأساسية ولم يتوقف الهدف أو الأمر عند ذلك، فوجدنا أن البنية الأساسية لا تكفى، حيث إن هناك قواعد إنتاج قديمة، بعضها يعود تاريخه للثلاثينيات والأربعينيات، فكان لابد من إحلال وتجديد هذه المواقع

الإنتاجية، وقد أنفق على هذا الإحلال نحو ٢٣ ألف مليون جنيه. بعد ذلك، وبعد إنجاز بناء البنية الأساسية، تم تجديد قواعد الإنتاج، بدأنا مرحلة أخرى، وهى مرحلة الاصلاح الاقتصادى، بضبط الإيقاع النقدى والمالى، ولخفض العجز فى موازنة الدولة، وخفض معدلات التضخم ، وتحرير سعر الصرف، وتحرير سعر الفائدة، وتحرير التجارة الخارجية.

وبالتالى وصلنا إلى ما يسمى بمرحلة الانطلاق فى الإنتاج، وهذا ليس تصورى وحدى، بل تصور كل أجهزة الدولة والحكومة ككل سواء فى الهيئات التشريعية أو التنفيذية، حيث يشهد الجميع أن مصر تمكنت من دخول مرحلة الانطلاق بعدما أعادت بناء بنيتها الأساسية، وحسنت قواعد الإنتاج وجددتها لنجنى بعد ذلك عملية زيادة الإنتاج، وزيادة حجم الصادرات، وارتفاع دخل الأفراد، وبالتالى ارتفاع مستويات المعيشة.

وأية دولة فى العالم تسعى لتحقيق ذلك، وهو ليس أملا، لكن علينا أن نجنى ثمار ما دفعناه خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية سواء من مال أو جهد وعرق.

ونحن كدولة لا نقل بأية حال من الأحوال عن الدول النمور فى جنوب شرق آسيا، التى بدأت نهضتها ببنية أساسية أقل منا، وبعنصر بشرى ليس أكبر منا، وغير مدرب مثلنا.

دور مشترك

لعبتم دوراً مميزاً فى تحسين العلاقة بين مصر وصندوق النقد الدولى، فهل كنت مفوضاً من رئيس الوزراء السابق لتأدية هذا الدور..؟

الدور مشترك لنا جميعا، وكمجموعة اقتصادية، برئاسة رئيس الوزراء، والتفكير عموما مشترك وموحد.

مصر والصندوق والبنك

هناك اتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى، فما حقيقة الموقف الآن، لاسيما أن هناك بعثتين إحداهما للبنك الدولى تقومان بزيارة مصر حالياً..؟

هناك اتفاق بين مصر والصندوق، منذ نحو ثلاث سنوات والاتفاق الأخير عقد بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٩٣، وهناك اتفاق مماثل مع البنك الدولى، لكن هو فى الواقع ليس اتفاقا، لأن الاتفاق يسجل على الطرفين، هو مجرد خطاب نوايا، يقول إن مصر خلال السنوات الثلاث المقبلة ستقوم بتنفيذ عدة أشياء فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى وذلك من خلال رؤية مصرية كاملة. ونفس الأمر مع البنك الدولى فزيارتهم الأخيرة كانت مجرد نقاش، حول ما تم خلال الفترة الماضية.

انخفضت معدلات الفائدة فى البنوك، لماذا..؟

فى العامين الماضيين، ونحن بصدد ضبط الإيقاع النقدى، كان علينا أن نخفض التضخم، وفى نفس الوقت أقوم برفع سعر الفائدة بعض الشئ حتى تتحقق زيادة المدخرات لتقليل العجز فى الموارد المحلية، كما أستهدف ضبط الإيقاع النقدى وخفض معدلات التضخم وخفض عجز الموازنة وتطلب هذا زيادة الموارد الجارية والسيادية للدولة فصدرت مثلا ضريبة المبيعات.

وكل هذه الأمور شكلت عبئا على المواطن.. لكن فى المرحلة المقبلة لن يكون هناك عبء جديد على الشعب، فنحن لن نسعى لفرض أو زيادة شرائح الضرائب، أو أسعار السلع لكن نسعى إلى زيادة الإنتاج، لإيجاد المزيد من فرص العمل، وبالتالى تحسين مستويات المعيشة.

والمرحلة المقبلة كما أراها، هى مرحلة جنى ثمار الجهد الذى بذل، ثم الجهد الذى تحمله الشعب فى رفع أسعار سلع معينة، أو فى دفع أنواع من الضرائب.

أحيانا تحدث سلبيات أثناء تنفيذ بعض الخطط، فما أسباب ذلك..؟

ليس هناك عمل على مستوى العالم كله دون سلبيات، هناك إيجابيات ولابد من وجود بعض السلبيات.. ومنذ بدأنا الخطة الخمسية الأولى منذ عام ١٩٨٣م، ونحن نجرى متابعة كل ثلاثة شهور من واقع تنفيذ المشروعات فى مختلف الأماكن.. ونواجه أحيانا بعض الصعاب، ونقوم بإعداد تقارير تتضمن هذه الصعاب لرفعها لمجلس الوزراء كل ثلاثة شهور.

وبالتالى فإن هذه التقارير لا تأتى من مكاتب بل من زيارات ميدانية لبنك الاستثمار ووزارة التخطيط لمواقع العمل وهنا يعرف السادة الوزراء مدى الصعوبات التى تواجه القطاع الذى يتولى مسؤوليته كل وزير وعلى ذلك نتجنب أية سلبية بل نقضى تباعاً على الصعوبات التى تواجه تنفيذ المشروعات فى مواعيدها المحددة سلفاً.

قضية توظيف الأموال، وبنك الاعتماد والتجارة، تركت أثراً سيئاً فى نفوس المواطنين، ما رأيكم تجاه الأسباب وطرح حل لهذه المشكلة..؟

مشكلة توظيف الأموال أو تعثر بعض البنوك مثل بنك الاعتماد والتجارة قضية تكررت كثيرا فى كثير من دول العالم، والدولة تتصدى فى الوقت المناسب حتى تجد حلا مثلما وجدت الحل حيال مودعى بنك الاعتماد والتجارة، وكان من الممكن ألا يحدث فى أية دولة أخرى حل مشكلة مودعى البنك، لكن فى مصر سعينا لحماية أموال المودعين، بضم أصول البنك، لبنك مصر.. وهذا الأمر يحسب لاسم مصر أمام المؤسسات الدولية وكل المؤسسات المالية فى العالم بأن مصر كحكومة تتدخل فى الوقت المناسب لحماية أموال المودعين بالاعتماد على جهاز مصرفى قوى.

ولم يكن بنك الاعتماد والتجارة هو الذى تعثر وحده بل هناك عشرات البنوك فى أوروبا تعثرت وأخرى أغلقت تماما فى أميركا ولكن عندنا - الحمد لله - حالة واحدة واستطعنا تجاوزها وعلاجها.

ونرجو أن نصل إلى حل فى الآونة القليلة المقبلة للمودعين فى شركات توظيف الأموال بعدما صبروا سنوات طويلة لنعطيهم ولو بعض حقوقهم .

تردد أن بعض رجال الأعمال الاسرائيليين سعوا لتملك بعض الشركات المعروضة للبيع فى إطار برنامج الخصخصة فما مدى صحة ذلك..؟

هذا الأمر غير صحيح، لأنه لم يتم البيع بمعنى البيع، والذى عرض حتى الآن للبيع بعض الشركات بشرط تمليك ١٠ ٪ من الشركة للعاملين بها وعموماً الشركات المطروحة للبيع للمصريين فى المقام الأول.

هناك اتهام للحكومة من المؤسسات الدولية يقول إن عملية الخصخصة تسير ببطء شديد، فما ردكم على ذلك..؟

هذا الكلام أيضا غير صحيح، فالخصخصة لها أشكال كثيرة وهى ليست نقل ملكية فحسب، لكن البحث عن إمكانية تأجيرها أو إدارتها دون تدخل من الحكومة.

وفى المرحلة الثالثة من عملية الخصخصة، وعند بلوغها لابد من وجود تقييم صحيح وفعلى للمنشأة وكذا وجود المشترى الجاد وأن تكون الشركة أو المصنع أو المنشأة فى حالة تسمح بالبيع.

وفى دولة مثل انجلترا استغرقت عملية الخصخصة وقتاً طويلاً، إن طول الوقت لتنفيذ هذه العملية أمر طبيعى، فالأمر ليس بيع سيارة ملكاً لفرد.. لكن منشأة لها مكونات عديدة وأصول كثيرة وأحيانا يكون عليها خصوم أكثر وهو ما يلزم أخذ الوقت المناسب لتقييمها وما لم يتم فى المرحلتين الأولى أو الثانية سوف يتم فى المرحلة الثالثة.

لكن ألا ترى أن ديون شركات قطاع الأعمال هى أحد الأسباب وراء تعثر عمليات البيع..؟ وكم يبلغ إجمالى هذه الديون..؟

شركات قطاع الأعمال تعانى من سوء هيكل التمويل رغم أن بعضها لا يحتاج لشئ وهذا الأمر موضع دراسة حاليا من أجل تخفيف عبء ديون هذه الشركات.. إما بإعادة جدولتها أو إسقاط بعضها حال وجود فوائد مبالغ فيها.

ونهدف من وراء ذلك إلى دفع عجلة الانتاج فى هذه الشركات لأنها إذا تمكنت من إعادة البناء فستكون شركات منتجة أكثر وتستوعب المزيد من العمالة.

الإرهاب والبطالة

أحد أسباب الإرهاب والعنف ارتفاع معدلات البطالة، فما رأى د. الجنزورى..؟

مشكلة البطالة ليست وليدة اليوم، فهى من قديم الزمن، هناك بطالة فى كل مكان، فى أوروبا تفرز البطالة مشكلات كثيرة، الإرهاب إذن ليس وليد البطالة أو بسببها لكن كلا منهما ملازم للآخر والدليل على ذلك أن معدلات البطالة فى أوروبا تصل إلى ١٠٪ رغم أنها فى مصر لا تزيد حاليا عن ٨ - ٩٪.

وماذا تعد وزارة التخطيط لمشكلة البطالة..؟

دور وزارة التخطيط ومهمتها هو كيف نجعل المواطن المصرى يعيش حياة أفضل عن الفترات الماضية ولن يتحقق ذلك إلا من خلال دخل أكبر وأفضل والدخل لايتأتى إلا بزيادة الإنتاج الذى يؤدى فى النهاية إلى تشغيل أكبر قدر من العمالة. كما يؤدى الدخل إلى الارتقاء بمستوى الخدمات مثل الصحة والتعليم والرعاية الدينية والشباب.

وعموماً دورنا كمجموعة مسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يكمن فى رفع معدلات التنمية بشكل أفضل من السنوات الماضية.

منذ يناير ١٩٨٢ م وحتى الآن ـ ود. الجنزورى مسئول فى مصر عن التخطيط، هل واجهتم صعوبة فى الحصول على التمويل اللازم لتغطية حاجة القطاعات والوزارات..؟

الأموال التى تتاح لنا من كل الأنشطة وجهناها للبنية الأساسية أولا، ثم يأتى الإحلال والتجديد فى المصانع أو قواعد الإنتاج .. ثم تركنا ذلك لقطاع الأعمال منذ عامين .. بالنسبة للتمويل الأجنبى، هناك جزء بسيط منه عبارة عن منح أو قروض ميسرة، وجزء آخر قروض تجارية. وبالتالى لا يمكن أن أقول إنه لا توجد مشكلة تمويل فلقد واجهنا خلال السنوات الماضية صعوبات كثيرة فى ذلك لأننا تعمدنا أن تكون مواردنا محلية من الادخار الحقيقى فى مصر ولم نلجأ إلا فى حدود ١٠ ٪ للحصول على موارد من الخارج.

السوق الشرق الأوسطية

يتصاعد الحديث أحيانا عن السوق الشرق أوسطية ويتوارى حينا آخر، كيف يرى د . الجنزروى مستقبل هذه السوق .. ؟ وكيف يمكن مواجهة أخطارها المحدقة بمصر والعالم العربى..؟

الصورة لم تتضح بعد ولكن لا شك فى أنه نوع من أنواع التعامل مع الدول العربية خلال المرحلة المقبلة، ليس تعاملا فى التجارة فقط لكن فى مجال الإنتاج، فالاستثمارات العربية جزء كبير منها فى الخارج بنسبة نمو ٨٥٪ وهناك نمو ١٥ ٪ داخل الوطن العربى، كما أن التجارة البينية العربية ـ العربية لم تتعد ٥ ٪ وأعتقد أنه لو حدث التعامل فى كل آفاق التجارة والاستثمار والإنتاج فسوف يجعل هذه الدول العربية فى وضع أفضل.

ما الصعوبات إذن التى تواجه تفعيل التعاون العربى ـ العربى..؟

هذا الأمر وتلك الرغبة مطروحة منذ سنوات عديدة وهناك كثير من اللجان، وليس سراً أن نعلم أن السوق العربية المشتركة بدأ الحديث عنها منذ الستينيات حينما

كان هناك حديث عن السوق الأوروبية، والآن وصل الأوروبيون إلى ما أرادوا وما خططوا له رغم اختلاف الديانة والجنسيات واللغات والإمكانات لقد وصلوا إلى الاتحاد الأوروبى الكبير، وما زلنا نحن نتحدث عن السوق العربية المشتركة التى يمر عليها اليوم أكثر من ٣٠ عاما.

وأرى أنه آن الأوان لتكون السوق العربية المشتركة نقطة البداية لمواجهة ما يطلق عليه اليوم السوق الشرق أوسطية أو التعاون الإقليمى فى المنطقة؛ حتى يتحقق للعالم العربى مايسعى إليه من نقاط إيجابية .

الديون المصرية

بيع بعض الديون المصرية بالنسبة للقطاع الخاص ما زال غامضاً أمام الكثيرين ، لماذا .. ؟ وإلام تهدف الدولة من بيع الديون، وتشترط فى نفس الوقت استثمار جزء من قيمتها فى مصر .. ؟

المقصود بالديون هى الديون التجارية التى تقدمها البنوك وهى ديون موجودة فى كل دول العالم تباع بنسبة معينة بعد خصم جزء من الدين الحقيقى. والدولة عادة لا تضع شروطاً، فالبنوك هى التى تضع الشروط لأن البنك يحصل على النصيب الأكبر. وحسب علمى تم بالفعل بيع قدر كبير من هذه الديون.

أما الديون الحكومية فيتم التعامل معها خلال نادى باريس والتى خفضت بنسبة ٥٠٪ وقد جرى تخفيض ١٥٪ فى المرحلة الأولى ثم ١٥٪ فى المرحلة الثانية والـ ٢٠٪ الباقية يتم التفاوض مع البنك لإلغائها.

خصخصة بنك الاستثمار

فى ظل عمليات الخصخصة - هل سيتم خصخصة بنك الاستثمار القومى؟

لايستطيع البنك القيام بهذا الدور؛ لأنه يقوم بتمويل الاستثمار العام فقط من خلال الأموال المتاحة، حيث يقوم البنك بتمويل البنية الأساسية سواء المادية أو البشرية وهذا الدور الذى يقوم به البنك يمهد الطريق أمام استثمارات القطاع الخاص الذى يحتاج لبنية أساسية مثل الطرق والكهرباء والمواصلات.

كوارث مصر

تعرضت مصر للعديد من الكوارث فى السنوات الأخيرة .. ؟

نحن شعب عاطفى جداً ولو نظرنا إلى الكوارث التى وقعت فى أمريكا فى الشهور الأخيرة أو فى دول جنوب شرق آسيا أو فى اليابان نحمد الله كثيرا .. وكل ذلك يأتى بإرادة الله، ولا دخل للبشر فيه .. لكن هذه الأمور يجب أن تذكرنا بالمولى عز وجل .

التعاون العربى - العربى بصفة عامة، خاصة فى المجالات الاقتصادية، كيف يراه د . الجنزورى .. ؟

التعاون العربى - العربى ليس بالقدر الذى نتمناه .. ومن منطلق التنمية الاقتصادية مازال العالم العربى بعيداً أبعد مايكون كتلة واحدة، والعملية لم تعد لغة واحدة وديانة واحدة وتجانساً فى الخلفيات والتاريخ .. كل هذه المقومات ماذا أضافت، فأين العرب من بعضهم البعض فى مجالات التعاون الإنمائى .. ؟

فكما سبق أن أشرت فإن التجارة العربية البينية لا تتعدى ٥٪ فى حين أن التجارة البينية بين الدول العربية والدول الأجنبية ٩٥٪ ، وكعربى داخل المجموعة العربية أرى أن المشوار ما زال طويلا حتى يكون هناك تعاون عربى فعال بشكل حقيقى وصحيح أن هناك عواطف عربية وشهامة عربية وأخوة حقيقية لكن هذه العواطف لم تترجم بعد الترجمة العملية لقيام تعاون عربى متكامل . وإن حدث هذا التعاون فلن نقل بأية حال من الأحوال عن أى من التكتلات الاقليمية الأخرى.

وزارات جديدة لماذا ؟

فى التشكيل الوزارى لوحظ إضافة وزارات جديدة، وفصل وزارات إلى أكثر من وزارة، فما السر وراء ذلك..؟

ضم وزارة إلى وزارة، أو فصل مهمة من وزارة، لتصبح وزارة مستقلة، أمر تتطلبه طبيعة العمل والظروف، وهذا الأمر لم يحدث فى التشكيل الوزارى الأخير فقط، بل حدث طوال العشرين سنة الماضية، فقد انضمت وزارات إلى أخرى، ثم عادت إليها بعد ذلك والعكس. وواقع العمل التنفيذى هو الذى يحدد تسمية الوزارات، وتحديد مهامها.

فى التشكيل الوزارى الأخير، يأمل د. كمال الجنزورى تنفيذ بعض الآمال ويصر عليها، ما رأيك..؟

العمل الوزارى عمل تضامنى، وكافة القضايا المطروحة تناقش فى لجان مجلس الوزراء، ثم فى المجلس وبالتالى لا يوجد من يفرض نقطة أو شيئا معيناً.

لكن من المؤكد أن هناك قضية تشغل سيادتكم..؟

قضية القضايا هى كيف نزيد معدلات التنمية فى مصر، وحينما نتحدث عن هذه القضية فلكل وزير نصيب فيها ودور أيضا. إذن هى هدف كلى للوزراء، لأننا فى حاجة إلى معدلات تنمية أكبر تستوعب عمالة أكثر، وتعمل على زيادة دخول الأفراد. إذن هى ليست مشكلة أو قضية رئيس الوزراء ووزير التخطيط أو نائب رئيس الوزراء ولكنها قضية القضايا بالنسبة للكل.

أعمار الوزراء

نظراً لكبر أعمار الوزراء، فماذا يمثل معيار السن لديكم عند الترشيح لمنصب سياسى..؟

القضية ليست أعمار الوزراء، ولكن قضية عطاء.. فلماذا لا يستمر الفرد الذى يعطى فى موقعه؟، وما دام المعيار هو العطاء فما الداعى لتوصيف الشيخوخة أو غير الشيخوخة.

ماذا استفادت الحكومة الحالية من طول بقاء بعض الوزراء..؟

طول الفترة يكسب الفرد أحسن السبل للتعامل مع الآخرين، ويؤدى للتجانس، لأنها تعنى الألفة فالرحلة اليومية لا تعطى ألفة بقدر ما تعطيها الرحلة الطويلة، وهو ما يفرز نوعاً من النقاش الموضوعى، يتم خلاله تبادل الأفكار، لكن إن غيرنا الوزارة كل ستة أشهر أو كل عام، فلن تحدث مثل هذه الألفة لانعدام وجود الوقت الكافى لخلق جو الأسرة، والتجانس بين أفرادها.

وما رأيكم الشخصى فى أداء الحكومة الحالية..؟

من الصعب أن تعطى رأياً فى نفسك، فالرأى دائما يترك للجمهور، وهذا ليس تهرباً من الإجابة، بقدر ما هو تأكيد على أن الوزارة تعمل كفريق عمل متكامل، نحن مجموعة نعمل سوياً بتضامن وتفاهم، وهو عمل يؤدى فى صمت.

وهل أنت راض عن أداء هذا العمل..؟

بالتأكيد.. والحمد لله.

د. الجنزورى، أين هو من أسرته..؟

متزوج، ولى ثلاث بنات متزوجات، وعدم وجود ولد لم يؤثر لأن كل شئ بيد الله، وأنا سعيد وراض كل الرضا. وبناتى اثنتان خريجتا هندسة، والأخيرة خريجة تجارة خارجية قسم انجليزى. وأنا لا أعطى الوقت الكافى لبناتى لأن طبيعة عملى تحتم علىّ الاستمرار فى العمل لأطول فترة، ولكنى رغم الوقت القليل الذى أكون خلاله مع الأسرة، أعطيهن كل ما يتطلبه دور الأب من حنان.

وقد اكتسبت هذه الصفات من والدى، رحمة الله عليه، الذى علمنا أن يكون الأب صديقاً للابن، وأنا أتعامل مع بناتى سواء الصغرى أو الكبرى كأنهن أخواتى.

كرة القدم

أنت من عشاق كرة القدم، وكانت قد تشكلت لجنة برئاستك لبحث شؤون الكرة بعد أن تدهورت كثيرا، فلماذا فعلت..؟ وما حكاية عشقك لكرة القدم..؟

كنت لاعب كرة منذ كنت طالباً . فى الثانوية، ثم الجامعة.. ومازلت أعشق هذه اللعبة كهواية، وإذا أتيحت لى فرصة المشاهدة، أشاهدها فى التليفزيون أو أراها فى الملعب. وللآن مازلت قادراً على لعب الكرة الطائرة وتنس الطاولة، وقد مارست معظم هذه الألعاب، لكن الآن الوقت لايسمح.

ونحن فى بداية عام جديد ماذا يتمنى رئيس الوزراء ووزير التخطيط..؟

كمواطن مصرى، أتمنى أن أرى مصر أفضل فى المرحلة المقبلة، وأن تزيد معدلات التنمية زيادة كبيرة، وأن تقل معدلات البطالة عاما تلو الآخر، لأن انخفاض معدلات البطالة، ما هو إلا ارتقاء بدخل الفرد، ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة، فيعالج المواطن بصورة أفضل، ويسكن فى مسكن أفضل ويأكل أفضل.. هذه هى أمنياتى، بل أمنية أى مواطن فى موقع المسؤولية.

السيرة الذاتية :

- ولد الدكتور كمال الجنزورى في ١٢ يناير ١٩٣٣م.

- يحمل دكتوراه فى الاقتصاد من جامعة ولاية ميتشيجان الأميركية.

- أستاذ بمعهد التخطيط القومى ١٩٧٣م، ووكيل وزارة التخطيط ٧٤ / ٧٥، محافظ الوادى الجديد ٧٦ ، ومحافظ بنى سويف ٧٧، مدير معهد التخطيط ١٩٧٧م، وزير التخطيط ١٩٨٢م، ووزير التخطيط والتعاون الدولى يونيو ١٩٨٤م، ثم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى منذ أغسطس ١٩٨٦م، نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط نوفمبر ١٩٨٧م، رئيس مجلس إدارة معهد التخطيط.

- رئيس مجلس الوزراء من يناير ١٩٩٦م.

- قام بالتدريس فى الجامعات المصرية ومعاهد التدريب وهو مستشار اقتصادى بالبنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وعضو هيئة مستشارى رئيس الجمهورية، وعضو المجالس القومية المتخصصة للانتاج والتعليم والخدمات.

- عضو مجلس إدارة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.



المهندس

سليمان متولى سليمان

وزير النقل والمواصلات

- *سيشهد قطاع النقل والمواصلات طفرة كبيرة خلال العام القادم.*
- *ربط المشرق العربى بالمغرب عبر تطوير خطوط السكك الحديدية.*
- *قطعنا شوطا كبيرا لإنجاز دفتر المرور العربى الموحد.*
- *مترو الأنفاق .. مشروع حضارى على كل المستويات.*
- *المترو من شبرا حتى رمسيس فى أكتوبر القادم.*
- *الأقمار الصناعية ثورة علمية استفدنا منها.*

أكد وزير النقل والمواصلات والطيران المدنى المهندس سليمان متولى أن قطاع النقل والمواصلات سيشهد طفرة كبيرة خلال العام القادم من الناحيتين النوعية والكمية.

وأشار سيادته إلى أن استراتيجية وزارة المواصلات فى المرحلة القادمة ترتكز على عدة محاور أهمها زيادة الدوائر التليفونية مع البلدان العربية وربط المشرق العربى بالمغرب عبر تطوير خطوط السكك الحديدية مع عدم إهمال قطاعات النقل الداخلية.

وقال المهندس سليمان متولى فى حديثه الشامل إن الدول العربية قطعت حاليا شوطا كبيرا فيما يتعلق بإنجاز دفتر المرور العربى الموحد من أجل تسهيل حركة نقل الأفراد والبضائع ، مشيرا فى هذا الصدد إلى مشروع «الجسر العربى» الذى يربط بين مصر والأردن ، والذى لا تقتصر خدماته على البلدين فقط ، وإنما تمتد لتخدم المشرق والمغرب العربى.

وتحدث سيادته عن حركة التجارة العالمية القادمة إلى مصر ، والقدرة الاستيعابية للموانى والمطارات المصرية حاليا ..كما تطرق فى حديثه إلى مشروع مترو الأنفاق والخطوات التى تمت لبدء تشغيل المرحلة الثانية منه . وهذا نص الحوار:

برنامج واقعي

إنجازات وزارة المواصلات خلال العام الحالى سواء فى مجالات الطيران أو النقل البحرى أو البريد .. لا تخطئها العين المنصفة ، فما الطموحات التى تأملون فى تحقيقها خلال العام القادم؟

نحن نعتمد فى سياستنا على برنامج واقعى وليس عفويا ، يقوم على رؤية مستقبلية للعمل الوطنى واحتياجات الجماهير ، ومن المعروف أن قطاع النقل والمواصلات هو الذى تتحرك عليه قطاعات الدولة وكل مصالح المواطنين اليومية ، وعلى سبيل المثال فى قطاع التليفونات يشهد كل يوم مشتركين جددا لم تكن متاحة لهم هذه الخدمة، أو مشتركين لهم بعض الشكاوى والملاحظات ، وفى جميع الأحوال نولى كلا الأمرين اهتماما كبيرا سواء من خلال توسيع الخدمة أو الارتفاع بمستوى الأداء.

وفى إطار سياسة الوزارة سنركز خلال الفترة المقبلة على زيادة خطوط التليفونات مع إجراء عمليات إحلال وتجديد للخطوط القديمة والمتهالكة لتلبية طلبات المشتركين بالكفاءة المطلوبة، وعلى سبيل المثال تم خلال العام الحالى إضافة ستمائة ألف خط تليفونى منها ١٧٠ ألف خط بدلا من الخطوط المتهالكة.

وأريد هنا أن أؤكد أن هذا التوسع الكبير ليس مقصورا على القاهرة والإسكندرية فقط وإنما هناك توزيع عادل على كل أقاليم مصر.

وبالنسبة للقرى السياحية الموجودة فى المناطق النائية فإننا نعطى لها الأولوية، حيث تتم الاستجابة لجميع الطلبات فى نفس الأسبوع دون أى تأخير لأنه من غير المتصور أن نفتقد المنشآت الفندقية فى مثل هذه المناطق النائية مثل هذه الخدمة المهمة والضرورية للسائح الأجنبى.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الخدمة التليفونية للريف المصرى، حيث ستشهد الفترة القادمة طفرة كبيرة فى توفير الخدمة التليفونية لهذه المناطق تماشيا مع سياسة الدولة الساعية إلى تحويل الريف إلى خلية منتجة وليست مستهلكة.

وأصبح باستطاعة المواطن فى الريف المصرى اليوم أن يتصل بالعالم الخارجى مباشرة، كما أصبح بإمكان المصريين العاملين بالخارج الاتصال بأهليهم فى قرى مصر اتصالا مباشرا، وليس من خلال الأوبريتر هنا أو الأوبريتر هناك.

إحلال وتجديد

هذا فيما يتعلق بالتليفونات، فماذا بخصوص السكك الحديدية؟

إن من بين الأهداف التى نسعى لتحقيقها فى القطاع اجراء عمليات تجديد لخطوط السكك الحديدية تحقيقا لعامل الأمان للراكب، وتوفيرا للوقت والمجهود، وعلى سبيل المثال كانت بعض الخطوط لا تتجاوز سرعتها ٧٠ كيلو مترا فى الساعة أصبحت الآن ١٢٠ كيلو مترا فى الساعة.

وتستهدف عملية التجديد أيضا الاستواء على الخطوط بدلا من المطبات التى كان يعانى الراكب منها.. وبالإضافة إلى ذلك لدينا برنامج لازدواج بعض الخطوط الرئيسية بدءا بخط أسيوط / الأقصر الذى افتتحه الرئيس مبارك قبل أربع سنوات وتكلف نحو ٤٠٠ مليون جنيه مصرى.. ونسعى حاليا لتحقيق ازدواج باقى المسافة وحتى أسوان.

وانتهينا بالفعل من إنجاز نصف المهمة والجزء الباقى سينتهى العمل فيه خلال العام القادم.

التعاون العربى

ماذا عن السياسات الرامية إلى تحقيق التعاون العربى فى مجال النقل والمواصلات؟

بطبيعة الحال فإن تنفيذ مشروعات السكك الحديدية داخل مصر يمثل خطوة على طريق الربط الحديدى بين الدول العربية .. وفى هذا الإطار تم الانتهاء من ربط مدينة الأسكندرية بمدينة مرسى مطروح عبر خطوط السكك الحديدية وقمنا بإنجاز محطات جديدة ونسعى إلى إعادة بناء الخط من مرسى مطروح حتى حدودنا مع ليبيا كجزء من الخط الحديدى الذى يربط بين مصر والمغرب العربى عبر ليبيا.

نعود إلى طرق المواصلات داخل مصر، ونود منكم إلقاء مزيد من الضوء حول هذا الجانب؟

كما قلت فى بداية حديثى ان استراتيجيتنا فى هذا الإطار تقوم على برنامج واقعى؛ ومجال الطرق يرتكز على محورين ، الأول يهدف إلى تقوية وتدعيم الطرق القديمة ، والمحور الثانى يقوم على إنشاء طرق جديدة .. وقد أنجزنا حتى الآن شوطا كبيرا فى تنفيذ طريق النيل الممتد من القاهرة إلى أسيوط، وطريق غرب النيل الممتد أيضا من القاهرة حتى أسيوط ، ونحن نخطط للوصول بهذا الطريق حتى أسوان لإعطاء الفرصة لتنمية المنطقة.

وعلى البحر الأحمر تمتد الطرق من السويس إلى رأس غارب حتى الغردقة وسفاجة ، وهذه الطرق تخدم المواطنين فى هذه المناطق وتخدم الحركة السياحية والتنمية.

تطوير الموانئ

كانت الموانىء المصرية إلى وقت قريب تشهد عمليات تكدس للسفن والبضائع القادمة إلى مصر، مما عرض الدولة لغرامات تأخير نتيجة عدم الحركة بالسرعة المطلوبة .. فما الإجراءات التى تم اتخاذها لتلافى عمليات التأخير؟

شهدت الفترة الأخيرة تطويرا كبيرا للموانئ المصرية بعد أن زادت حركة الاستيراد والتصدير فى مصر .. وكانت كفاءة الموانئ فى الماضى محصورة عند معدل ٢٥ مليون طن سنويا، أصبحت الآن ٥٠ مليون طن سنويا .. وقد كنا فى الماضى نتعرض لغرامات التأخير ، أما اليوم فقد أصبحنا نتعامل فى نقل البضائع بأسرع من المعدلات المقررة، وبالتالى فإن السفن التى تصل إلى الموانئ المصرية لا تنتظر كثيرا ، مما يعود بالكسب ، وبالطبع فإن جزءا من هذا المكسب يعود على الموانئ المصرية.

ولقد وصل عدد الحاويات التى تدخل الموانئ المصرية اليوم إلى ما يقرب من مليون حاوية فى السنة وما يقرب من نصف مليون حاوية ترانزيت.. ولدينا الآن محطة حاويات فى كل من الإسكندرية ودمياط وبور سعيد ، وقريبا سيتم إنشاء محطة حاويات فى الدخيلة.

مترو الأنفاق

إذا تحدثنا عن النقل داخل القاهرة فإن مشروع مترو الأنفاق يبرز كمشروع حضارى لحل اختناق أزمة المرور فى مصر .. فمتى يتم الانتهاء من المرحلة الثانية من المشروع؟

ليس خافيا على أحد أن القاهرة حتى وقت قريب كانت تختنق بحركة السيارات الكبيرة دون القدرة على التوسعة فى الشوارع، وعلى سبيل المثال فمنطقة القاهرة القديمة لا نستطيع هدم منازلها لطبيعتها الأثرية ، ومن هنا جاء التفكير فى سلسلة الكبارى العلوية فى التقاطعات الرئيسية .. ثم كان المشروع القومى الكبير «مترو الأنفاق» الذى يعمل تحت الأرض فى بعض المسارات وفوق الأرض فى مسار منعزل لا يتقاطع مع حركة السيارات. وقد انتهت المرحلة الأولى للمشروع فى عام ٨٩ بطول ٤٣ كيلو مترا وينقل فى اليوم الواحد حوالى مليون راكب وفى بعض الأوقات يتضاعف الرقم.

وعقب انتهاء المرحلة الأولى شرعنا فى تنفيذ المرحلة الثانية الممتدة من شبرا الخيمة إلى رمسيس ثم ميدان التحرير، وسوف يبدأ تشغيل الجزء الممتد من شبرا حتى محطة مبارك بميدان رمسيس فى منتصف هذا العام ، ثم يمتد المشروع بعد ذلك من التحرير إلى الدقى والجيزة.

الطيران المدنى

الحديث عن الطرق والموانىء البحرية لا ينفصل عن حركة الطيران المدنى باعتبارها جزءاً مكملا ورئيسيا من حركة نقل الركاب والبضائع، فما هى الإضافة الجديدة بعد ضم هيئة الطيران المدنى إلى وزارة النقل؟

ينقسم الطيران المدنى إلى ثلاثة عناصر تتعلق بالمطارات والأسطول الجوى والمراقبة الجوية، وبالنسبة للعنصر الأول فلكى تقدم خدمة جيدة ينبغى أولاً تهيئة المطارات الدولية لتخدم حركة الطيران، العالمية . أما بخصوص الأسطول الجوى فمؤسسة مصر للطيران هى التى تقوم بعبء مسؤولياته، وقد أعطيت صلاحيات لتباشر عملها بعيدا عن التعقيدات الحكومية وهى تقوم بتجديد أسطولها بشكل مستمر، وبالنسبة للمراقبة الجوية فتتعلق بأساليب الأرصاد الجوية المتمثلة فى الجو والطقس والتلوث ونحن نتعاون مع جميع الهيئات التى تعمل فى الأرصاد على المستوى العالمى.

مشروعات عربية

سيادة الوزير ماذا عن المشروعات العربية المشتركة فى مجال النقل والمواصلات؟

قطعنا شوطا كبيرا لإنجاز دفتر المرور العربى الموحد من أجل تسهيل حركة نقل الأفراد والبضائع بيننا وبين المنطقة العربية، وهى ضمن العمليات الكبيرة التى بدأت

متواضعة ثم تحولت إلى مشروع كبير وعملاق مثل «الجسر العربي» بين مصر والأردن وهو لا يربط فقط بين البلدين، بل يخدم حركة النقل فى الوطن العربى مشرقه ومغربه، وكان فى البداية ينقل أعدادا محدودة من الركاب، والآن أصبح ينقل أكثر من مليونى مواطن عربى سنويا، فضلا عن نقل ما يزيد على نصف مليون طن من البضائع فى شكل صادرات وواردات بين مصر ودول الخليج العربى وسوريا والأردن ثم دول المغرب العربى.

ولا يتوقف الأمر عند حركة النقل البحرى والبرى.. ولكن امتد التطوير أيضا إلى شبكة الاتصالات التى تربط بين مصر والبلدان العربية، ففى الوقت الحالى أصبحت تربطنا بالعالم الخارجى دوائر تليفونية عديدة.. وعلى سبيل المثال، فإن بيننا وبين المملكة العربية السعودية ٧٠٠ دائرة وهذا يمثل أكبر رقم بين مصر ودولة خارجية.. وفى الفترة الأخيرة أضفنا ١٠٠ دائرة أخرى لمواجهة متطلبات الحج، ثم استمرت بعد ذلك، لأن الطلب تواصل عليها.

الأقمار الصناعية

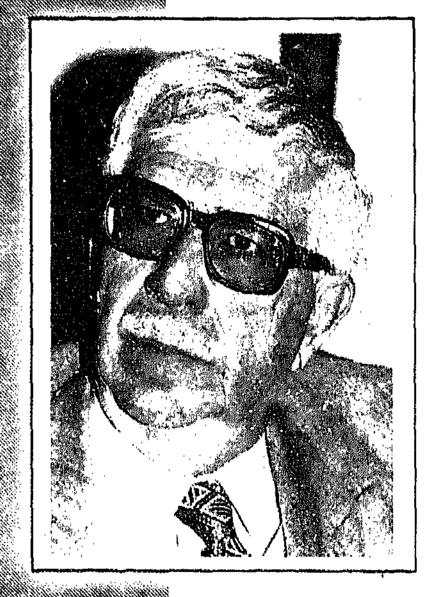
وماذا عن شبكة الأقمار الصناعية المصرية .. وخاصة فى ظل التقدم الهائل فى عالم الاتصالات؟

يتم اتصالنا بالعالم الخارجى عبر الكابلات البحرية التى تربطنا بأوروبا ومنها إلى الولايات المتحدة وشرق آسيا، ومن خلال الأقمار الصناعية سواء «عربسات» أو «الانتلسات» وجميع هذه الأقمار لنا قنوات فيها تكفى الاحتياجات الحالية، ويمكن فى أى وقت أن نستقبل دوائر أكبر، ولعل الكابل المحورى الكبير القادم من جنوب شرق آسيا يعطينا قنوات جديدة من خلال مروره بمصر فهو يعود علينا بالنفع من ناحيتين، حيث يمدنا بقنوات جديدة ونأخذ جزءا من إيراده لمروره بالأراضى المصرية.

وقد أصبح اتصالنا بالعالم الخارجى اتصالا واسعا، ولدينا الآن السنترال الدولى بسعة كبيرة ، حتى إن بعض المشتركين أبدوا ارتياحا كبيرا لكفاءته عن الاتصال الداخلى، كما أن الأجانب الموجودين فى مصر شعروا بهذا الإنجاز الذى انعكس أثره على السياحة والاقتصاد والاستثمار.

السيرة الذاتية :

- ولد فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٧م فى قويسنا بمحافظة المنوفية.
- متزوج ولديه خمسة أولاد.
- حاصل على بكالوريوس الهندسة المدنية جامعة القاهرة (فؤاد الأول- ١٩٤٩م).
- تولى عدداً من المناصب الحكومية من بينها:
  - مهندساً بوزارة الأشغال.
  - ضابط مهندس بالقوات المسلحة.
  - مدير المكتب الفنى لوزير المواصلات.
  - وكيل هيئة النقل النهرى.
  - مدير عام مؤسسة النقل الداخلى.
  - رئيس مؤسسة الطرق والكبارى.
  - محافظ بنى سويف.
  - محافظ المنوفية من مايو ١٩٧٧ وحتى أكتوبر ١٩٧٨م.
  - وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الحكم المحلى (١٩٧٨م).
  - وزير النقل والمواصلات منذ عام ١٩٨٠م.
  - حصل على وسام الجمهورية من الدرجة الأولى.





- اختارنى الرئيس مبارك للمنصب الوزارى، عندما كان نائبا
- فى عام ٩٧ ستتم إنارة جميع القرى والنجوع.
- قفزة هائلة فى مجال توليد الكهرباء.
- السخان الشمسى يحتاج لمساكن غير مرتفعة.
- الكهرباء دخلت مصر منذ مائة عام.
- يمكن دخول القطاع الخاص مجال الكهرباء.. بشروط

المهندس محمد ماهر أباظة وزير غير عادى.. شعلة نشاط استطاع بمثابرة وجهد وكد وعمل أن يضئ كل شبر على أرض الكنانة وأن تصل الكهرباء إلى كل قرية وكفر ونجع وواحة على أرض مصر.

ورغم أنه المسئول الأول عن إنارة «المحروسة»، فإنه رجل يقتصد كثيراً فى إنارة مكتبه.. بل ومنزله.

ففى مكتب بسيط بمبنى الوزارة يجلس وزير الكهرباء والطاقة المهندس ماهر أباظة وعلى مكتبه «أباجورة» واحدة تضئ منطقة المكتب.. وفى أركان المكتب أكثرمن حجرة استقبال لضيوفه العديدين الذين يستقبلهم باستمرار إما للانتهاء من أعمال أو للاطلاع على خرائط أو لقضاء حاجات بعض المواطنين..

وهذه الأركان تضاء وقت الحاجة وبإضاءة بسيطة.

ومن عجب أن الوزير يقول عن نفسه إنه لايترك فى منزله لمبة مضاءة دون داع.. وقد لاحظنا هذا عندما كان يقوم بنفسه بإغلاق مفتاح إضاءة اللمبات التى لا يجلس بالقرب منها فى مكتبه. إنه باختصار وزير مسئول أمام نفسه وضميره قبل أن يكون مسئولاً أمام مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية.

والمهندس ماهر أباظة ينتمى لأسرة عريقة هى «عائلة الأباظية» التى تقطن محافظة الشرقية وتنتشر فى كافة محافظات الجمهورية. جده لأبيه هو الشيخ حسن أباظة عميد عائلة الأباظية التى يقول المهندس ماهر أباظة إنهم كانوا جماعة من الشراكسة يقطنون منطقة «أفخاذيا» التابعة لجمهورية چورچيا وهى إحدى جمهوريات

الاتحاد السوفيتى السابق. وكان الأباظيون يدينون بالمسيحية خلال القرن السابع عشر ولكنهم بعد ذلك دخلوا الإسلام بينما بقى جزء منهم على مسيحيته.

وعندما بدأت روسيا القيصرية الضغط على تلك المناطق لاحتلالها وفصل المسلمين الموجودين فى تلك المناطق عن الدولة العثمانية بدأت الهجرات الكبيرة للمسلمين ومن بينهم الأباظية الذين هاجر بعضهم إلى تركيا وبلاد الشام ومصر وغيرها من البلدان الإسلامية.

وقد بدأت عائلة الأباظية فى مصر من خلال مصاهرة بينهم وبين أحد شيوخ قبائل العايد وهم قبائل عربية قدمت من اليمن إلى مصر واستقرت فى صحراء بلبيس بمحافظة الشرقية.. وعندما تزوج الشيخ العايد من إحدى بنات عائلة الأباظية وأنجب منها وكانت له أولاد من سيدات أخريات ولكن لما كان أولاد الأباظية يتميزون بلون البشرة الأبيض بدءوا يتميزون عن غيرهم ويسمون أولاد «الأباظية» ومن هنا نشأت عائلة الأباظية فى مصر، وعندما كبر هؤلاء الأولاد كانوا الشيخ سليمان أباظة والشيخ حسن أباظة، وهذه هى البداية كما قال المرحوم فكرى أباظة الكاتب والروائى المعروف فى مذكراته.

والبداية - كما يقول الوزير ماهر أباظة - أن عائلة الأباظية استقرت فى محافظة الشرقية وبالتحديد فى بلبيس ثم زحفوا شيئاً فشيئاً إلى منطقة منيا القمح ثم اتجهوا إلى أبو حماد وبدأ عددهم ينمو ويتزايد واشتغلوا بالزراعة ثم بعد ذلك تركوا بعض الأراضى الزراعية وتعلموا فى المدارس والجامعات واقتحموا كافة مجالات العمل المهنى وتخرج منهم المحامى والصحافى والطبيب والمهندس والاقتصادى والتاجر واشتغلوا فى كل هذه المجالات ومن بينها السياسة وكان منهم أعضاء مجلس الشعب وقديما دخلوا البرلمان ثم مجلس الشيوخ وظلوا لسنين طويلة منذ أيام الخديو توفيق ثم الخديو عباس الثانى وبعد ذلك السلطان حسين ثم الملك فؤاد والملك فاروق واستمر هذا فى عهد ثورة يوليو ١٩٥٢م ودخلوا كل التنظيمات السياسية التى أنشأتها الثورة مثل الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة ثم أخيراً مجلس الشعب ولازلنا نعمل فى فترة حكم الرئيس مبارك.

باختصار، فإن هذه العائلة عائلة وطنية ومهتمة بالمجال الثقافى والسياسى والاجتماعى والأدبى، فهناك أدباء وشعراء فى العائلة الأباظية مثل الشاعر الكبير عزيز أباظة والروائى فكرى أباظة وحاليا الشاعر والكاتب المعروف ووكيل مجلس الشورى ثروت أباظة.

وكان أول وزير فى عائلتنا هو سليمان باشا أباظة الذى دخل الوزارة فى الأربعينيات وكان وزيراً للتعليم ثم جاء بعده ابراهيم بك أباظة وتولى عدة حقائب وزارية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م وبعد ذلك ومنذ عام ١٩٨٠م رشحنى الرئيس مبارك وكان آنئذ نائباً للرئيس السادات لتولى وزارة الكهرباء.

محطات فى حياتى

سيادة الوزير.. بعد هذا العرض البانورامى لمسيرة العائلة.. نريد أن نسأل سيادتكم بلغة الهندسة الكهربائية عن أهم «المحطات» فى حياتك الشخصية.. بمعنى آخر ماهى العلامات التى تقف عندها عند إستعراض حياتك منذ الصِّغر؟.

إذا كانت المسألة تتعلق بالمحطات أو النقاط البارزة فى حياتى، فأنا والدى هو محمد عثمان باشا أباظة وكان لدى ثلاثة أخوة، الأكبر اسمه عزيز باشا أباظة وكان محافظاً. ثم أحمد أباظة عليه رحمة الله وكان مدرباً وضابطاً ثم عثمان أباظة وكان رجل زراعة مسئولاً عن المسائل الزراعية فى البلد.

والأخير كان المسئول من الأعمال العامة والشئون الاقتصادية.. وكان ينتخب دائماً عضواً فى مجلس النواب عكس أخى عزيز الذى كان دائماً ملتزما بالوطنية الحكومية وعمل فى بداية حياته فى النيابة ثم أصبح وكيل مديرية ثم مديراً «محافظا» وأخيراً استقال من العمل الحكومى ودخل فى مشروعات خاصة.

وبالنسبة لى فقد تخرجت فى كلية الهوم كرليدج للأطفال والتى تقع بالقرب من شارع قصر العينى وكان فى هذه المدرسة مدرسة أبلة اسمها زوزو وكانت الوحيدة

التى تذهب للإذاعة وتعد برامج للأطفال وظللت أشترك معها لأكثر من ثلاث سنوات طيلة فترة بقائى بالمدرسة..

أما المدرسة ذاتها فقد كانت غاية فى الجمال إذ تقع فى قصر جميل كان يملكه السلطان حسين كامل وكان يتبعها حوالى (٢٠) فدانا من الحدائق والمساحات الخضراء وهى المساحة التى تشغلها حالياً السفارة التشيكية وكلية الفنون التطبيقية والمدرسة الألمانية وانتقلت بعد ذلك إلى المدرسة السعيدية الثانوية وظللت بها خمس سنوات أدرس الرياضيات والعلوم.. وكان ناظر السعيدية فى ذلك الوقت هو جعفر بيه الدفراوى عليه رحمة الله وبعد أن أنهيت دراستى الثانوية دخلت كلية الهندسة وتخرجت فى قسم كهرباء القوى واشتغلت فى إدارة القوى والتوجيه وكانت آنئذ تابعة لوزارة الأشغال وكانت تتولى تنفيذ مشروع محطة أسوان الكهربائية الأولى التى افتتحها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٦٠م وكذلك خط الضغط العالى التابع لها.

بعد ذلك حصلت على بعثة حكومية للسويد قضيت خلالها نحو عامين ونصف العام وكنت قبل ذلك قد ذهبت فى بعثة على نفقتى الخاصة إلى ألمانيا الغربية ودرست خلال البعثتين كهرباء القوى.

بعد أن عدت لمصر عملت فى مكتب استشارى هندسى يرأسه الدكتور محمود القشيرى وكان أستاذا بالجامعة أخذوه من الجامعة وأنشأوا له هذا المكتب لكى يكون أول مكتب استشارى يقوم بتصميم وتخطيط الشبكة الكهربائية المصرية..

وبدأت العمل فى هذا المكتب الذى أصبح بعد ذلك بمثابة النواة التى بدأت منها الشبكات الكهربائية المختلفة.. وبعد بدء تنفيذ مشروع السد العالى عام ١٩٦٠م اعتبرت الحكومة هذا المكتب هو المكتب الفنى المصرى الأول الذى يتعامل فى تصميم خطوط كهرباء الشبكات الخارجة من السد ووصلاتها وتنفيذ المحطات من أسوان وحتى الإسكندرية.

وقد أسهمت الفترة التى عملت فيها فى هذا المكتب فى صقل خبراتى وتجاربى بعد فترة الدراسة والسفر للخارج فقد كنا نجلس وجها لوجه مع الخبراء السوفييت وهم أصحاب خبرة كبيرة فى مجال الكهرباء ونناقشهم ونستمع منهم ونستفيد من تجاربهم.

بعد ذلك وبالتحديد سنة ١٩٦٤م أنشئت أول وزارة للقوى الكهربائية فى مصر وانسلخت عن وزارة الأشغال وتولاها الدكتور عزت سلامة وكان مهندساً ميكانيكيا ماهراً ومتخصصاً فى شئون الكهرباء والطاقة..

وقام الدكتور عزت سلامة بجمع كل من لهم علاقة بالكهرباء، وكنت من بينهم، وبدأت الإجراءات الفعلية لإنشاء الوزارة وتم إنشاء مؤسسات فرعية وهيئات تابعة للوزارة مثل مؤسسة التنفيذ ومؤسسة المشروعات وهيئة كهرباء مصر التى ترأسها الدكتور القشيرى.

مؤسسة التنفيذ ووكالة الوزارة

المحطة التالية فى حياتى كانت عام ١٩٧١م عندما تولى الوزارة المهندس أحمد سلطان وكنت قبل هذا التاريخ قد عملت فى المؤسسات التابعة للوزارة مثل مؤسسة التنفيذ وهيئة كهرباء الريف ثم انتقلت بعد ذلك للعمل كوكيل لوزارة الكهرباء فى عام ١٩٧١م وبعدها بحوالى شهرين أو ثلاثة تم تعيين المهندس أحمد سلطان وزيراً وطلب منى أن أعمل معه فى مكتبه لتبدأ مرحلة جديدة تماماً فى حياتى حيث كنت أعمل مع السيد الوزير أحمد سلطان عن قرب وكان رجلاً ذكيا يعرف أقدار الرجال ويقدر مواهبهم وكان لديه تخطيط بعيد المدى بالنسبة لمستقبل الكهرباء فى مصر والحقيقة أننى استفدت منه كثيراً سواء بالنسبة للخبرة أو العلم أو السياسة والحنكة والخلق وظللت أعمل معه حتى عام ١٩٧٨م عند ما جاءت وزارة الدكتور مصطفى خليل وتولى وزارة الكهرباء فى تلك الوزارة المهندس مصطفى صبرى وظللت أعمل معه أيضا حوالى عام ونصف العام إلى أن حدث فى عام ١٩٨١م أن طلبنى سيادة نائب رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت حسنى مبارك وطلب منى الذهاب لقصر الطاهرة لمقابلة الرئيس الراحل أنور السادات فى أمر هام..

وأبلغنى نبأ اختيارى وزيراً وبدأت علاقتى بالرئيس مبارك وفى تقديرى أن الرئيس مبارك هو الذى رشحنى للوزارة حيث إننى لم أكن قد قابلت الرئيس السادات فى حياتى ولم يكن يعرفنى بصفة شخصية إنما عندما ذهبت لمقابلة سيادة النائب

اكتشفت أنه يعرف اسمي ويعرف الكثير على ومن هنا عرفت أنه هو الذى رشحنى لهذا المنصب.

والرئيس مبارك فى تلك الفترة كان هو الذى يرأس اجتماعات مجلس الوزراء فى حالة انشغال الرئيس السادات الذى كان يتولى بنفسه الوزارة بينما فى أحيان أخرى كان يرأسها الدكتور فؤاد محيى الدين وكان النائب الأول لمجلس الوزراء.

ومنذ عام ١٩٨١م احتفظت بموقعى فى الوزارة رغم تبدل وتغير الوزارات فقد دخلت الوزارة التى شكلها الدكتور فؤاد محيى الدين وبعد وفاته جاء السيد كمال حسن على وظللت معه فى التشكيل واستمرت وزارته نحو ١٨ شهراً ثم استقالت لتأتى بعدها وزارة الدكتور على لطفى ودخلت معه أيضا وجاء الدكتور عاطف صدقى عام ١٩٨٦م واستمر مشوارى الوزارى معه رغم حدوث تعديلين وزاريين وفى ٢ يناير ١٩٩٦م شكل الوزارة الدكتور كمال الجنزورى ودخلت معه أيضا التشكيل الوزارى.

خلية نحل وطنية

ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين .. ماهى الوسائل الجديدة غير التقليدية التى سوف تدخل خريطة توليد الطاقة والتى تتناسب مع احتياجات مصر فى عهد الانطلاق للتنمية خلال القرن المقبل؟

نحن نستعد لمرحلة الانطلاق الاقتصادى للدخول بمصر إلى القرن الحادى والعشرين وهى مؤهلة لعالم جديد تغلب عليه القوة الاقتصادية ونحن نخطط لذلك من فترة طويلة.

وكما رأينا فور تولى الدكتور الجنزورى رئاسة الوزارة قام بتشكيل عشرين لجنة وزارية وكل لجنة فيها عدد من الوزراء. يعنى خلية نحل وطنية على المستوى الوزارى تتولى وضع الحلول لكل المشاكل التى تواجهها مصر وتقوم بإعداد تقارير يتم رفعها لرئيس الوزراء ثم تناقش فى مجلس الوزراء وتتخذ الحلول المناسبة حيالها.

وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على وجود نشاط وحركة غير عادية فى الوزارة ككل استعداداً للمرحلة المقبلة التى نقدر أنها ستكون حاسمة فى وضع مصر فى مكانها اللائق على خريطة القرن المقبل.

لماذا يحجم الكثيرون عن دخول الوزارة فى هذه الآونة؟ وهل أصبح المنصب الوزارى يمثل عبئا شخصيا على صاحبه أم ماذا؟

إن قناعتى الشخصية هى أن أى مصرى يطلب منه أن يشغل المنصب الوزارى فإن ذلك بمثابة تكليف من الدولة إذ إن لمصر أفضالاً على كل مصرى، لأن مصر قد ساهمت بدور كبير ومهم، إن المنصب الوزارى عبء لاشك فى هذا لأن مشكلات الدول النامية معقدة وكثيرة ومتنوعة جدا سواء أكانت مشكلات سياسة أم اقتصادية أم اجتماعية وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قطاع الكهرباء والطاقة ذو أعباء ومشكلات كثيرة جداً فالأحمال كثيرة والصناعات فى تزايد مستمر.

على الرغم من هذا فإننى أشعر عند الحديث مع أى شخص يعرض عليه المنصب الوزارى ويرفض، أننى أحب مصر وأعشقها وأحب العمل مع كل المسؤولين فيها - نحن عند نا رئيس الجمهورية (يعنى ياريت فيه منه عشرة فى العالم) فهو رجل وطنى مخلص يعطى وقته كله من أجل مصر وهو يبذل قصارى جهده فى أن يأتى بأناس مخلصين كى يساعدوه فى تحمل أعباء المسؤولية وفى العمل على تقوية اقتصاد مصر. وهذه وطنية لا حد لها ومن صميم الأخلاق والقيم المصرية العريقة ان كل من يرى الرئيس حسنى مبارك وهو يعمل فانه يتطوع فوراً بالمساعدة والوقوف بجانبه، فإذا دعيت لأتولى منصبا معينا كان هذا شرفاً لى أعتز به كمصرى.

أكد المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة أن هيئة كهرباء مصر استطاعت تحقيق نجاحات متعددة تعتبر ركائز متينة لدخول مصر القرن ٢١ مشيراً إلى أنه تم تحقيق زيادة فى إجمالى الطاقة المولدة من ١٨ مليار كيلو وات ساعة عام ١٩٨١م إلى ٧٥ مليار كيلو وات ساعة عام ١٩٩٤م، كما أمكن تحقيق فائض فى الطاقة يكفى مصر حتى عام ٢٠٠٥م.

وأضاف الوزير أن قدرات توليد الطاقة الكهربائية تضاعفت فيما يشبه المعجزة حتى وصلت إلى ١٢ ألف ميجا وات / ساعة عام ١٩٩٣م مقابل ٤٧٠٠ ميجا وات / ساعة عام ١٩٨١م.

ويوضح أن خطة وزارة الكهرباء والطاقة تركز على ربط جميع المحافظات والمدن كهربائيا بالشبكة الكهربائية الموحدة وأن هناك خطة شاملة على مرحلتين تنتهى عام ٢٠٠٢م لربط مدن البحر الأحمر كهربائيا بالشبكة الموحدة عن طريق إنشاء محطات محولات جهد ٢٢٠ / ٦٦ ك/ ف وخطوط هوائية مزدوجة .

ونبه إلى أن هناك جهوداً أخرى لهيئة الكهرباء مثل إحلال وتجديد محطات التوليد القائمة لرفع كفاءتها وتحويل الوحدات الغازية للعمل بنظام الدورة المركبة، مما يزيد من القدرة المتاحه بحوالى ٥٠ ٪ دون زيادة فى استهلاك الوقود واستخدام وحدات توليد عملاقة، ذات كفاءةعالية، حيث لم تعد الكهرباء تقوم بدور الوسيط الذى يبعث الطاقة وبث الحياة. بل أصبحت تسهم إسهاماً فعالاً فى الرابطة الاساسية التى تقوم بتوحيد دول العالم عن طريق توحيد الشبكة الكهربائية لها .

وقال إن هيئة الكهرباء قامت بعدة خطوات لتنفيذ الربط الكهربائى مع كل من المشرق والمغرب العربى .

متى نقول إن مصر بكل نجوعها وكفورها قد تمت إنارتها بالكامل؟

فى نهاية عام ١٩٩٧ سيكون قد تم باذن الله، كهربة جميع قرى ونجوع مصر حسب الخطة الموضوعة ولا ننسى أن الكهرباء أسهمت فى رفع المستوى الثقافى لأهل الريف عن طريق برامج التليفزيون والإذاعة كما مكنت سكان الريف من استخدام المعدات الكهربائية المختلفة وهذا يؤكد أن دخول الكهرباء فى القرية المصرية أدى إلى تغيير اجتماعى وثقافى وتطور فى العادات وأنا أتصور أنه انتقال للأحسن والأفضل.

ونعود إلى الوراء إلى أوائل السبعينيات عندما بدأت مشروعات كهرباء الريف، فقد كان التخطيط قائما على أساس «٥ وات» لكل فرد، والآن وصل إلى ١٥٠ «وات».

أسعار الكهرباء

أسعار الكهرباء فى ارتفاع مستمر، هل يتحمل الريف المصرى هذه الأسعار؟

من مائة عام كانت الشركة الفرنسية «ليبون» صاحبة الامتياز تبيع الكهرباء المصرية بما يعادل خمسة قروش للكيلو وات/ساعة، وكان استخدامها مقصوراً على القادرين فى المرحلة الأولى من بدء إنتاج الكهرباء، واليوم نجد ٤٠٪ من الشعب المصرى يستهلكون الكهرباء بالسعر نفسه الذى كان ساريا منذ عام ١٨٩٥!!! رغم الفرق الكبير بين القيمة الشرائية آنذاك والآن.

كهرباء الصعيد

أين الصعيد على خريطة الكهرباء، حيث إن الكهرباء عامل مهم فى التنمية والتطور؟

الخط الذى تم إنشاؤه فى عام ١٩٦٧، يخرج من السد العالى فى أسوان حتى القاهرة والخطة ٢٢٠ كيلو وات، وهو منتشر فى كل أنحاء الوجه البحرى وقد بدأنا فى الخطة الخمسية بتنفيذ المشروع الضخم من أسوان إلى القاهرة بإنشاء خط كهربائى جهد ٢٢٠ ك/وهذا يعنى وجود طاقة متاحة.

ونحن على أبواب عام ٢٠٠٠، ماذا تتوقع للكهرباء والطاقة فى مصر؟

ستكون لدينا طاقة تقدر بحوالى ١٠٠ مليار كيلووات/ساعة، وسوف ترتفع قدرات التوليد من ١٢ إلى ١٧ ألف ميجاوات، أى ستتم زيادة حجم الكهرباء المولدة، فبعد أن كانت قدرة التوليد ثلاثة آلاف ميجاوات عام ١٩٨٠ ستصبح ١٧ ألف ميجاوات عام ٢٠٠٠، وكذا عام ١٩٨١ قد وضعنا استراتيجية الكهرباء حتى عام ٢٠٠٠، وكل ما تم إنجازه حتى الآن يأتى ضمن هذه الخطة، وهذا يعنى أننا نعمل فى إطار رؤية متكاملة وخطط تم وضعها مسبقا، وتتم متابعتها أولاً بأول، والجديد الذى أدخلناه فى مصر، هو محطات الرياح.. وأقمنا بعضها على ساحلى البحرين الأحمر والمتوسط، فقد وجدنا أن متوسط سرعة الرياح على البحر المتوسط حوالى ٦,٥ متر/ثانية، والبحر الأحمر ١٠ أو ١٠,٥ متر/ثانية، أى أن الرياح فى البحر الأحمر سرعتها من أعلى الرياح فى العالم. وقمنا بعمل الدراسات والاتصالات اللازمة،

وقدمت لنا الدنمارك منحة ٢٥ مليون كرونة، وهى دولة متقدمة جدا فى مجال طاقة الرياح وأنشأنا محطة فى الغردقة تستخدم طاقة الرياح قدرتها ٥ آلاف كيلو/وات، بالإضافة إلى محطة أخرى من ألمانيا قدرتها ألف ك /وات كل هذا تحقق بمنح من هذه الدول.

وفى عام ٢٠٠٠ م سيكون لدينا على الأقل ١٢٥ ألف كيلووات من الرياح تعمل فى مناطق غير آهلة بالسكان وهذا تم إنجازه بدون أى أعباء على الدولة.. هذا بالإضافة إلى دخولنا فى مجال التصنيع لمعدات هذه المحطات فنحن نصنع ٥٠٪ منها محليا حتى لا نستورد كل مكوناتها من الخارج.

وفى عام ٢٠٠٠ م سنهتم بالطاقة الشمسية، وأشير هنا إلى مشكلة السخان الشمسي فهو لا يناسب العمارات العالية لأن المياه عندنا تنزل من الأدوار العليا إلى الدور الأول فتنخفض درجة حرارتها، ولذلك فهذه السخانات تستخدم فى المبانى قليلة الارتفاع فى كل أنحاء العالم.

الخصخصة

متى تدخل الكهرباء عالم الخصخصة؟!

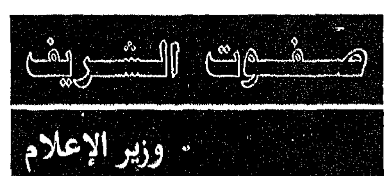
شركات توزيع الكهرباء تتبع قطاع الأعمال، وخصخصة قطاع الكهرباء ليس من السهل تنفيذها قريبا، لذلك نحن نلجأ إلى القطاع الخاص من خلال أسهم يتم تمليكها للمصريين، حتى لا تتكرر تجربة شركة ليبون الفرنسية التى تولت إدخال الكهرباء فى مصر وأدى احتكارها هذا إلى رفع أسعار الكهرباء فى مصر وقصرها على طبقة معنية، ونحن نفكر أن تقوم شركات القطاع الخاص بإنتاج الكهرباء وبيعها لهيئة كهرباء مصر التى ستتولى توزيعها.. وهناك قانون سيقر فى مجلس الشعب قريبا بهذا المعنى.

السيرة الذاتية :

- من مواليد ١٢/٣/١٩٣٠م مركز منيا القمح محافظة الشرقية
- يونيو ٩٥ تخرج فى كلية الهندسة ـ جامعة القاهرة.
- حاصل على بكالوريوس فى الهندسة الكهربائية
- عمل مديراً عاما لشبكات الكهرباء ثم مفتشا لشبكات القوى الكهربائية ثم مديراً عاما لهيئة كهرباء مصر للبحوث والدراسات
- سبتمبر ١٩٧٤م عين وكيلا أول لوزارة الكهرباء والطاقة.
- ١٤ مايو ١٩٨٠م عين وزيرا الكهرباء والطاقة فى الوزارة التى شكلت برئاسة الرئيس أنور السادات، ١٥ ـ أكتوبر ١٩٨١م عين وزيرا للكهرباء والطاقة فى الوزارة التى تشكلت برئاسة الرئيس حسنى مبارك
- سبتمبر ١٩٨٢ عين وزيراً الكهرباء والطاقة بالوزارة التى تشكلت برئاسة د. فؤاد محيى الدين
- ٢١ نوفمبر ١٩٨٣م اختير عضوا بمجلس الأمناء بهيئة (ألفا إديسون) العالمية للطاقة عن منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا
- ٦ مايو ١٩٨٥م افتتح المؤتمر الأفريقى للأمن النووى الذى تنظمه هيئة الطاقة الذرية المصرية.

- ٥ سبتمبر ١٩٨٥م عين وزيراً للكهرباء والطاقة فى الوزارة التى تشكلت برئاسة د. على لطفى ١١/١١/١٩٨٦م.
- عين وزيراً الكهرباء والطاقة فى الوزارة التى تشكلت برئاسة د. عاطف صدقى فى أكتوبر ١٩٨٧م برئاسة د. عاطف صدقى فى ١٤/ ١٠/ ١٩٩٣ وعين فى ١٩٩٦/١/٣م وزيراً للكهرباء والطاقة فى الوزارة التى تشكلت برئاسة د. كمال الجنزورى.
- متزوج وله ولد وبنت .
- اختير ماهر أباظة وزير الكهرباء، عضواً فى هيئة مستشارى رئيس الجمهورية ٣٠/ ١٩٨١/٣م .





صفوت الشريف

وزير الإعلام

- التطرف موجة عالمية، والإرهاب فى مصر يوجه ويدار من الخارج.
- أنا أختلف مع المنادين بخصخصة الإعلام.
- القمر الصناعى المصرى سيكون بمداره قريبا جدا.
- القناة الفضائية المصرية ستظل تنطلق من إعلام رائد وخبير.
- أنا لا أتفق مع دمج الإعلام والثقافة.
- مصر تدخل إلى عصر القنوات المتخصصة.

محمد صفوت الشريف.. قائد مسيرة الإعلاميين، الذى جعل للإعلام المصرى سبق الريادة على مستوى الإعلام العربى، إنه الرجل الذى يملك عقلا لديه القدرة على الابتكار، تلك القدرة التى يهبها الله ـ عز وجل ـ لمن يشاء من عباده، إن قدرة صفوت الشريف على الابتكار قد جعلته يفاجئنا بالجديد دائما، ويفاجىء العالم بالانتقال من إنجاز كبير إلى إنجاز أكبر، يحقق للإعلام المصرى الطفرة بعد الطفرة، حيث يتواجد الإعلام المصرى بوسائله المختلفة فى كل مناسبات الوطن، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم فكرية أم رياضية أو غيرها،ويتسم الإعلام بالفكر المتوقد والنشاط المتجدد، ولعله يستمد تألقه وشبابه من تألق وشباب الوزير صفوت الشريف، ذلك الرجل الذى لايكف عن الحركة والتقدم والمتابعة الجيدة لكل ما يدور فى مصر وفى العالم أجمع، ذلك القائد الذى يتعامل معه أفراد كتيبته من الإعلاميين بكل الحب والتقدير، مما يحسّن دائما من منظومة الأداء داخل المؤسسات الإعلامية المصرية، ذلك الرجل الذى يهب يومه كله ـ صباحه ومساءه ـ للوطن، ويحمل فى فكره الجديد دائما والمفيد لمصر والمصريين.

وفى لقاء مطول، وصريح، فتح قلبه وتحدث عن رؤيته للإعلام المصرى، وقضاياه وتحدياته.

وجاءت الرؤية متعمقة وروافدها ثلاثة:

أولهما : أنه ضد خصخصة الإعلام، وضد التخلى عن إعلام وثقافة مصر. لأنه يرى وبوضوح «أن التفريط فى ثقافة مصر هو تفريط فى الثقافة المصرية والعربية».

ثانيا : أن للإعلام المصرى تحديات كثيرة، فى الولاية الثالثة لمبارك، يبرز أمام الإعلام تحدى الإرهاب ومقاومته ومكافحته. وفى هذا الصدد يشير إلى «أن العالم كله يعيش عصر الإعلام المأسوى»، وهو «إعلام يبحث عن المصائب والكوارث أولا قبل متابعة الأخبار العادية».

ثالثا: أن التطوير الذى ألحق بقطاع الإعلام، وكذا خطة التطوير للقرن المقبل يعكس ـ حسبما يقول ـ «عظمة مصر وريادتها».

أما القضايا التى أمامه فهى «أطروحات لاتمثل أزمات وجهات نظر»، من حق الجميع أن يتناولها.. وهنا تحدث مطولا عن دور الإعلام فى الحوار الوطنى.. وفى نقل قضايا مصر ومناقشتها .. ولصفوت الشريف رؤية يصر عليها حينما يقول ما نصه: «مصر فوق الجميع، فعند مناقشة قضية اقتصادية يجب أن يعلم الجميع أن مصر فوق الأحزاب، فالمناقشة فى كافة الموضوعات مطروحة لكن تحت اسم مصر». ويضيف «لا نضع لافتات الأحزاب وإنما نرفع اسم مصر شعاراً».

أما التحديات، فقد واجهها الإعلام المصرى حسب مراحلها، حاليا هناك تحدى الإرهاب، ويؤكد أن الإعلام سوف ينجح فى هذا التحدى مثلما نجح فى تحديات سابقة.

فى مفردات الحوار، يجيب صفوت الشريف بصراحة عن بعض التساؤلات التى تحولت ـ بناء على ما قاله ـ إلى حقائق ومنها:

أولا : أن الإرهاب فى مصر يمول ويدار من الخارج.

ثانيا : لا تفكير حاليا فى تطبيق سياسة الخصخصة على الإعلام المصرى.

ثالثا : أنه مع الاستفادة من إيجابيات الثورة الإعلامية. فهو واحد من المؤمنين بسياسة الانفتاح الإعلامى. وفيما يلى نص الحوار:

هل تختلف سياسة الإعلام فى مصر فى الولاية الثالثة للرئيس مبارك عنها فى الفترات السابقة خاصة على صعيد المواجهة الإعلامية المباشرة للتطرف؟

سياسة الإعلام لاتتغير من ولاية لولاية، ولكن قد تتغير من سياسة لسياسة، وسياسة الرئيس مبارك ثابتة لاتتغير منذ بدايتها.. روافدها الحرية، والديمقراطية، والإيمان بالتعددية، وإقامة نظام اقتصادى حر، وتعميق جذور الثقافة والانتماء المصرى، والعمل من أجل التنمية المتواصلة فى كل المجالات، فقضايا الوطن تختلف من مرحلة إلى مرحلة، فمن قضية البناء إلى قضية التنمية إلى قضية الاقتصاد، هناك إذن ثوابت لاتتغير إلا أن السياسات تتغير، لكن فى النهاية يقوم الإعلام على حرية الفكر والابداع وإتاحة الرأى لكل المواطنين .. ويرتكز على الرأى والرأى الآخر، وعلى الطرح بمصداقية.. على مواجهة مشاكل المجتمع بكل الجرأة والوضوح والصراحة والموضوعية.

إنه إعلام يجمع المصريين ولايفرقهم، ويخاطب المصرى من أجل أن يحفز روح الأمة دائما فى مواجهة التحديات.. التى تختلف من مرحلة لمرحلة.. تحدى البناء.. تحدى إقامة بنية أساسية، تحدى النصر.. وتحدى عودة الأرض.. تحدى السلام، كل مرحلة لها طبيعة من التحديات أما فى الولاية الثالثة فهناك تحدى مواجهة التطرف، ولذلك فإن الإعلام يواجه بدوره هذه المرحلة بكل الأسس والأدوات والعُدّة التى يواجه بها كل تحدياته تقوم على الصدق والصراحة والمصداقية وجمع روح الأمة صفاً واحداً.

نعم، هناك تطرف وحوادث إرهاب، وبالتالى فإن مواجهة الإعلام لها تكون بمعنى منحها أولوية، وهذا يفسر كون الأولويات تختلف فى الولاية الأولى عن الولايتين الثانية والثالثة.

الأولويات

وما الأولويات التى تراها مهمة فى الوقت الراهن؟

من بين الأولويات الأمن القومى بمفهومه السياسى والاقتصادى والاجتماعى، فالأمن القومى أولى أولوياته.. الحفاظ على الاستقرار وأمن الوطن وأن يحمى الشعب

كله بكل طبقاته وفئاته.. هذا الأمن تكون الحماية فيه مبنية على الفهم الصحيح بشكل لا يؤدى إلى اختلاط الأوراق فى عقول المصريين بين الدين بسماحته وقيمه، وهذا التطرف الأعمى الذى يضرب المصريين فى أرواحهم وممتلكاتهم وأرزاقهم، وعموما هناك تحد جديد يجب أن نتصدى له.

ظاهرة التطرف عالمية

من وجهة نظرك هل التطرف فى مصر ينمو ويزداد، أم أنه فى الانحسار وما تقييمك له فى هذه الفترة؟

بالنسبة للإرهاب يجب التفرقة بين التدين أو التشدد فى الدين والإرهاب، وهناك فواصل مختلفة. نحن دولة مسلمة وسوف نظل كذلك نتمسك بكل قيم الدين ونبنى المجتمع على أسس هذا الدين، ونبنى الأسرة المصرية ليكون عمادها القيم السامية للدين الصحيح، يتعلمها أطفالنا فى المدرسة والبيت والشارع وفى المسجد وفى كل مكان .. فلا تختلط الأوراق كما يريد البعض خلطها عمدا..فمصر دولة مسلمة وشعبها شعب متدين، ولاعيب فى أن يتشدد البعض فى أن يصلى أكثر وأن يقترب من المولى عز وجل أكثر أو يحافظ أو يتمسك ببعض تفاصيل أكثر.. هذا التدين المتشدد لا غبار عليه لأنه يندرج تحت الحرية الشخصية، أما المتطرف فهو الذى يريد العودة إلى الوراء وإيقاف حركة الزمن والتاريخ. ويدور فى فلك أفكار تتعارض مع صحيح الدين ويسعى إلى نشرها وتضليل أفكار الشباب ليقعوا فريسة سهلة للإرهاب

والمتطرفون لا يعون أن التاريخ قد تغير وأن الزمان والمكان قد تغيرا، فيتشددون حيث لايجب التشدد، ويتطرفون فيما لايجب التطرف فيه.. هذا هو الذى لانقبله، وعلينا أن نواجهه، ومادامو لا يستخدمون العنف فنحن نصحح لهم مفاهيمهم،

بصحيح الدين وصحيح الحوار.. أما الفئة التى تحمل السلاح والتى خرجت بتطرفها إلى مرحلة أخرى فتتصور أنها تغير بالقوة وتروع المجتمع، بينما هى بعيدة عن الإسلام والدين، وبعيدة عن المفهوم الصحيح للقيم الإسلامية، هذه الفئة نحن نعريها ونكشفها ونتصدى لها.. فإذا أردت تقييم الموقف فان تقييمه يكون كالآتى:

أولا: نحن نحترم الدستور، ونحترم القانون ونحترم حرية الصحافة، كل هذا يحتم علينا ألا نخفى شيئا عن المجتمع، فالصحافة الحرة لا تخفى شيئا عن المجتمع أو العالم الخارجى.. وبالنسبة للقانون فإننا لا نستخدم إجراءات استثنائية، لأننا نحترم القانون وهذه هى مقومات الدولة العصرية.

ثانيا: فى ظل عدالة، وقضاء عادل يتم محاسبة كل من يخرج على القانون، فكل شيء على أرض مصر.. مكشوف وواضح، قد يرى البعض ـ بناء على ذلك ـ الظاهرة أكبر من حجمها، وفى الواقع الصحيح أن الظاهرة لدينا أقل من كثير جدا من الدول التى تعانى من ظاهرة الإرهاب ولكن مصر التى تحترم الدستور والقانون وتتمتع بهذه الحرية اللامحدودة من رأى وفكر وصحافة، وبلا قيود على المراسلين الأجانب، جعلت البعض يتصور ـ بطريق الخطأ ـ أن ما نتعرض له يمثل هزة للاستقرار،و كما تحاول الصحف فى العالم الخارجى وأحيانا بعض صحف المعارضة المصرية أن تصوره، ولكن الواقع يقول إن هذا التطرف، وإن هذا الإرهاب الذى خرج من روح التطرف الخاطئ.. آخذ فى الانزواء والانكماش.. لأنه ليس من مظاهر القوة أن يضع شخص فى وقت المغرب فى رمضان مواد متفجرة فى علبة «بيرسول» مصنوعة بطريقة بدائية مثل بمب الأطفال.. ولا من مظاهر القوة أن يقوم شخص بطعن مواطن مسالم من الظهر أو إطلاق النار عليه ثم يلوذ بالفرار.. مثل اعتداء على أمين شرطة مسالم يؤدى واجب حماية الأمن والنظام، مجرم واحد فى مدينة فى العالم الغربى وفى أمريكا مثلا يقتل عشرات النساء والأطفال.. وهذا من مظاهر التطرف الاجتماعى والخلقى.

التطرف .. أشكال

فالتطرف هو التطرف مهما اتخذ من أشكال وفى بعض مراحله ينقلب الى استخدام القوة والسلاح، مثلما حدث فى إسرائيل.. فى المذبحة الأخيرة.. حيث قتل وأصيب نحو ٥٠٠ مواطن.. هذا تطرف وإرهاب.. تطرف فى الفكر انتقل من مرحلة، إلى مرحلة استخدام العنف وكانت النتيجة كما شهدناها.. ولننظر مثلا لما يحدث فى ألمانيا ومايحدث يوميا فى تركيا .. وما يحدث فى إيطاليا.. وفى إيران، وفى فلوريدا.. أو فى شوارع انجلترا.. فالإرهاب إذن فى الوقت الحالى موجه، يبحث عن تغيير قيم المجتمعات نتيجة تصدير بعض الثقافات وتطور الإعلام الذى أسقط المسافات وصدر الآفات، كسلبيات لثورة الاتصالات تقابل الإيجابيات الكثيرة لهذه الثورة.

ونحن لابد أن نعيش العصر بإيجابياته وسلبياته، وهذه السلبيات يمر بها العالم كله، ولكن رغم ذلك فالإرهاب فى مصر ـ بعد أن ضرب ضربات قاصمة ـ آخذ فى الانكماش؛ لأن الشعب وقف فى مواجهته بعد أن كشف حقيقة الإرهاب، وبعد أن أدرك الشعب أنه موجه لقوته ولأولاده، وأطفاله الذين يقتلون فى المدارس.. شأنهم شأن المواطنين المسالمين العاديين فى الطرقات كلهم يتعرض لأن يكون ضحية لهذا الجنون الإرهابى الذى يريد أن يضرب هذا المواطن بأى شكل دون مراعاة أو تفرقة فهو يعتدى على وزير الإعلام أو وزير الداخلية أو رئيس الوزراء.. أو على رجال الشرطة دون أن يكون لهذا الاعتداء مبرر على الاطلاق، فإذا كان هذا الحال بالنسبة للمسؤولين فما مبرر الاعتداء على المواطنين العاديين فى محطات الأتوبيس والقطارات وغيرهما؟!.

المجتمع اليوم رفض ويرفض، ويتكاتف.. ويكشف هذا الإرهاب.. وقد أنهى التصدى الأمنى نسبة كبيرة من هذا الإرهاب.. وقام التصدى الثقافى والفكرى بتصحيح الكثير من المفاهيم الخاطئة التى يروج لها الإرهاب. وأنا أرى أن مرحلة

الإرهاب، إذا جازت هذه التسمية، بدأت فى الانحسار وأن الحلقات بدأت تـضيق. وهـذه ليسـت أول مـرة تتعرض فيـها مصر لمثل هـذه الحـوادث.. فمصر دولة مؤسسات ولـذلك لا تؤثر فيها مثل هذه الحوادث.

يدار من الخارج

ورغم أن هذا الإرهاب يوجـه ويمول ويدار من الخـارج، إلا أن ذلك لا يعنى أن مصر تتعرض لحملة، فهناك قوى ضاغطة.. تحاول أن تستثمر الأحداث لصالحها.. سواء سياحيا أو اقتصاديا أو أمنيا فى المنطقة، لأن هناك صراعات كثيرة موجودة فى عالمنا المعاصر.. وفى منطقتنا.. ولكن المهم أنه لا يوجد حادث واحد، إلا واستطاعت الجهات الأمنية المصرية ضبط مرتكبيه وتقديمهم للقضاء، بحيث أصبح من الصعب أو المستحيل أن يفر الجانى بجريمته أو تمضى دون عقاب مهما طال الوقت أو قصر.. فهو فى النهاية لابد أن يقف أمام القضاء العادل ليقتص منه.

المواجهة

مواجهة السلطات الأمنية للإرهاب كيف يراها وزير الإعلام؟

أصبح الأمن فى مصر ـ فى الآونة الأخيرـ مبادرات وقدرة على الاختراق فلم تصبح أعماله ردودا لأفعال الغير، بل أصبحت له قدرة على الإحباط والضبط والعمل بأساليب علمية وتحديث إمكاناته، وأهم من هذا أو ذاك هذه الروح المعنوية القوية والعالية لضباطه وجنوده، لأنهم يشعرون بأنهم يقودون ـ من أجل مصر ـ أشرف معركة وأشرف أداء.. ليتحقق فى النهاية استقرار الوطن كله، بمواجهة الإجرام بكافة صوره البعيدة تماما عن الدين وعن الإسلام.

الحوار

وجه الرئيس مبارك دعوة مفتوحة لكل التيارات الفكرية والأحزاب للحوار الوطنى .. فما دور الإعلام حيال هذا الحوار؟ وهل هناك اتجاه لإعطاء مساحة أكبر للرأى الآخر على شاشة التليفزيون أو الإذاعة سواء أكان هذا الرأى حزبيا أم مستقلا؟

دور الإعلام فى هذا الشأن هو نقل نبض الشارع إلى هذه المجموعات من قيادات الرأى، التى تتحاور.. سواء أكانوا أحزابا أم مثقفين أم مهنيين أم كتابا، ويجب أن يعرف المواطن ماذا يدور بين أطراف هذا الحوار، لأنه حوار وطنى وليس حزبيا، وحوار من أجل مصر كلها، بكل قواها السياسية والفكرية والثقافية، ولذلك فمن حقه أن يعرف ما يدور وما يتحاور من أجله أهل الصفوة، وأهل الفكر لأنه فى صالح هذا المجتمع. فى الوقت نفسه لابد أن يعرف قادة الفكر رأى الشعب المصرى حيال القضايا التى يتحاورون فيها، وهذا هو دور الإعلام، دور الوسيط.. لأنه ينقل رأى الشارع المصرى بكل الوضوح والصراحة، ويعكس رأى قادة الفكر والرأى، وحاملى لواء العمل السياسى فيما يتحاورون فيه، وأوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينهم.

ولذلك ، سيكون هناك الكثير من البرامج المفتوحة التى تعرض لكل هذه النقاط، أما موضوع المساحة المتاحة للرأى الآخر فالمساحة موجودة، وفى وقت الانتخابات تعرض الأحزاب برامجها وللمستقلين أيضا مساحة لإبداء الرأى وعرض برامجهم فى فترة التمهيد للانتخابات، والأحزاب التى تنجح وتصل إلى البرلمان ويكون لها وجود فى الشارع تملك تحت قبة البرلمان حق الاستجواب، وطلب الإحاطة والسؤال، والبيان العاجل، وهذه المناقشات تخرج على الشاشة والميكروفون والصحافة، وهذا فى اعتقادى قمة الاتساع فى المساحة المتاحة لهم.. كما أن كل قضايا مصر تناقش من خلال الندوات واللقاءات، مثل ضريبة المبيعات أو الموقف الاقتصادى، وقضايا التعليم.

أما الأحـزاب التى ليس لهـا قاعـدة ولم تستطع دخـول المجلس، أو التى فـرضت على نفسـها أن تحـتجب عن سـاحـة العمل الوطـنى بالامتناع عن دخـول الانتخـابات، فعليها أن تتحمل مسؤولية ذلك، والباب مفتوح أمام الجميع ونحن نعمل طبقا لقانون صادر من مجلس الشعب .. يحدد ويقنن. واذا أراد الشعب أن يغير هذا القانون، ففى استطاعته ذلك عن طريق مجلس الشعب لأن القانون يحدد ويلزم بإعطاء الأحزاب فى فترة الانتخابات الفرصة لعرض برامجها ورؤيتها، ثم بعد ذلك ننقل جلسات مجلس الشـعب. بخـلاف مـا يعـرض عن طـريق الصـحـافـة.. وخـمس دقـائق مما يذاع فى التليفزيون فى هذا المجال يمكن أن يملأ صفحة فى جريدة.

نحن إذن لم نخف عن الشعب أى شىء يحدث فى مـجلس الشعب سواء أكـان استجوابا أم هجوما على الحكومة، أم مناقشة بيان الحكومة كل عام، والذى يصل عدد المتحدثين فيه إلى ٢٠٠ نائب نقوم بعرض آرائهم بالكامل، وكذا بيان السيد رئيس الجمهورية الذى تتم مناقشته، وكذا مناقشة الميزانية.

والسياسة ليست حوار الأحزاب فقط، بل أيضا أن يعى المواطن كل ما يجرى على أرض بلده. بكل الحرية وبكل وجهات النظر، وهناك بعض مـوضوعات حـزبية ضيـقـة قـد لا تـتـسع لها المساحـة على أساس أن نرتفع فوق الحـزبية، ولا نـضع لافتـات الأحـزاب وإنمـا نـرفع شـعار مصـر .. فمصر فوق الجـميع، فعـند مـناقشة قضية اقتصادية يجب أن يعلم الجميع أن مصر فوق الأحـزاب، فالمـناقشة فـى كافة الموضوعات مطلوبة ولكن تحت اسم مصر.

وليس من السـيـاسـة أو المهـارة أن أُحـزِّب كل شىء.. فـالإعـلام إعـلام كل المصريين ففيما عدا فترات الانتخابات للمجالس النيابية من شعب وشورى وغير ذلك.. فلابد أن يشعر الشعب أن الأحزاب تتنافس وتتحاور من أجل مصر.. هذا ما أؤمـن بـه.. ومـا أسهل أن نضع على صدر كل متحدث اسم حزبه! .. ولكن الـفـكر الأوسع والأكـبر هـو الحـفاظ على العمل الوطنى ساميا، فوق الأحزاب.

لا .. لخصخصة الإعلام

بدأت مصر خطوات كبيرة على صعيد الخصخصة. فهل هناك نية لأن تتجه هذه الخصخصة إلى قطاع الإعلام، سواء تمثل ذلك فى حرية إصدار صحف جديدة أو السماح بإنشاء قنوات تليفزيونية خاصة وغيرها من الأنشطة الإعلامية التى يديرها القطاع الخاص؟

هذه المرحلة لا تحتمل خصخصة فى الإعلام سواء الإذاعى أو التيلفزيونى، وبكل المقاييس والمعايير فى كل الدول الديمقراطية باستثناء أميركا التى تعد نموذجا خاصا، لاتوجد خصخصة ، فى ألمانيا أو فى فرنسا، أو فى انجلترا، هناك دور للحكومة فى وسائل الإعلام، هناك دور للحكومة البريطانية فى الـ B.B.C ونحن لم نصل فى النمو الديمقراطى إلى هذا الحد؛ لأن خصخصة الإعلام تعنى دخول قوة لشراء هذا الإعلام ونحن نريد أن يظل إعلام مصر إعلاما وطنيا نحميه بكل الاستقلالية لأداء دوره، لأن هذه قضية يجب أن نعى جوانبها، وأسأل: من الذى يستطيع أن يكلف بناء محطة تليفزيون ومصر ليس بها ترددات تسمح بخروج محطة تليفزيون؟ كما أن حصيلة سوق الإعلانات معروفة لايمكن أن تغطى تكلفة مثل هذه المحطات، إلا إذا كانت على حساب أشياء كثيرة.. ثم من الذى يستطيع مراقبة كل ما يخرج عن طريق هذه القنوات ليحافظ على قيم المجتمع الصحيحة ، وأخلاقياته والبعد عن الجنس والعنف.

الإعلام الخاص فى العالم كله يعتمد فى جذب المشاهدين على الجنس وعلى العنف، محطات تركيا التليفزيونية تعتمد على الجنس والعنف، وأية محطة خاصة أخرى بنفس الطريقة، دعونا نعيش الواقع ولا داعى للجرى وراء الشعارات بدون تأن، أو فهم.. لكن يمكننا أن نطالب باستقلالية أكثر، وأن نطالب بألا تكون هناك وزارة إعلام بالمرة، وأن تكون هذه الأجهزة أجهزة خاصة بالشعب، من الممكن أن يكون هناك مجلس أعلى للإعلام دون وزارة إعلام، أنا أشجع إعطاء الاستقلالية والتوسيع فيها، ولكن استقلالية الأجهزة تحافظ على قيم المجتمع.. ثم إن الترددات والنظم

الأرضية فى مصر لا تسمح بإقامة أية قنوات تليفزيونية أو محطات إذاعية، ولا يمكن عمل أية إضافات إلا عن طريق استخدام الأقمار الصناعية.

نحن نقوم بدور من أجل صالح هذا الوطن، ومن أجل الملايين وليس من أجل فئة خاصة وطبقة بعينها، أو من أجل طبقة الصفوة.. نحن إعلام الشارع.. إعلام الملايين والحمد لله حزنا على ثقة الملايين وبالمصداقية، ونقوم بتقديم الروائع.. لن نبيع إعلام مصر كما بيعت السينما، ولن أفرط أبدا فى إعلام مصر ولا فى إنتاجها وثقافتها لأن التفريط فيها يعنى التفريط فى الثقافة العربية كلها، تفريطاً فى مقومات العقل العربى، وتصديراً لمقومات الشخصية المصرية. لسنا على استعداد لكى نفرط لا فى الثقافة المصرية أو العربية.. هذه سياستى، وطوال وجودى لن أفرط أو أبيع الإعلام المصرى وسأظل رائدا فى القنوات، وفى الفضاء، وفى القنوات المحلية والدولية وأعطى للمواطن المصرى والعربى كل احتياجاته وآماله وطموحاته، ونحن متميزون عن القطاع الخاص بل أكثر انفتاحا منه، ويوميا نقدم روائع لمصر وللدول العربية، ويوميا يقدم إعلام مصر ما لاتستطيع تقديمه أكبر الدول، ونحن لا نخسر ولكن نكسب وقنواتنا الفضائية تكسب أيضا ولاتخسر، رغم أن الآخرين الذين لديهم قنوات فضائية خسروا مئات الملايين من الدولارات، وأقول لهم أنا أكسب .. لأنى أعكس توجهات أمة ذات حضارة وثقافة وفكر.. أمة مليئة بالمفكرين والفنانين والمثقفين والمبدعين.. فلا تفريط فى الإعلام المصرى .. أما فيما يتعلق بالإنتاج فأنا أشجع منتج القطاع الخاص.. وقد شهدت السنوات الأخيرة مشاركة مع القطاع الخاص المصرى فى الإنتاج بالنسبة للمسلسلات والإنتاج التليفزيونى بالمنتج المنفذ وبالتمويل.وكمثال « لن أعيش فى جلباب أبى»، و« أبو العلا البشرى».

فى أزمة الخليج.. كادت السينما أن تتوقف، وقمت بضخ الملايين فى عروق السينما المصرية وبلاتوهاتها واجتازت الأزمة وسأكرر هذا بشكل مستمر.. مدينة الانتاج التليفزيونى الجديدة التى تم إنشاؤها فى مدينة السادس من أكتوبر على مساحة ٢ مليون متر مربع بتكلفة تصل إلى ٣ مليارات جنيه، من الذى يستطيع أن يقيم صرحا مثلها، نحن سنقيمها وسندخل القطاع الخاص معنا.. المصرى والعربى، ١٤

استديو و١٠ مناطق تصويرية، إنها مدينة إعلامية كبيرة. لكنها ليست أكبر من مدينة اليونيفرسال الأمريكية ولكن مثلها على الأقل.. وإعلام مصر يخرج منه الآن ٣١٠ ساعات إذاعة يوميا منهم شبكة ٦٠ ساعة تستخدم ٣٣ لغة، وتبثُ حوالى ١٤٥ ساعة إرسال تليفزيونى يوميا، ٢٤ ساعة منها للقناة الفضائية و٢٠ ساعة للقناة الأولى و ٢٠ ساعة للقناة الثانية و١٠-١٢ ساعة لكل من القنوات الثالثة والرابعة والخامسةوالسادسة والسابعة والثامنة، أى ٢٤ ساعة. والقناة الدولية ١٦ ساعة، علاوة على ١٨ ساعة على قناة المعلومات غير المحسوبة.. إنه إعلام يعكس ثقافة دولة عظمى فى ثقافتها وحضارتها.

مفردات خطتى الإعلامية

للسيد صفوت الشريف بصمات خاصة على الإعلام المصرى لاسيما فى إنشاء القنوات الفضائية العربية والأفريقية والدولية أو فى إنشاء الاستديوهات العالمية فى مدينة ٦ أكتوبر، ما طموحاتكم المقبلة لاستكمال هذه المسيرة؟

نسعى لاستكمال القناة السادسة، والقناة السابعة، والثامنة فى الصعيد ثم بعد ذلك تخرج القناة الدولية «النايل سات» على الانترسات حتى تغطى الدول الإسلامية الناطقة بالانجليزية والفرنسية، أما القناتان الأولى والثانية فسوف توزعان بالكوابل من خلال إحدى الشركات العربية فى الشهور القادمة.. أما مدينة ٦ أكتوبر فسوف نطرحها للتنفيذ عالميا حتى يمكن قبل عام ٢٠٠٠م أن تكون أكبر صرح إعلامى فى مصر والعالم العربى كله، تخدم القرن القادم، علاوة على القمر الصناعى الذى نسعى إليه، ليكون فى مداره قبل نهاية هذا القرن، حتى تدخل مصر والمنطقة العربية إلى عصر القنوات المتخصصة: قنوات تعليمية وأخرى رياضية، وثالثة للأطفال، ورابعة للمنوعات وغيرها هذا ما أرجوه .. الدخول إلى عصر القنوات المتخصصة إلى جانب

الإذاعات المتخصصة.. بالإضافة دور القمر المصرى فى تعدد القنوات، وأن يتمكن الشعب المصرى كله من مشاهدة القنوات الثمانى.

ضد دمج الإعلام والثقافة

كانت هناك فكرة لضم وزارة الثقافة إلى وزارة الإعلام أو دمجهما معا ليشرف عليهما وزير واحد، نظرا للعلاقات الوثيقة والمتكاملة بينهما فما رأى سيادتكم فى ذلك؟

نحن فى عصر التخصص.. ووزارة الإعلام وزارة سياسية لها مجالات وأنشطة ضخمة.. فالعديد من قنوات التليفزيون وقنوات الإذاعة والأقمار الصناعية والإنتاج التيلفزيونى وإنتاج المسلسلات والأفلام الطويلة.. ومدينة ٦ أكتوبر والقمر الصناعى المستقبلى ثم الدور السياسى لهذه الوزارة يجعل من التجنى خلط الأمور بعضها ببعض، إنه عبء ضخم، لا يمكن لوزير واحد أن يقوم به، يضاف إليه عبء النهوض بالآثار والكتاب والفنون التشكيلية والسينمائية.

إن مصر عظيمة فى ثقافاتها، وأفرع الثقافة فى مصر بآثارها ومتاحفها ومفكريها ومثقفيها وكتابها يحتاج لوزارات؛ ولذلك لا يمكن حدوث هذا الخلط، وإلا نكون تجنينا على الثقافة أو الإعلام.

على الجانب الآخر الإعلام المصرى بكل هذه الإمكانات والقدرات لايمكن أبدا أن يدمج وكذلك الثقافة المصرية الضخمة لاتحتاج إلى وزير فحسب.. بل أكثر من وزير. ولكن الإعلام فى مضمونه يعتمد على الثقافة المصرية والكتاب والمفكرين وكل الفنون والآداب وهناك تعاون وتكامل وتطابق بين العمل الإعلامى وكل دوافع الثقافة المصرية، نحن مؤسسات شعب واحد وأمة تنعم بأعظم الحضارات.

هل هناك تعارض بين مسؤلياتك كوزير ومسؤلياتك الحزبية كأمين عام مساعد للحزب الوطنى؟

ليس هناك تعارض .. الوزير وظيفته الأولى سياسية وأنا أؤمن تماما بأن الواجب الأساسى والوظيفة الأولى للوزير أن يكون سياسيا: كل فكره سياسى وكل عمله سياسى، وكل قراره تكون له أبعاده السياسية وهذا الدور أنا أؤمن به.. ولا أؤمن بأن يكون دور الوزير دورا مهنيا فقط وليس سياسيا.

واعتزازى الأول بأننى وزير سياسى قبل أن أكون وزيرا مهنيا والنقطة الثانية أن المعادلة الصعبة فى هذا العصر، وفى دولنا النامية أنك لا تستطيع أن تطلب من الوزير أن يكون سياسيا فقط ولايكون مهنيا، لأن بعد القرار السياسى يكون فى صلب الأداء التنفيذى، فإذا لم يكن الوزير أيضا مهنيا ممارسا فسيكون من الصعب عليه أن يتفهم قدرة هذه الأجهزة وأداءها وتطويرها، ولذلك فأنا أعتبر نفسى من الوزراء سعيدى الحظ لأننى عينت وزيرا للإعلام، لأننى أمارس العمل السياسى والعام من قاع العمل الإعلامى: مدير عام إعلام داخلى، ثم وكيل وزارة لشئون الإعلام الخارجى، ثم نائب رئيس هيئة الاستعلامات، ثم رئيسا لها ثم رئيسا للإذاعة والتليفزيون، ثم وزيرا للإعلام.. فمسيرة الإعلام المصرى سياسيا ومهنيا نشأت وتربت بداخلى.

وفى نفس الوقت فإن مهنتى ليست عبئا على، لأننى أشعر بأننى أمارس عملى داخل أسرة كبيرة أنا مسؤول عنها وكلها تؤدى بجدارة، وتعزف معى اللحن، لأنه يوجد الآن مدرسة إعلامية، وبالتالى - نحن جميعا - أسقطنا الكثير من الخلافات لأنه لا يجدى فى الإعلام صراعات أو أى شىء يفت فى عضد المسيرة الإعلامية، فالكل يتفانى من أجل النجاح والكل يعطى، وأنا أب وأخ لهؤلاء يختلفون فيما بينهم ولكن لا يختلفون على.. ولذلك مهمتى فى وسطهم سهلة وميسرة، وليس لى شِلَل أو صراعات أو أحزاب داخل المبنى، هم جميعا أولادى وأشقائى وقد استطعت مِن خلال هذه المسيرة من الاخلاص والتفانى والتخصص والتميز والمنافسة الشريفة تكوين أسرة واحدة.. وهذه الأعباء كلها مع أسرتى الإعلامية وأسرتى أيضا الحزبية السياسية، تخفف على الكثير وتجعلنى أحب وأهوى هذا الأداء.

ظاهرة الإعلام المأساوى

ما خطة الإعلام المصرى لإعادة تنشيط السياحة فى مواجهة الضجة الإعلامية المثارة خارجيا حول عمليات الإرهاب؟

إذا اعتبرناها قضية إعلامية لاتخذنا موقفا من المراسلين الأجانب فى مصر وفى هذا خطأ كبير، والعالم كله يبحث عن المأساويات.. وهو يمر بأزمة الإعلام المأساوى الباحث عن الكوارث.. فالأحداث العادية والطبيعية لا يكتب عنها أحد لا فى أمريكا ولا فى أوروبا.. كيف يتعاملون مع الرئيس كلينتون أو كيف يتعاملون مع تاتشر وغيرها، إنهم يتصيدون ويبحثون عن المأساويات فقط، أما الأعمال الجيدة فلا تعنيهم، حتى قديما قالوا إن حادثة فى الطريق يمكن أن تغطى على أكبر الحوادث السياسية.. والإنسان بدوره دائما يبحث عن مأساة يتابعها ويتعقبها، وبالتالى فالمراسلون الأجانب.. كلما وجدوا حدثا مأسويا سارعوا إلى كتابته وإرساله إلى وكالاتهم لأنهم أصلا يبحثون عن مثل هذا الحدث على مستوى العالم.. فإذا كان للوكالة الإعلامية أو الجريدة مندوبون فى إيران وفى مصر مثلا ـ وأرسل المندوب من إيران حدثا مأساويا بينما كانت الأحداث المرسلة من مصر عادية، قطعا سيبث ما يرسله مندوبهم فى ايران. ولا ينشر ما يرسله مندوب مصر، ومن هنا فالمراسلون يتبارون فى نقل الأحداث والمصائب التى تحدث أو تقع فى أى ركن من أركان العالم.

وهذا ما حدث فى الماضى فى أعوام ٩٣ـ٩٤ ، حيث كانت هناك أحداث إرهاب فان البعض يريد أن يهوِّل منها فى الخارج، ليضمن توزيع الصحيفة، أو لخدمة بعض الاتجاهات لضرب السياحة، حيث إن هناك صراعا بين الدول اقتصاديا وتصديريا وما شابه ذلك، ومصر بوجودها فى هذه المرحلة على خريطة السياحة العالمية تخلق شيئا من الرهبة لدى الدول المستقرة سياحيا وبالتالى لا يسعدها استقرار مصر، وقد قالت إحدى الدول: «أبشروا، إن مصر بها عمليات إرهاب وسوف تكون السياحة لدى هذه الدولة عظيمة»، وبدأت بالفعل تضع إعلانات فى المطارات تقول فيها «زوروا مدينة ـ

كذا فليس فيها إرهاب».. وهذه الدولة لديها مشكلات لا أول لها ولا آخر من إرهاب وحوادث. والحمد لله لقد تفهم العالم حقيقة ما كان لدينا ولمس قدرة مصر على مواجهته وموقف شعب مصر الرافض لكل صور التطرف والإرهاب ودخل الإعلام المعركة فى كشف الإرهاب بالخبر وتقديم صحيح الدين واعترافات التائبين وتغيير الفكر الخاطئ ودخلت الدراما كما فى مسلسلات العائلة ـ ليالى الحلمية ـ أيام المديرة ـ هالة والدراويش ـ الوهم والسلاح ـ عمر بن عبد العزيز ـ الأفيال.

خلاصة القول إنه حينما يتعود الناس على أن هذه الأمور عادية، فإن الوقت هو الذى يثبت المصداقية. لقد أسقط الإعلام كل عقد التردد، ودخل المثقفون معركة المواجهة وواجهت الصحافة المصرية بكل قوة سواء قومية أو حزبية وأصبحت معركة مصرية، ودخل المسرح ولعب دوراً آخره مسرحية الجنزير والسينما فيلم الإرهاب.

مرحلة السلام

كيف ترى طبيعة دور الإعلام المصرى والعربى فى المرحلتين الحالية والمقبلة واللتين يطلق عليهما مرحلة السلام؟

الإعلام يعكس واقعا وهذا الواقع هو الإرادة العربية فى التعامل مع قضية السلام، وأيضا الارادة الشعبية فى التعامل مع قضية السلام، السلام له تحدياته، والإعلام عليه دور فى أن يقود هذا التحدى الحضارى من أجل أن يكون هذا السلام، قائما على العدل والندية، وعلى أسس واضحة وسليمة، ولكى يكون واضحا وسليما يجب ألا تكون هناك أية حساسية فى النقد أو التعامل بين الشعبين العربى والاسرائيلى، فالسلام الحقيقى أو التطبيع الحقيقى هو النقد الصادق والكلمة الصادقة والحرية الكاملة فى هذا، فالإعلام يمهد لهذا السلام بهذا المفهوم وهو سلام قوى

وليس استسلاما يقوم على الندية والمصالح المشتركة المتكافئة وعلى التحدى الحضارى لصالح الإنسان العربى والإنسان الإسرائيلى.

الاستجابة الفورية والكبيرة والتى دل عليها ذلك الحشد الهائل من رؤساء وملوك ووزراء خارجية الدول المشاركة فى المؤتمر الدولى لصانعى السلام بشرم الشيخ .. دليل على مكانة مصر دولياً وإقليمياً وعربياً فى صنع السلام؟

حضور هذا العدد الكبير من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات المشاركة فى مؤتمر قمة صانعى السلام يدل على أهمية السلام لمستقبل منطقة الشرق الأوسط لتحقيق الاستقرار لشعوبها وكذا أهمية دور مصر المحورى فى المنطقة لما لها من دور تاريخى سواء فى الحرب أو السلام ، فمصر هى مفتاح السلام فى المنطقة وذلك من منطلق ما حققته من نصر فى أكتوبر ١٩٧٣م، مما أعطى قوة دفع لطرح مبادرات السلام التى بدأت فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات واستمرت قوة الدفع هذه عن طريق المفاوضات التى قادها الرئيس حسنى مبارك باقتدار ونجاح.

مصر بقيادة الرئيس حسنى مبارك استطاعت أن تنجح فى وضع قضية السلام على خريطة النظام الدولى بصورته الجديدة.

يلعب الإعلام بكافة وسائله المطبوعة والمسموعة والمرئية دورا رئيسيا فى تحقيق الأهداف والمصالح العليا لتلك المرحلة وعلى كافة محاور العمل الوطنى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولا يستطيع الإعلام أن يحقق دوره إلا فى ظل حرية لا حدود لها إلا المسئولية الوطنية، إننا نؤمن تماماً بحرية الصحافة والإعلام، كما أن وسائل الإعلام تقوم بدورها فى خلق فكر جديد يتعامل مع قضايا المجتمع وهو يسعى إلى فتح آفاق الاستثمار وتسويق خريطته دولياً وإقليمياً ومحلياً من أجل جذب رؤوس الأموال إلى مصر وتشجيع مبادرات أبناء مصر فى الخارج والداخل للاستثمار على أرض الوطن، وتقديم كل النماذج الناجحة للإبداع المصرى وتعظيم الإيجابيات.

انفتاح

مازلت من أنصار سياسة فتح النوافذ الإعلامية على مصراعيها حتى لا ننعزل عن ثقافة وإعلام الغرب والشرق على حد سواء.. وتمثل ذلك فى تشجيعكم لعدم فرض قيود على استخدام الأطباق الفضائية، فهل أنت من مؤيدى سياسة الانفتاح الإعلامى؟

أؤمن تماما بسياسة الانفتاح الإعلامى، وبالتالى كانت مناداتى دائما أنه لايمكن لدولة أن تعزل شعبها، وتقيم جدارا حوله.. لذلك سمحنا باستخدام الأطباق لاستقبال القنوات العالمية.. وفى المستقبل سيكون هذا النظام موجودا ومبنيا داخل جهاز التليفزيون.. وليس معنى السماح بالأطباق أن نتنافس فى المحظورات.. لابد أن نتنافس من خلال الإعلام الوطنى فى أية دولة عربية قادرة على التنافس والتميز والتفوق من خلال إعلام حر ومن خلال إنتاج متميز، ومن خلال إعلام وطنى قادر على الحفاظ على الثقافة والهوية وعلى العادات والتقاليد، فالإعلام الوطنى غير القادر يجب أن يعلم أنه يدخل فى تحد فى غير صالحه، لأنه يبيع أفئدة ووجدان مواطنيه.. للآخرين. أما فى مصر فأنا مقتنع تماما بدفع أجهزتى مبكرا فى مجال المنافسة فكل يوم أكسبه فى مجال المنافسة سوف أجنيه يوما ما تفوقا، وقد عددت القنوات أمام المشاهد المصرى.. وأقول اننى إريد أن أحافظ وأن أستحوذ على المشاهدين لأن المنافسة تتطلب ذلك، والمشاهد لن يعطى عينيه وسمعه الا للأجهزة المتفوقة، وبالتالى فأنا أقول إننا على الطريق الصحيح.

ما هى سمات الإعلام المصرى تجاه القضايا العديدة؟

إن الإعلام المصرى وهو فى حركته لتطبيق سياساته الإعلامية يتحرك من قاعدة عزمه على عكس كافة السياسات المصرية داخليا وخارجيا وكذلك من خلال منظومة فاعلة ومتفاعلة فى إرساء وتثبيت أركانها بالفكر المستنير وإطلاق ملكات البشر والمشاركة فى بناء المجتمع الحر المتقدم وتعبئة روح الأمة فى الالتفاف حول

الأهداف القومية العليا، فى ظل الاعتزاز بالانتماء للوطن مع الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد والقدرة على الإعداد الوجدانى للمجتمع لتحقيق التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى مع الحفاظ على الشخصية والذاتية المصرية. والحفاظ على ثقافة وحضارة وتراث الأمة.

ومن أهم دلائل النجاح فى مسيرة الإعلام- أنه توج أداءه الديمقراطى فى الانتخابات الأخيرة حين أتاح الفرص كاملة لكل الأحزاب فى وقت متساوٍ مع حزب الأغلبية لشرح البرامج خلال الحملات الانتخابية والالتزام بالحياد، وتغطية الشارع المصرى، كذا التغطية الخبرية يوم الانتخابات بشكل صادق وحيادى.

كما تم نقل جلسات مجلس الشعب والشورى على الهواء مباشرة ونقل كل ما يناقشه بيان رئيس الجمهورية وبيان الحكومة، والموازنة، وإذاعة ما يقدم من استجوابات أو أسئلة وطلبات الإحاطة، ويتساوى فى ذلك كل النواب دون تفرقة بين حزب وحزب آخر وذلك انطلاقاً من ضرورة أن الحوار لابد أن يعبر عن الرأى والرأى الآخر للوصول إلى تحقيق آمال وطموحات المواطنين وتحقيق التقدم والرخاء لمصر، شعباً ودولة.

لا ننافس

ظهرت فى الآونة الأخيرة الكثير من الشركات العربية صاحبة القنوات التليفزيونية الفضائية الخاصة، فكيف يتسنى للقناة الفضائية المصرية المنافسة الشديدة لما يسمى بحرب الفضاء التليفزيونية؟

بالنسبة للشركات العربية التليفزيونة الخاصة، نحن فى مصر لا ننافس ولا نتنافس، فمصر حين خرجت للفضاء لم يكن قصدها منافسة الإعلام العربى، ولكن تكملته، ولم نكن نقصد تقديم ترويج غير مدروس وغير مفهوم للعالم العربى، بل لتقديم ثقافة لم تكن من أجل التطبيل أو الترويح أو الترفيه وبالتالى حينما ذهبنا للأمة العربية لم يكن بغرض منافسة إعلامها وإنما لإكماله ولأقدم بديلا عربيا فى ظل

القنوات الفضائية الأجنبية، كما أن مصر لا تنافس لأن مصر بثقافتها وإنتاجها، وبغزارة ما لديها من كوادر وإمكانات هى التى تقدم للقنوات الفضائية الشقيقة المادة، سواء كانت الفكرة أو الفنان أو الممثل أو المخرج أو المصور، ولذلك نحن لا يمكن أن ننافس أو نتنافس.. ولن تكون بينى وبين القنوات العربية حرب إطلاقا لأن القناة الفضائية المصرية خرجت من إعلام رائد وخبير وستظل كذلك.

دور فى ليبيا

نلاحظ دائما بأنك مهندس العلاقات بين مصر وليبيا رغم أن ذلك لايدخل ضمن مسئولياتك المباشرة كوزير للإعلام، ما السر وراء دورك فى هذه المهمة السياسية والدبلوماسية؟

طوال مدة مسئوليتى وعملى كوزير للإعلام مع الرئيس مبارك أقول إن المهندس الحقيقى للعلاقات العربية هو الرئيس مبارك وقد استطاع أن يربى فى داخلى وباقترابى لفكره كوزير إعلامه أن أعيش كل فكره بأبعاده المختلفة وأعكس سياسة الرئيس وهى سياسة مبنية على فهم دقيق للمشكلات الدولية والعالمية، من هنا عندما أكلف منه بعمل فأنا أستطيع النجاح فيه لأنه من ناتج اقترابى لفكره واقتناعى بسياساته.. أستطيع أن أكمل الصورة التى يريدها وأن أذهب لأكملها فى ليبيا أو غير ليبيا. ثم إننى أحمل رسالته سواء مكتوبة أو شفوية.

أنقذتكم العناية الالهية من محاولة مغرضة استهدفت حياتك.. هل تنظر الآن إلى التطرف بشكل يختلف عما كنت تنظر إليه قبل تعرضك لمحاولة الاغتيال؟

لم تختلف نظرتى للتطرف قبل ولا بعد المحاولة، لأن ما يحكم أدائى هو المفهوم الوطنى ومفهوم الأهداف العليا لشعب مصر التى لا أفرط فيها إطلاقا أمام وطنى وبلدى والقسم الذى أقسمته.

فى لقاءاتك واجتماعات وزراء الإعلام العرب كانت هناك أطروحة مهمة حول أهمية وجود استراتيجية إعلامية موحدة.. كيف ينظر وزير الإعلام المصرى لهذه النقطة .. وما الأهداف المرجوة من وراء هذه الاستراتيجية ؟

من الضرورى وجود استراتيجية عربية، ولكن الإعلام يعكس واقعا، والواقع العربى لايؤهلنا لاستراتيجية عربية موحدة حتى الآن، لكن التعاون على المستوى الثنائى بين الأشقاء العرب قوى جدا.. التعاون بين مصر والمملكة العربية السعودية، وبين مصر والكويت، وبين مصر وعمان، ومع الإمارات والبحرين.. والمغرب العربى قوى للغاية، ولكن حينما يخرج إلى نطاق الاستراتيجية الإعلامية العربية الموحدة.. لايكون مؤثرا أو قويا حتى على مستوى التنسيق بين الترددات الكهرومغناطيسية ولا حتى التنسيق فى إنتاجنا المشترك.

نحن نأمل ونستطيع أن نوفر الكثير من المال وأن تكون لنا استراتيجية عربية موحدة.. ولكن للأسف لم نستطع أن نصل إلى هذا بعدا!.

الإعلام الغربى

الإعلام العربى فى مواجهة مع الإعلام الغربى ومازالت المنافسة غير موجودة ومازال المواطن العربى يعتمد بشكل عام على ما تبثه الأقمار الصناعية الدولية فما رأيكم حيال هذه الظاهرة وكيف ترى الاستعداد لها على صعيد فلسفة الإعلام المصرى؟

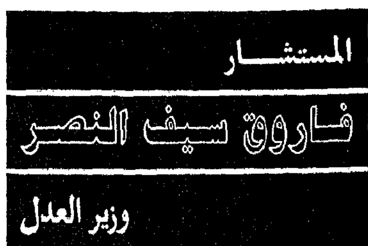
أنا لا أستطيع أن أنظر إلى الموضوع بهذه العمومية، الإعلام العربى فى مواجهة الاعلام الغربى، أى إعلام غربى بالذات، فأنا إذا قلت الإعلام المصرى فى مواجهة الإعلام الألمانى فأنا متفوق، ومع الفرنسى أستطيع أن أقول إننا متساويان كتفا بكتف ـ وبالنسبة للإنجليزى أستطيع أن أقول إنى منافس شديد ولا أخشى منه ـ هذا عن

الإعلام الأوروبى - ولكن إذا ما كان القصد المنتج الثقافى فيجب أن نكون محددين فنحن حينئذ نتكلم عن الفيلم الأمريكى أو عن الفيلم الأوروبى أو عن المسلسل، ونحن فى مصر قادرون على المنافسة، أين ليالى الحلمية؟ أين أرابيسك؟ أين رأفت الهجان؟ أين ذئاب الجبل؟ أين الراية البيضاء؟ .. أنا لا أستطيع أن أتوارى وألا أعطى للفن المصرى والثقافة المصرية حقها، لا .. نحن قادرون على المنافسة والقضية قضية إمكانات ونحن نبنى استديوهات ٦ أكتوبر وسوف نكون قادرين على التفوق والمنافسة.

السيرة الذاتية :

- الاسم : محمد صفوت الشريف.
- من مواليد ١٩٣٣م زفتى محافظة الغربية.
- عمل بالقوات المسلحة حتى عام ١٩٥٨م.
- عمل برئاسة الجمهورية (١٩٥٨ ـ ١٩٧٤م).
- تولى مواقع قيادية بالهيئة العامة للاستعلامات.
- وكيل للهيئة العامة للاستعلامات ١٩٧٧م.
- رئيس للهيئة العامة للاستعلامات (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠م).
- رئيس لمجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون (١٩٨٠م).
- وزير الإعلام (يناير ١٩٨٢م).
- عضو مؤسس بالحزب الوطنى الديمقراطى.
- عضو المكتب السياسى والأمين العام المساعد وأمين الإعلام بالحزب والمسئول السياسى عن صحف الحزب.
- عضو المجلس الأعلى لرعاية الطفولة.
- عضو المجلس القومى للسكان.
- عضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر.





- ٦٠ ألف و ٩٠ ١ تشريعا أساسيا وفرعيا منذ عام ١٨٢٤ حتى اليوم.
- ارتفاع إيرادات مصلحة الشهر العقارى إلى ١٣٨ مليون جنيه على الرغم من تخفيض الرسوم إلى النصف.
- تيسيير سرعة الفصل فى إجراءات قضايا الأحوال الشخصية.
- استقبال شكاوى المواطنين بكل ترحاب.

ميزان العدالة فى مصر حساس جدا.. والقضاء المصرى بماضيه وحاضره المشرف لا يمكن لأحد التشكيك فيه.. ولكن ما حدث مؤخرا أن العدالة أصبحت متهمة.. والاتهام لا يمس إطلاقا ذلك الميزان الذى تتساوى كفتاه ـ بدقة ـ على واجهة مبنى وزارة العدل.. ولكن انصب الاتهام على بطء إجراءات التقاضى فى ساحات القضاء.. وشيوع ما يسمى بالعدالة البطيئة..

وثار الجدل. . وكثرت الشكوى.. وتعالت أصوات هنا وهناك وكتبت بعض الأقلام تقول: إن البطء فى تحقيق العدالة يخل بشرط من شروط إقامة العدل.

وتطرق آخرون إلى ما يتعلق بالقوانين الموجودة حاليا، وعدم قدرتها على ردع الجريمة بالشكل المرجو.. ونادى البعض بضرورة سن قوانين جديدة أو تعديل القوانين القديمة بحيث تتضمن عقوبات رادعة ضد الجرائم المستحدثة فى عالم اليوم..

ولأن العدل أساس الحكم.. فقد طفت هذه الموضوعات على السطح لما لها من أهمية عند الجميع .. بخلاف موضوعات أخرى فرعية.

وللوقوف على مجريات الأمور، التقينا بوزير العدل المستشار فاروق سيف النصر، صاحب البصمات البارزة فى وزارة العدل، وفى سلك القضاء، والذى يعمل جاهدا منذ أن تولى منصبه فى عام ١٩٨٧م على حل كافة المشكلات وتطوير جهاز العدالة للوصول إلى أفضل أداء.. ولأنه كان جديرا بالثقة.. فقد ظل محتفظا بمكانه داخل الحكومة فى التشكيل الوزارى الجديد.

تحدثت وسائل الإعلام فى الآونة الأخيرة عن ثورة تشريعية شاملة وإعادة النظر فى آلاف التشريعات، فما هى ملامح هذه الثورة، وما هو حجم القوانين المرشحة لإعادة النظر فيها؟

ـ لقد وصل الحال لدينا إلى درجة التضخم التشريعى.. من خلال الكم الهائل الضخم للتشريعات فى مصر.. وكان لابد من البحث عن علاج لهذا التضخم من أجل تبسيط إجراءات التقاضى، وتيسير وصول الحق إلى أصحابه.. ولهذا رسمت الدولة، كما رسمت وزارة العدل خطة لسياسة تشريعية بهدف إدخال وإضافة وإجراء تعديلات على هذه التشريعات.. وأى تعديل تشريعى يقتضى فى البداية أن نحصر هذه التشريعات، وكان هذا الحصر قديما يتم يدويا، ولكن فى الآونة الأخيرة تمكنا من حصر وجمع كافة التشريعات الموجودة تمهيدا لمراجعتها وتنقيتها واختصارها وتطويرها، وذلك بالاتفاق مع قاعدة جمع المعلومات الآلى لمجلس الوزراء.. ومن خلال الحصر، وجدنا أن التشريعات الأساسية والفرعية قد بلغت منذ عام ١٨٢٤م وحتى يومنا هذا ٦٠ ألفا و١٩٠ تشريعا.

وسوف يتم تطوير تلك التشريعات عن طريق لجنة عليا فى وزارة العدل تنبثق منها لجان فرعية نوعية من كافة الوزارات المعنية، هذه اللجان ستتقدم بالتعديلات المطلوبة فى تشريعاتها لمراجعتها تمهيدا لعرضها على اللجنة الوزارية فى مجلس الوزراء ثم عرضها على مجلس الوزراء نفسه.

وهذه العملية التى تختص بالتطوير سوف تستغرق وقتا طويلا، ولكننا فى النهاية لابد أن نصل إلى الهدف المنشود فى رفع التناقضات الموجودة فى تلك التشريعات.. واختصارها قدر الإمكان بحيث يكون لكل موضوع من الموضوعات تشريع واحد خاص به.. على سبيل المثال ، هناك مجموعة من التشريعات خاصة بالصناعة والبترول والزراعة والنقل والمواصلات.. ولكل مجال من هذه المجالات تشريعات تختص به.. ودورنا هو جمع كل النوعيات وتطويرها لمنع التضارب الذى قد يحدث بين التشريعات فى عدة مجالات وتحديث القوانين طبقا للمستجدات العصرية على الساحة لمواكبة نبض العصر ومتغيراته.. هذا من ناحية التشريعات العامة.

وأضاف سيادته: أما بالنسبة للتشريعات التى تختص بها وزارة العدل مثل: القانون المدنى والجنائى والتجارى، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات القانونية، وقانون المرافعات وغيره، فهذه مهمتنا فى الوزارة، ونحن مسؤولون عن تعديل وتطوير هذه التشريعات، وهناك لجان دائمة فى وزارة العدل تتولى هذه التعديلات والتى بدأنا فيها منذ حوالى عامين أو أكثر، قمنا خلالهما بتعديل بعض القوانين القديمة، مثل القانون التجارى الذى أصدرناه بالفعل، ونحن الآن بصدد إعداد القانون التجارى البرى، وسوف نتقدم به الى مجلس الشعب خلال الدورة الحالية للمجلس.. أيضا قانون المرافعات أجرينا فيه التعديلات اللازمة وتقدمنا به للمجلس وتمت الموافقة عليه، وتم العمل بالتعديلات الجديدة.

أما قانون العقوبات فقد تم تعديله بادخال مواد جديدة فيه خاصة بالجرائم التى تتعلق بالإرهاب.. بخلاف التعديلات التى قمنا بها فى قانون المخدرات، إلى جانب ما نعدله من تعديلات على قانون المرافعات والاجراءات الجنائية بهدف إضفاء المزيد من السرعة فى إجراءات التقاضى وسرعة الفصل فى المنازعات.. وفى هذا الإطار شكلنا لجنة بالاشتراك مع محكمة النقض وسوف تقدم اللجنة رؤيتها لنطرحها بعد ذلك للمناقشة والمداولة تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب.

كما أننا نتيح الفرصة لأية وزارة من الوزارات أن تتقدم بأى تعديل فيما يتعلق بالمسائل التى تخصها، لنناقشه ونعدله، وليعرض بعد ذلك على اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية ثم مجلس الوزراء.

مصلحة الشهر العقارى يدور حولها الجدل نظرا للرسوم العالية وبطء الإجراءات، فماذا يعتزم وزير العدل خلال السنوات المقبلة تجاه تلافى هذه السلبيات؟

ـ بالنسبة لدور وزارة العدل فى تطوير العمل فى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق، فهناك خطة وبرامج متكاملة من أجل التطوير، حيث إن لدينا برنامجا للارتقاء بمستوى أداء الخدمات للمواطنين من خلال تطوير القواعد المنظمة لسير العمل

وتبسيطها والتعريف بها وعقد دورات تدريبية للعاملين لرفع مستوى أدائهم الفنى.. وقد أصدرنا ـ لأول مرة ـ تعليمات جديدة لمصلحة الشهر العقارى تختص بهذا الموضوع.. هذه التعليمات عبارة عن مجموعات جمعنا فيها جميع الكتب الدورية والأحكام التى صدرت والمنشورات التى تنظم العمل والقواعد الفنية الخاصة بالإشهار والتوثيق... وأبلغنا تلك التعليمات لجميع الأعضاء العاملين بالمصلحة.. ونبيعها الآن لجمهور المتعاملين حتى يعرف كل شخص يدخل المصلحة حقوقه، وأيضا ليعرف كل موظف القواعد التى يجب أن يسير عليها.

وبجانب هذا هناك مجموعة تعليمات أخرى لتسهيل الإجراءات على كل متعامل مع المصلحة، وتعرف الموظفين بكل تفاصيل نظام الإشهار والتوثيق.

وبجانب هذا ـ أيضا ـ فقد طورنا ـ تشريعيا ـ الأحكام القانونية الخاصة بأعمال الشهر والتوثيق.. وكان القانون ٦ لعام ١٩٩١م طفرة فيما يتعلق بالتعديل التشريعى لأنه ألغى نظام التحرى، وخفض الرسوم النسبية على المحررات واجبة الشهر إلى النصف لمدة ثلاث سنوات قبل التجديد، كما تم الاستغناء عن تقديم الشهادات التى تثبت سداد ضريبة الأيلولة وضريبة الأرض الفضاء، وغيرها من الضرائب التى ليست لها صلة بعملية الشهر، كما أعفينا الحلقات العرفية من رسوم التسجيل واكتفينا بالرسوم المفروضة على الحلقات الأخيرة فقط، وكان لهذا التخفيض نتيجة وصدى طيبان، فقد ترتب عليه زيادة عدد المحررات التى قدمت لمصلحة الشهر العقارى، وبالتالى زادت إيرادات المصلحة رغم تخفيض الرسم النسبى إلى النصف ففى عام ٩١/٩٠ حققت المصلحة ايرادات بلغت ١٠٨ ملايين جنيه، وارتفع فى ٩٢/٩١ إلى ١٣٨ مليون جنيه وذلك كله رغم تخفيض الرسوم إلى النصف لأن القانون الجديد شجع الناس على أن تتقدم حتى تشهر محرراتها مادامت الرسوم مقبولة ومعقولة.

أما فيما يتعلق بزيادة عدد مقار مصلحة الشهر العقارى، وهو ضمن برنامجنا التطويرى، فقد افتتحنا بالفعل عدة مقار جديدة، وسنداوم على ذلك مستقبلا عملا على راحة الجماهير المتعاملة مع المصلحة .. كما أنشأنا مكاتب توثيق نموذجية، بخلاف أننا رسمنا خطة لإصلاح وصيانة المبانى القديمة وإعادة تقسيم جميع المكاتب

الخاصة بالشهر العقاري. وقد كنت في اجتماع بزملائى فى الشهر العقارى ناقشنا فيه تطوير العمل بالمصلحة وقد تناولنا وبصفة خاصة كثيرا من المسائل التى تمثل عقبات أمام الجمهور . واستطعنا أن نأخذ بشأنها قرارات بهدف تسهيل العمل والاجراءات، وكل ما نرجوه أن يشعر المواطنون فى الفترة القادمة بتحسن الخدمة.

التملك لغير المصريين ...

ما زالت شكوى المستثمرين العرب من تأخير تسجيل عقاراتهم مستمرة رغم الوعود الكثيرة بحل هذه المشكلة، ألا ترى أن ذلك أحد المعوقات على صعيد الاستثمار..؟

ـ مسألة تمليك العقارات فى مصر للإخوة العرب موضع اهتمام منا جميعا، وهذا الاهتمام من منطلق دفع عملية الاستثمار فى مصر، وقد تم إنشاء مكتب يختص بشؤون التملك لغير المصريين لتيسير الإجراءات فى سبيل مزيد من النهوض فى عمليات الاستثمار، وهذا المكتب يقوم ببحث هذه الطلبات التى تقدم ويتم بحثها على مراحل معينة، ومن جانبنا فقد اجتمعنا لدراسة جميع الإجراءات الكفيلة بتيسير هذه المهمة وتسجيل وإتمام عملية التملك فى أقصى وأسرع وقت ممكن.

وعلى سبيل المثال، نحن فى سبيل إنشاء أربع لجان هندسية بدلا من لجنتين، من أجل الإسراع فى مراجعة طلبات تملك غير المصريين، كما أكدنا على وجود أجهزة مراقبة مهمتها متابعة مدى الالتزام بهذه التعليمات بكل دقة مع محاسبة أى مقصر، وعرض أى اقتراحات بديلة بالنسبة ـ مثلا ـ لتكثيف عمل لجان المعاينة أو الإسراع فيما يتعلق بالبت بهذه المسائل وهناك مسألة وجب علينا التنبيه لها.. أن التأخير فى موضوع التملك لغير المصريين لا يعود إلى بطء عمليات الفحص فى مصلحة التوثيق بشكل أساسى.. ولكن هناك سببا آخر وهو تراخى المسؤولين بالمأموريات المختلفة فى استيفاء المستندات وبالذات الشهادة التى تستخرج من المحافظة التى يقع فيها العقار، بأنه خاضع لقانون التنظيم وليست هناك مخالفات أو أحكام أو قرارات فى شأن

إزالتها، بالاضافة إلى شهادة استبدال النقد الأجنبى المحول من الخارج أيضا.. وهذا كله يقع عبؤه على المأموريات التى يجب أن تقوم من جانبها بكل دقة ببحث نتائج الفحص، وتدارك أى قصور بالبيانات إلى جانب مراعاة السرعة فى استيفائها وإتمام الإجراءات.

وأعود لأؤكد أننا مستعدون لاستقبال كافة الشكاوى والتظلمات من جانب المتعاملين والمستثمرين من أجل تذليل كافة العقبات.

قرار من الرئيس ...

وما رأيكم فى رفع سن المعاش لرجال القضاء من ٦٠ إلى ٦٤ عاما..؟

ـ أتصور أن هذا القرار استطاع أن يحقق لنا أمنية قديمة، كانت ملحة لأنها فى صالح المتقاضين والقضاة فى نفس الوقت. فخبرات القضاة تستنزف مبكرا عند الإحالة إلى المعاش فى سن الستين، كما أنها أيضا سبب من أسباب تراكم القضايا أمام المحاكم، وكان البديل لذلك الاتجاه إلى زيادة أعداد القضاة حرصا على سرعة إيقاع العدالة.

وانطلاقا من هذه الحقيقة كان حرص جميع الدول على رعاية الخبرة القضائية والحفاظ عليها باعتبارها ثروة قومية لا يجوز التفريط فيها، وقديما كان سن التقاعد لمستشارى محاكم الاستئناف المختلطة ٧٠ عاما، والمحاكم الابتدائية المختلطة ومحكمة النقض ٦٥ عاما وبالطبع فهؤلاء ما هم إلا قمم وخبرة.. ولهذا تفضل السيد رئيس الجمهورية مشكورا وأصدر قراره برفع السن التقاعدى لرجال القضاء وهى لفتة كريمة من سيادته وتوجه قومى عظيم وتطور كبير يحقق مصلحة قومية عليا، وسوف يؤدى إلى المزيد من الأداء فى سرعة الفصل فى القضايا والاستفادة بخبرة رجال القضاء فهو لمصلحة الجمهور ولمصلحة القضاة والعدالة بصفة عامة.

خطة مرسومة ...

بعض المحاكم تعانى من تدهور مبانيها والخدمات التى تقدم للهيئة القضائية . فما خطتكم للنهوض بالأبنية الخاصة للمحاكم؟

ـ خطة وزارة العدل الخاصة بأبنية المحاكم وتطويرها. رسمها صندوق أبنية المحاكم وتم البدء فيها منذ سنوات. وقد ظهرت ثمار ذلك فى الآونة الأخيرة.. ولا شك فى أن كل منصف لا يستطيع انكار أن الساحة امتلأت بمبان جديدة لوزارة العدل فى كثير من المواقع وفى مدن ومحافظات عديدة، وهذا التطوير بالنسبة للمحاكم يعد طفرة كبيرة تحسب لهيئة الأبنية. وأود القول بأن ذلك التطوير كان شاملا فبخلاف الأبنية الجديدة، تم ادخال أنظمة حديثة أيضا كنظام الكمبيوتر والميكروفيلم ووسائل النسخ والتسجيل ورصد القضايا ومتابعتها إلى جانب المكتبات التى تضم مراجع فى مختلف فروع القانون.

هذا بجانب الخدمات الأخرى التى تقدم لرجال القضاء فى هذا الشأن مثل الاستراحات والنوادى لهم ولباقى الهيئات القضائية. فى القاهرة مثلا نادى هيئة قضايا الدولة الذى يعد من أرقى النوادى فى مصر... كذلك انتهينا من مبنى النادى البحرى لقضاة الإسكندرية بمدينة الإسكندرية وهو نموذج لحسن الذوق والرقى.. كما أننا نعد عدتنا الآن تبعا لخطة ثابتة وزمن محدد لبناء استراحات جديدة وتوسيع الاستراحات القديمة لرجال القضاء والمحاكم.

توحيد التشريعات العربية ...

إلى أين وصل مشروع إنشاء محكمة عدل إسلامية أو عربية ...؟

ـ الموضوع ما زال محل دراسة تحت مظلة جامعة الدول العربية من ناحية، ومن المؤتمر الإسلامى من ناحية أخرى، وهذه الدراسات تخللتها مشروعات كثيرة بعضها انتهى بحثه والبعض الآخر مازال تحت البحث والدراسة.. ونرجو أن تتم هذه الدراسات فى وقت قريب بإذن الله.

الاجتماعات الدورية لوزراء العدل العرب داخل الجامعة العربية ما الذى يمكن أن تسفر عنه فى رأيكم...؟

ـ هذه الاجتماعات التى بيننا فى جامعة الدول العربية اجتماعات مثمرة وناجحة، والتوجه إليها توجه وطنى إسلامى عربى فى المقام الأول.. وقد قمنا من خلال مجلس وزراء العدل العرب والذى توليت رئاسته فى دورة سابقة بمجهودات طيبة فى سبيل توحيد التشريعات العربية سواء أكانت تشريعات اجرائية أم تشريعات موضوعية... الى جانب أن اللجان الفرعية تجتمع وبشكل منتظم، ونحن نتابع عملها الذى هو عمل عربى موحد لصالح الأمة العربية كلها.

التحكيم فى القضايا التجارية فى الوطن العربى متأخر جدا قياسا بمثيله فى العالم. فما هى وجهة نظر سيادتكم للنهوض بمثل هذا النوع من التقاضى..؟

ـ التحكيم فى القضايا التجارية أصبح فى الوقت الحالى من المسائل المهمة، خاصة فيما يتعلق بسرعة الفصل فى المنازعات وذلك للحفاظ على الاستثمارات والمستثمرين الأجانب، وفى مصر لدينا مركز للتحكيم التجارى يقوم بعمله على الوجه الأكمل، بجانب هذا ؛ فهناك مراكز تحكيم فى كثير من الدول العربية وهناك اتفاقية عمان للتحكيم، كما توجد رؤى كثيرة فيما يتعلق بدفع هذا الاتفاق والإسراع بالآلية التى تؤدى الى تنفيذ أحكامه .. ونرجو أن يتم خلال هذه الدورة بالجامعة العربية الاتفاق على الإجراءات الكفيلة بسرعة تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات العربية بشأن التحكيم التجارى.

الباب المفتوح

بعض الضحايا يلجأون لوزير العدل بالشكوى بشكل مباشر فى حالة عجزهم عن أخذ حقهم. فكم يبلغ حجم الشكاوى التى تصل من هذا النوع وكيف يتم التصرف فيها؟

ـ شيء منطقى أن يصل لنا مثل هذه الشكاوى.. فوزارة العدل ليست سوى باب مفتوح أمام الجميع .. نحن لا نغلق أبوابنا أمام شكوى أى مواطن ونستقبل كل الشكاوى بكل ترحاب باعتبار أن الشكوى من حق كل مواطن .. كما أن الالتجاء إلى المسؤولين حق أساسي للجميع .. وعلى ذلك فأنا أستقبل جميع الشكاوى سواء بالبريد أو من خلال الصحافة أو بشكل مباشر من الشخص المتظلم ودون موعد سابق، ونقوم ببحث الشكاوى من خلال مكتب المتابعة.

وبالنسبة للشكاوى التى تصلنا عن طريق النشر فى الصحف نتابعها عن طريق مكتب الشكاوى الخاص بنا.. حتى ولو لم يذكر اسم الشاكى فاننا نحاول الاتصال بالصحفى حتى نعرف اسم هذا الشخص لنسأله عن شكواه، ونتابع معه هذه الشكوى فى محاولة لإزالة العقبات، وإذا كان الشخص محقا فى شكواه نقول له أنت على حق، وإن كان غير ذلك نرفض الشكوى، وأتمنى أن يحقق مكتب المتابعة هدفه لمصلحة المواطنين، وأن يظل باب وزارة العدل مفتوحا لأية مظلمة من المظالم.

قانون الأحوال الشخصية بعد التعديل الذى تم فيه مؤخرا لم يحقق طموحات الكثيرين بعدما قيل عن التحيز الواضح الذى تضمنه لصالح المرأة بما يقيد الرجل ما رأيك..؟

ـ قانون الأحوال الشخصية من الناحية الموضوعية لم نتناوله فى وزارة العدل. ولكن القانون المطبق هو القانون الحالى أى قبل التعديلات.

من زاوية أخرى أقول إننا نسعى من الناحية الإجرائية لإزالة بطء التقاضى فى مثل هذه القضايا، وعلى هذا قمنا بعمل مشروع يختص بتوحيد الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية سواء للمسلمين أو لغير المسلمين الأجانب.. بقصد تيسير سرعة الفصل فى إجراءات قضايا الأحوال الشخصية .. وسوف نتقدم به إلى مجلس الشعب فى دورته الحالية.

القضاء والسياسة

ما هى الأعباء التى تضاف لرجل القضاء حينما يتولى منصبا سياسيا كمنصب الوزير مثلا..؟

ـ رجل السياسة فى تصورى لا يتعارض عمله إطلاقا مع رؤيته القضائية؛ لأن العمل العام يجب ألا يخرج عن حيز الصراحة والمصداقية وقول الحق، وعمل القاضى لا يخرج عن هذا النطاق فلا تعارض من وجهة نظرى ولا تناقض فى أن يكون الإنسان صاحب خلفية قضائية ثم يقوم بالعمل السياسى. لأن السياسة الصحيحة سياسة تامة وتبيان لوجه الحق ومصارحة الجماهير بالحقائق حتى يستقيم هذا العمل السياسى ويلقى استجابة من الجماهير.

إذن فليس هناك فى تقديرى أى تعارض إطلاقا ما بين كون الإنسان له خلفية قضائية وبين مزاولته العمل السياسى.

وماذا عن حياتك الأسرية ..؟

ـ فيما يتعلق بأسرتى فأنا حريص كل الحرص على أن أكون قريبا من أسرتى وأولادى، ولكن الأعباء تكثر يوما بعد يوم بما يشغلنى بعض الشىء عنها.

وقد بدأت الأعباء منذ كنت معاونا للنيابة العامة، حتى توليت منصب رئيس المحكمة الدستورية العليا وبالطبع فهذه الأعباء تجعلنى أبتعد عن الأسرة فى أوقات كثيرة .. ولا شك فى أنه من المنطقى أن يزيد الانشغال عن أسرتى بعد أن عملت بالعمل العام فى وزارة العدل ولكن ذلك ما هو إلا ضريبة لابد أن يدفعها كل إنسان.. إنها ضريبة العمل لا شك.

السيرة الذاتية :

ـ الاســــــــم : مستشار : فاروق محمود سيف النصر

ـ ولد في ١٤ ١٩٢٢/١٢م ببلدة ملوى محافظة المنيا، والتحق بمدرستها الابتدائية، ثم بالمدرسة السعيدية الثانوية بالقاهرة، ثم بكلية الحقوق بجامعة القاهرة.

ـ حصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٤٣م.

ـ تدرج في سلك النيابة العامة والقضاء فعين معاونا للنيابة العامة في عام ١٩٤٤م، ورقى مساعدا ثم وكيلا وعمل بنيابات القاهرة والصعيد حتى عين قاضياً بمحكمة القاهرة الابتدائية سنة ١٩٥٧، ثم ندب بالمكتب الفنى لتبويب الاحكام بمحكمة النقض سنة ١٩٥٨م، ثم مفتشا بإدارة التفتيش القضائى سنة ١٩٦١م، ثم وكيلا لإدارة التشريع سنة ١٩٦٥م، ثم مستشارا بمحكمة استئناف أسيوط سنة ١٩٦٨م وباستئناف المنصورة سنة ١٩٦٩م، ثم محاميا عاما للنقض المدنى سنة ١٩٧٠م، ثم مستشارا بمحكمةاستئناف القاهرة، ثم مستشارا فنيا لمكتب وزير العدل سنة ١٩٧١م، ثم مستشارا بمحكمة النقض سنة ١٩٧٤، ثم عضوا بالمحكمة الدستورية العليا سنة ١٩٧٩م، ثم رئيسا للمحكمة الدستورية العليا في ١٩٨٢/٩/١٩م حتى أحيل إلى التقاعد في ١٩٨٣/٦/٣٠م.

ـ أعير للعمل مستشارا لمجلس الوزراء الليبى ـ ابان عهد الملكية سنة ١٩٦٧م.

كما ندب للعمل بلجان وضع الدستور الدائم بمجلس الشعب عام ١٩٧١م.

كما أعير للعمل مستشارا لمجلس الوزراء بدولة الكويت ـ عام ١٩٧٧م ـ لتطوير تشريعاتها مع بعثة مختارة من كبار رجال القضاء وأساتذة الجامعات.

- اعتزل العمل منذ إحالته إلى التقاعد فى سنة ١٩٨٣م واقتصر نشاطه على التدريس بالمركز القومى للدراسات القضائية ـ لأبنائه من رجال القضاء والنيابة العامة وسائر الهيئات القضائية وللقضاء العسكرى وكانت محاضراته عن «قيم القضاء وتقاليده» وعن «الرقابة على دستورية القوانين فى مصر دراسة مقارنة».

- عين وزيرا للعدل بتاريخ ١٣/ ١٠/١٩٨٧م.





- ***خصخصة الثقافة، فكرة غير واردة إطلاقا، لأن الآثار ملك الشعب كله.***
- ***التطبيع الثقافى مع إسرائيل، يجب أن يسبقه تحقيق السلام الشامل .***
- ***المهرجانات نشاط أساسى فى عملنا، ومنها نعرف مدى تطورنا .***
- ***ضرورة و ضع خطة للنهوض بالسينما، تشارك فيها الدولة والقطاع الخاص.***
- ***تطوير دار الكتب، للحفاظ على ذاكرة الأمة.***

عندمـا أعلن الرئيس حـسنى مـبارك، قبـول استـقالة وزارة الدكـتـور عـاطف صدقى، وتكليف الدكتور كـمال الجنزورى بتشكيل الوزارة الجديدة، كان اسم السيد فاروق حسنى، من أكثر الأسماء التى توقع الكثيرون خروجـهـا من التشكيل الوزارى الجديد

ولأننى من الذين يعرفـون الوزير جيداً، فـقـد كنت واثقة من استـمراره، من منطلق إيمانى بأن القيادة السياسية، تؤمن أن التغيير لايحدث بمجرد الرغبة فيه، وكما قال الرئيس مبارك - إن فلسفة التنفيذ تستهدف إعطاء دفعة للعمل الوطنى فى مختلف المجالات. وأستطيع التأكيد أن القيادة السياسية فى مصر، لا تلجأ إلى التغيير إلا عندما يصبح التغيير ضرورة تفرضها الأحداث، وطبائع الأشياء.

كنت أتوقع استمرار فاروق حسنى وزيرا للثقافة، لأننى من خلال متابعتى له منذ فترات طويلة، وجدته على دراية كاملة وصلة قوية بكل ما يتعلق بالثقافة والتاريخ، والفن المصرى الأصيل.

وفـاروق حـسنى، عـمل مـديراً للمـركـز الثـقـافى فى باريس، ثم نائباً لرئيس الأكاديمية المصرية فى روما، ثم مديراً لها واستمر عمله فى باريس وروما نحو ١٦ عاماً، بدأت عام ١٩٧١م، واستمرت حتى اختياره وزيراً للثقافة عام ١٩٨٧م.

وفى هذا الحوار نبحر فى عقل المسؤول الأول عن الثقافة فى مصر، لنعرف ماذا يدور فيه.

السيد الوزير/ فاروق حسنى.. من أنت؟!

اسمي فاروق حسني.. سكندري الأصل خريج فنون جميلة بالاسكندرية دفعة سنة ١٩٦٤م، ليس لي أي اهتمام بالسياسة رغم أنني أعمل في السياسة، وقد كان هذا العمل مسألة ليست من طموحاتي وأرى أن العمل في هذا المجال يجوز، ولاشك في أن الثقافة تشكل كل شئ بما فيه السياسة، سواء كانت تلك الثقافة في المسرح أو السينما أو الموسيقى أو الشعر أو الأدب بالإضافة الى الفن، وشعوري بالفن جاء أساساً من حبي لبحر الإسكندرية وشواطئها الجميلة فالبحر يعطي ميزة التأمل حيث إنه يعطي الإحساس باللامحدودية، وبالتالي يترك الفنان للفكر والخيال والإبداع.

ما هي أهم المحطات في حياة، وزير الثقافة الفنان فاروق حسني؟

أهم المحطات في حياتي، هي دخولي كلية الفنون الجميلة بعد حصولي على دراسات أخرى نجحت فيها قبل دخولي، كنت أحلم بأن أكون محامياً، لأن مهنة المحاماة مهنة يسود فيها العدل، وفيها قدر كبير من الإنسانية، ولكن، عندما دخلت كلية الفنون دخلتها بناء على رغبة العائلة التي اختارتها لي واشتركت والدتي وأخي الكبير الأستاذ/ حسني عبدالعزيز في هذا الاختيار، وهناك وقفة كبيرة للغاية في حياتي، وهي التي غيرت أشياء كثيرة في مستقبلي، بحيث وضعتني على الطريق السليم، وقد أثبت بالوقت والتجربة كل ذلك، وقد حدثت هذه الوقفه وأنا صغير، حيث كنت مديراً لقصر ثقافة الأنفوشي بالإسكندرية ـ وبعد ذلك جاءت المحطة التالية، وهي الثالثة حينما عملت كملحق ثقافي ومدير المركز الثقافي المصري في باريس.

المحطة الرابعة، هي أنني عملت كرئيس للأكاديمية المصرية الفنية في روما، والمحطة الخامسة، هي عندما أصبحت وزيراً للثقافة في مصر، وأتشرف تماماً بتحمل المسئولية حتى الآن، وهذه المحطات الرئيسية تفسير منطقي لفلسفة الرؤية نفسها، بدءاً من بلجيكا ثم باريس، ثم التفاعل مع الحضارة الغربية مع إحساس بالحضارة الطبيعية المصرية كل هذا كان عجينة متكاملة تعطي شكلاً معيناً.

كل حياتك عملية ولكن أين حياتك الشخصية؟!

الحياة الشخصية موجودة وهى تختلف من إنسان إلى آخر، فكل شخص له سلوكه فى الحياة وبيئته وطبيعته وظروفه، وكل المسائل التى تجعل عنده شيئاً من الواجب العاطفى فى الحياة. وبالنسبة لحياتى العاطفية أو حياتى الخاصة فهى مثل أى إنسان، ويمكن الشئ الوحيد الملحوظ، هو الزواج، حيث إننى مازلت عزَباً وهذه مسألة قسمة ونصيب، لكن هل يا ترى يمكن أن تكون عملية مع أنى لم أتزوج؟.

هل الزواج قرار يمكن أن يتخذه المرء فى أى وقت؟!

لا ليس قراراً، بالعكس إنه ظروف جعلت المرء لايميزه، فقد عشت فى باريس منذ الصغر، ولكننى لم أتزوج من أجنبية.. وعشت فى روما أيضاً، وأنا ضد الزواج من أجنبية أنا فى المجتمع الذى ألتقى مع شريكة حياتى، هذه الظروف الوحيدة التى منعت، وعندما جئت الوزارة أخرج من هنا بسيارة وأعود إلى البيت فى ساعات متأخرة، والإنسان منا أصبح فى حياة غير قابلة وخصوصاً بعد أن يتخطى الواحد منا سناً معينة، حيث يكون الاختيار صعباً للغاية يعنى عندما يكون الواحد شاباً صغيراً، فإنه يتجه اتجاه كل الشباب، هناك تجارب عفوية جاءت مع رعونة الشباب، أما فى سن الرجولة، فإن الإنسان يكون متعقلاً وحكيماً ويرى، ويدخل الحب فى قلبه بصعوبة، وليست بالسهولة كما كان صغيراً، ليس هناك فترات المراهقة والولع. أما الحياة الاجتماعية وحياتى الخاصة فإنى أعيشها على أحسن ما يكون.

متى ستتزوج؟!

فى الظروف التى أعيش فيها، أعتقد أنها سوف تمتد وهذه الظروف بسبب المسئولية الملقاة على عاتق الوزير بالتأكيد سوف تنتهى، وبانتهائها تبدأ حياة أخرى حياة الحرمان مما واجهته من معاناة البعد عن الابتكار والفن، وأعتقد أنه يكون شيئاً جميلاً للغاية.

يعنى إذا كانت هناك عروسة عرضت عليك هل ترفض بصفة مبدئية أو تراها أولاً وتحاورها؟

أراها طبعاً.. وهل يمكن أن أتزوجها بدون أن أراها!.

يعنى عرضوا عليك عروسة؟

لا عرضوا... لا... أنا الذى أختار.

افترض أنها لاتسطيع، ممكن أنها تخاف منك كوزير أو حياؤها يمنعها من ذلك؟

أنا الذى أراها لأننى.. أنا الذى سأختار أنا فعلاً سكندرى، ولكن عندى نخوة صعيدية.

هل من الممكن العودة إلى القديم فى الزواج مرة أخرى؟ نفترض أن الظروف لاتسمح أن يتعرف اثنان ببعضهما فيضطر فى آخر الأمر أن يقدمها له بعض الناس..؟

إذا قالوا لى ما رأيك فى فلانة ممكن.

تذهب وتقابلها..؟

نعم ولِمَ لا؟!

هل هذا يعنى أن الزواج مشروع مستقبلى تعتزم إتمامه بإذن الله؟

طبعاً حتى على الأقل كحب استطلاع... ومن منا لايريد أن يستقر؟!! ولكن هناك نقطة أريد أن أقولها: إن بعد زمن الحرية الكبير جداً، من الصعب على الإنسان أن يتقيد، طبعاً الزوجة لها حقوق، يعنى بالنسبة لبيتى، فإنى أقوم بتنظيمه بمزاجى، وأضع كل شئ فيه بحسابات دقيقه جداً.. الناس الذين يعملون معى، يدركون ذوقى، فعندما نقول إن هناك زوجة سوف تأتى، لابد أنها سوف تغير تلك الطقوس فى البيت، أو تستبدل بعضها، وأنا رجل عشت حياتى بالطول وبالعرض بالفن.

أنت بالتأكيد تحب ذلك؟

أنا أحب ذلك طبعاً، ولكن هى أيضاً لابد أن تكون عندها نفس الظروف، يعنى أن تكون من النوع الذى لايسأل متى حضرت ولماذا تأخرت أو نزلت، وأين ستذهب وما إلى ذلك.

هل هذه هى الصفات التى تريدها فى شريكة حياتك؟

لا العروسة يجب أيضاً أن تكون ذكية وفى شكل أنا أحبه، ويكون هناك نوع من أنواع التلاقى الفكرى بينى وبينها، ولايهمنى مستواها المادى أو أن تكون بنت باشا أو غيره، الذى يهمنى من هى بالنسبة لى، لأن هناك الشئ الخاص فىّ شخصيا، لا ولا يتعلق بعائلتى ولا عائلتها ولا بالظروف الاجتماعية، ولكن هناك اعتبارات توضع، لأنى رجل اجتماعى بطبيعتى منذ زمن، ومن قبل أن أتولى الوزارة فأنا فنان قبل أن أكون وزيراً، وعندى علاقات فنية وصحفية وإعلامية كبيرة.

هل تحب الأطفال؟..

نعم لكن الأولاد يحتاجون لفترة لتربيتهم، أنا مثلاً تربيت بعد أن مات والدنا وكنا لانزال صغار السن للغاية، وكانت والدتى أماً رائعة وعظيمة استطاعت أن تخرج هؤلاء الأبناء وضحت بكل وأعز ما تملك، وهو شبابها، فكانت فى عز شبابها وعز جمالها ولديها شخصية مبهرة، رغم ذلك تركت الحياة مطلقاً وتفرغت لأبنائها ولم تتزوج بعد أبى، أحياناً كانت تنزل ووالدنا موجود، وأصبحت لاتنزل إلا لقضاء احتياجاتنا، ولو نزلت تأخذنا كلنا وتعلمنا كلنا.

يعنى حضرتك عاوز عروسة بمواصفات والدتك؟

والله بصراحة لا أعرف.

هل يؤثر عليك نمط المرأة القديمة الذى تفتقده؟

لا، ليست المرأة نمط الأمهات فوالدتى كان عندها فكر متقدم جداً، وإحساس بالمستقبل وتقدر الأشياء والقيمة، كانت امرأة فى غاية التفتح الذهنى، ووالدتها

«جدتى» كانت كذلك وفيها ذكاء مدهش، وعائلة والدتى بالذات عائلة فيها الذكاء الفطرى، بالإضافة إلى الشخصية الحضارية التى يعمل لها الواحد حساباً لمثلها هناك عاطفة موجودة أيضاً فى عقل وقوة ليست مثل الأمهات اللاتى يفقدن أزواجهن فيظللن يبكين.

ما هى وجهة نظركم فى قضية خصخصة الثقافة؟

إن مفهوم خصخصة الثقافة غير وارد بالمرة، فى الدول المتقدمة مثل، انجلترا وفرنسا وإيطاليا وغيرها، ولكن ما أستطيع قوله هو أن الثقافة إرث حضارى اجتماعى، أى أنها التراث والإبداع والفلسفة، وعلى الدولة أن تجمع كل هذا وتوصله للشعب، لأنه لايوجد غيرها قادر على فعل ذلك.

والثقافة القومية ملك عام، ولايمكن لأحد أن يفرط فيها إطلاقاً، أما الثقافة كخدمة، فهى عبارة عن المكتبات وقصور الثقافة والبيوت الثقافية والمتاحف، ولابد للدولة أن تبقى عليها من أجل توصيل المعرفة إلى الشعب وكلمة خصخصة الثقافة لامحل لها على الإطلاق ولم تأت فى فكرنا.

إن وزارة الثقافة بالدرجة الأولى خادمة للثقافة بكل المعانى، وقد تم وضع خطة لدعمها من أجل تشجيع روح الإبداع ، كما أن الكتاب الذى تصدره الوزارة يكون سعره منخفضاً لضمان وصوله إلى جميع الطبقات، كما أن الدولة تبحث عن رموز جديدة ومبدعين شبان من أجل دفعهم إلى الأمام حتى لاتنضب ثقافتنا بمجرد رحيل بعض الرواد .

قضية تطبيع العلاقات الثقافية مع إسرائيل أثارت جدلاً فى الوسط الثقافى، فما هو موقف الوزارة من هذا الموضوع؟

التطبيع الثقافى مسئولية المثقفين، وأنا لا أجد فنانا أو مثقفا يزور إسرائيل، ولايمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق السلام الشامل والعادل .

ولكن ما أحب أن أضيفه، هو أنه يجب علينا أن نعرف هؤلاء الإسرائيليين وندرسهم ونرى كيف يعملون ويفكرون.

ما عدد المتاحف فى مصر؟

الثقافة أم لكل الوزارات، ومصر لها حضارة عظيمة غنية بالتراث والآثار، كما أن هناك احتكاكا دولياً كبيراً للغاية منذ بداية القرن فى العملية الإبداعية، كما أنه يوجد فى مصر أكثر من سبعين متحفاً غير المتاحف المفتوحة مثل: الأقصر وأسوان وأبو سنبل والهرم وسقارة ودهشور.

ما مدى التعاون بين وزارة الثقافة، والمؤسسات الأخرى، فى إطار العمل الثقافى؟

لقد واجهت الكثير من المتاعب بسبب هذا الموضوع، وعندما أقول إن مصر بها أكبر متحف فى العالم فى منطقة الأهرامات، فهى فكرة وليس من الضرورى أن أقوم أنا بتنفيذها، وإنما يمكن للجميع أن يسهموا فى تطوير هذه المنطقة، لأن هذا واجبهم، كما أن ما تحويه المنطقة من آثار ملك لكل الشعب، ورصيد له يشهد بعظمة الأجداد.

يقال إن المثقفين فى مصر مستهدفون دائما، وعبر أشكال قانونية وغير قانونية، فلماذا لايوجد مشروع قانون ينظم قضية الحسبة(*)؟

لقد أثرت هذا الموضوع مع الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء، والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل، عقب اشتعال قضية الدكتور نصر حامد أبوزيد، لكن المسألة ليست وقفاً على رأى وزارة الثقافة، بل هى قوانين وتشريعات تحتاج إلى خبرات متكاتفة فى هذا الشأن.

ولا أنكر أننى تضررت من هذا القانون، خاصة فى إبان سفر الآثار إلى اليابان، ولكن يجب مراعاة أن لى دوراً لا أستطيع تخطيه حتى فى ظل وجود متربصين لكل ما هو مبدع، لكن الحسبة ليست وقفاً على المثقفين فقط، بل تشمل الجميع، وهناك جهود تبذل فى هذا الصدد وآمل أن تؤتى ثمارها قريباً.

(*) أجرى هذا الحوار قبل صدور قانون تنظيم الحسبة ؟؟.

يقال إن عهد فاروق حسنى، هو عهد المهرجانات، ما هو تعليقكم؟

نحن رهن الواقع ولدينا خطط طموحة لنشر الثقافة، والمهرجانات تعد فى نظرى نشاطاً أساسياً فى عملنا محلياً ودولياً، فهى مرآة لنا جميعاً لنعرف إلى أى مدى تطور إبداعنا، والمسألة ليست بالسهولة التى يرددها البعض، بل تحتاج إلى مجهود شاق يقوم عليه الكثيرون حتى لدى المواطن العادى، العالم بين يديه سينمائياً ومسرحياً وموسيقياً، ومثل هذه الأعمال صعبة ولكننا اخترنا هذا الطريق لنحاور العالم بلاخوف أو رهبة وإذا لم تكن ثقافة مصر مؤهلة لهذا الحوار مع ثقافات العالم، فلن تتمكن من معايشتها، وهل نترك إسرائيل تقوم بذلك ونجلس مكتوفى الأيدى لنشاهدها ونكتفى بالفرجة؟!

ما مستقبل الأهرام وماذا تم اتخاذه من إجراءات بشأن المشاكل التى يتعرض لها أبو الهول؟

التطوير الذى نسير فيه يجعلنا نقف مشدودين أمام العظمة والإبداع التاريخى اللذين تحديا الزمن والصحراء، وسيكون مناسباً لعبقرية الإنسان المصرى على مدى التاريخ، والحمد لله لاتوجد مشاكل والآلاف من الفنانين والمرممين يقومون بعملهم على خير وجه، وتم أخيراً شفاء (أبو الهول) بفضل جهود المصريين فى الحفاظ على تراثهم.

مشاكل السينما

وماذا عن السينما والمشاكل التى تمر بها؟

الأساس فى علاج أزمة السينما اقتصادى بحت، وأساس الموضوع هل أحمى صناعة السينما أو أساعد على الرواج السينمائى وهذه معادلة صعبة، لأنه إذا سعيت للرواج، فسوف تضيع الصناعة، وعلينا فى هذه الحالة أن نسمح لدور العرض أن تعرض ما تشاء، وهنا سيتم إغراق البلد بالأفلام الأجنبية.

ويكفى هنا أن ننظر إلى أوربا وأعتقد أننا أحسن حالا من بعض دولها مثل: فرنسا وإيطاليا وألمانيا اللاتى تغزوها الأفلام الأمريكية بقوة، ولاتترك فرصة للمنتج المحلى، وأنا اليوم محتاج إلى سوق داخلية وخارجية الأولى تتمثل فى دور العرض، والثانية فى فتح أسواق جديدة بالإضافة إلى أنه لابد من وجود شركة مساهمة تشارك فيها الدولة بالأصول كالاستديوهات ودور العرض والمعامل والبنوك، كما يشارك فى تمويلها القطاع الخاص، بحيث يتم وضع فلسفة وسياسة لحماية هذه الصناعة لتحقيق الرواج للسينما، كما يجب منح إعفاءات ضريبية أسوة بما هو متبع فى المشروعات الاستثمارية من أجل إقامة دور عرض جديدة.

وماذا عن الحفاظ على ذاكرة مصر؟

تجرى حاليا مشروعات ضخمة لتطوير دار الكتب القومية، تتمثل فى تسجيل محتوياتها على الميكروفيلم.

ما الذى ساعد على القيام بمهامك فى الوزارة، برغم ابتعادك عن مصر لفترة طويلة؟

من خلال عملى كوزير للثقافة، فإننى أسعى لإبراز ثقافة بلادى ذات الحضارة العريقة، والتى يجب على كل مواطن أن يعرف تاريخها، ووجودى فى باريس لفترة طويلة، غرس فىّ حب العمل والتفانى فيه، والحمد لله المركز الثقافى فى باريس الذى كنت رئيسه، كان أعظم المراكز الثقافية فى العالم، رغم أنه صغير الحجم، كما أن الأكاديمية المصرية فى روما أصبحت رقم واحد هناك ، وأنا لم أكن مستشاراً اقتصادياً أو عسكريا أو تجاريا، وإنما عملت فى مجال الثقافة المصرية فى باريس وإيطاليا، وهذه كلها أشياء أثرت فى حياتى العملية، كما كنت على صلة بالمثقفين المصريين الذين يزورون باريس بين الحين والآخر، ناهيك عن القراءات الكثيرة، وأستطيع أن أؤكد أن الثقافة هى الطبق الوحيد الذى أعرفه وأجيد تقديمه، نظراً لمعرفتى بشمال مصر وجنوبها، وانشغالى بالبحث عن أعمال الفنانين والمثقفين الذين أحترمهم كثيراً لذلك فعندما قوبلت بهجوم شديد فى بداية عملى، قلت إن من

يهاجمونني معذورون لأنهم لايعرفونني، وكنت واثقاً أن هذا الهجوم سيتحول إلى تأييد في النهاية، نظراً لأنني وضعت خطة لعملي في الوزارة كانت محسوبة بدقة كبيرة، وأزعم أنني نجحت في تنفيذها والحمد لله.

وماذا عن السياسة الثقافية ؟

الثقافة هي كل شئ في الوجود، وزاد لابد من توفيره للناس رغم تنوع مطالبهم، ثم إنني لست وزيرا للمثقفين فقط، وإنما للمثقفين وغير المثقفين، وهناك نقطة في منتهى الأهمية، هي أن الكثيرين لايعرفون المقصود بالعمل الثقافي الذي يعني تشجيع الإبداع ودفعه إلى الأمام من خلال برامج محددة ويكون لها أهدافها، فالثقافة هي الإطار العام للمجتمع المحلي والدولي، وأعتقد أن الثقافة في أية دولة من العالم لاتحتاج إلى إمكانات مادية، بقدر ما هي في حاجة إلى أفكار فهي نتاج إنساني لايمكن شراؤه.

وأوكد أنه لاتوجد أزمة ثقافية، وإنما هناك أزمة عمل ثقافي، بمعنى أن الآلة التي تصنع الثقافة، هي التي تتعرض للارتباك في الوقت الحالي.

اتهامات ظالمة ؟

الاتهامات الكثيرة التي وجهت لوزير الثقافة أغلبها ظالمة، فهو يعمل في صمت وهدوء، ونعتقد أن الاتهامات تأتي نتيجة نقص في المعلومات.

والحقيقة أيضاً أن أغلب الاتهامات التي توجه إليه في غير موضعها، فالكثيرون اتهموه بأنه متحيز للفن التشكيلي، ونسوا ما حققه من نجاح في مختلف أوجه الثقافة في مصر، منها دار الأوبرا والمتاحف والمكتبات التي أقيمت في قرى ونجوع مصر، وقصور الثقافة وبناء ١٣ مبنى لأكاديمية الفنون، وإقامة المهرجانات الدولية للمسرح التجريبي، وإقامة صندوق للتنمية الثقافية كما أصبحت للثقافة الجماهيرية في عهده هيئة، وأنشئت قصور ثقافية جديدة ومتاحف تم إعدادها، كما جرى ترميم الكثير من الآثار الإسلامية والفرعونية والقبطية وغيرها من الإنجازات.

ذلك من منطلق إيمانه بأنه لم يأت وزيرا للمثقفين، وإنما جاء لغيرهم كذلك.

ولقد حاول وبقدر الإمكانات المادية للوزارة أن يشغل فراغ الشباب حتى لا يلجئوا للتطرف ، فالشباب كما يقول يتمتع بطاقة ذهنية عالية، وعندما تغيب الثقافة عن مداعبة الأذهان والعواطف، تأتى أفكار أخرى لتملأ هذا الفراغ من خلال المهرجانات الدولية.. والمكتبات فى القرى ومهرجانات القراءة للجميع والاهتمام بالسينما والمسرح والكتب، ودعم معرض القاهرة الدولى للكتاب .

ويؤكد السيد فاروق حسنى، أن هناك حركة ازدهار ثقافى تسمح بتنمية المواهب المختلفة، فإقامة أى مهرجان فنى ثقافى لايستفيد منه الموجودون فقط داخله، وإنما أيضا الموجودون خارجه وهذا ما يطلق عليه اسم «التحريك الثقافى».

ووزير الثقافة لايغفل دور الأدباء الشبان، ويمضى وزير الثقافة فى حواره معنا فيؤكد أنه عندما تولى مسئولية الوزارة، وضع تصوراً لمشروع السياسة الثقافية وطرحه على المهتمين، لسماع اقتراحاتهم، مع مراعاة وجود هامش كبير للتداعيات والظروف الطارئة، وكذلك مراعاة التفرقة بين الإطار الثقافى، وطبيعة شرائح المجتمع المختلفة.

لهذا كان لابد أن تكون هناك حركة قومية ودولية، لتنشيط الثقافة المصرية، وكانت هذه الحركة بمثابة إعادة ترتيب كل ما هو موجود، والتخصص فى كل مجال وفرع من فروع الثقافة .

ما هى خطة الوزارة لتطوير المتحف المصرى؟

المتحف سيكون الأكبر فى العالم بمحتوياته، حيث يتم حاليا حصر عدد التحف داخله وتحديد كيفية عرضها وفلسفة العمل به، وسيصبح مشروعاً استثمارياً وقد تم وضع الدراسات الدقيقة له .

وأكد الوزير فى حواره معنا أن حرية الإبداع فى مصر مطلقة، وأن دور الرقابة محدود فى نطاق تقاليد مجتمعنا الشرقى، ومراعاة عدم المساس بالأديان . وكذلك ما

يخدش الحياء العام، مشيرا إلى أن الرقابة لم تمنع حتى الآن أى عمل فيما عدا مسرحية «دستور يا أسيادنا»، وعندما التزم أصحابها تم استئناف عرضها مرة أخرى.

وفيما يتعلق بالاحتكاك الثقافى الدولى، أكد أن الوزارة تحرص على إرسال البعثات الثقافية إلى مختلف دول العالم، بغرض الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة.

ما رأى سيادتكم فى فصل الآثار عن وزارة الثقافة؟

فصل الآثار عن الثقافة يساوى فى تصورى إجهاضا للثقافة، وانتقاصاً لقدر الأثر، واعتباره كأنه عنصر دخيل على الثقافة، وهذا أمر مرفوض، فلابد أن تدخل آثار مصر فى ثقافتها وأن تكون الآثار هى الثقافة، وكمواطن مصرى قبل أن أكون وزيراً، لا أنصح بأن تتحول الآثار إلى وزارة مستقلة. فالمجلس الأعلى للآثار أعد شبكة لخدمة آثار مصر وحمايتها.

السيرة الذاتية :

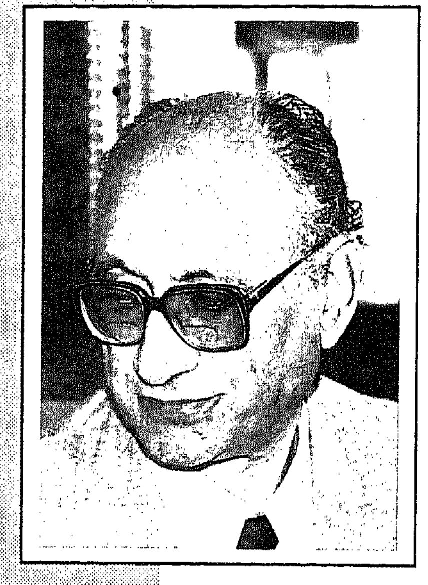
ـ فنان تشكيلى .. ووزير للثقافة منذ عام ١٩٨٧م، من مواليد الإسكندرية.

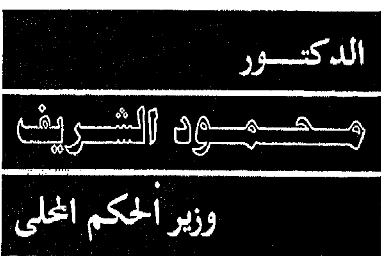
ـ تخرج فى كلية الفنون الجميلة قسم الزخرفة بجامعة الإسكندرية. وعمل بقصر الأنفوشى عام ١٩٦٧م، ومديراً للمكتب الفنى لوزير الثقافة عام ١٩٧٨ ونائباً لمدير الأكاديمية المصرية للفنون بروما عام ١٩٧٩م.

ـ مدير الأكاديمية المصرية للفنون بروما عام ١٩٨٢م.

ـ أقام عدداً من المعارض فى العواصم الأوروبية.

ـ حصل على الجائزة الأولى لمهرجان كان الدولى بفرنسا.





أنا من أشد المتحمسين لفكرة «توأمة» المدن العربية

- *المناطق العشوائية وحدها المسئولة عن خلق الإرهاب.*
- *(٧) وزراء يدرسون قانون الإدارة المحلية الجديد.*
- *الداء الرئيسى فى الإدارة المحلية هو قصور قياداتها.*
- *لابد من تغيير قانون الإدارة المحلية.*
- *البطالة مشكلة عالمية والدولة تقدم لها الحلول.*

تساعد المناطق العشوائية فى كل مكان بالعالم، على نمو التطرف والإرهاب.. فهى تقع على أطراف المدن وفى غيبة القانون نشأت.. لا تخضع لأى تخطيط عمرانى.. وليس فيها أى مرافق أو خدمات.. سكانها من أصحاب المهن والحرف البسيطة.

كثير من هؤلاء يشكلون عصبيات تهدد استقرار المجتمع.. استغلوا الشوارع والأزقة لفرض سطوتهم على الأهالى واستطاعوا الهروب من قبضة الشرطة بسبب الكثافة السكانية.

المناطق العشوائية.. أرض خصبة ينمو فيها الفساد ويترعرع بل أصبحت ملجأ وملاذا لكل إرهابى ومتطرف.. فقد هرب قتلة الرئيس السادات إليها.. واختفى فيها أعضاء تنظيم «الناجون من النار» عقب محاولتهم اغتيال حسن أبو باشا والنبوى إسماعيل وزيرى الداخلية السابقين.. وفيها وقعت مصادمات دامية بين الشرطة والمتطرفين.

العشوائيات.. أصبحت خطرا يهدد المواطنين الأبرياء..

ووفقا لتقرير وضعته لجنة تطوير القاهرة فإن هناك١٢ منطقة عشوائية ستتم إزالتها تدريجيا، يقطنها قرابة ٩٠٠ألف نسمة، وهذه المناطق هى عزبة أبو قرن، وعشش تل العقارب فى جنوب القاهرة، وعشش الساحل، والقرود فى حى الزيتون شرقى القاهرة، وعشش زينهم وقلعة الكبش فى السيدة زينب، وعزبة على أبو النور فى

حى الوايلى، ومنطقة السكاكينى فى الشرابية، وعشش ترعة الإسماعيلية، وأرض المهاجرين وعشش السكك الحديد.

وذكر التقرير أنه توجد فى القاهرة وحدها مائة قرية وعزبة وكفر من العشوائيات، وأن هناك ستين منطقة عشوائية يمكن تطويرها ومدها بالخدمات.

وأكدت اللجنة فى تقريرها أنه ستتم الاستفادة من الأراضى المقامة عليها المناطق العشوائية فى إقامة مجمعات تعليمية ورياضية، أو بيعها للقطاع الخاص، واستغلال الحصيلة فى تمويل خطة التطوير.

وفى الوقت نفسه، أثارت مجموعة من الكتاب والصحفيين. اقتراحات بشأن عودة سكان المناطق العشوائية إلى بلادهم ومدنهم وقراهم الأصلية فى المحافظات الأخرى، مشيرة إلى أنه يمكن تقدير معونة مجزية يتسلمها عائل كل أسرة بالمناطق العشوائية، مقابل ترك المكان الذى يعيش فيه، وبشرط أن يعود إلى بلدته الأصلية.

المحليات.. والتعاون العربى

فى البداية سألنا د. محمود الشريف وزير الحكم المحلى عن مجالات التعاون العربى وتبادل الخبرات فى مجال الإدارة المحلية.

.. فقال: «بالرغم من أن المحليات فى مصر تختلف عن الإدارة المحلية العربية، إلا أن التعاون ضرورى لأن التجربة تثرى عن طريق تبادل المعرفة، فكلما اطلعنا على تجارب بعضنا البعض وتناقشنا فيها فسنصل إلى أحسن الحلول للمشاكل التى تقابلنا».

وتابع الوزير قائلا: «وهذا الحوار والاطلاع لن يتم إلا من خلال مؤسسات وزارات متشابهة».

هل هناك مؤسسات ومنظمات تخدم هذا الغرض؟

نعم.. هناك بالفعل منظمات ومؤسسات تسعى لتحقيق التعاون العربى فى مجالات المحليات، ومنها على سبيل المثال منظمة المدن العربية وهى غير حكومية تضم فى عضويتها عددا كبيرا من المدن العربية.

ومسؤلو هذه المدن يجتمعون ويعرضون تجاربهم ومشاكلهم من خلال مؤتمرات يتبادلون فيها الدراسات، كما أن المنظمة تتبعها مجموعة معاهد متخصصة تناقش بأساليب علمية، المشاكل التى تواجه المدن، وهناك صندوق تمويلى يتبع المنظمة ويمول مشروعاتها وأنشطتها.

ويتابع الوزير قائلا: «ومصر أيضا عضو فى منظمة المدن والعواصم الإسلامية، وكثير من الدول العربية أعضاء فى منظمات من هذا النوع.. ونحن نتعاون من خلال هذه المنظمات الدولية بغية تقوية الروابط والعلاقات ولتبادل الخبرات والتجارب، ومازال هذا المجال يحتاج إلى دعم كبير من الحكومات لخلق أشكال من التعاون والتبادل والتآخى».

توأمة المدن العربية؟

فى أغلب الأحيان تتم توأمة بين المدن المصرية، وبعض المدن الأجنبية.. فلماذا لا تحدث توأمة بين المدن العربية بشكل أوسع؟

أنا من أشد المتحمسين لموضوع التوأمة بين المدن العربية، لأنه وسيلة للقاء المباشر بين المسئولين عن هذه المدن بعضهم البعض، كما أننى أتطلع إلى مرحلة جديدة من المشروعات المشتركة بين المدن العربية، وتناقشنا بالفعل مع مدن عربية حول قضية النظافة والتنسيق.

ويضيف د. الشريف: هناك الكثير من الدراسات والأساليب ومجموعة كبيرة من الشواهد تؤكد وجود تعاون بيننا وبين عدد كبير من المدن العربية.. ولكننا مازلنا فى حاجة إلى تعميق زيارات أكثرلزيادة الخبرات والمعرفة.

الإرهاب.. والأقاليم

بالنظر إلى الأعمال الإرهابية يتضح أن التطرف يستوطن الأقاليم أكثر من العاصمة.. فما هو تشخيصكم لأسباب هذه الظاهرة؟

إلى حد كبير هذا صحيح.. غير أنه ليس هناك رأى قاطع حول أسباب ونشأة الظاهرة.. فالشواهد كلها تشير إلى أن التطرف ينمو فى المناطق العشوائية لأن النشأة مرتبطة بفكر معين، وإن كان هذا الفكر يحتاج إلى إنسان لديه قدرات ثقافية معينة.. ورغم أن الغالبية العظمى من المثقفين توجد خارج المناطق العشوائية، لكننا حين كشفنا عن الأدوات التى تقوم بالعمليات الإرهابية، وجدنا أن معظمهم من أنصاف المتعلمين أو حتى من غير المتعلمين وهم الموجودون بكثرة فى المناطق العشوائية.

يجب أولا أن نعرف ما هى المناطق العشوائية؟

هى تلك المناطق التى تنمو على أطراف المدن، ونشأت فى غيبة القانون ولا تخضع لأى تخطيط عمرانى، ولا توجد فيها خدمات ومرافق كافية، وهذا المناخ ساعد على نمو الحركات الإرهابية وتجنيد عدد من الشباب.

وأمثلة المناطق العشوائية كثيرة نذكر منها عين شمس على أطراف القاهرة، وإمبابة على أطراف الجيزة، كذلك المناطق العشوائية الفقيرة على أطراف أسيوط.. ولقد ساعدت هذه المناطق على نمو الحركات الإرهابية.

الدولة.. والعشوائيات

ويؤكد د. الشريف أن الدولة مهتمة تماما بهذه المناطق، وهناك خطة شاملة لتطويرها، ولابد من اتخاذ موقف فورى حاسم، لأن العشوائيات أصبحت واقعا، وبعضها اكتسب حجما سكانيا كبيرا، وأصبح من الصعب القضاء عليها.. فمثلا يوجد فى إمبابة بالجيزة نصف مليون مواطن ومن الصعب توفير ٢٥٠ ألف وحدة سكنية لهم.. إذن ما هو الحل؟

الحل هو تقنين هذا الواقع ثم التهذيب العمرانى، ومد الخدمات والمرافق وهذا هو موقف الدولة.

ويتابع الوزير قائلا: هناك عامل آخر يساعد على انتشار الإرهاب فى هذه المناطق العشوائية هو العامل الاقتصادى.. فإذا استعرضنا العناصر الإرهابية المقبوض عليها فسنجد أن بعضهم يحصلون على دخول عالية مثل السباك والكهربائى والحرفى وغيرهم.. ولكن أيضا إلى جانبهم سنجد العاطلين الذين يعانون من تدهور الأوضاع الاجتماعية.. وهذه عوامل تساعد على الانحراف. فالفرد حين يسكن فى منطقة محرومة من أبسط الخدمات والمرافق، يصبح مستعدا لرفض أى شىء، بمعنى أنه ناقم على حياته، بل ويصبح على استعداد لعمل أى شىء لرفض هذا الواقع، وينتهى به الأمر إلى أن يصبح فريسة سهلة للإرهاب.

ولكن ليس هناك أدنى شك فى أن البطالة أحد العوامل الهامة بل هى مشكلة عالمية والدولة تقدم لها الحلول.. وكما تشارك وزارة الإدارة المحلية فى الحل برعاية الصناعات الحرفية، ووضع برامج أخرى لتشغيل الشباب فى الريف، فإن القطاع الخاص هو الآخر يقوم بدور كبير فى القضاء على البطالة.. وكذلك تتلاقى جهود وزارة الإدارة المحلية مع جهود وزارتى الصناعة والشئون الاجتماعية.

قانون الإدارة المحلية

وزارة الإدارة المحلية متشعبة فى كل المحافظات.. فهل يساعد القانون الحالى على نجاح دور المحليات، وأداء مهامها على الوجه الأكمل؟

قانون الإدارة المحلية لابد من تغييره.. بحيث يتلاءم مع تطورات الحياة فى مجتمعنا، وهناك سبعة وزراء يعكفون على دراسة مقترحات المحافظات حول تعديل القانون، كما أن مجلس الشعب سيناقش القانون .

ويجب أن يعلم الجميع أن دور المحليات ليس إدارة المرافق والخدمات، وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق تنمية شاملة.

لماذا تأخر صدور القانون الجديد حتى الآن؟

لقد قطعنا مراحل طويلة فى إعداد القانون خلال العام الماضى، وقد أردنا أن يكون ترجمة حقيقية لحاجة الناس ورغباتهم، ومن هنا كان لابد أن يخضع لأوسع حوار شعبى ممكن، وقد قطعنا مرحلة لا بأس بها أمام المجالس المحلية لمناقشة أفكارها أولا.. كذلك ناقشت المجالس التنفيذية الأفكار المطروحة.. ثم صيغت هذه الأفكار فى صورة مشروع ميدانى أعيد طرحه على المجالس المحلية والتنفيذية، وكذلك طرح المشروع على الأحزاب لمناقشته، وتجمعت لدينا صورة مشروع مبدئى عرض على مجلس المحافظين، ونوقشت، ولكن مازالت هناك مراحل للانتهاء من القانون.. ولعل أولاها أن يدرسه مجلس الوزراء بعد أن تقدم اللجنة الوزارية المشتركة تقريرها عنه، وثانيها: وجود جانب قانونى يناقش بين مجلس الدولة، واللجنة التشريعية فى مجلس الوزراء، وآخرها هو عرض القانون على مجلس الشعب لمناقشته والموافقة عليه واصداره.. وهذا هو السيناريو الموضوع لصدور قانون الإدارة المحلية، ولم ننته منه فى العام الماضى حيث أضيف إليه بعد آخر.

انتخابات المحليات

المشاركة الشعبية فى انتخابات المحليات هى عصب نظام الحكم المحلى.. ما مدى تحقق هذا القول فى انتخابات المحليات الأخيرة؟

شاركت سبعة أحزاب فى الانتخابات المحلية، ولكنها لم تستطع أن تقدم مرشحين لها فى كل الدوائر، مما ترتب على ذلك أن ٧٤٪ من الدوائر كانت مغلقة على مرشحى الحزب الوطنى وحصل عليها بالتزكية.

ورغم هذا، فقد كانت تجربة جديدة وناجحة للأحزاب الأخرى، مع العلم بأن أحزابا قدمت قوائم ناقصة، وأخرى لم تستوف نسبة ٥٠٪ من عمال وفلاحين.

وقد استفاد الحزب الوطنى من هذا النقص فى لجان الطعون وقد كانت نسبة الإقبال على المشاركة فى الانتخابات لا تقل عن النسبة العامة للمشاركة فى انتخابات مجلس الشعب، بل زادت عليها فى بعض الدوائر خاصة فى الريف.

وبلغت نسبة التصويت فى بعض الدوائر ٧٠٪ من الأصوات المسجلة، وهناك دوائر كانت النسبة فيها قليلة خاصة فى المدن والعاصمة. وهذا يحدث فى العالم كله!!

حكومة مركزية

ما هى فلسفة الحكم المحلى فى مصر؟

الفلسفة الأساسية هى المشاركة فى إدارة الدولة.. ونحن أكثر دول مركزية فى التاريخ، وأكبر مثال على ذلك أن الحكومة المركزية فى مصر عمرها سبعة آلاف عام!! كما أننا منذ آلاف السنين قادة مشروع التنمية الزراعية، وهذا قبل أن تنمى مصر حرفة الزراعة وتتخذ منها مشروعا قوميا!!

ونتيجة اعتماد مصر على نهر النيل فى الزراعة، كان لابد من وجود جهة واحدة تحكم كل هذا الماء المتدفق إذا استخدم فى الزراعة لأن هناك مصالح مشتركة بين الناس.. ومن هنا نشأت مركزية الادارة فى مصر.

ويتابع د. الشريف قائلا: ولكننا نمر حاليا بمرحلة انتقالية تتخلى فيها الدولة عن الادارة المباشرة للمشروعات الاقتصادية الكبرى.. وهذا تغير كبير فى مصر، لأنه عندما تتوقف الادارة المركزية فإن عملية التنمية لن تتوقف بل على العكس المفروض أن تنمو وأن يتعاظم دور الأقاليم المحلية فى إدارة التنمية.. وهذا سيساعد على إتاحة الفرصة وإعداد الدراسات للمرافق والمشروعات والمصانع.

ويؤكد د. الشريف أن الدراسات الواقعية تقول إن الأقاليم حاليا تتيح فرصا كبيرة للاستثمار من حيث التسهيلات والأراضى والخدمات والمرافق.. وهذا عنصر يخلق

مراكز إنتاجية خارج القاهرة مثل العاشر من رمضان ومدينة السادات وبرج العرب والنوبارية.

الأمانة العامة.. والتنمية

ما هو مكان الأمانة العامة للإدارة المحلية فى خطة التنمية الشاملة التى وضعتها الوزارة؟

الأمانة العامة تتبع وزير الإدارة المحلية، وتتولى الشئون المشتركة للوحدات المحلية وكذلك دراسة وبحث الموضوعات الواردة من تلك الوحدات.

ويتابع الوزير قائلا: كما تتولى الأمانة العامة تنظيم الاشتراك فى المؤتمرات الدولية والمحلية المتعلقة بالإدارة المحلية وشئون التدريب للعاملين بالأجهزة، وتقديم المشورة للوحدات والعمل على توحيد الرأى القانونى الصادر فى المسائل المتعلقة بشئون الإدارة وتقييم التجارب الرائدة فى بعض المحافظات.

كذلك فإن الأمانة العامة تعاون مكتب الوزير فى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوعات التى يعرضها على مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للإدارة المحلية، وإبلاغ القرارت إلى الوحدات المحلية، ومتابعة تنفيذها.

تدريب القيادات

قيادات الادارة المحلية فى القرى والمراكز والمحافظات.. هل تتلقى تدريبا حول مسئولياتها وكيفية ممارسة دورها؟

إننى أؤمن بداية أنه لابد من إعداد جيد وتأهيل مناسب لمن يتولى القيادة والمسئولية فى الإدارة المحلية، ولابد من تدريب تلك القيادات وتأهيلها قبل أن تتسلم أعمالها.. كما أنه لابد من استمرار التدريب أثناء الخدمة لبعض القيادات فى المستويات المختلفة.

وهذه القضية على درجة كبيرة من الأهمية.. والأمانة العامة للإدارة المحلية تختص باختيار القادة وتدريبهم وتقييمهم.. ولابد أن نعرف كيف تصل القيادات إلى مقاعدها فى رئاسة الإدارة المحلية من القرية؟ فعندما يتم انتداب أحد القيادات من إحدى الوزارات رئيسا للإدارة المحلية فى القرية.. نجد أنه لا يعرف شيئا عن هذه القرية، ولا عن أسلوب الإدارة المحلية.

وهنا تصبح مهمتنا هى إعداده وتدريبه من خلال تأهيل نظرى وعملى لينجح فى مهمته.. لأن الداء الرئيسى فى الإدارة المحلية هو قصور قياداتها عن استيعاب دورها ومسئولياتها والعمل على تحقيق هدفها.. وهو داء خطير، فإذا فقد القائد روح القيادة وقدرتها تصبح كارثة!!.

مشوار العمر

د. محمود الشريف.. الرجل.. مر بمحطات كثيرة من الطب إلى السياسة إلى الادارة المحلية.. هل نعود إلى حياة الوزير لنلقى الضوء على بعض المحطات التى شكلت مشوار العمر؟

البداية.. فى قرية البرامون مركز المنصورة دقهلية.. عندما أنشئت أول وحدة صحية ريفية عام ١٩٤٢م، وكنت فى بداية مراحل التعليم، وانجذبت إلى الوحدة وعملها، وأحببت أن أدرس الطب لأشارك فى علاج المرضى.. ولكى أساهم فى القضاء على مرض البلهارسيا.

وفى كلية الطب شعرت بميلى إلى العمل العام، وأذكر فى بداية حياتى العملية، وأنا طبيب امتياز تجولت فى المحافظات للدعاية لانتخابات نقابة الأطباء.. لم أكن مرشحا.. ولكن لتأييد بعض المرشحين.

ومن خلال النقابة عملت على وضع تصور للسياسة العلاجية فى مصر عام ١٩٥٨م، وكان هذا بداية الفكر الذى طرح حول تنظيم الخدمات الصحية.. وكان معنا

فى هذا الوقت د. النبوى المهندس، وعندما كلف بوزارة الصحة عام ١٩٦٠م تبنى الفكرة ونشر فكرة «المجمعات الريفية» وحدة صحية ريفية.. تربط بالمستشفيات العامة المركزية وترتبط بالمعاهد المتخصصة.

ويتابع الوزير قائلا: تفرغت للعمل السياسى فى أمانة الشباب بالاتحاد الاشتراكى، وكنت مسئولاً عن قطاع المبعوثين المصريين فى الخارج.. وسافرت كثيرا خلال هذه المرحلة وكونت رؤية جديدة عن شبابنا خارج الوطن وعلاقته بالتنظيمات الشبابية فى الخارج. ثم عينت عميدا لمعهد الأورام وكان هذا فى رأيى أرقى المناصب العملية والعلمية التى أطمح فى الوصول إليها فى الجامعات، وأصبحت أحد الخبراء فى منظمة الصحة العالمية فى مجال السرطان.. ثم محافظا للشرقية ومحافظا للقاهرة ثم وزيرا للإدارة المحلية وأمينا عاما مساعدا للحزب الوطنى.

السيرة الذاتية :

ـ تخرج من كلية الطب جامعة القاهرة عام ١٩٥٧م حيث عين طبيب امتياز وطبيباً مقيماً ثم معيداً بها..

ـ حصل على درجة الدكتوراه فى الجراحة عام ١٩٦٢م وعين مدرساً لجراحة الأورام بكلية الطب جامعة القاهرة عام ١٩٦٤.

ـ تلقى تدريبه العملى بمعهد جوستاف روس بفرنسا ومعاهد نيويورك وهيوستون وبافلو بالولايات المتحدة الأمريكية..

ـ حين أنشئ معهد الأورام القومى بجامعة القاهرة عام ١٩٦٩م عين أستاذاً مساعداً به ثم أستاذا ثم وكيلا للمعهد ثم انتخب عميداً لمدة خمسة أعوام.

ـ وعلى المستوى العالمى شغل منصب عضو مكتب خبراء السرطان بمنظمة الصحة العالمية ورئيسا للجنة الدراسات العليا بالاتحاد الدولى للسرطان.

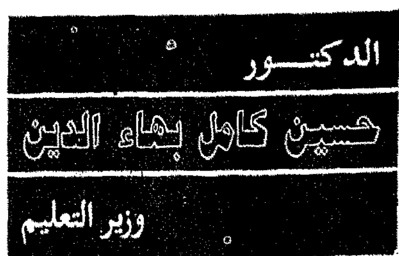
ـ يشغل عضو مجلس البحوث الطبية بأكاديمية البحث العلمى. وعضو لجنة جوائز الدولة التقديرية.

ـ رئيس الجمعية المصرية لأمراض السرطان ورئيس جمعية أصدقاء الأطفال مرضى السرطان.

ـ وعلى المستوى العام انتخب عضوا بمجلس النقابة العامة للأطباء وسكرتيرا عاماً مساعداً عام ١٩٧٠م.

- وشغل منصب رائد اتحاد الطلاب بكلية طب القاهرة وأميناً مساعداً للشباب عام ١٩٦٥م. وانتخب عضواً باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى عام ١٩٧٥م. ثم عين أميناً للشباب وعضواً للأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى عام ١٩٨٤م وعضوا بمجلس الشورى عام ١٩٨٦م.
- وعلى المستوى الأفريقى انتخب نائب رئيس اتحاد المدن الأفريقية عن شمال شرق أفريقيا عام ١٩٩١م.
- وعلى المستوى التنفيذى عين محافظاً للشرقية عام ١٩٨٧م. ومحافظاً للقاهرة عام ١٩٨٩م.
- وزير الإدارة المحلية فى ١٩٩١/٥/٢٠م.
- رئيس جمعية الصداقة المصرية الرومانية.
- عضو مجلس الشعب.





الدكتـــور

حسين كامل بهاء الدين

وزير التعليم

- تعليم الحفظ والتلقين يسهل وقوع التلاميذ فريسة للإرهاب.
- ظاهرة الدروس الخصوصية ستختفى نهائيا عام ١٩٩٧م.
- أتمنى فى ١٩٩٦ الانتهاء من المشروع القومى للتعليم.
- عقوبات رادعة لكل مدرسة ستزيد المصروفات المدرسية على الطلبة.
- نظام الثانوية الجديد لن يؤثر فى النسب المقررة لطلاب الشهادات المعادلة فى الجامعات.

أكد د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم .. أن ظاهرة الدروس الخصوصية ستنتهى فى عام ٩٧ بعد عودة نظام اليوم الدراسى الكامل وعودة ثقة الأسرة المصرية فى التعليم الرسمى وتحسين مستوى المدرسين وتطوير المناهج.

وقال فى حوار له إن الدروس الخصوصية زادت بسبب الدفعة المزدوجة، واندفاع أولياء الأمور إلى المدرسين لرفع مستوى أبنائهم وأضاف أن نظام الثانوية الجديد لن يؤثر فى النسب المقرر قبولها بالجامعات من حملة الشهادات المعادلة والتى يحصل عليها الطلاب من البلدان العربية.

وأشار إلى أن خبراء التعليم طالبوا بعودة نظام التعليم الأساسى ذى السنوات التسع وأن الوزارة تحاول تنفيذ ذلك.

وطالب الوزير أولياء الأمور بسرعة الإبلاغ عن كل مدرس يدخن السجائر داخل الفصول الدراسية لاتخاذ الإجراءات الفورية ضده وعقابه فى الحال.

وقال إنه إذا خرجت أية مدرسة خاصة أو لغات عن الرسوم المقررة بالزيادة فسيكون هناك عقاب رادع لها.

وأكد د. بهاء الدين أن التعليم المبنى على الحفظ والتلقين وبرمجة عقول التلاميذ يجعلهم فريسة للإرهاب، ودعا الى ضرورة اكتساب التلاميذ خبرات وقدرات من خلال الأنشطة والمناظرات والخطابة وحرية المناقشة والتعاون والعمل، وأكد أن نظام الثانوية القديم سيستمر حتى عام ٩٧ لاتاحة الفرصة للطلاب الذين يدرسون بنظام

مخالف فى إحدى الدول العربية للالتحاق بالجامعات المصرية، وقال الوزير إن سياسة الوزارة تهدف إلى توفير مكان بالجامعات والمعاهد لكل ناجح من طلاب الدفعة المزدوجة.

وفيما يلى نص الحوار:

متى تنتهى ظاهرة الدروس الخصوصية؟

الدروس الخصوصية لن تختفى إلا إذا استعدنا الثقة فى التعليم الرسمى مرة أخرى.. وهذا لن يتأتى إلا من خلال بناء عدد كبير من المدارس بها ملاعب ومعامل ومكتبات، وكذلك تحسين مستوى المدرسين لتطوير المناهج، بجانب عودة نظام اليوم الدراسى الكامل وهذا سيتحقق عام ٩٧ بالإضافة إلى متابعة ما يجرى فى المدارس للضبط والربط والوقوف على أداء كل مدرس، وعندما يتحقق هذا ستختفى ظاهرة الدروس الخصوصية وتعود للأسرة المصرية الثقة الكاملة فى العملية التعليمية.

والدروس الخصوصية زادت بسبب الدفعة المزدوجة التى تصادف وجودها مع تعديل نظام الثانوية العامة، فكل أسرة توقعت أن الدفعة المزدوجة ستؤثر على عدد الطلاب المقبولين فى الجامعات بسبب كثرة عددها.. ولذلك سارع الأهالى إلى الجرى وراء المدرسين فزادت الدروس وارتفعت أسعار المدرسين، فالكل يريد أن يرفع مستوى الطالب أو التلميذ حتى يحصل على أكبر مجموع ليلتحق بالجامعة.

وتعزى زيادة التوتر إلى الدفعة المزدوجة أيضا وليس إلى نظام الثانوية العامة الجديد، فالطالب سيدخل الامتحان فى ١٤ مادة خلال عامين وليس خلال عام واحد، فكيف ترهق الثانوية الجديدة كاهل الطالب إذن؟

الشهادات المعادلة

وماذا عن الشهادات المعادلة التى يحصل عليها الطلاب المصريون من الدول العربية بعد تطبيق النظام الجديد فى مصر؟

نظام الشهادات المعادلة لم يتغير فى الدول العربية لأن لهم نسبة معينة فى دخول الجامعات والنظام الجديد لم يؤثر عليهم ولا على مستواهم أو على دخولهم الجامعات.

هل تعتقد أن قرار دمج الصفين الخامس والسادس الابتدائي وفقا لما أسفرت عنه التجربة كان قرارا صائبا؟

الحقيقة لكل قرار توقيته وظروفه، ولأن عدد المدارس حاليا غير كاف فخبراء التعليم يؤكدون على ضرورة عودة نظام التعليم الأساسى ذى السنوات التسع ولذلك نحن نحاول حاليا إعادته كما كان فى الماضى.

رابعة إعدادى

تبدو التوصية الخاصة باضافة عام دراسى رابع فى المرحلة الاعدادية وكأنها تصحيح لقرار دمج الصفين الخامس والسادس الابتدائى؟

إضافة سنة إلى المرحلة الإعدادية كما أوصى المؤتمر القومى للتعليم أو إلى المرحلة الابتدائية لتصبح كما كانت ، مسألة محل دراسة وبعد الاستقرار على إضافتها سيتم عرض الأمر على المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى، ثم تعرض بعد ذلك على مجلس الدولة، ثم مجلس الوزراء، ثم مجلس الشعب.. واحتمال إضافة السنة إلى الإعدادية أو الابتدائية إذا ما رأى مجلس الشعب ذلك.. ونحن نعمل ما فيه المصلحة العامة وما يتفق عليه رأى الخبراء وهدفنا فى النهاية عودة السلم التعليمى إلى تسع سنوات مثل باقى الدول.

وما الهدف من أن يكون العام الدراسى الابتدائي ٣٤ أسبوعا مقابل ٣٢ أسبوعا للإعدادى والثانوى؟

منذ تطبيق هذا الاتجاه ونتائجه ايجابية فهو اتجاه عالمى، وهذه معايير ثابتة هدفها حصول أبنائنا الطلاب على تعليم أفضل، والحمد لله حافظنا للعام الرابع على التوالى

على جعل العام الدراسى ٣٤ أسبوعا، وهذا النظام يعطى المدرسين فترة أطول للشرح وبالتالى يجعل الطلاب أكثر استيعابا.

رغم قراركم بحظر تدخين المدرسين داخل الفصول الدراسية إلا أن هذه الظاهرة لم تختف.. ما هى ضمانات الالتزام بهذا القرار؟

من يخالف القرار يتعرض بالفعل للعقوبة، ولكن هناك مهمة تقع على عاتق الأسرة وأولياء الأمور، وهى ضرورة الابلاغ عن المدرس ومكانه حتى يتم التحقيق فورا فى الموضوع.

المصروفات الزائدة

مدارس اللغات الخاصة لا تكاد تكف عن مطالبة تلاميذها بالمزيد من الرسوم والمصروفات تحت مسميات مختلفة.. ما الضوابط التى تحكم هذه المصروفات ولمن يلجأ ولى الأمر؟

التعليم ليس مجالا للاستغلال ، وأى شخص يتصور أن التعليم مجال غير مشروع للكسب فهو مخطئ ويعرض نفسه للفشل، وإذا خرجت أية مدرسة عن المقرر، سواء كانت خاصة أو للغات، سيكون هناك تصرف حازم معها.

النهوض بالعملية التعليمية لن يتأتى إلا برفع كفاءة عناصرها الأساسية الخاصة وهى المعلم والأدوات المساعدة للشرح.. فما خطة الوزارة للنهوض بهذين العنصرين؟

لقد طورنا مناهج التعليم الابتدائى وكذلك طورنا مناهج التعليم الإعدادى وقمنا بتحسين أحوال المعلمين المادية، ونقوم بتدريبهم فى جميع جامعات مصر بجانب إرسالهم فى بعثات تدريبية إلى الخارج، ففى العام الماضى سافر ٤٠٠٠ مدرس، وهذا العام سيسافر ألف مدرس وذلك فى سبيل تطوير أداء المعلم وتحسين القدرات المهنية لهم بالإضافة إلى إنشاء ثلاثة آلاف مدرسة جديدة.

المدارس.. والإرهاب

هناك من يقول: إن بذور التطرف والإرهاب تبدأ فى المدارس.. إلى أى مدى يصدق هذا الرأى وكيف يمكن مواجهته فى مهده؟

التعليم المبنى على الحفظ والتلقين يؤدى إلى برمجة عقول الأطفال وبالتالى وقوعهم فريسة للإرهاب ، ولذلك فالسياسة التعليمية الجديدة تهدف إلى تعليم الأطفال بطريقة تعتمد على الفهم والتحليل.. وكذلك إكسابهم خبرات وقدرات من خلال الأنشطة والمناظرات ومن خلال الخطابة وحرية المناقشة وأدب الحوار والتعاون والعمل.. وهذه الوسائل هى السبيل لمكافحة الإرهاب وتطعيم ضد التطرف.

وهل تتفق مع الرأي القائل إن التعليم مازال يعتمد على أسلوب التلقين؟ وأن المناهج مازالت طويلة؟

نحن نطور باستمرار حتى نقضى على هذه الظاهرة، وكذلك نلاحظ أن المناهج حاليا أصبحت قصيرة وهو الأمر الذى نهدف من ورائه إلى جعل الطفل يمارس هوايات مختلفة بالنظر إلى الكتب الجديدة للصف الأول الابتدائى نجدها قد تم اختصارها إلى النصف.

اليوم الكامل

ما الهدف من نظام اليوم الدراسى الكامل؟

التعليم ليس دروسا نظرية فقط بل هو تعليم أنشطة ومحاضرات ومناظرات وفن ومسرح وخطابة وأدب وقصة ورحلات، ولن يتم كل ذلك إلا فى يوم دراسى كامل وليس فى فترة من فترات اليوم الدراسى.

ومتى وكيف يصبح الكمبيوتر مادة أساسية؟

بالفعل.. الكمبيوتر أصبح مادة أساسية وأصبحت له درجة فى المدارس الثانوية، وبدأنا إدخاله المدارس الإعدادية وانطلقنا خطوة أكثر تقدما فبدأنا نعمل فى أوساط

متعددة ايجابية ومعامل متطورة، والآن سنخوض تجربة تكنولوجيا يستعملها الطفل الأميركى ودخلت فى حوالى ١٥٠ مدرسة، وفى السنة القادمة ستدخل ٢٥٠ مدرسة أخرى.

الرياضة.. وانتشارها

هناك من يرى أن عودة الرياضة للمدارس هى السبيل لرفع مستوى الرياضة المصرية وتوسيع قاعدة الممارسين.. فهل تتفق مع هذا الرأى؟ وماذا قدمت الوزارة فى هذا الشأن؟

أتفق مع هذا الرأى، ولذلك فكل مدرسة جديدة نبنى فيها ملعبا، ولقد دعوت المجلس الأعلى للشباب والرياضة أن يبنى هذه الملاعب وأن يتبنى الأطفال الموهوبين فى هذه المدارس ورعايتهم، وسيترتب على ذلك الفوز بتلك البطولات العالمية التى سنشارك فيها.

ماذا تم بشأن القانون الجديد للجامعات؟

للجامعات الخاصة قانون موجود الآن خاصة بعد موافقة مجلس الشعب عليه، وهناك عدد من الجامعات الخاصة تقدمت بمشروعات وهى تناقش على المستويات المختلفة، والآن تتم مناقشتها فى مجلس الوزراء ثم يصدر بها قرار جمهورى بعد موافقة رئيس الجمهورية، وكل جامعة ستستوفى الشروط التى حددها القانون سنسمح باقامتها.

الثانوية الجديدة

نعود مرة أخرى لموضوع النظام الجديد للثانوية العامة والذى يعتقد البعض أنه غير واضح من حيث المواد الإجبارية والاختيارية وعلاقتهابالتأهيل للكليات وكذا نظام الامتحانات.. فهل تلقى مزيدا من الضوء على هذا الموضوع؟

نظام الثانوية العامة الجديد قائم أساسا على تعدد فرص الاختيار بدلا من النظام القديم الذى كان يقوم على فرصة واحدة للامتحان.. فالنظام الجديد ينقسم إلى مرحلتين، الأولى تبدأ من الصف الثانى الثانوى ، والمرحلة الثانية تشمل الصف الثالث الثانوى.. وبالنسبة للمواد فى المرحلة الأولى فهى تنقسم إلى قسمين:

مواد اجبارية: وتشمل التربية الدينية واللغة العربية واللغة الإنجليزية الأولى واللغة الأجنبية الثانية، انجليزية، فرنسية، ألمانية، وكذلك التربية الرياضية ولكنها ليست مادة امتحان.

مواد اختيارية: توجد ست مواد وهى، الكيمياء والأحياء والرياضيات والجغرافيا وعلم النفس والاجتماع وجيولوجيا وعلوم بيئية وهذه المواد يختار منها الطالب ثلاث مواد.

وبالنسبة للمرحلة الثانية فتنقسم أيضا موادها إلى قسمين:

مواد إجبارية: وتشمل اللغة العربية والتربية الدينية واللغة الأجنبية الأولى والتربية القومية «مادة نجاح ورسوب ولا تضاف للمجموع».

مواد اختيارية.. ويجب أن يختار الطالب من بين خمس مواد مادتين تخصصيتين «فيزياء، رياضيات»، كما يختار مادتين من بين التاريخ والفلسفة والمنطق والاقتصاد والإحصاء.

وهناك مادة تطبيقية بالمرحلة الثانية يختارها الطالب من بين ثلاث مواد هى، التربية الفنية والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلى.

وفيما يتعلق بالكليات توجد ثلاث مجموعات:

الأولى: كليات علمية كالطب والصيدلة والطب البيطرى والعلوم والزراعة، والأقسام العلمية بكلية التربية والبنات والمواد المؤهلة لدخول هذه الكليات تشمل الكيمياء والفيزياء والأحياء ثم مادة اختيارية أدبية.

الثانية: وتشمل الهندسة والتكنولوجيا وما يطلق عليه كليات هندسة وكلية الفنون الجميلة وقسم عمارة، والمواد المؤهلة لها هى، الكيمياء والفيزياء والرياضة بجانب مادة

رابعة تخصصية علمية اختيارية قد تكون رياضية أو جيولوجيا وعلوم بيئية أو مادة أدبية.

المجموعة الثالثة : باقى الكليات والمعاهد وكليات الحقوق والآداب والألسن يمكن للطالب دخولها بأربع مواد علمية وواحدة أدبية.

أما نظام الامتحان فى النظام الجديد فيتم على مرحلتين فى كل سنة.. بالنسبة للسنة الأولى «ثانية ثانوى» فالمفروض أن يؤدى الطالب الامتحان فى شهر مايو فى ٧ مواد ومن الممكن أن يؤدى الامتحان فى أربع مواد فقط ويترك ثلاث مواد يتم امتحانه فيها فى شهر أغسطس ، وإذا رسب فى أية مادة فى أغسطس يصعد بها إلى الصف الثالث وتكون أيضا أمامه فرصتان فى مايو وأغسطس حتى يؤدى امتحان السنة الثانية.. وكل ذلك قبل إعلان نتيجة الثانوية العامة.. وفى كل الأحوال نحسب للطالب الدرجة الأعلى عند التحسين أو اعادة امتحانها.

ماذا يحدث للطلاب الذين يدرسون نظاما مخالفا فى إحدى الدول العربية؟

إذا عاد ولى الأمر من الإعارة أو العمل هو وأولاده فى منتصف المرحلة أو عادوا على سنة ثالثة العام القادم فإن هناك نظاما قديما مستمرا وسينتهى عام ٩٧.

مكان لكل ناجح

وماذا يقول وزير التعليم لأبنائه من الدفعة المزدوجة؟

أطمئن جميع الأبناء أن هناك خطة مدروسة هدفها استيعاب كل ناجح فى الجامعة أو المعهد، بمعنى أن كل ناجح سيكون له مكان ووفق ما يتراءى للمجلس الأعلى للجامعات والذى يحدد الأعداد المطلوبة فى كل كلية.

وما أمنيات وزير التعليم لعام ١٩٩٦م؟

أتمنى إنهاء المشروع القومى الذى أعلن عنه سيادة الرئيس حسنى مبارك وأن يستمر بنفس الاندفاع والسرعة لكى يحقق لمصر الخير.

السيرة الذاتية :

- الأسم : حسين كامل بهاء الدين.
- ولد الدكتور حسين كامل فى ١٩٣٢/٩/١٨ .
- حاصل على الدكتوراه فى طب الأطفال عام ١٩٥٩ .
- اخر موقع شغله استاذ ورئيس قسم طب الأطفال بجامعة القاهرة ومدير مستشفى الأطفال.
- رئيس الجمعية المصرية لطب الأطفال.
- عضو المجلس الدائم للأتحاد العالى بطب الأطفال.
- حاصل على جائزة صحة الطفل الدولية عام ١٩٨٩ .
- له أكثر من مائة بحث علمى عالمى نشرت فى مصر والخارج وله كتاب فى طب الأطفال يوزع باللغة الإنجليزية مجانا عن اساسيات علم الأطفال.
- مثل مصر فى أغلب المؤتمرات الدولية لطب الأطفال.
- يرى الدكتور حسين كامل أن الفارق بين الدول المتقدمة وغيرها من الدول هو فى رعاية الطفولة باعتبارها الكفيلة باجتياز الفجوة الحضارية.
- متزوج وله ولد واحد ـ خالد وهو يدرس فى كلية الطب.





- أسعار البترول مرشدة للارتفاع، لكنى أفضل أن يتفق المنتجون والمستهلكون على سعر متوازن ومستقر وطويل المدى.
- الضريبة النفطية التى تخطط لها الجماعة الأوروبية ستؤدى إلى الكساد.
- أرفض استخدام البترول سلاحا سياسيا، كما أرفض استخدام أية سلعة أخرى لتحقيق أهداف سياسية.
- المستقبل النفطى فى مصر واحد، لكنه يحتاج إلى كثير من المشاق.

صناع القرار فى عالم النفط حمائم وصقور، مثلهم فى ذلك مثل صناع القرار فى القطاعات الأخرى، والظن الشائع أن الحمائم يفرطون فى الحقوق الوطنية، أو على الأقل يفضلون الحلول الوسط، لكن بعض الظن إثم، خاصة فى قطاع النفط، لأن الحمائم لا يفرطون، بل يتعاملون بمنطق مختلف يعتمد على معايير العلم والمعلومات، وكذلك يعتمد على الشورى عند اتخاذ القرار. ومن يحترم العلم والمعلومات يختار على الفور معسكر الحمائم، ويرفض منطق الصقور، الذى يعتمد على الجعجعة بالشعارات والكلمات المجوفة.

فبقاء البنبى فوق مقعده بوزارة البترول، لم يكن يحتاج لحاسة سادسة أو بذل مجهود شاق فى التخمين . فاستمراريته فى موقعه مسألة تخضع تماما لقواعد المنطق.. وتتماشى مع ظروف الواقع.

فالرجل .. استطاع أن يضفى على قطاع البترول فى مصر جوا من التفاؤل بمستقبل بترولى أفضل، بعدما سادت نبرة تشاؤمية لفترة، بأن احتياطى البترول المصرى سوف ينضب خلال ٩ سنوات.. تخرج مصر بعدها من قائمة الدول المصدرة له، لتنضم الى قوائم الدول المستوردة. وهو تفاؤل لم يأت بالشعارات، وإنما بالجهد الذى بذل فى مجال البحث والتنقيب والاستكشافات الجديدة لآبار البترول والغاز الطبيعى، عملا على زيادة الاحتياطى منه.. لسد الطلب المحلى من جهة، والارتفاع بنسبة كميات التصدير، لزيادة الموارد المالية للدولة.. واستخدم د. البنبى فى ذلك سياسة «الباب المفتوح» لكل المستثمرين للبحث عن منابع جديدة للبترول.

ورغم اختلاف البعض مع تلك السياسة، إلا أن أحدا لا يستطيع إنكار أن قطاع البترول فى مصر قد نال دفعة نحو الأمام، وتقدم خطوات ملحوظة، لا يمكن لمنصف تجاهلها. وفى ظل التوقعات المتضاربة حول أسعار النفط فى المستقبل وأمام مواجهة ازدياد الطلب المحلى باستمرار، ومشكلات الاستثمار فى قطاع البترول، وقضايا أخرى متعددة تمثل تحديات للدكتور حمدى البنبى وزير البترول كان لنا هذا الحوار:

هناك توقعات متضاربة حول سعر النفط فى المستقبل، البعض يتوقع صدمة نفطية رابعة، البعض الآخر يدعى أن الصدمة القادمة للمنتجين، لأن الأسعار ستنخفض إلى ما دون الخط الأخضر..؟

ـ إن أسعار البترول بقدر ما تخضع للعلم والخبرة، تخضع أيضا للأهواء والشائعات، السبب في ذلك أن النفط مادة استثنائية ، تتفاعل مع حياة البشر أينما كانوا، وتتلامس مع حياة المنتجين والمستهلكين على السواء. لكن هذا التقلب الشديد لا يلغى منهج التنبؤ الصحيح، الذى يزن منهج العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة فى الأسعار.

هناك بالتأكيد عوامل مؤثرة سلبا نحددها فيما يلى:

أولا: مشروع الضريبة التى تخطط لها الجماعة الأوروبية لفرضها على استهلاك النفط.

لقد رفضت هذه الضريبة صراحة فى كلمة ألقيتها أمام مؤتمر للمنتجين والمستهلكين عقد فى باريس فى يوليو ١٩٩١م، وسوف أردد هذه المقولة دائما .

العامل الثانى: أراه فى نشاط جماعات البيئة التى تدعو للحد من استخدام النفط كوسيلة لتخفيف ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض، وما يرافق ذلك من نتائج ضارة على معدل الأمطار والجفاف وغيرها.

رد الفعل المعاكس

نفس العوامل التى تساعد على انخفاض سعر البترول، لها مردود عكسى تماما.

لنأخذ مثلا الضريبة النفطية، وهى ضريبة عالية كما يخطط لها، تبدأ بدولار على البرميل وتتدرج حتى ١٠ دولارات.

ماذا يعنى هذا .. ؟

ـ يعنى أن المستهلك ملزم بتخفيض استهلاكه على كل المستويات. اذا انخفض الاستهلاك انخفضت الأسعار. وانخفضت دخول الدول المنتجة. وتراجعت بالتداعى قدراتها الشرائية، وامكاناتها على تقديم المساعدات للعالم الثالث.

ما يحدث للدول سيحدث أيضا لشركات البترول ، وهى امبراطوريات واسعة الأركان، كثيفة العمالة، وتتأثر أيضا شركات نقل البترول والغاز، وتمتد التأثيرات الضارة إلى أعمال المصارف والأوراق المالية، وتتداعى الأضرار داخل ما يعرف اقتصاديا بدائرة الركود الشيطانية.

وأضاف الدكتور البتبى قائلا:

ـ إنه حتى أنصار البيئة الذين يطالبون بخفض الاستهلاك، يعملون فى نفس الوقت على الإضرار بالبيئة، لأن ارتفاع ضريبة البترول، مع شدة الحاجة للوقود، يدفع شرائح كبيرة من البشر، فى أنحاء مختلفة من العالم، الى استخدام أشجار الغابات كوقود.

وهذا يؤدى إلى مزيد من التلوث، ويؤدى إلى مزيد من الاختلال البيئى، لأن غياب الأشجار يعنى غياب الكائنات المنتجة للأوكسجين ويعنى غياب المطر، ووجود ثانى أوكسيد الكربون يعنى زيادة مستمرة فى درجة حرارة الأرض.

الميزان الدقيق لكل هذه التفاعلات ـ فى تقديرى ـ يرجح استمرار معدلات الاستهلاك الحالية مضافا إليها الزيادة الطبيعية. ومن ثم أتوقع زيادة الأسعار على المدى المتوسط والطويل.

ضد الصدمات

تحليلك العلمى لتطور الأسعار يوحى بأن هناك صدمة بترولية قادمة، فهل أنت من أنصار الصدمة ..؟

ـ لا، أنا أفضل دائما أن يكون هناك سعر متوازن لا يضر بالمستهلكين، ولا يضر بالمنتجين، الصدمة تؤدى إلى فوضى وتضخم وانهيارات اقتصادية، لسنا فى حاجة إليها.

المتغيرات الدولية

رغم انحيازك لمبدأ استقرار الأسعار، الا أن المتغيرات الجارية على الساحة الدولية، لن تسمح بالاستقرار طويلا، ومن أبرز المتغيرات الجارية سقوط الاتحاد السوفيتى القديم، إن هذه المنطقة مرشحة لاضطرابات هائلة، وبالتالى فإن من المرجح بدرجة عالية أن تخرج دول الكومنولث من سوق التصدير نتيجة انشغالها بالاضطرابات الداخلية، وربما تصبح دولا مستوردة للبترول، وبكميات كبيرة..؟

ـ هذا السيناريو منطقى إلى حد ما، وحتى لو تصورنا السيناريو المعاكس، أى أن دول الكومنولث تدخل مرحلة الاستقرار والتنمية، فإن ذلك يعنى خروج المنطقة من التصدير، ويحولها إلى منطقة عالية الاستهلاك، وبالتالى من المرجح أن يرتفع الطلب على البترول.

هذه الوقائع المتعاكسة، تعنى أن ثمة عاملا جديدا سيلعب دورا ما فى تحديد أسعار البترول مستقبلا.. هذا العامل يعرف باسم: العامل السوفيتى.

سباق التسلح

استمرارا للبحث عن العوامل المستقبلية المؤثرة فى سعر البترول، هناك عامل يمكن أن يلعب دورا سلبيا فى مستقبل الأسعار، ونعنى به الاتجاه السائد لوقف سباق التسلح، واتجاه الدول المنتجة للسلاح إلى إغلاق أو تحول مصانع السلاح إلى الإنتاج المدنى؟

ـ حتى هذا العامل لا أراه مؤثرا فى مستقبل سعر البترول، إن الدول المنتجة للسلاح عددها محدود، وهى قادرة على تحويل إنتاجها الحربى الى إنتاج مدنى، كما أنها ذات مستوى معيشى مرتفع.. وعالية الاستهلاك للنفط، وبالتالى فإن أى تغيير فى مستوى تشغيل المصانع لا يؤثر كثيرا فى مستوى الاستهلاك.

الاتجار المرفوض

هل يمنعك انحيازك الشديد للاستقرار من استخدام النفط كسلاح سياسى..؟

ـ فى رأيى الشخصى، وأنا هنا لا أعبر عن رأى الحكومة التى أتشرف بعضويتها، أن استخدام النفط كسلاح سياسى خطأ جسيم. واستخدام أية سلعة أخرى كسلاح سياسى خطأ جسيم على نفس المستوى. إننى أرجح هذا الرأى من قراءتى للتجربة التاريخية.

علينا أن نتذكر ما حدث عام ١٩٧٣م، عندما استخدم النفط كسلاح سياسى، كان رد الفعل قويا، وعلى نفس المستوى، فقد دعت الولايات المتحدة إلى إنشاء منظمة الدول المستهلكة للبترول، ووضعت المنظمة خطة لتخزين النفط بمعدلات معينة. كما تم الاتفاق على تبادل المخزون أثناء الأزمات، حتى لا يتعرض الأعضاء للضغط.

وعندما نشأت المنظمة الجديدة، بدأ المنتجون يدفعون الثمن غاليا. فقد انخفضت الأسعار، وتراجع الدخل الوطنى للمنتجين بمعدلات كبيرة.

حدث هذا فى وقت التزم فيه المنتجون بتنفيذ خطط تنمية طموحة، وتعاقدوا على مقاولات ووقعوا عقودا هائلة للتوريد بأسعار هائلة جدا.

وعندما انخفضت الأسعار عجزوا عن السداد واستدانوا، وتدهورت أوضاعهم المالية والاقتصادية والاجتماعية. كل هذا لأن البعض تسرع وركب موجة التطرف السياسى.. وأغرته البطولة السياسية على حساب الواقع الاقتصادى.

رؤية المستقبل

لنتصور أن كل العوامل السياسية المؤثرة فى سعر البترول محيرة، وغير فعالة، ما هو تأثير الاكتشافات الحديثة على مستقبل الأسعار، وخاصة أن هناك أقطارا ستدخل ميدان التصدير قريبا، ومنها اليمن مثلا.. ؟

ـ الاكتشافات الجديدة مهما كان وزنها ستظل بعيدة عن التأثير فى الأسعار ثلاث سنوات على الأقل. وهى سنوات البحث والتنقيب وإقامة البنية الأساسية للتصدير، والوصول الى المعدلات التجارية. وحتى عندما يدخل المنتج الجديد السوق، فإن تأثيره يظل محدودا بسبب الارتفاع الطبيعى فى الطلب العالمى.

الأكثر من هذا، أن هناك اتجاها جديدا لدى بعض الدول المنتجة، وخاصة دول الشمال. هذه الدول خرجت من سوق التصدير ودخلت سوق الاستيراد، وذلك لأنها تفضل الاحتفاظ باحتياطيها البترولى. النرويج نموذج واضح لذلك.. والولايات المتحدة تلجأ لنفس الإجراء جزئيا.

وقد تحققت لدينا أربعة اكتشافات جديدة مؤخرا.. ثلاثة منها حقول غاز طبيعى. إضافة إلى كشف نفطى صغير فى الصحراء الغربية.

خريطة البترول

فى عام ٨٤ وقف وزير البترول المصرى يعلن فى مجلس الشعب أن الاحتياطى المصرى قد لا يكفى للاحتياجات المحلية إلا لتسع سنوات، بعدها تصبح مصر مستوردة للبترول، والآن ما هى حقيقة خريطة البترول المصرى :حجم الإنتاج، الاحتياطى، المشروعات والاستثمارات القادمة..؟

الموضوع غاية فى الصعوبة من الناحية العلمية، ولكن إذا بسطناه، فإننا نستطيع القول بأن الاحتياطى هو رقم متحرك يصعد ويهبط ويمكن تشبيهه بالحساب الجارى

فى البنك، وبالتالى فهذا الاحتياطى ينقص بالإنتاج ويزيد بثلاثة أشياء: الاكتشافات الجديدة، وتنمية هذه الاكتشافات، وإدخال تكنولوجيا متطورة لزيادة الحصيلة البترولية.. كل هذه الأشياء تزيد الإنتاج وتزيد الاحتياطى.. ونحن نركز على ترشيد الاستهلاك فى المقام الأول حتى نطيل عمر الاحتياطى، وفى نفس الوقت نبذل جهدنا لتحقيق المحاور الثلاثة الأخرى، ونحاول أن نكثف عمليات التنقيب بجذب الاستثمارات الأجنبية والوطنية بهدف اكتشاف حقول أكثر، وننمى هذه الحقول بأن نجذب مستثمرين لديهم تكنولوجيا متقدمة حتى نطور فى تكنولوجيا الإنتاج.

والناتج هو أننا نحاول أن نضيف إلى الرصيد الاحتياطى سنويا ما يزيد عن الإنتاج السنوى.. والاحتياطى حاليا يعادل ٦ مليارات برميل، أما الإنتاج ففى حدود ٤٢٠ مليون برميل زيت وغاز ـ وهو إنتاج العام الماضى ـ وأنا شخصيا متفائل بأن هناك مزيدا من الاكتشافات ولا أحب أن أسبق الأحداث فى مجال الاكتشافات البترولية الجديدة ولكننى أقول إن الأمل موجود باستمرار.

من المبالغات ما يتردد أن مصر تعوم على بحيرة بترول.. وهذا لم تثبت صحته حتى الآن، ما رأى سيادتكم ؟

علينا عند مناقشة قضية المبالغة ألا نخلط بين التصريحات العلمية والمتخصصة.. وبين ما يتردد فى الصحف السيارة .. أو من يروج له على المستوى الشعبى..

صحيح أننا لم ننتج مليون برميل يوميا فى أية مرحلة من المراحل. ولا أعتقد أننا سنصل الى هذا المستوى فى المستقبل المنتظر.

لكن المؤكد أننا وصلنا الى ٩٠٠ ألف برميل فى اليوم. ونحن مستقرون عند هذا الرقم.

أما مسألة بحيرة البترول.. فهى أيضا غير علمية. ولكن هناك من يقول على مستوى الافتراض: ان مصر تجاور ليبيا والسعودية . وهاتان الدولتان لديهما كميات هائلة من البترول.. ومن المرجح أن تكون مصر كذلك.. لكن هذا الافتراض لا يأخذ فى اعتباره المسائل الفنية المتعلقة بنوعية التربة التى تساعد على خلق الأحواض البترولية وغيرها.

ومع ذلك تستمر الجهود على كل المستويات لاكتشاف المكامن البترولية.. وفى تقديرى أن الجهود المبذولة غير كافية وبطيئة..

لنأخذ مثلا الصحراء الغربية على اتساعها .. إننا لم نحفر بها غير ٣٨٠ بئرا.. وعلينا أن نحفر ما يوازى نحو ٧٠٠٠ بئر.

وفى خليج السويس حفرنا ٧٠٠ بئر.. وما زال أمامنا ضعف هذا العدد.

ولم نقترب بعد بشكل جدى للبحر المتوسط. والاحتمالات هناك قوية. كذلك لم نقترب بجدية نحو المساحات الهائلة فى المنطقة الجنوبية المجاورة لحلايب..

السبب فى ذلك التكاليف.. تكاليف البحث والتنقيب هائلة.. والمخاطرة عالية..!!

ولكننا سمعنا عن عمليات تنقيب فى الساحل الشمالى.. والبحر المتوسط.. بينما تقولون إننا لم نقترب من المنطقة بعد. هل ما يجرى هناك سر..؟

أبدا .. أبدا، لقد بدأت شركة «شل» بالفعل العمل فى منطقتين غرب مراقية.. إضافة إلى منطقة ثالثة صغيرة بين بور سعيد وبحيرة التمساح. كما نجرى مفاوضات مع «بريتش غاز» للعمل فى نفس المنطقة.

شركات محظوظة وبالعكس

أنت تتحدث عن مفاوضات مع «بريتش غاز».. وهناك تقارير تتحدث عن انسحاب هذه الشركة؟

هناك خلط بين «بريتش بتروليوم» و«بريتش غاز».. الأولى انسحبت بالفعل، وباعت حقوقها لشركة شل. ربما لأنها شركة غير محظوظة فى مصر.. فلم تحصل على كشف بترولى كبير.

أما «بريتش غاز» فقد جاءت لأول مرة.. وهذا يعنى أن حركة الدخول والخروج مستمرة إلى السوق المصرية تأكيدا وتعزيزا لسياسة الباب المفتوح.

سياسة الباب المفتوح

حتى سياسة الباب المفتوح التى تتحدث عنها تطرح سؤالا جوهريا: أنت تدعو الشركات الأجنبية، وتلح فى الدعوة.. وتعتمد عليها بلا حدود..

أين الشركات الوطنية؟ وأين الخبرات الوطنية ونحن من أوائل الدول التى اكتشفت البترول فى المنطقة؟

هذا سؤال جيد. الخبرات الوطنية هى نفسها التى تعمل فى الشركات الأجنبية. أما الجهد الوطنى فان لدينا المؤسسة العامة للبترول. هذه المؤسسة حاولت القيام بجهد فى عملية التنقيب. وأنفقت الملايين دون أن تعثر على شيء. وكادت أن تفلس..

التجربة أقنعتنا بالحل البديل. نحن نقول للآخرين إن مصر دولة ليس لديها فائض من الموارد المالية. ومن يريد أن يجرب حظه فليتفضل.

المؤسسة المصرية للبترول لن تغامر مرة أخرى فى عمليات التنقيب لأنها مكلفة جدا. وسوف تظل المؤسسة موجودة فى السوق، لأنها أداة الوزارة.. فى تنفيذ سياسات الوزارة.

وفى هذا الإطار فاننى أدعو القطاع الخاص المصرى أن يجرب حظه. إننى مستعد أن أعطيه كل الميزات التى يحصل عليها الأجانب. وسأقدم له المساعدات الفنية والخبراء. المهم أن يبادر.

هذه هى الحقيقة

بعض اتفاقات التنقيب عن البترول فى مصر يدور حولها جدل كبير نظرا للمبالغ البسيطة التى تدفعها شركات التنقيب فى مقابل حصولها على مساحات شاسعة من الأرض تبحث فيها عن البترول؟ فما رأيكم فى ذلك؟

هذه الموضوعات معقدة وتحتاج لعلماء، علماء داخل قطاع البترول بالإضافة إلى أننا نستعين دائما بعلماء الجامعة ومراكز البحوث. والقضية أننا فى مصر لدينا مناطق كل المعلومات الجيولوجية عنها متوافرة.. ومناطق أخرى لا نعلم عنها أى تفاصيل جيولوجية، ومن هنا فان المناطق المجهولة جيولوجيا بالنسبة لنا نحاول أن نمنح مساحات شاسعة منها لشركات التنقيب والمستثمرين، فهذا يعطى المستثمر الفرصة أن يقوم بعمل دراسات عنها ـ وفى ذلك استفادة لنا ـ وعندما لايجد المستثمر آبار بترول فإنه يترك الدراسة الجيولوجية التى قام بها لقطاع البترول المصرى.. ونصبح وكأننا أجرينا دراسات جيولوجية للمناطق المجهولة لدينا دون أن نكلف الدولة مليما واحدا، وإنما المناطق التى نعرفها جيولوجيا مثل منطقة خليج السويس نمنحها مساحات أصغر من الأرض ويكون الاستثمار بها أكبر، وفى منطقة صعيد مصر ترفض الشركات الاستثمارية التنقيب والبحث فيها على أساس أن الأمر مكلف بالنسبة لها، فإذا ما منحنا مساحات شاسعة من الأرض لهذه الشركات فان المغريات أمام المستثمر تزيد، ومن هنا يقبل على هذه المناطق، ولو لم نفعل ذلك لوقفنا فى مكاننا محلك سر.

فالسياسة المثلى أن نعطى تسهيلات حتى تتم الدراسات ودائما ما يأخذ المستثمر مساحة من الأرض ويتنازل عن ٢٥ بالمائة منها بعد ثلاث سنوات، ويتنازل عن ٢٥ بالمائة أخرى بعد ثلاث سنوات تالية، ثم يتنازل عن باقى المنطقة بعد سنتين اذا لم يعثر على أى اكتشافات، أما إذا وجد اكتشافات فمن حقه أن يحتفظ بـ ٥٠ بالمائة الباقية من الأرض.

وبالتالى فإننا بعد البحث والتنقيب نجد الأرض وقد ردت لنا كما كانت بجانب المعلومات الجيولوجية التى نستفيد بها من المستثمرين خلال فترة التنقيب.. ولهذا فالجدل المثار حول هذا الموضوع لا مجال له فى ظل هذه الحقائق.

مشاكل الوزارات

هناك من يتردد فى الدخول للسوق المصرية. بحجة أن المشاكل القائمة بين وزارتى السياحة والبترول تعوق عمليات البحث والتنقيب.

المشاكل انتهت.. بعد أن وقعنا اتفاقا مع وزارة السياحة. وحددنا بمقتضاه المناطق المخصصة للسياحة، والمناطق المخصصة للبترول.

أنا رجل عملى. ومستقيم التفكير. ولا أحب المعارك الفارغة، ومن هذا المنطلق اجتمعت بخبراء وزارة السياحة. واستعرضنا الموقف بدقة. وانتهينا الى الاتفاق الذى أعلن.

يتردد أيضا أن ثمة خلافات بين وزارتى البترول والبيئة.. وهى خلافات معطلة للاستثمارات فما قولك؟

لم يحدث. بالعكس كانت وزارة البترول من أولى الوزارات التى اهتمت بقضية البيئة. وخصصنا لها من مواردنا أموالا كبيرة للمحافظة على البيئة. وتدريب الخبراء.

المعارضة والحزب الحاكم

لم يسبق أن رفض مجلس الشعب أية اتفاقية تنقيب عن البترول عرضت عليه، فهل ذلك يعود لوجود أغلبية من الحزب الحاكم أم لأسباب أخرى..؟

الاتفاقيات البترولية التى عرضت على مجلس الشعب وافق عليها ٩٥ بالمائة من أعضاء المجلس المعارضين، أما النسبة الباقية فقد تم الاختلاف عليها من حيث وجهات النظر فقط ولم يكن الاختلاف على الاتفاقيات نفسها.. كما أن بعض أعضاء الحزب الوطنى داخل المجلس يوجهون بعض الاعتراضات على نقاط بعينها، ولاشك فى أن هذا واجب الجميع سواء أكانوا من المعارضة أم من الحزب الحاكم.. وأؤكد أن أعضاء الأحزاب المعارضة يوافقون على هذه الاتفاقيات.

أمام البرلمان

وقفت أمام البرلمان للرد على بعض طلبات الإحاطة من أعضاء مجلس الشعب، كيف ترى العلاقة بين البرلمان والحكومة، وما هى سبل دعم هذه العلاقة من وجهة نظركم.؟

من وجهة نظرى شخصيا أنها تتلخص فى كلمة واحدة هى المصداقية بمعنى أنه لابد لممثلى الشعب من أن يشعروا بأن البيانات التى نقولها صادقة وحقيقية، أيضا لابد أن يشعروا بالجهد المبذول لرعاية القاعدة العامة من الشعب، ولايمكن أن ينتهى الأمر بمجرد الخروج من باب البرلمان بعد الرد على طلب الإحاطة، فبعد ذلك أيضا لابد أن تتوفر المصداقية على كل المستويات والأبعاد حتى يحس الشعب وممثلوه بمدى ما نبذله من جهد .. وبما أن كثيرا من جلسات البرلمان تذاع تليفزيونيا فإننا لابد أن نعمل على أن نكون واقعيين وصادقين أمام جموع الشعب التى تشاهدنا من خلال أجهزة التليفزيون وأن نعترف بما استطعنا إنجازه وبما لم نستطع إنجازه .. فهذا من شأنه أن يجعل العلاقة بيننا وبين الشعب قوية ومتماسكة.

هناك بعض المخالفات التى نشرتها صحف المعارضة قبل توليكم الوزارة مما شكل عبئا كبيرا على د. حمدى البنبى عند تسلمه لمهامه الوزارية، فماذا فعلتم لتجاوز هذه المخالفات؟ وهل ترى ضرورة حرمان الوزراء والمسئولين من الدخول فى أية أنشطة بعد خروجهم من الحكومة؟

من المفروض كى يصل الإنسان الى مرتبة وزير أن يكون ماضيه واضحا، أما حرمان الوزير بعد خروجه من ممارسة نشاط بعينه فهذا نوع من الظلم..!

ومنصب الوزير هو نوع من أنواع التكليف الرهيب أكثر من كونه مسألة مظهرية.. مسؤوليته كبيرة جدا.. وهو عبء يحتاج جهدا فكريا وذهنيا على حساب الشخص نفسه، وليس هناك وزير يستطيع أن يرضى جميع الأطراف، وبالتالى فمن الممكن أن تكون هناك انتقادات، والمهم أن نأخذ هذه الانتقادات - إن كانت موضوعية - فى حساباتنا لعلاج القصور إن وجد، ولكن من الضرورى ألا نحرم الوزير بعد خروجه من ممارسة النشاط الذى يختاره وإن كان من المفروض على أى وزير ألا يمارس أى نشاط خارج الوزارة الخاصة به، وفى اعتقادى أنه لايوجد فى مصر وزير يفعل ذلك.

الدكتور حمدى البنبى وزير البترول الحالى، هل يختلف عن الدكتور حمدى البنبى فى الوزارة السابقة من حيث آماله وطموحاته فى قطاع النفط..؟

أنا كشخص لا أتغير، بمعنى أن رؤيتى واضحة من قبل وكان لى طموحات أريد تحقيقها فى التشكيل السابق.. هذه الطموحات مستمرة والطموح لايعتمد على وجود الشخص نفسه، فنحن نخلق منظومة عمل مليئة بالطموحات ونحاول أن ننهى ما نستطيع منها على أمل أن من يأتى بعدنا يكمل هذه المنظومة.

تنتمى جغرافيا لمحافظة أسيوط، ألا ترى أن هناك دورا يقع على عاتقكم؟ أم أن صلتك انقطعت بالمحافظة نظرا لطبيعة عملك بالعاصمة..؟

أنا أنتمى لجمهورية مصر العربية قلبا وقالبا.. عائلتى أصلا من محافظة المنوفية بينما ولدت أنا فى أسيوط.. ودرست أيضا فى أسيوط.. وحينما دخلت مرحلة الحياة العملية عملت فى سيناء والبحر الأحمر والصحراء الغربية والاسكندرية.. وأخيرا عملت بالقاهرة.. لهذا فإن انتمائى عام، وإن كان هذا لا ينفى اهتمامى بالمكان الذى ولدت فيه ولكن لابد أن يكون هناك انتماء للدولة ككل.. وفى حين أخذ الوجه البحرى كثيرا من اهتمامنا فإننا الآن نتجه للاهتمام بالوجه القبلى. وسوف نفتتح قريبا هناك محطة تعبئة للبوتاجاز فى محافظة المنيا وسيتم توسيع محطة تعبئة البوتاجاز بأسيوط قريبا، وقد بذلنا جهدا كبيرا فى الفترة الماضية لاجتذاب الشركات العلمية للبدء فى التنقيب عن البترول فى أعالى مصر، وتم بالفعل توقيع اتفاقيتين.. الاتفاقية الأولى تشمل المساحة بين أسيوط ومحافظة قنا وقد منحت لشركة أمريكية اسمها تكسكو، والثانية تغطى المساحة بين قنا وأسوان ومنحت لشركة ريسون العالمية.

البترول والسياسة

لو فرض أن سيادتكم لم ترشح مرة ثانية بالحكومة. هل كنت تعمل بقطاع البترول وأنت أحد الخبراء فيه، أم كنت ستتجه لعمل آخر؟

الشيء الوحيد الذى أجيد العمل فيه هو البترول ولم يسبق لى التفكير فى مثل هذه المسألة من قبل، لأنى كنت أعرف جيدا أنه فى حالة عدم استمرارى بالوزارة، فإن هناك من سيطلب منى المساعدة وكان من الضرورى أن ألبى هذه الدعوة، وفى حين يفضل البعض العمل فى الخارج أو على المستوى الدولى فإننى شخصيا أفضل العمل داخل وطنى.

نلاحظ أن وزراء الإدارات الفنية مثل الصناعة أو النفط لا يؤدون دورا سياسيا بارزا خارج حدود دورهم التقليدى فما السبب؟

أعتقد أن جميع الوزراء يقومون بدور سياسى.. وأنا كوزير للبترول، لا يشترط أن يكون دورى السياسى منحصرا فى ندوات أو أى شيء تسلط عليه الأضواء.. فالدور السياسى للبترول مهم جدا حيث إن البترول أحد الأنشطة التى تؤثر وتتأثر بالسياسة العامة للدولة وكذلك المتغيرات السياسية على المستوى العربى والدولى.. أما من ناحية الندوات واللقاءات السياسية فقد شاركت فى ندوات ناجحة بالقاهرة والسويس أثناء إعادة ترشيح سيادة الرئيس مبارك. ولابد ألا نغفل أننا عند الحديث عن البترول نذكر أرقاما ولا نتكلم فى موضوعات إنشائية.. من هنا أقول إن وزارة البترول لها دور سياسى ودور تنفيذى والربط بين الموضوعين مهم جدا، فالدور السياسى ينبع من الشارع المصرى على أساس أنه إذا كان هناك رضاء عن خدماتنا التى نقدمها ونيسرها للمواطنين، فان المناخ السياسى يصبح مستقرا.. ونحن نهتم بذلك كثيرا .. ونراعى متطلبات الجماهير وما يخصها من الغاز الطبيعى ونشر محطات للوقود، فتوفير هذه الأشياء يعتمد على جهد سياسى وتنفيذى كبير.. وبذلك لا يمكن إطلاقا فصل عمل وزارة البترول عن العمل السياسى العام لأن العنصرين يكمل بعضهما بعضا.

إعادة نظر

عقب اختياركم للوزارة للمرة الثانية ذكرتم أن الخطة الاقتصادية المتكاملة لقطاع البترول تسعى لتحقيق ترشيد الإنفاق ثم تنظيم عائد

الاستثمارات وتحسين الأداء، فما هى الملامح لخطط المحاور الثلاثة السابقة؟

أولا بالنسبة لترشيد الإنفاق، فالإنفاق الذى نستطيع الاستغناء عنه لاداعى له والأمر هو مجرد إعادة نظر فى الأولويات.. فاذا كنا نريد تكنولوجيا جديدة فسيصبح الإنفاق عليها أفضل من عمل مبنى ضخم لاستقبال الضيوف، أى اتباع سياسة أقل انفاق ممكن مقابل أعلى عائد يمكن إنجازه.

أما عن تحسين الأداء فسيكون من خلال جهاز ترشيد الطاقة وتحسين أداء الآلات والمعدات وذلك باتباع أسلوب تكنولوجى أعلى أو أفكار جديدة بحيث نعمل على تقليل المواد التى تحرق وبالتالى يمكن إحداث نوع من الترشيد.. وعن طريق هذا كله بجانب تدريب العاملين وإرسالهم فى بعثات إلى الخارج وعمل برامج تدريبية فى الداخل يمكن تحسين الأداء.

تردد أنكم طالبتم داخل مجلس الوزراء برفع أسعار الوقود محليا نتيجة لحجم الدعم الضخم الذى تتحمله الحكومة فى مجال أسعار المنتجات البترولية، فما مدى صحة ذلك وما حقيقة حجم هذا الدعم؟

الدعم كان كبيرا فى الماضى.. لكنه بدأ فى التناقص حاليا، وإن كان لا يزال ضخما حيث يزيد عن ٦ مليارات جنيه سنويا.. بينما كان قبل ذلك يصل الى ١١ مليار جنيه.. وما يحدث الآن فى مجال أسعار منتجات البترول يسير طبقا لنظام محسوب ومتدرج يخضع لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الذى نتبعه الآن، ونراعى فيه طبقات الشعب الكادحة.

جاهزون لتحمل العبء

يصر البنك الدولى على عدم إقامة محطات نووية لتوليد الطاقة فى مصر، مما يشكل عبئا على قطاع البترول عند إقامة المحطات التى تدار بالغاز، فما رأيكم حيال هذا الموضوع؟

ليست لدى معلومات عن أن البنك الدولى يصر على عدم إقامة محطات نووية، واعتقادى أن وزارة الكهرباء والطاقة هى التى لاترغب فى ذلك لأسباب لديها وهذا ليس من اختصاصى، أما بالنسبة للعبء الملقى حاليا على البترول فأعتقد أننا كفيلون به حاضرا أو مستقبلا، وليست هناك أية مشكلة فى أن ننتج الكم المطلوب من الغاز الطبيعى لإقامة محطات غازية بالطاقة التى تطلبها وزارة الكهرباء، ومن الجائز أن نتأخر قليلا نتيجة الوقت المطلوب لجذب الشركات الأجنبية والاستثمارات المطلوبة، لكننا فى النهاية مستعدون لتحمل العبء وليست هناك أية مشكلة بالنسبة للوقود.

اسرائيل تشترى من مصر بترولا بأسعار خاصة طبقا لاتفاقية كامب ديفيد، ومؤخرا طلبت زيادة الحصة بنفس الأسعار، فما هو رأيكم خاصة أن هناك جدلا واسعا حول هذه النقطة؟

لا أحد يشترى بترول مصر بأسعار خاصة فنحن مرتبطون بجميع من يشترون البترول المصرى بالأسعار العالمية، ولايوجد أية نسبة خصم لأى أحد على وجه الأرض.. والطلب على بترولنا يزيد يوما بعد يوم ولا نستطيع أن نلبى كل الطلبات والسبب فى هذا هو المصداقية وسداد السياسة التسويقية لنا. ونحن نربط بترولنا بالأسعار العالمية بحيث يستطيع أى إنسان وهو جالس فى مكتبه أن يعلم سعر البترول المصرى فى أية لحظة بأن يفتح جهاز «رويتر».

وقد طلبت إسرائيل بالفعل زيادة الحصة من خلال الشركات التابعة لها ونحن ندرس أية طلبات والطلبات التى يمكن الاستجابة لها فى ظل المتاح نلبيها ولكن إلى الآن ما زالت الحصة ثابتة ومقدارها ٢ مليون طن بالأسعار العالمية المعلنة.

خصخصة البترول

ما هى الخطط المستقبلية لتنفيذ سياسة الخصخصة فى قطاع البترول..؟

أولا: مرحلة التنقيب والبحث عن البترول وإنتاجه وهذا كله يتم بالمشاركة مع شركات عالمية أو شركات مصرية قطاع خاص مستقبلا، وتوجد شركة واحدة لدينا تملكها الدولة هي الشركة العامة للبترول، ونستطيع القول بأن هذا النشاط يعتمد بصفة أساسية على القطاع الخاص حيث إن التنقيب وإنتاج البترول يتم مع شركات أجنبية.

وبعد الإنتاج يأتي موضوع التكرير فلدينا مجموعة من معامل التكرير جميعها فى الوقت الحالى قطاع عام وبالتالى لابد أن تكون فى أيدى الدولة لكى نتحقق من وصول تلك المنتجات للطبقات الكادحة من الشعب بالإضافة الى أن معامل التكرير بالحالة التى عليها، تعد معامل استراتيجية لن نتركها فى أيدى آخرين من أصحاب القطاع الخاص بينما نسمح للقطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى بإقامة معامل جديدة شريطة وجود مجموعة ضوابط.. الضابط الأول ألا نحمل الدولة عبئا فى البنية الأساسية لهذه المشروعات ـ الكهرباء والخدمات وما إلى ذلك، أما الضابط الثانى فألا نلتزم بتوريد «زيت خام» لهذه المعامل بأسعار خاصة ولكن الأسعار ستكون عالمية فنحن لا نجامل أحدا على حساب الشعب المصرى ولابد أيضا من الالتزام بقواعد وقوانين البيئة.

وبالنسبة للخصخصة فى مجال التوزيع، فإن توزيع غاز البوتاجاز يخضع تقريبا للقطاع الخاص بالكامل فقد تم افتتاح حوالى ٣٠ مركز توزيع فى العامين الماضيين كلها قطاع خاص كذلك محطات الخدمة: فيوجد فى مصر ما يقرب من ألفى محطة لتموين السيارات منها محطات شركة «شل، وموبيل، وكالتكس» وهى قطاع خاص ونحن نحتفظ فى كل موقع استراتيجى بمجموعة صغيرة من المحطات تدار بواسطة شركة «مصر للبترول» أو الجمعية التعاونية للبترول التابعتين للدولة.. أما الباقى فمملوك للأفراد.

متى نرى شركة مصرية لها استثمارات عملاقة فى مجال البترول مثلها مثل الشركات العالمية؟

ناقشنا هذا الموضوع مع رجال الأعمال المصريين ويسرنى أن أعلن أنه لأول مرة سوف يتم توقيع اتفاقيتين للتنقيب عن البترول مع القطاع الخاص المصرى، الذى منحناه أراضى للتنقيب احتمالات اكتشاف البترول بها كبيرة .. ونحن نمد لهم يد المعاونة.

السيرة الذاتية :

- الاســــــم : دكتور مهندس : حمدى على البنبى.

- تاريخ الميلاد : ٤/١٠/١٩٣٥م.

- محـل الميلاد : أسيوط.

- الديــــانـة: مسلم.

- عـدد الأبـناء : ٢.

- المؤهلات العلمية :

- عام ١٩٥٨م بكالوريوس (هندسة البترول) بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف - كلية الهندسة / جامعة القاهرة.

- دراسات عامة فى هندسة اقتصاديات البترول بجامعة موسكو.

- عام ١٩٦١م ماجستير هندسة البترول - جامعة تلسا (TULSA) بالولايات المتحدة الأمريكية.

- عام ١٩٦٣م دكتوراه هندسة البترول - جامعة تكساس (A&M) - الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ الوظائف التى تولاها :

ـ سبتمبر ١٩٥٨ ـ ديسمبر ١٩٥٩م:

ـ معيد بجامعة أسيوط ـ مصر ، (وحضر دراسات عامة بجامعة موسكو بالاتحاد السوفيتى) .

ـ يناير ١٩٦٠ ـ يونية ١٩٦١م :

ـ أجرى دراسات عامة بالجامعة الأمريكية فى واشنطن، كما حصل على درجة الماچستير فى هندسة البترول من جامعة تلسا (TULSA) بالولايات المتحدة الأمريكية، وحضر برامج تدريبية فى الولايات المتحدة بالتنسيق مع هيئة المناجم وشركة فيلبس للبترول فى بارتلسفيل.

ـ يوليه ١٩٦١ ـ أغسطس ١٩٦٣م :

ـ حصل على درجة الدكتوراه فى هندسة البترول من جامعة تكساس (A&M) بالولايات المتحدة الأمريكية، كما حضر ندوة عن الاتصالات أقيمت فى واشنطن دى سى.

ـ سبتمبر ١٩٦٣ ـ يوليه ١٩٦٦م :

ـ مهندس إنتاج ثم مساعد مدير عام الإنتاج بحقول أبورديس بالشركة الشرقية للبترول (بترويل) .

ـ مدرس بكلية الهندسة ـ جامعة الأزهر.

ـ فبراير ١٩٦٨ ـ فبراير ١٩٧٧م :

ـ مهندس ممتاز بشركة بترول الصحراء الغربية (ويبكو) ثم كبير المهندسين ثم مدير عام العمليات ثم نائب رئيس مجلس الإدارة.

ـ مارس ١٩٧٧ ـ أكتوبر ١٩٨٨م :

ـ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بشركة بترول خليج السويس (جابكو)، وذلك بالإضافة لعضوية مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول.

- **نوفمبر ١٩٨٨ - ممايو ١٩٩١م :**

- رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول.

- **مايو ١٩٩١م :**

- وزير البترول والثروة المعدنية.

- **يناير ١٩٩٦م :**

- وزير البترول.

- **مجالات الخبرة :**

- هندسة الإنتاج والخزانات ، ودراسات الجدوى الاقتصادية ، فضلاً عن إدارة المراحل المختلفة لعمليات الإنتاج بما فى ذلك المشروعات وعمليات الحفر المتعلقة بالأنشطة الاستكشافية.

- ساهم بدور رئيسى وفعال فى تكوين أعداد ضخمة من الكوادر فى قطاع البترول وخاصة الكوادر الهندسية.

- **بيانات أخرى :**

- حصل على شهادة تقدير من هيئة المناجم الأمريكية.

- عضو بجمعية تاو بتاى باى الهندسية الأمريكية ١٩٦٣م.

- عضو بجمعية مهندسى البترول وشرف برئاسة القسم المصرى لها لمرات عديدة.

- عضو بالأكاديمية المصرية القومية للعلوم.

- رئيس مجلس إدارة معهد بحوث البترول (أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا).

- عضو متميز بجمعية مهندسى البترول عام ١٩٨٨م.

- حصل على جائزة خاصة من جمعية مهندسى البترول، وذلك عن خدماته فى منطقتى الشرق الأوسط وأفريقيا عام ١٩٨٩م.

- حصل على شهادة تقدير من نقابة المهندسين لما قدمه من خدمات لمهنة الهندسة والمجتمع فى ديسمبر ١٩٩٢.

- عضو بالجمعية العربية للملاحة.

- جائزة التفوق من جامعة تكساس (A&M) الأمريكية ١٩٩٤م.

- جائزة الاستحقاق للقرن العشرين والتى يمنحها المعهد الأمريكى للسيرة الذاتية.

- وسام الاستحقاق والجدارة (GRANDE UFICIALE) من رئيس جمهورية إيطاليا وهو أعلى وسام مدنى يمنح بإيطاليا ١٩٩٥م.

- المؤلفات والأبحاث :

له العديد من الأبحاث والأوراق العلمية المنشورة بالمجلات والدوريات المحلية والعالمية ومن بينها:-

١ - «أحجام الغازات فى درجة الحرارة العالية والضغط المرتفع» - مجلة **جمعية المهندسين المصرية** - أبريل ١٩٦٦م (ص٥٨).

٢ - «منهج معدل لتحليل الاستثمار فى صناعة إنتاج البترول» . (**المؤتمر العربى الخامس للبترول** - بحث رقم ٦٢ [A-1]) القاهرة / مارس ١٩٦٥ . د/ عبد الستار المكاوى ود/ حمدى البنبى.

٣ - «معدلات فى الأنظمة الهيدروكربونية واللاهيدروكربونية وخليطها» . (**مجلة تكساس العلمية** - ديسمبر ١٩٦٨م ص ١٢٥).

د/ حمدى البنبى و MR/ H.T. KENNEDY .

٤ - «توسيع إنتاج الخام من العلمين» (**عالم البترول** - يناير ١٩٧٠م ص ٦٧) . د/ حمدى البنبى و MR/ P.J. SHANOR .

٥ – «خصائص الخزانات وأداء الإنتاج فى حقل بترول العلمين» (المؤتمر العربى السابع للبترول ـ بحث رقم ٨١ [B-1] الكويت / مارس ١٩٧٠م.

د/ حمدى البنبى.

٦ – «مؤشر الربح كأسلوب هندسى لدراسة الجدوى الاقتصادية فى صناعة البترول» (المؤتمر العربى الثامن للبترول ـ بحث رقم ٩٠ [A-1] الجزائر/ مايو ١٩٧٢م.

د/ حمدى البنبى ود/ عبد الستار المكاوى.

٧ – « تقييم إحصائى لمستقبل احتمالات الاستكشافات البترولية والغازات فى جمهورية مصر العربية» (المؤتمر العربى الثامن للبترول بحث رقم ٩٣ [B-1] الجزائر / مايو ١٩٧٢م.

د/ حمدى البنبى و د/ عبد الستار المكاوى.

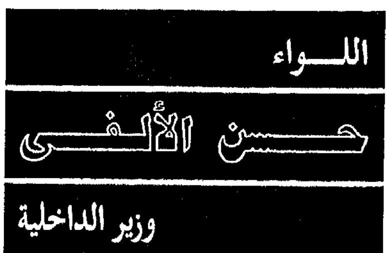
٨ – « مؤشر مبسط للربح كوسيلة لدراسة الجدوى الاقتصادية» (عالم البترول ـ يناير ١٩٧٣م ص٧٩).

د/ حمدى البنبى و د/ عبد الستار المكاوى.

٩ – «تدنى أسعار البترول وأثره على متطلبات الإستثمار وتكامل صناعة البترول والغاز» مجلة تكنولوجيا البترول العالمية فبراير ١٩٩٦م.

١٠ – «البترول بين النظرية والتطبيق» كتاب إصدار دار المعارف ١٩٩٦م.





اللــــواء

حـــسن الألــفــى

وزير الداخلية

مبدئى فى العمل: الحق والعدل

- كل أجهزة الشرطة أثبتت أنها درع الجبهة الداخلية.
- سقط من الشرطة أطهر الشهداء وهم يطاردون الفتنة.
- الشرطة هى الأمن والأمان لكل مواطن فى مصر.
- .أحب أن أطمئن الجميع بأن الأمان موجود طوال الأربع والعشرين ساعة فى أى مكان فى مصر وأن نسبة الجرائم عندنا أقل من النسبة الموجودة فى جميع دول العالم..

... الأمن فى المجتمع البشرى ضرورة هامة بل إنه يحتل مكانة عليا لدى الانسان فى كل مراحل تطوره البشرى..

ووزارة الداخلية فى مصر حملت على عاتقها أثقالا تنوء الجبال بحملها، إيمانا منها بضرورة توفير مناخ الأمن ليشعر المواطن بآدميته وكيانه أمام كل خطوب الدهر وأمام كل الكوارث. وأخطرها كارثة الإرهاب الذى يحتضر.

ومازالت أجهزة الشرطة تواجه تحديات غاية فى الصعوبة ترصد وتخطط وتجهض كل مايزعزع أمن المواطن المصرى. والواقع المعاش يؤكد صدق التوجه وإخلاص العقيدة وثقل المسئولية.

ومن هنا .. كان لزاما علينا أن نسجل ونرصد لهذه الأجهزة الشرطية كل ماحققوه من مواجهات شاقة مع كل الخارجين عن القانون.

و سوف نبحر مع الإنجازات العظيمة من خلال حوارى مع اللواء حسن الألفى وزير الداخلية..

التلاحم الرائع
بين الشعب والشرطة...

فى بداية الحوار ترامت أمام بصرى صور العنف المحموم لدى قلة مارقة عن جادة الطريق، وكيفية المواجهة البطولية لظاهرة الإرهاب، وماهى كذلك الخطط المستقبلية فى هذا الشأن.. فطرحت هذا..

هنا تعالت نبرات اللواء حسن الألفى بمنتهى الثقة قائلا:

ـ أولا أحب أن أطمئن الجميع إلي أننا ماضون في التصدى لهذه الظاهرة واقتلاعها من جذورها، وأن ما تبقى من فلول الإرهاب هى فئة يائسة فقدت كل مقومات القوة خاصة بعد هذا التلاحم الرائع بين الشعب وأجهزة الشرطة، وما يحدث الآن من محاولات متفرقة هو تعبير عن يأس الإرهابيين قبل أن تلفظ هذه الظاهرة المؤسفة أنفاسها الأخيرة فى القريب العاجل..

هل هناك دراسة استراتيجية لمقاومة هذه الظاهرة؟

ـ نعم، فمنذ أن توليت وزارة الداخلية قامت الوزارة بدراسة متأنية لوضع استراتيجية شاملة لمقاومة هذه الظاهرة ولرفع كفاءة أجهزة الأمن من مواجهتها ، وتعتمد هذه الاستراتيجية على تخطيط علمى دقيق لتحديث المعلومات ورفع الكفاءة التدريبية لجميع أجهزة الأمن والتنسيق الجيد فيما بينها، سواء أجهزة أمن الدولة أو الأمن العام أو الأمن المركزى..

إن كل هذا بالتأكيد يتم فى ظل إجراءات قانونية صحيحة.

ـ قال بحزم شديد فى هذه الجزئية: إن حركتنا كلها تتم فى ظل إجراءات قانونية صحيحة بحيث لاتوضع تحت طائلة القانون إلا العناصر الفعالة والنشطة والتى تقوم بالتخطيط والتنفيذ لهذه الجرائم، وقد تمكنا من ضبط معظم مرتكبى حوادث الإرهاب وتقديمهم للمحاكم التى تصدر أحكامها العادلة سواء بالإعدام أو السجن أو البراءة.. كما أنه أمكن بواسطة التخطيط الجيد ضبط كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر فى كل أوكار الإرهاب..

وأطمئن أن العمل فى هذا الشأن قائم ومستمر ليلا ونهارا لمراقبة ومحاصرة وضبط كل من تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجرائم، ونحن لهم بالمرصاد، وسوف يتم القضاء عليهم.. وهذا سيتحقق بفضل السياسة الجديدة فى خلق التلاحم والتعاون بين رجال الشرطة والشعب الذى قلب بتعاونه وتلاحمه كل حسابات هذه الجماعات التى تعتمد على التستر وسط جموع هذا الشعب الآمن والمسالم ، والذى تأكد له أن هؤلاء المتسترين فى عباءة الإسلام بعيدون كل البعد عن مبادئ الإسلام..

شهداء الشرطة

بين الواجب والإنسانية:

وهنا تساءلت عن الجانب الإنسانى وأداء الواجب بعد أن تساقط عدد من شهداء الشرطة فى معاركهم مع الإرهابيين رغم التخطيط الجيد والعلمى.

- قبل الإجابة سرح سيادته ببصره قليلا كأنه يترحم على هؤلاء الأبرار شهداء الواجب ثم قال:

أقولها بصراحة إن حرص الشرطة على الالتزام بالأساليب القانونية المشروعة والمقننة فى عمليات الضبط والحرص على حياة الأبرياء من المواطنين فى مواقع الأحداث هو السبب الرئيسى فى تعرض قوات الشرطة لمثل هذه الحوادث المؤسفة، وهذا أبلغ رد على من يدعون أن مصر لا تراعى حقوق الإنسان، وأنها تستخدم العنف أو التعذيب أو ما شابه ذلك من خروج على القانون، ولو أننا كنا نفعل ذلك لدمرنا هذه الأوكار على من فيها من مجرمين أو أبرياء، وما أسهل ذلك فى وجود الأسلحة الحديثة والفتاكة فى أيدى رجال الشرطة، ولكننا نرعى الله ولا نفقد إنسانيتنا فى مواجهة هؤلاء المجرمين ، كما نحرص على ألا يصاب أو يقتل مواطن عن طريق الخطأ.. والأمثلة على ذلك عديدة ، ومنها حادثة الإسكندرية ومقتل الشهيد على خاطر حين رفض أن يفتح النار على مجرم يحتمى باطفاله وزوجته، فقد منعته إنسانيته أن يقتل الأطفال والنساء.. فلسنا قتلة ولاسفاحين وهذا قدرنا ونحن نتقبله بكل الإيمان.

دول خارجية

تمول الإرهاب

أكدتم أكثر من مرة على وجود عناصر خارجية وراء جماعات الإرهاب، فكيف يمكن مواجهتها؟

- فى بعض البلاد فى آسيا وأفريقيا ومختلف قارات العالم عناصر لها نشاط إرهابى، وهى تقوم بتمويل وتدريب خلايا مدمرة فى جسد الأمة العربية، وبصفة خاصة فى مصر قلب الأمة العربية والإسلامية.. ولهذه العناصر بالطبع أهداف محددة طبقا لظروف ومواقف هذه الدول، ومن الطبيعى أن تكون لنا أساليبنا واجراءاتنا للحد من نشاط هذه العناصر سواء فى الخارج أو فى الداخل، ونحن لا نلقى الاتهامات جزافا. ولكننا نتأكد ونتحقق من كل كبيرة وصغيرة تمس الأمن القومى المصرى، ولا يغيب عن أحد أن أصابع الاتهام تشير إلى أكثر من مصدر لهذا التهديد الخارجى وأسبابه ودوافعه، ولكن أحب أن أؤكد هنا أننا نأخذ فى الحسبان كل هذه الاعتبارات والأسباب والدوافع وأن لنا أساليبنا الخاصة فى مواجهتها.

خطط الإرهابيين داخل السجون

وهنا بادرت بسؤال تردد كثيرا أن بعض الخطط الإرهابية قد تم إعدادها بواسطة قيادات هذه الجماعات داخل السجون.. فكيف تم تبليغ هذه الخطط لمنفذيها رغم الحراسة المشددة فى السجون؟

- هنا قال سيادته مؤكدا وبجزم: .. إن الحال يختلف الآن.. فقد تغيرت أشياء كثيرة فى السجون فى الفترة الأخيرة، سواء بالنسبة للمشرفين عليها، أو النظام المطبق فيها، وحتى فى الأبنية ذاتها، فقد أنشأنا مبانى جديدة، وأعدنا الانضباط بالسجون، ويتم الآن تطبيق اللوائح والقوانين بمنتهى الحزم والحسم، وأصبح هناك فرق كبير بين ما كان قائما وما هو قائم الآن بالفعل، وأعتقد أنه فى الفترة الأخيرة لم تعد هناك شكوى من تسرب بعض الممنوعات من وإلى السجون، كما تمت السيطرة على كافة المساجين، فلم يعد من الممكن الخروج عن المقتضيات واللوائح والنظام المطبق داخل السجون.

وتشهد المرحلة الحالية عملية تطوير لكافة السجون وبعض مبانيها التى أصبحت آيلة للسقوط، وهناك خطة لإنشاء مبان جديدة فى مناطق مختلفة، فضلا عن إشراك السجون فى عملية الإنتاج. ونحن نحاول قدر جهدنا استغلال الطاقات المعطلة فى السجون واستثمارها فى أنشطة ملموسة تساهم فى زيادة ميزانية الدولة.

التوبة والاعتراف
يقابلهما الإعفاء من العقوبة

وعن مبادرة بعض الإرهابيين بإعلان توبتهم والإرشاد عن الجماعات التى قادتهم إلى الضلال قال سيادته:

ـ كثيرا ما يحدث ذلك خاصة بعدما يشعر الشخص أنه قد تم تضليله وأنه نادم على ما ارتكبه فى حق بلده وأهله. وتشجع وزارة الداخلية المذنبين على التوبة والاعتراف كشرط لإعفائه من العقوبة. وغالبا ما ينساق خلف أفكار مضللة باسم الدين، وبعد اقتناع المذنب بخطئه يعترف على مضلليه، ويرشد عنهم، بعد ذلك نعطى له الأمان الكامل ونضمن له السرية التامة لأقواله وبأنه لن يضار بسببها.. كما أننا أحيانا نقدم لهم مكافآت مباشرة وغير مباشرة لتضمن لهم حياة مستقرة آمنة.

حرب خاصة
بين الشرطة والإرهابيين..

فى هذه اللحظة تقافزت أمام عينى صور العنف الأسود من قبل الإرهابيين وفى مقابلها تساقط عدد من شهداء الشرطة حتى كان الظن أن هناك حربا خاصة بين الشرطة والإرهابيين وأن الشرطة هى المستهدفة.. فطرحت هذه الملاحظة على وزير الداخلية.. فقال:

- يتصور هؤلاء المجرمون أن الاعتداء على الشرطة هو اعتداء على رموز السلطة وأنه قد يهز هيبة جهاز الأمن نفسه، وفي نفس الوقت يهز أمن المواطن ويثير الذعر بين المواطنين، ولكن هذا وهم كبير- فجهاز الشرطة تزيده هذه الاعتداءات إصراراً على الوقوف فى وجه هذه المخططات، ويساعده على ذلك كما قلت سابقا التعاون والتلاحم بينه وبين الشعب الذى أصبح خير معاون للشرطة بعد أن اكتشف هوية هؤلاء القتلة المأجورين الذين يحاولون بالقتل والسلب والإرهاب نشر أفكارهم، بينما هى بعيدة كل البعد من روح ومبادئ الإسلام. وأؤكد أن هناك تخطيطا كاملا وتنسيقا بين كل الأجهزة العاملة بوزارة الداخلية للوقاية من الجرائم وضبطها قبل حدوثها، ولدينا من يقوم بحماية أمن الدولة سواء أكان اقتصاديا أم اجتماعيا، والدليل على ذلك أننا استطعنا ضبط العديد من القضايا الجنائية فى مجال تهريب وترويج المخدرات، وتمكنًا من ضبط كثير من التجار الذين يعملون فى ذلك المجال. هذا بخلاف أننا نعمل بنشاط فى مجال مكافحة الجرائم الاقتصادية مثل جرائم الفساد والرشوة والتهرب الضريبى واستغلال النفوذ وقد تم ضبط قضايا عديدة فى ذلك المجال.

الأمن القومى

كل لا يتجزأ..

.. هذا يجرنا إلى الحديث عن الأمن الوقائى الذى يعتمد على تحريات دقيقة، فهل هناك تصور من هذه الناحية لدى أجهزة الأمن المصرية؟

قال سيادته:

أود أن أوضح أن الأمن القومى المصرى كل لا يتجزأ، وأن هناك أجهزة عديدة سواء داخل أو خارج أجهزة الشرطة تتعاون تعاونا كاملا للحصول على المعلومات، وهناك تنسيق بين هذه الأجهزة لإجهاض أية محاولات خارجية أو داخلية لزعزعة الاستقرار.

ما هى إذن دوافع هذا التهديد؟

ـ تهديد الأمن القومى قد تكون دوافعه مختلفة، منها ما هو عقائدى، ومنها ما هو اقتصادى أو سياسى، ونحن على وعى كامل بكافة هذه الاتجاهات، ولدينا من الامكانات ما يسمح بجمع وتصحيح وتأكيد المعلومات التى ترد لكافة الأجهزة والتنسيق بينها بصرف النظر عن اتجاهات المنظمات الإرهابية أو غيرها، ولا شك فى أن هذا الوعى كانت له آثاره فى الفترات الأخيرة فى اكتشاف وضبط الكثير من العملاء وتقديمهم للمحاكمة .. كما أن هناك تعاونا بيننا وبين كثير من الدول الصديقة، التى تجمع بيننا وبينها المصالح المشتركة.

أسباب ظاهرة التطرف

يرى الكثيرون أن البطالة والمناطق العشوائية والفراغ السياسى والاجتماعى من أسباب ظاهرة التطرف.. فما حقيقة ذلك؟.

ـ لا شك فى أن الظروف المحيطة تساعد فى جذب الشباب لتنفيذ المخططات التخريبية لهذه الجماعات، باستغلال هذه الظروف للشباب الذى لايعمل أو الذى يمر بضائقة اقتصادية وخصوصا فى المناطق العشوائية. وقد رصدت الدولة خطة وميزانية كافية تنفذ بالمحافظات التى توجد فيها مثل هذه المناطق العشوائية، كما تشمل الخطة اتخاذ إجراءات لسرعة تشغيل الخريجين فى مختلف التخصصات..

لا تنمية بلا أمان..

وعن الأمان فى الشارع المصرى.. قال سيادته:

ـ أحب أن أطمئن الجميع بأن الأمان موجود طوال الأربع والعشرين ساعة فى أى مكان بمصر، وأن نسبة الجرائم عندنا أقل من النسبة الموجودة فى العالم. وأود أن أؤكد

فى هذا المجال أن الرئيس مبارك يعمل على مساعدتنا بشكل مطلق، ويعمل على توفير كل ما نطلب من إمكانات أو ميزانيات للتدريب والتسليح. فالرئيس يقدر تماما أنه لاتنمية ولاتقدم ولا استثمار ولاسياحة دون توفر الأمن الكامل والاستقرار.

ولذلك نلحظ أن ظاهرة ما يسمي بالإرهاب السياحى آخذة فى الاضمحلال نتيجة الإجراءات الوقائية التى تقوم بها أجهزة الشرطة، ولكنى أعود فأكرر على أهمية التعاون الشعبى مع الشرطة لتقليل فرص حدوث الجرائم ضد السياح.. لأن السياحة كما هو معروف تدر دخلا بل تعتبر جزءا أساسيا من مكونات الاقتصاد المصرى، فإذن الهدف ليس الدين بل هو ضرب الاقتصاد المصرى. فمنذ القدم يزور السائحون مصر من أجل الآثار التاريخية والاطلاع على حضارتها وليس من أجل الفساد الأخلاقى.

وقد شهدت مصر رواجا سياحيا عربيا وأوربيا فى الآونة الأخيرة.

الإرهاب نعرف مصدره

قلت سيادتكم من قبل إن التمويل الإرهابى يأتى بتمويل خارجى، فما هو تفسيركم لسيطرة بعض المنظمات الإرهابية على عدد من الشباب وتهريبهم من مصر إلي باكستان وأفغانستان وإيران لتدريبهم على العمليات الإرهابية، ثم إعادتهم إلى داخل مصر لارتكاب عمليات خُطِّط لها فى الخارج؟

قال سيادته:

إنه أمر خطير جدا وهو يعتمد على قدرات تدريبية عالية فى تزوير وثائق السفر والتخفى وانتحال العديد من الشخصيات، وهذه الأمور كلها أصبحت محصورة ومكشوفة، وقد ضبطنا بطاقات مزورة وبطاقات فارغة وأدوات التنكر والماكياج وجوازات سفر عديدة بعضها لشخص واحد وبأسماء مستعارة. وتجرى الآن متابعة كاملة بأحدث الآلات المتطورة وسوف نقوم بتدريب جميع الضباط على استخدام هذه الأجهزة.. إلى جانب الإسراع فى تنفيذ الرقم القومى وتصميم البطاقات الجديدة غير القابلة للتزوير.

روشتة العلاج

اذن كيف نتخلص من الارهاب نهائيا؟

ـ قال: قبل توليتى مسئولية الأمن أثير أن هناك لجنة من العلماء لإجراء حوار والقيام بالوساطة مع المتطرفين . وعندما توليت الوزارة أؤكد وبحزم أنه لا حوار ولا وساطة مع المتطرفين، فهناك أشخاص متخصصون فى أمور الدين وعليهم أن يواجهوا الشباب فى كل المواقع. فالحوار مسئولية وزارة الأوقاف لتوضيح أمور الدين الصحيحة للشباب وأسلوب الدعوة الصحيح. وأنا لست مكلفا بإجراء حوار مع أحد. والحوار أيضا يتولاه علماء الدين من المتنورين ليوضحوا للشباب حقيقة الجرائم التى ترتكب باسم الدين، وليوضحوا لهم أن الحوادث الإرهابية التى ترتكب هى جرائم تخرج على القانون وهى أفعال تشكل جريمة فى حق الوطن والمجتمع، ولا حرج من الاستفادة من أخطاء الآخرين، ولا خطر من معالجة الأمور من أجل الأمان فأجهزة الدولة تقوم بدور فعال متوازن.

أما التخلص من الإرهاب نهائيا فذلك لن يتم إلا عن طريق التوعية الدينية الكاملة والشاملة للمواطنين وليس من قبل جهاز الشرطة فقط، وانما بتعاون جميع أجهزة الدولة ورفع مستوى الخدمات للجميع وتوفير القدوة الصالحة وتحقيق العدالة الشاملة دون تفرقة، والعمل على توفير الأمن والأمان والاستقرار، هذا هو معنى الشرطة فى خدمة الشعب ومبدئى فى العمل.. الحق.. والعدل.

وإذا ما تم ذلك كله كان من السهل جدا مقاومة الإرهاب والقضاء عليه نهائيا.

مبارك يؤكد:
الأمن .. والأمان للمواطن

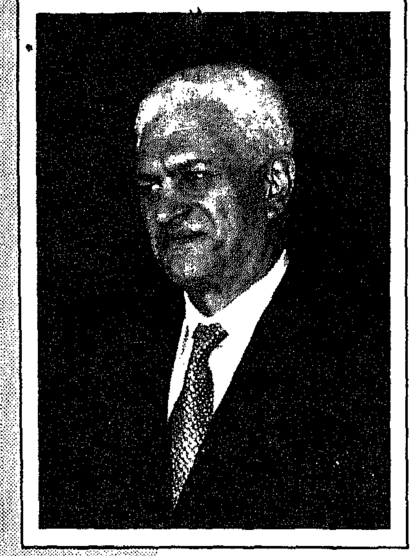
فى النهاية نعود إلى البداية.. فنذكر توجيهات الرئيس مبارك عن تكليفك بوزارة الداخلية.

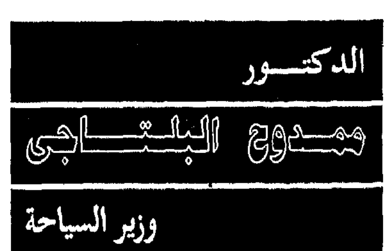
قال سيادته : كانت توجيهات الرئيس مبارك واضحة تؤكد حرصه على العدل والحق، وتحقيق الأمن والأمان والاستقرار، وكلفنى الرئيس بالحسم فى مواجهة أى عمل يخرج عن القانون والشرعية بحزم شديد، كما قال لى الرئيس مبارك لابد من تكافؤ الفرص بين قيادات وضباط الشرطة والحرص على وجود القدوة الحسنة والصالحة بينهم.

كما طلب الرئيس الحرص على العلاقة الطيبة بين جهاز الشرطة والشعب والمعاملة الحسنة مع الجمهور من أجل تحقيق الأمن.. والأمان.

السيرة الذاتية :

- اللواء حسن محمد أحمد الألفى.
- مواليد ٢١ مارس ١٩٣٦م .
- خريج كلية الشرطة عام ١٩٥٧م .
- حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس.
- حاصل على دبلوم الإدارة من أكاديمية المباحث الفيدرالية الأميركية.
- عمل مديرا للإدارة العامة لمباحث التهرب من الضرائب.
- عمل محافظا لأسيوط لمدة ثلاث سنوات فى مارس ١٩٩٠م إلى أبريل ١٩٩٣م .
- متزوج وله ثلاثة أبناء: علاء مهندس، وعادل دبلوماسى بوزارة الخارجية، وعلياء.
- عمل بمديرية أمن الإسكندرية، وإدارة البحث الجنائى ومصلحة الأمن العام بالقاهرة.
- عمل بأمن رئاسة الجمهورية.
- عمل محافظا لسوهاج.
- عين وزيرا للداخلية فى أبريل ١٩٩٣م .





- مصر تتمتع بإمكانات سياحية هائلة على مدار العام.
- السائح العربى الأطول إقامة والأكثر انفاقا والأجدر بالرعاية.
- نشجع الاستثمارات الأجنبية فى مجال السياحة.
- اختيار السلام خيار استراتيجى لا رجعة فيه.
- السياحة المصرية حققت طفرة تعزز الاقتصاد.
- يتعين على المجتمع الدولى مواجهة ظاهرة الإرهاب.
- الشعب المصرى ودود يعرف حق الضيافة.
- كنت أتمنى أن أكون طبيبا.. لكنه القدر.

كافة الإحصائيات تشير إلى الزيادة المطّردة فى أعداد السائحين إلى مصر، وكذلك الليالى السياحية مما يمثل عائدا كبيرا للدخل القومى المصرى.

«مايسترو» صناعة السياحة فى مصر يرى أن السياحة أكبر مورد للدخل فى العالم وأن عائدها الاقتصادى يفوق ما تنتجه صناعات أخرى مثل السلاح والبترول والصناعات التقليدية وغيرها.

ويؤكد وزير السياحة الدكتور ممدوح البلتاجى أن مصر مقصد سياحى متميز ومحبب لدى السائح العربى، فى وقت طرحت فيه وزارته شعارا تؤمن به هو «أن السياحة العربية على رأس أولوياتها».

يدلل د.البلتاجى على الدفعة القوية التى تلقتها السياحة فى عهد الرئيس حسنى مبارك من خلال الاستثمارات المتزايدة فى التنمية السياحية والإعفاءات الضريبية فى المناطق النائية، واستضافة سلسلة من المؤتمرات الدولية الكبرى فى مصر وحركة الترويج السياحى الدؤوبة.

ويشدد على أن المجال مفتوح على مصراعيه أمام القطاع الخاص للاستثمار فى السياحة المصرية، بعد أن ترك المجال واسعا أمام المبادرات الفردية فى ظل سياسة تشجيع التحرر الاقتصادى.

وأخيرا، يدعو الدكتور البلتاجى الجميع إلى التمتع بما حبا الله به مصر من طبيعة جذابة متنوعة تجمع ما بين الثلوج على قمم جبال سانت كاترين، إلى التشكيلات

الصخرية الجميلة فى سيناء والبحر الأحمر، إلى الصحراء وإمكاناتها الزاخرة بالحياة البرية والحيوانية إلى الوادى شديد الخصوبة وفوق كل هذا شعب ودود يعرف حق الضيافة.

وكان حوارنا مع وزير السياحة الدكتور ممدوح البلتاجى.

إمكانات هائلة

العمل الدؤوب الذى تقوم به وزارة السياحة.. ماذا يمثل من إنجازات خلال الفترة السابقة ومنذ أن توليتم مهامها؟

فى الحقيقة عندما توليت مهام الوزارة كان يملؤنى الإحساس العميق بالظلم الفادح الواقع على السياحة المصرية بالرغم مما لها من تميز وثقل بحكم أن مصر تتمتع بمجموعة من خصائص عناصر الجذب السياحى، التى يكاد أن يستحيل توافرها فى دولة أخرى مجتمعة مثلما هى مجتمعة فى مصر.

فمصر لها موقع وسيط بين الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة العالمية، وهى دولة تنتمى لحوض البحر المتوسط وأفريقيا، فضلا عن كونها دولة عربية إسلامية.. هذا من حيث الموقع، أما من حيث الطبيعة الجاذبة المتنوعة التى تجمع بين الثلوج على قمم جبال سانت كاترين، إلى السلاسل البديعة من التشكيلات الصخرية الجميلة فى سيناء والبحر الأحمر، إلى الصحراء وإمكاناتها الزاخرة بالحياة البرية والحيوانية، إلى الوادى الشديد الخصوبة الذى يخترقه أطول أنهار العالم «نهر النيل»، إلى ألفين وسبعمائة كيلومتر من الشواطىء العذراء التى لم تتلوث على الإطلاق والتى لم تطأها قدم إنسان.. يكاد يكون ما تم تنميته فيها عشرات الكيلو مترات، بالإضافة إلى مناخ معتدل طوال العام يسمح بأن يقدم فيه نمط سياحة الترفيه وسياحة الترويح والسياحة الشاطئية والساحلية التى تعيش عليها بعض الدول السياحية الأخرى لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر فى العام بينما نستطيع نحن تقديمها اثنى عشر شهرا فى السنة.. إلى التراكم الفريد لجميع شواهد حضارة الإنسان بدءا بمرحلة ما قبل التاريخ ومرورا

بالحضارة الفرعونية المبهرة.. والحضارة اليونانية والرومانية والحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية والمعاصرة.

هذه الكثافة الحضارية الموجودة فى مصر لاتجدها فى دولة أخرى، ومن جانب آخر نستطيع من مصر أن نقدم الأنواع المختلفة من الخدمات السياحية سواء التقليدية أو المستحدثة: سياحة الآثار والتاريخ ـ السياحة الدينية ـ السياحة العلاجية ـ سياحة المجتمعات والترويح ـ سياحة السفارى والمغامرات الصحراوية ـ سياحة المؤتمرات ـ سياحة الحوافز.

فضلا عن توفر بنية فندقية متقدمة وخدمات بأسعار معتدلة، إلى جانب شعب متحضر كريم يعرف حقوق الضيف. كلها عناصر كفيلة بتأكيد تمييز مصر سياحيا رغم الإجحاف والظلم من جانب بعض أجهزة الإعلام العربية التى تسعى الى رسم صورة مغلوطة للوضع الأمنى فى مصر.. وتضخم بعض العمليات الإرهابية التى حدثت إلى الحد الذى يخلف الخوف بلا مبرر أو سند لدى السائح الأجنبى، رغم أن الشعب المصرى بحكم حضارته وأصالته ـ وحتى وفقا لتقرير منظمة الأنتربول الدولية ـ هو أقل الشعوب ارتكابا للعنف والجريمة وهو أكثر الشعوب نزعة إلى التسامح والاعتدال.

هذه كانت بالفعل معالم الصورة فى أواخر عام ٩٣ والتى كانت تدفع إلى الغضب أحيانا بل وللأسف، لكن ثقتى كانت عميقة بأنه لايصح فى نهاية الأمر إلا الصحيح.. بأن الحقيقة سوف تظهر وتكتشف.

ولهذا كان لابد من بذل جهود خارقة لتصحيح معالم الصورة الذهنية السلبية المجحفة التى خلقتها بعض وسائل الإعلام عن مصر وعن الوضع الأمنى فيها.. ثم العمل على ترويج وتنشيط السياحة المصرية آخذا بآليات التسويق المعاصرة وإعادة إدراج مصر ضمن برامج منظمى الرحلات.. الذين نستطيع أن نقول عنهم بحق إنهم الحلقة الرئيسية للتحكم فى حركة السياحة العالمية.. هذه الأمور تطلبت خطة وجهدا متواصلا بدأت بشائره تظهر بوضوح.

وتؤكد الأرقام ، التى وافانا بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، استمرار تصاعد الحركة الوافدة بنسب متزايدة شهرا بعد آخر سواء فى أعداد السائحين أو فى أعداد الليالى السياحية.

والواقع أن إحصائيات نوفمبر ١٩٩٥م تؤكد أن نسبة الزيادة فى أعداد السائحين بلغت ٥٨٫٤٪ وفى الليالى السياحية بلغت ٦٠٫٣٪ مقارنة بنوفمبر ١٩٩٤م . و ٦٢٫٤٪ و ٦٦٪ على التوالى مقارنة بنوفمبر ١٩٩٣م. وكذلك تحققت زيادة قدرها ١٧٫٢ فى أعداد السائحين و ١٣٫٢ ٪ فى الليالى السياحية بالمقارنة بنوفمبر ١٩٩٢م (عام الذروة).

إن هذه الاحصائيات تدل دلالة أكيدة على أن السياحة المصرية تتقدم بخطى واثقة نحو تحقيق «ذروة» جديدة أعلى خلال عام ١٩٩٦م بإذن الله.

خطة عمل

ربما من المناسب هنا أن نتساءل عن خطة العمل التى انتهجتموها بعد توليكم مهام وزارة السياحة فى مصر؟

فى البداية كان من الضرورى التعرف بدقة على قائمة الأولويات والأجدر بالرعاية والميدان الواجب البدء به الذى يجب أن يترتب عليه حدوث تقدم بالتوازى وليس بالتوالى فى كل أوجه الأولويات أو الأنشطة الأخرى.

ولهذا أولينا الأهمية المطلقة لتصحيح الصورة المطروحة عن الأوضاع فى مصر وعن مستقبلها السياحى وتكثيف الجهود فى ميدان التنشيط والترويج والتسويق السياحى وفقا للمعايير العالمية.. لزيادة الطلب على المنتج السياحى المصرى لأنه كانت هناك صورة غير صحيحة وإجحاف وظلم فى تقديم صورة الوضع فى مصر، فكان لابد من العمل لإعادة التدفق السياحى الذى يحرك التنمية السياحية التى تتضمن حركة الاستثمار من أجل إقامة فنادق ومنشآت سياحية جديدة وهو ما حدث

بالفعل بسبب تزايد طلبات الاستثمار الأجنبى والمصرى.. من أجل التنمية السياحية، وتزامن مع تحسن صورة السياحة المصرية. وقد نجحت مصر فى عقد ١٣٦ مؤتمرا محليا ودوليا، أذكر من بينها مؤتمر الاتصالات فى أفريقيا فى أبريل، والمؤتمر العالمى للسكان والتنمية فى سبتمبر بمركز القاهرة الدولى للمؤتمرات التابع لوزارة السياحة الذى كان يعانى من قلة عدد المؤتمرات.

ولقد اهتممنا بوضع خطة متكاملة ودقيقة للتنشيط، وتضمن ذلك إنتاج مواد تنشيط عصرية ـ يعنى مطبوعة ـ وإنتاج الوسائل الفيلمية للترويج السياحى، والخطة الإعلانية فى الصحافة السياحية المتخصصة والجماهيرية العامة فى أهم الأسواق السياحية المصدرة لمصر، واتباع فكرة الأجندة السياحية التى تحتوى على المناسبات الثقافية والفنية والرياضية والقومية والتى يمكن أن تخلق من حولها أحداثا إيجابية تسويقية وتجذب السياحة، ويمكن التسويق لها لدى منظمى الرحلات والشركات السياحية.. وكذلك الحضور بقوة وبكثافة فى البورصات العالمية فى الخارج وإقامة القوافل السياحية لبعض المقاصد المعينة لتكثيف الجرعة التنشيطية للسياحة المصرية واستحداث أسواق جديدة تماما مثل جنوب أفريقيا وروسيا والشرق الأقصى خاصة اليابان، وعلينا أن نتجه فى المستقبل القريب إلى أمريكا اللاتينية لأنها سوق عظيمة جدا.. وهكذا كانت الخطة طموحة وعلمية أقرها مجلس الوزراء واعتمد لها ميزانية غير مسبوقة وبدأ تنفيذها بواسطة خبراء ولجنة للإشراف، تكفل ضبط الانفاق وتحديد معدلات العمل التنشيطى وتوقيتاته، والأسواق المستهدفة والجمهور المستهدف داخل تلك الأسواق.

السائح العربى

ماذا وضعتم من خطط لاجتذاب المزيد من السائحين العرب بالتعاون بين وزارتى الإعلام والسياحة؟

فى الحقيقة، ان هناك تعاونا قوياً للغاية فى هذا المجال بين وزارتى الإعلام والسياحة ويكفى أن القناة الفضائية المصرية تنوع وتكثف وتزيد من حجم البرامج

السياحية المرئية فى العالم العربى على وجه الخصوص وفى العالم الخارجى بشكل عام.. كما كانت هنالك استجابة مشكورة لحملة التوعية الداخلية التى أعدتها وزارة السياحة لنشر الوعى بأهمية هذه الصناعة وبالسلوكيات الجاذبة للسياحة التى يعرضها التليفزيون حاليا.

وأود أن أؤكد أن مصر مقصد متميز ومحبب لدى السائح العربى لأنه ينتقل إلى وطنه الثانى مصر، ونحن طرحنا شعارا نؤمن به وهو أن السياحة العربية على رأس أولوياتنا، مع العلم بأن السياحة الوافدة من العالم العربى تمثل الثلث إن لم يكن أكثر من ثلث إجمالى السياحة العالمية الوافدة الى مصر، بالإضافة إلى أن السائح العربى يأتى هنا إلى مصر ليتنقل فى نفس البيئة الثقافية والحضارة المشتركة، فهو مواطن من الدرجة الأولى على الأرض المصرية فضلا عن أنه من الناحية الاقتصادية السائح الأطول إقامة والأكثر إنفاقا وبالتالى فهو الأجدر بالرعاية.

لا مقارنة

بالنسبة لتكلفة إقامة السائح العربى فى مصر هل تخضع لنوع من المغالاة مقارنة مع مثيلاتها فى الدول الأوربية على سبيل المثال؟

مصر مقصد سياحى رخيص لا يقارن بدول العالم الأخرى مثل اليونان على سبيل المثال، بالنسبة لكافة الخدمات السياحية سواء فى الخدمات الفندقية أو فى التسويق أو فى مجال الحلى أو فى مجال الخدمات السياحية الترفيهية للأسر وللأفراد.. الخ..

ماذا عن دور السياحة فى توفير فرص العمل للشباب الذى يتخرج بالآلاف سنويا؟

فى البداية أود أن أؤكد أن السياحة أكبر صناعة مولدة للدخل فى العالم، وأن عائدها الاقتصادى يفوق ما ينتج من صناعات أخرى مثل صناعة السلاح والبترول والصناعات التقليدية والصناعات الغذائية.

ومصر تتمتع بقدرة تنافسية عالية جدا بما يسمح لها بأن تعوض ضعف صادراتها للخارج، لأن السياحة صناعة تصديرية بالدرجة الأولى.. فكل ما يستهلكه السائح فى مصر فى الحقيقة سلع ومنتجات محلية مع الاعتبار أننا نوفر نفقات عملية التصدير إلى الأسواق الخارجية، فضلا عن أن السياحة صناعة تحتاج بطبيعتها إلى كثافة فى العمالة فالحجرة الواحدة تخلق ١,٧ فرصة عمل، كما تسهم فى حل مشكلة التركز السكانى الرهيب فى الوادى لأنها عندما تزدهر تخلق معها مجتمعات عمرانية جديدة.. لأن هناك روابط قوية بين صناعة السياحة وبين مجموعة ضخمة من الصناعات المغذية قبل أن تقوم، فضلا عن مجموعة ضخمة جدا من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية التى ترتبط بها ارتباطا وثيقا بعد قيامها.

التحرير الاقتصادى

هل تمنح وزارة السياحة الأولوية للرأسمالية الوطنية عند إقامة القرى والمنشآت السياحية فى سيناء فى مواجهة الاستثمار الأجنبى؟

الاقتصاد المصرى الذى نعيشه اليوم هو اقتصاد حر لا يضع قيودا على الاستثمار، ويشجع الاستثمارات الأجنبية ، وفى نفس الوقت حينما يوجد رأسمال وطنى صرف فى ظل معطيات من تزاحم رأس المال المصرى كنتيجة لعملية الإصلاح والتحرير الاقتصادى فى المرحلة الحالية التى حققت سيولة نقدية كبيرة.. فلا شك فى أننا نشجع ذلك.

فالقطاع الخاص المصرى يقوم حاليا بالتنمية السياحية ليس فى سيناء فحسب لكن فى كل ساحل البحر الأحمر والوادى والصحراء الغربية والساحل الشمالى فهناك مشروعات سياحية تنموية منتجة.

توجه تنموى

نرجو إلقاء الضوء حول مشروع الريفيرا المصرية وما أثير حول مشكلة تملك الأراضى فيه؟

لا توجد أية مشكلة فى الحقيقة.. فنحن لدينا فلسفة ثابتة ونابعة من فكر تنموى أصيل، يرى أن الأرض ذات الطبيعة السياحية أحد الموارد الاقتصادية الرئيسية والثابتة للدولة التى يجب أن تكون مجالا للاستثمار الموصل للتنمية وزيادة الدخل والعائد السياحى المتكرر، بالإضافة إلى أنها تسمح بإقامة منشآت اقتصادية منتجة تكفل فرص عمل للشباب وخريجى الجامعات على وجه الخصوص.

وبالتالى، فنحن لدينا فكر تنموى يرى أن المستثمرين أنفسهم قادرون تماما ولديهم الغطاء المالى الكافى لإقامة البنية الأساسية.

إذن، فالأرض بالنسبة لنا ليست مجالا للإتجار أو لاستثمارات عقارية غير منتجة، لكن سياساتنا فى المرحلة السابقة تحولت إلى تقديم الأرض للمستثمر بأسعار رمزية فى مقابل أن يتحمل نفقات إقامة البنية الأساسية.. ويعفى الدولة من تكاليف إقامة هذه البنية فى مناطق نائية قد لا تكون ذات أولوية فى سياسات الدولة.

وأذكر هنا على سبيل المثال الغردقة حيث توجد بها استثمارات كبرى وحركة سياحية ضخمة وعلى الرغم من ذلك فإن بها مشكلة مياه.

من هنا ينبغى أن يكون تركيز الدولة فى مجال إقامة البنية الأساسية على أولوية توفير المياه فى منطقتى الغردقة والبحر الأحمر.. ومثال آخر: فساحل خليج العقبة يحتاج إلى المياه فإذا كان المستثمر قادرا على أن يشق الطرق ويقيم شبكات للصرف الصحى وينشىء محطات لتحلية المياه فهذا طبيعى.. اذن نحن فى وزارة السياحة لا ننفق مليما واحدا على إقامة البنية الأساسية ويقع العبء كله فى هذا المضمار على المستثمر.. ومن هنا فإن توجهنا فى وزارة السياحة توجه تنموى وليس توجها استثماريا.

سوق السياحة

ماذا حققت جولاتكم لدول العالم الخارجى منذ توليكم الوزارة؟

أعتقد أن الميدان الرئيسى لوزارة السياحة هو الخارج.. فالسياحة أساسا سوق دولية، والسياحة الوافدة من الخارج هى عماد نجاحنا. وبالتالى فلابد من الحركة.. وليس انتظار أن يأتى السائح دون جهود تبذل.

ومن أجل ذلك نظمنا مجموعة كبيرة جدا من القوافل وحضرنا كافة المعارض والمناسبات السياحية العالمية للترويج والتسويق وتنشيط الحركة السياحية فى مصر ونتائج ذلك تترجم فورا فى شكل خط بيانى صاعد لحركة السياحة المصرية بدءاً من يوليو ١٩٩٤م حيث إن الزيادات تتوالى حتى الآن بمعدلات تتجه اتجاها تصاعديا باستمرار.

كما أشار إلى ذلك تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

و مما حدا بمنظمة السياحة العالمية ـ وهى جهاز دولى رسمى ويعتبر أعلى سلطة فى العالم فى مجال السياحة ـ أن يشيد بجهود وزارة السياحة المصرية التى حققت نتائج جيدة.

وأود هنا أن أؤكد بكل أمانة على أن الطفرة التى تحققت فى السياحة المصرية قد تحققت فى عهد الرئيس حسنى مبارك الذى يتمتع بقيادة عصرية تدرك آليات التسويق المعاصر والأولويات والمزايا النسبية للاقتصاد المصرى مما أدى إلى تعزيز اتجاه الاستثمار والتنمية فى المناطق النائية ولم تعد السياحة قاصرة على السياحة الثقافية والتاريخية بل امتدت إلى إنشاء القرى السياحية والمنتجعات، وتشجيع القطاع الخاص والتحرر الاقتصادى وفتح المجال واسعا أمام المبادرات الفردية، الأمر الذى أعطى دفعة قوية لحركة الاستثمار.. هذا فضلا عن استثمار العلاقات الدولية الناجحة للرئيس مبارك وعلاقات مصر المتوازنة والقوية مع جميع أنحاء العالم.

السياحة والنظام العالمى الجديد

هل يؤثر النظام العالمى بشكل أو بآخر على السياحة المصرية؟

النظام العالمى الجديد لايزال فى طور التشكيل ولم يستقر بعد لكن السمة الاقتصادية الواضحة فى هذا الاتجاه إلى السوق العالمى الواحد أى سقوط مبادئ الحماية الجمركية والانكفاء على الذات أو التنمية المنعزلة من السوق العالمى.. وبالنسبة لمصر نتصور أن الميزة النسبية والقدرة التنافسية العالية تكمن تحديدا فى النشاط السياحى ، الأمر الذى يسمح بأن نأخذ نصيبا أكبر من الدخل السياحى العالمى خاصة فى ضوء اتفاقية التجارة الدولية «الجات» فى شقها المتعلق بتحرير الخدمات مما يتعين علينا أن نستعد لهذه المرحلة من خلال الأرتقاء بمستوى الخدمات على مستوى السياسات التنموية والأخذ بالتسويق المعاصر والأرتقاء بالخدمة الفندقية والسياحية وتحرير سياسات الطيران فلابد أن نستعد لهذا اليوم الذى لن تكون فيه قيود، ولابد ألا نلجأ إلى الاحتماء وراء أسوار عالية عازلة بين مصر والعالم الخارجى وبالذات فى مجال النشاط السياحى.

اختيار السلام

ما رأيكم فى عملية السلام الدائرة فى منطقة الشرق الأوسط خاصة أن السياحة لا تنتعش إلا فى ظل السلام والعلاقات الطبيعية؟

لقد ثبت أن الاختيار المصرى للسلام العادل والشامل القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام، صحيح أمام العالم أجمع بما فى ذلك العالم العربى كله والفلسطينيون فى مقدمتهم، كما ثبت أيضا أن مصر لم تسع أبدا إلى صلح منفرد ثنائى، بالعكس فإن كل جهودها السياسية والدبلوماسية منذ مبادرة السلام اتجهت دائما إلى تحقيق سلام عادل وشامل، لأن مصر آمنت بأن السلام الثنائى الجزئى لن يحل جوهر المشكلة، وهو الصراع الفلسطينى الاسرائيلى والأراضى العربية المحتلة عام٦٧ . إذن السلام

اختيار صحيح وملائم، عادل وشامل، واعتقد أن السلام أصبح خيار الجميع وهو خيار استراتيجى لا رجعة فيه، وسوف تواصل مصر جهودها من أجل تحقيقه لأن هذه رسالتها ومسئوليتها القومية.. وأؤكد أن السلام هو الشرط الأساسى الذى لاغنى عنه من أجل التقدم والتنمية والرخاء، والاستخدام الأمثل للموارد وتكريسها لصالح الإنسان، والدبلوماسية المصرية كمدرسة عريقة قادرة على فهم قواعد اللعبة الدولية تماما.. وأعتقد أن خيار السلام لارجعة فيه وأن ملف الصراع قد أغلق وأن ما تبقى منه يحتاج إلى المثابرة والإرادة السياسية والتمسك بالحق والتفاوض.

الإرهاب

ما تعليقكم على حادث الاعتداء على الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا ومكافحة الإرهاب بكل صوره لما له من انعكاسات سلبية خاصة على الحركة السياحية؟

الإرهاب استهدف مصر كلها فى شخص الرئيس مبارك باعتباره الرمز الأعلى للمواطن، والمعبر عن أهداف الوطن فى إقامة السلام وبناء الحرية، وتعميق الديمقراطية وتعزيز فرص التنمية والعدل، مما أثار غضب المصريين والعالم كله.. وتحليلى لهذه الحادثة أنها عكست روح مصر وأصالة أبناء الشعب والعلاقة المتميزة المباشرة بين الجماهير والقائد، الأمر الذى أعطى دفعة قوية للوطن ولكل المبادئ التى يعتنقها الرئيس.

أما ما يتعلق بالإرهاب فهناك دلالة على أن له امتدادات خارجية وأن هناك ـ يقينا ـ تواطؤا وقدرا من المشاركة من بعض قوى الإرهاب الخارجية المتمركزة فى دولة أو أخرى، وقد آن الأوان لأن نرفع المظلة التى تتمتع بها هذه القوى لأن الإرهاب ليس رأيا وليس عملا سياسيا لكنه جريمة منظمة لا يتعين أن يحظى مرتكبوها بحق اللجوء السياسى لأنهم مجرمون وليسوا رجال سياسة أو فكر.. والدلالة الأخرى أن المجتمع المصرى بكل طوائفه وفئاته يقف رجلاً واحداً فى وقت الشدائد فبفضل التكاتف حول النظام والجهاز الأمنى أمكن توجيه الضربات القوية ضد الإرهاب.

ويتعين أن تكون هناك مواجهة شاملة لظاهرة الإرهاب من جانب المجتمع الدولى بأسره، والمؤتمر الدولى لمنع الجريمة الذى عقد بالقاهرة اعتبر الإرهاب جريمة منظمة، ما يعنى وجوب تعاون كافة دول العالم لمناهضة الإرهاب واقتلاع جذوره على كل المستويات.

روابط عميقة

فى ضوء اتهام القاهرة بتورط النظام السودانى فى محاولة الاغتيال هل ستدق طبول الحرب بين البلدين؟

لعل أفضل ما ذكر بهذا الشأن ما أكده الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة حول عمق الروابط التاريخية بين مصر والسودان والعلاقة الاستراتيجية بين البلدين اللذين تربطهما روابط جغرافية وتاريخية، وأنه لن تسال دماء مصرية أو سودانية، لكن يجب أن نعلم أن الدوائر الحاكمة فى السودان تحاول أن تصدر أزمتها الداخلية فى منطقة الحدود بين البلدين لصرف تركيز الاهتمام الشعبى بقضايا تمثل جوهر حياته فى التنمية والعدل والحرية والديمقراطية إلى مسائل مفتعلة.

ويجب أن نشير هنا إلى أن هناك خطوطا يجب ألا يتجاوزها نظام الخرطوم لأن التدخل فى الشئون الداخلية للدولة يستدعى ويستنهض حق الدفاع المشروع بما يقره القانون الدولى وهو ما ينسحب أيضا على التهديد بالعبث فى اتفاقيات ثابتة مما يهدد الأمن القومى ويقتضى الحزم الواجب للحفاظ على المصالح العليا للبلاد.

العمل الحزبى

ما هو دوركم كأمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم بالعاصمة وكعضو بمجلس الشورى إلى جانب منصبكم كوزير للسياحة؟

أتولى عضوية الأمانة العامة للحزب الوطنى الذى يعبر عن جماهير الشعب الملتفة حول القيادة المصرية ومشروعها الحضارى، كما أننى أؤدى دورى كعضو بمجلس الشورى الذى يجمع نخبة بالغة التميز من الحكماء ورجالات وسيدات مصر فى مختلف المجالات وذلك بالإضافة إلى عملى التنفيذى كوزير للسياحة.

أسرة متوسطة

إذا انتقلت إلى حياتكم الخاصة ماذا تقول عن مشوار حياتك؟

نشأت فى أسرة قضائية وضعت سياجا من القيم والمبادئ والسلوكيات التى تعلمناها فى هذه الأسرة الصغيرة التى أثمرتنى أنا وأختى فقط. وأعتقد أن أهم قيمة تعلمتها هى الصدق والإحساس بالعدل، ولهذا أصبحت من رجال القضاء لأننى كنت أرى فى والدى نموذجا، كما أننى أنتمى إلى أسرة مصرية متوسطة أو فوق متوسطة.. وبالتالى أعتقد أننى متحرر من الإحساس بالحاجة، ولدى إحساس بالترفع عن الحاجة، ولقد تخرجت فى مدرسة النقراشى النموذجية وتخرجت فى كلية الحقوق وعملت بالقضاء وتدرجت حتى درجة مستشار بمحكمة الاستئناف بالقاهرة، وحصلت على درجتين فى الدكتوراه من فرنسا إحداهما فى العلوم الاقتصادية، والأخرى فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ثم عملت مفوضا إعلاميا فى سفارة مصر فى باريس، ثم ترأست الهيئة العامة للاستعلامات إلى أن وقع اختيار الرئيس على لتولى مهام وزارة السياحة، وأبذل جهدى لكى أؤدى أمانة الواجب.

القدر

هل كان لك الاختيار فى سلوك مسار حياتكم الوظيفى أم أن القدر لعب دوره فى هذا الشأن؟

بصراحة كنت أتمنى أن أكون طبيبا لكن القدر لعب دورا مطلقا فى حياتى، ولم أعمل من أجل منصب أو وظيفة معينة.. ولهذا لعب القدر دوره فى حياتى وكل ما أسعى إليه هو أداء الواجب بأقصى ما أملك من قدرة وجهد فطموحى يقتصر على التفوق فيما أؤديه دونما النظر إلى شىء آخر.

السيرة الذاتية :

- الاســــــــــم : محمد ممدوح أحمد البلتاجى.

- تاريـــخ الميـــلاد : ٢١ أبريل ١٩٣٩م بالقاهرة.

- الحالة الاجتماعية : متزوج وله ابن.

- المؤهلات العلمية :

- ليسانس الحقوق (١٩٥٨م) جامعة القاهرة.

- دبلوم دراسات عليا فى القانون العام (١٩٦٣م)، ودبلوم دراسات عليا فى التشريعات الضريبية والمالية (١٩٦٤م) جامعة القاهرة.

- دبلوم دراسات عليا فى المالية العامة (١٩٦٩م) جامعة السربون بباريس..

- دبلوم دراسات عليا فى العلوم السياسية (١٩٧٠م) من السربون.

- دكتوراه التخصص فى العلوم الاقتصادية (١٩٧٣م) من السربون.

- دكتوراه الدولة فى العلوم السياسية (العلاقات الدولية) (١٩٧٥م) من جامعة السربون بباريس.

- الوظائف التى تولاها :

- بدأ حياته العملية معاون نيابة (١٩٥٨م).

- وتدرج فى مناصب النيابة العامة والقضاء حتى درجة مستشار بمحكمة استئناف القاهرة.

- انتدب للعمل وزيرا مفوضا إعلاميا بسفارة مصر بباريس من (٧٥ - ١٩٨٢م).

- عين بقرار جمهورى عام (١٩٨٢م) رئيسا لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستعلامات بدرجة نائب وزير.

- رأس وفد مصر فى عدة مؤتمرات دولية بفرنسا والاتحاد السوفيتى والسنغال.

- تولى أمانة الحزب الوطنى الديمقراطى للقاهرة وأصبح عضوا فى مجلس الشورى عام ١٩٩٢م.

- حصل على وسام الاستحقاق المصرى من الطبقة الأولى وعلى مجموعة من الأنواط والأوسمة والنياشين من فرنسا وألمانيا وأسبانيا واليونان والسودان.

- عضو الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى اعتبارا من شهر ديسمبر ١٩٩٣م.



الدكتور

محمد عبد الهادى راضى

وزير الأشغال العامة والموارد المائية

- من مهامنا الأساسية تطوير نهر النيل ليواكب العصر الذى نعيشه.
- لابد أن نعيد استخدام مياه الصرف الصحى والزراعى بشكل مكثف.
- أؤكد كمسئول عن مياه الشرب فى مصر نقاءها بنسبة ١٠٠٪.
- التعاون قائم بين دول حوض نهر النيل فى أفريقيا.
- سنحاول بقدر استطاعتنا تجميل واجهات النيل فى المدن الكبرى.

لم يأت قرار تكليف السيد الدكتورالمهندس وزير الأشغال العامة والموارد المائية إلا من منطلق:

الرجل المناسب فى المكان المناسب، فهو من أبناء وزارته الذين عايشوا مشروعاتها فى مهدها، وشاركوا فى وضعِ خططها ووضع سياساتها، إنها وزارة أو قطاع من أخطر قطاعات الدولة على مر الزمن، فهى التى يعتمد عليها كل نشاط آخر فى الميادين والقطاعات الأخرى، وخاصة أنها ترتكز فى المقام الأول على قوله تعالى: **﴿وجعلنا من الماء كل شئ حى﴾**، فهى التى تقود مشروعات الماء على اختلاف صورها، وهى التى تصون ما أقيم من مشروعات مائية فى الماضى، كالقناطر، والسدود، بالإضافة إلى المهمة الجوهرية فى مضمون بقائها، وهى الحفاظ على نهر النيل قلب مصر النابض إلى أن تقوم الساعة.

وفى هذا الحوار المتدفق مع السيد الدكتور المهندس وزير الأشغال العامة والموارد المائية، نراه يضع أمامنا ما تراه وزارته من تصورات المستقبل وما أعدته من مشروعات تخدم قطاع الزراعة، واستصلاح الصحراء، والمياه الجوفية، وما إلى ذلك من المشروعات التى تمثل شرايين القلب النابض بالحياة فى كل مساحة من مساحات هبة النيل مصر، العامرة بنهرها وكنانة الله فى أرضه، وحرصاً من هذا القطاع على عصب الحياة، وعملاً بقوله تعالى: **﴿قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين﴾**، من أجل ذلك كله كان لنا هذا اللقاء مع السيد المهندس وزير الأشغال العامة والموارد المائية:

نشرف ونحن نتعرف على سيادتكم فى أول لقاء لنا معكم، وبعد مرور ثلاث سنوات على تكليفكم، نريد أن نتعرف على المحاور الرئيسية التى وضعتها سيادتكم لهذه الوزارة والإنجازات التى تمت، وخاصة أننا على مشارف سنة ١٩٩٧م..

طبعاً الرى قطاع خطير جداً فى مصر، لأن الزراعة تعتمد عليه اعتماداً أساسيا، كذلك كل شئ حى..إن الموضوع خطير ويحتاج إلى نظرة مختلفة تماما عن الماضى، فالعمل فى مجال الأشغال العامة، والموارد المائية يختلف عن العمل فى أى وزارة أخرى، فهى من الوزارات القديمة، وبالتالى فإن مشروعاتها تميزت بطول المدة، وطول مدة الدراسة أيضاً، مدة البحث، فأنا لكى أعمل مشروعاً لقنطرة أو سد، وهو مشروع يعيش مئات السنين؛ ويخدم كثيراً من الأجيال، لذلك كان لابد أن يأخذ حقه من الدراسة والبحث والتخطيط، حتى يكون صالحاً بالفعل للعمل طوال هذه الفترة من السنين، ومن هنا كانت ميزة العمل فى وزارة الأشغال العامة والموارد المائية أن مشروعاتها طويلة المدى، وبالتالى فهى تأخذ فترة أكثر من وزير، ولذلك تعودنا أن تكون استمرارية، وخاصة أن الوزراء يأتون من داخل الوزارة، يعنى عبر عشرات السنين لم يأت وزير الأشغال من خارج الوزارة، وبالتالى فهو من أجهزة الوزارة التى ترسم سياسات الوزارة، لأن الخطط تكون بين الوزير وهذه الأجهزة، وبالتالى - كما قلنا - فإن السياسة بها استمرارية، ولذلك تكون الاستراتيجية العامة تقريبا متفقاً عليها من أجهزة الوزارة فى إطار الدولة ككل، والذى يتحرك فيه أى وزير هو التكنيك، وطبعاً هناك فرق بين الاستراتيجية والتنكيك، أو تكون هناك مبادئ جديدة قد دخلت، وبالتالى تغير من بعض السياسات، لأن السياسات ديناميكية تأخذ فترة طويلة، فتأتى فى خلالها تغيرات الأمر الذى يستلزم أن نواكب هذه المتغيرات ومن بين هذه السياسات.

فالتغيير الوزارى الذى تم فى أكتوبر سنة ٩٣، وكان لى الشرف أن اختارتنى القيادة السياسية كوزير للأشغال العامة والموارد المائية، كان هذا التغيير مواكباً لتغيرات فى الداخل والخارج، وهذه التغيرات اقتضت إعادة النظر فى مثل هذه

السياسات لأسباب كثيرة جداً، وبالتالى كانت هناك محاور رئيسية للعمل فى المرحلة المقبلة:

المحور الأول: النظر إلى النيل نظرة مختلفة، لأنه لم يعد كما كان فى الماضى، فببناء السد العالى أصبح هناك تحكم فى مياه النيل تماماً داخل مصر، وبالتالى توجد سيطرة كاملة على مياه النيل، وأصبح قطاع الماء الحالى لا يمثل واقع الأمر.

إن القطاع المائى كبير جداً، ولابد من إعادة النظر فى النيل خاصة نظراً للاعتداءات المستمرة عليه، وتراكمات السنين عليه من المصانع والملوثات بالإضافة إلى اعتداءات الأفراد، ولذلك كان لابد من النظر فى خطة النيل من اتجاهين:

الأول: تطبيق القانون.

الثانى: معالجة الأمر الواقع بما لا يخل كثيراً بالتوازنات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلاد.

ثم بعد ذلك يأتى الاستغلال الكامل لطاقات النهر تلك التى لم تكن مستغلة من قبل.إذن المحور الأول: تطوير نهر النيل ليواكب العصر الذى نعيشه، وليكون شريان الحياة داخل مصر.والذى تم فى هذا المحور: أننا وضعنا عدة خطط جديدة بخلاف الأعمال السابقة التى كانت تدخل ضمن إطار هذا الأمر.

مثال هذه الخطط الجديدة ما يلى:

١ ـ تطوير فرع رشيد، فهو عبارة عن مجرى مائى طبيعى يصل بين القناطر الخيرية وبين البحر، وهو يغذى عدة محافظات من مياه الشرب والزراعة، وهى:

الإسكندرية، والبحيرة، وكفر الشيخ، وأجزاء أخرى، وللأسف كانت تختلط معه مياه الصرف الزراعى القادمة من هذه المحافظات، ومعها صرف صحى..

فكرة تطوير هذا الفرع أننا نفصل فرع رشيد كمجرى مائى صناعى داخل المجرى الطبيعى للمياه العذبة فقط، وبجواره مصرفان يخدمان مياه الصرف، وفى نفس الوقت نحوله كمجرى ملاحى إلى البحر لأنه فى البداية لم يكن كذلك.

٢ ـ تطوير فرع دمياط بالتعاون مع وزارة النقل لكى يصبح مجرى ملاحياً من الطراز الأول، وفى نفس الوقت نتغلب على المشاكل الموجودة.

٣ ـ بدأنا أيضاً فى مشروع جديد، هو تجميل واجهات النيل خاصة فى المدن الكبرى، ولقد بدأنا بالقاهرة، وهو مشروع ريادى، وقد افتتحه السيد الدكتور/رئيس مجلس الوزراء، وهو مظهر حضارى جميل جداً يليق بالنيل، لأن النيل فى ذاته جميل.. وهذا لم يكن موجوداً من قبل، اليوم استطاعت مصر أن تجعل للنيل شكلاً حضارياً جميلاً.

٤ ـ أيضاً تطوير وتعميق بعض المناطق فى مجرى النيل، حتى يكون مجرى ملاحيا مناسباً، ليسمح بمرور السفن المناسبة.

كان ذلك هو المحور الأول، وما يتعلق بالنيل، أيضاً هناك التطوير المطلوب لبحيرة السد العالى باعتبارها جزءاً من النيل..

وهذا التطوير يشمل تقليل فواقد التبخر وهذه فلسفة جديدة بدأناها العام الماضى فقط، فالبحيرة مساحتها كبيرة جداً، وبها كثير من الخلجان التى يمكن التغلب عليها وتقليل مساحتها، وبالتالى نقلل التبخر..

هذا المشروع ننفذه حالياً، وقد يوفر حوالى مليون مترمكعب من المياه..

بالإضافة إلى أنه توجد مشروعات قديمة مستمرة، وهى إنشاء القناطر الجديدة وتطويرها، وحماية جوانب النهر، ففى كثير من المحافظات قمنا بحماية (٦٠)كم، وهناك أعمال كثيرة مستمرة منذ فترة طويلة.

التوسع الأفقى للزراعة

ـ المحور الثانى: وهو التوسع الأفقى الزراعى، وهذا مهم جداً لأنه كلما زاد عدد السكان، ولا توجد سوى الدلتا، فسوف نضطر للبناء على الأراضى الزراعية، فالتوسع ضرورة لحماية الدلتا، ولفتح آفاق جديدة للسكان للعمل وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة، وبالتالى لابد من نقل المياه إلى هذه المناطق، والخطط مستمرة لنقلها إلى سيناء، وإلى الساحل الغربى، وفى الصعيد.. مثال ذلك:

ترعة السلام، وترعة الشيخ زايد، وترعة الشيخ جابر، وترعة الحمام، وترعة وسط الدلتا، وأخرى فى جنوب الصعيد..

كل هذه المشروعات مستمرة، والذى تجدد فى هذا المحور هو موضوع تكثيف إعادة استخدام مياه الصرف بأنواعها المختلفة (الصحى، والزراعى).

تنقية مياه الصرف الصحى

سوف يكون عندنا بإذن الله خلال عدة سنوات (٢ مليون) متر مكعب من محطات التنقية الموجودة فى القاهرة الكبرى، حيث يوجد بها خمس محطات هى: أبو رواش - الجبل الأصفر - البركة - شبرا الخيمة - حلوان.

يعنى هذه المحطات ستخرج مياه منقاة تصلح لزراعة المحاصيل المختلفة، وقد بدأنا نأخذ بهذه السياسة، وبالفعل شكلنا لجنة على مستوى عدة وزارات ترأسها وزارة الأشغال، وتخطط لاستخدام هذه المياه فى الصحراء، وخاصة فى مناطق:

مصر - الإسكندرية الصحراوى، مصر - الإسماعيلية، ومصر - السويس الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة مساحة الرقعة الزراعية.

هذا كان أحد المحاور الجديدة فى التوسع الأفقى، وأيضاً فى نفس المجال من التوسع الأفقى، كانت إعادة استخدام مياه الصرف فى مناطق غرب الدلتا، وذلك لم يكن موجوداً من قبل، ويحقق ذلك غرضين:

أولاً: التخلص من المياه الزائدة عن حاجة الأرض.

ثانياً: استخدام هذه المياه فى رى مناطق جديدة.

هناك نقطة أخرى جديدة فى هذا الموضوع، هى السعى لحل مشاكل الخريجين نتيجة التغيرات التى حدثت، فإن لديهم مشاكل أسعار الكهرباء، وتغيير نمط الرى ونظامه، نتيجة ارتفاع التكاليف، فسوف نعمل مشروعاً جديداً فى إطار ما عدل من قانون الرى ونساعد به الناس حتى لا تكون لديهم مشاكل.

أيضاً فى مجال التوسع الأفقى وضعنا خريطة شاملة للمياه الجوفية، نعرف من خلالها أين توجد، والمناطق التى لا توجد فيها، وأين نتوسع، وأين نقف؟..لأنها مسألة مهمة جداً حتى لا تحدث مشاكل للمستثمرين، لأنى كمستثمر أضع نقودى فى هذا المكان، وأبنى وأستصلح الأراضى ثم بعد ذلك تنتهى المياه الجوفية، الأمر الذى يؤدى إلى الخسارة... وبالتالى فمن المهم والأساسى أن تساعده الدولة لكى يعمل هنا، وهذا ما فعلته الدولة، وفعلته الخريطة، وهو ما يجب اعتباره فى التوسع الأفقى.

التنمية البشرية للعاملين بالوزارة.

ـ المحور الثالث: وهو مهم جداً، وهو الطاقات البشرية فى الوزارة، وهى عصبها وعصب الدولة ككل، فكلما ازدادت معدلات التنمية البشرية عن طريق التعليم والتدريب كان هناك ضمان استمرارية للتنمية وتحديثها.

والمحور الرئيسى هنا هو الشباب، لأنه إذا لم يكن هناك تواصل واستمرارية فى الأجيال، فإن الفراغ يكون كبيراً فى السلطة وفى الإدارة، وهو ما خططناه فى وزارة الأشغال، فعلى مستوى القمة توجد مجموعة ممتازة جداً من الخبرات، ولكن على المستوى الأقل يوجد ضعف كبير جداً، ثم يأتى دور الشباب.. وكلمة الشباب نعنى بها من هم فى سن (٣٥) سنة تقريباً، أى خريجا له حوالى عشر سنوات أو اثنتا عشرة سنة خبرة، يكون إلى حد ما قد كون نفسه كفكر وكعمل.

وفى هذا المحور فعلنا عدة أشياء مهمة جداً من خلال الاستمرار القديم على اعتبار أن هناك استمرارية، من هذه الأشياء الجديدة:

أفكار هؤلاء الشباب حول رؤيتهم نحو المستقبل سواء المستقبل بالنسبة للوزارة كتطوير لها، وكأنشطة جديدة يمكن أن تنبع منه، وكمشاكل خاصة بهم، وكيفية التغلب عليها، فإن لم نستطع التغلب عليها، فإنه لا يستطيع أن يعمل أو يتفرغ لعمله، فعقدنا مؤتمرات للمهندسين الشباب بعيداً عن السلطة والرئاسة، ولا يتدخل فيها أحد.. فهم يجلسون مع بعضهم، ويناقشون قضايا الوزارة وقضاياهم، ويخرجون فى النهاية

بنقاط لتطوير هذه الوزارة، والأنشطة التى يدخلون فيها، وغير ذلك.. وبعد ذلك نحن نجتمع معهم لنرى ماذا يقترحون، وهل يجوز تطبيقه الآن أو بعد فترة.

بهذه الكيفية جعلنا التصاقاً بين الأجيال المختلفة، وأصبح لدينا الكثير من الشباب الذين حصلوا على دراسات الماجستير والدكتوراه من الخارج، وبالفعل فإن هؤلاء يعضدون العمل ويتجهون به إلى الأمام.. وبالتالى يستمر الحوار بين الجيلين: القديم والحديث.

مدارس الرواد

النقطة الثانية أننا أنشأنا مدارس الرواد هنا، فعندنا الكثير من الخبراء القدامى وأصحاب الخبرات والمعارف الكبيرة التى لا تقل عن (٤٠) سنة، فى هذه الوزارة، داخل مصر وخارجها، وفى أعمال مختلفة.

الجيل الجديد يفتقد هذه الخبرة، لكن عنده معرفة جيدة بالعلوم الحديثة، مثل الكمبيوتر والنماذج الرياضية وكل التغيرات التى حدثت فى علومنا.

فمنهم من لديه الخبرة والمعرفة القديمة، والآخر لديه التكنولوجيا والتحديث للمعلومات، الاثنان يجلسان معاً، المدرسة القديمة، والمدرسة الحديثة، يجلس هذا الرجل الكبير ومعه عدد من الشباب، تماماً كما كان يحدث فى الأزهر الشريف، يجلس شيخ العمود وحوله يلتف لفيف من الطلبة.. فهذا الرجل الكبير يعطيهم خبرته، وهم يطورونها حسب ما لديهم من تكنولوجيا حتى نستطيع أن ندخل القرن القادم ونحن لدينا قدر كبير من التكنولوجيا.

وهذ الأمر فعلناه فى المستوى الدولى بخبرة مصر، فاللجنة الدولية للرى والصرف من أكبر لجان العالم فى الرى والصرف، فأدخلنا هذه الخبرة، وطلبنا منهم أن ينشئوا قسماً للشبان فى هذه المنطقة، وبالفعل فإن مقرر هذه اللجنة من المصريين الشباب وهو أيضاً مقرر لجنة الشباب فى اللجنة وكان فى روما الأسبوع الماضى.. وهو شئ جديد غير موجود فى أية وزارة أخرى.

- يعنى حضرتك عملت بانوراما للوزارة..

بالضبط عملنا ما يسمى بوحدة الفكر الاستراتيجي، ولا أعتقد أنها موجودة فى وزارة أخرى، إن الهدف الأساسى من ذلك هو خلق جيل من المثقفين الشبان فى مجالهم، وهذه الوحدة كلها من الشباب، لكن هناك لجنة تسمى لجنة الحكماء تتكون من كبار مفكرى الدولة، ليس فقط فى مجال المياه، فالمياه ترتبط بالقانون، معنا رئيس جامعة القاهرة، وأحد كبار الصحفيين.

يعنى المجموعة الموجودة فى هذه اللجنة من كبار الخبراء فى مصر لأننا نرتبط فى مجالنا بتخصصات كثيرة مختلفة.

- هل هذه الجهود والتعاون الذاتى تدفعون لها أجورا؟

لا.. الجميع متطوعون.. أيضاً بالنسبة للمحور الثالث أنشأنا مركز تدريب فى مدينة السادس من أكتوبر على أحدث مستوى، به معامل ومكتبة، وتتبعه حقول تجريبية ومحطات تجارب، بالإضافة إلى فندق يسع (٢٦٥) فرداً، يعنى أستطيع أن أدرب أفراداً من داخل مصر وخارجها، وبالفعل عندنا دارسون من الخارج بجانب شبابنا.. ولدينا برامج تدريبية مستمرة، ولا يحصل أحد على ترقيته إلا إذا أتم فترة تدريبية كبيرة.

فالترقية مرتبطة بالتدريب، كل ذلك بهدف تطوير الوزارة والتضامن بين الأجيال واستمرارها، كما تضمن استمرارية العمل.. وحتى يعمل كل واحد دون مشاكل تعوق العمل، فقد فعلنا بعض الأشياء التى رفعت دخلهم إلى ١٠٠٪، ذلك لأن السيد رئيس الوزراء، اقتنع ورفع بدل التفرغ لهم إلى ٣٠٪، فى حين كان المهندس، قديماً، يتقاضى ٩ جنيهات بدل تفرغ!!

وبدل التفتيش يصل إلى ٤٠ أو ٥٠ جنيهاً، فى حين كان مهندس الرى يتقاضى خمسة جنيهات.

وطبعاً يسكن مجاناً فى مساكن حكومية معفية من دفع قيمة استهلاك المياه والكهرباء..

- حضرتك معفى من دفع قيمة استهلاك المياه والكهرباء ..؟

أنا أقيم فى منزل غير حكومى، أنا أدفع طبعاً نحن نشجع المهندسين الصغار.

· بالنسبة للمهندسين غير المقيمين فى مساكن حكومية.. هل يعوضون عن ذلك؟

رصدنا مكافأة ٦٠ جنيهاً لغير المقيمين فى المساكن الحكومية، وهى تعادل قيمة السكن، بالإضافة للمياه والنور، وضربناها × ١٢ شهراً وأعطيناها لهم كمكافأة، بالإضافة لمكافأتهم.

نحن ندعم دخل المهندسين، وسوف نرفع مذكرة إلى السيد رئيس الوزراء لاحتساب السنة الأقدمية، لأنهم يقضون فى الكلية خمس سنوات.

وبالنسبة للذين يعملون فى المخاطر والصرف الصحى، يتقاضون بدل طبيعة عمل.. طبعاً السيد رئيس مجلس الوزراء متعاطف مع هذا ولمسها وعايشها، وبالتالى عندما تعرض عليه أعتقد أنه سيوافق.

أيضاً نشير إلى أن البرامج التدريبية يتم تطويرها بصفة مستمرة، فهى تتواءم مع أحدث الأساليب، فنحن نشارك فى كل المؤتمرات العالمية، وبالتالى يتجمع لدينا كم هائل من المعلومات داخل الوزارة..

عندنا مركز للبحوث المائية، وهو أفضل مركز للبحوث المائية فى أفريقيا وآسيا بلا استثناء، لأنه فى مجال المياه.

لا توجد دولة فى المنطقة ولا فى الشرق الأوسط ولا فى آسيا وصلت لما وصلت إليه مصر من التقدم فى هذا المجال..طبعاً هذه المحاور الثلاثة الرئيسية التى نعمل فيها ونرجو إن شاء الله أن نحرز نجاحاً فى المرحلة القادمة سواء أنا موجود أو غيرى..

- بالنسبة لشركات المياه التى تحاربها، هل هذه الشركات تتبع شركات خاصة مثل شركة سيوة..؟

طبعاً كلها تبحث عن المكسب ولا يهمها المواطن.

- كم نسبة المياه المعدنية التى نستخدمها؟

حوالى ١٪ على مستوى الدولة، ذلك لأن استخدامنا للمياه المعدنية قليل.

لكن الدول العربية..

كل الدول العربية تستخدم المياه المعدنية، أما نحن فلا، ذلك لأن عندنا حتى فى الأرياف تنقى المياه فيها ويشربونها فلماذا يلجأ المواطن إلى سيوة أو بركة.

- إذا كانت المياه عندنا لا تختلف عن المياه المعدنية.. فلماذا لا تصدرها مصر، وتكسب من ذلك؟

إلى أين؟

- للدول العربية.

لكن نحن ليس عندنا فائض فى التصدير لأن مواردنا قليلة.

هذه المياه من أين يأخذونها، من آبار عندنا أم من أين؟

مياه بركة وسيوة.. أو أية آبار أو مياه نيل عادية.

- من عندنا إذن، فلماذا لا نصدرها؟

هذه المياه يبيعونها داخلياً ولا يصدرونها.

- كيف ذلك؟

تحصل الشركات على تصريح وتأخذ كمية من مياه الترعة أو من النيل ثم تعيد تنقيتها وتبيعها داخل الجمهورية، أو نشترى بئراً وتنقيها وتبيعها أيضاً داخل الجمهورية.

- أنا كمصرى ماذا يعود علىَّ؟

تباع داخل مصر.

- لا .. أحيانا تصدر للسعودية أو أوروبا.

لا إطلاقاً وإنما تباع داخل الجمهورية.

- أنا قرأت خبرًا فى الأهرام أنها تصدر للدول العربية.

لا .. كل دولة عربية تستخدم مياهها ثم تحللها.

- ما الوزارات المتعاونة مع وزارتكم.؟

هناك وزارات كثيرة وهو عمل يومى، ويوجد اتفاق كامل بيننا..

نبدأ بوزارة الزراعة - على مستوى اليوم - هناك تعاون وثيق على مختلف المستويات:

المستوى المركزى، والمستوى التنفيذى، والمستوى القومى، والمستوى المحلى لأن هذه عملية يومية.. هذه ترعة تريد مياها هنا مثلاً، فهى سياسات متفق عليها، ثم الوزارة المحلية أو وزارة الإدارة المحلية، وهذه مسألة مهمة بالنسبة للمحافظين، لأن المحافظ يشرف على كل الأجهزة، وهناك اتصال دائم لأن المحافظ يهمه أن تكون محافظته على أحسن مستوى، وأكثر المجالات التى تؤثر فى نجاح محافظته مجالات الرى والزراعة، فيتابع على مدار اليوم مع مسئولى الرى والزراعة، وخاصة فيما يتعلق بمياه الشرب.

ثم وزارة الداخلية، فلديها جهاز يتعاون مع مديريات الأمن لإزالة المخالفات ومنع التعديات وحماية مواسير الرى، وهى مسألة مهمة جداً.

بعد ذلك يأتى جهاز شئون البيئة، وهو لحماية المياه من التلوث، وكذلك يوجد تعاون بيننا وبين وزارة الصحة، لأن القانون الخاص بحماية المجارى المائية من التلوث ينص على أن العينة تحلل بواسطة وزارة الصحة، ثم تعطينا النتيجة..

وكذلك تتعاون معنا وزارات الإسكان والتعمير، والصناعة وغيرها لأنها تريد مياه شرب للمدن الجديدة أو الحالية، ثم عمل محطات صرف صحى، فوزارة الصناعة تريد مياهاً للمصانع ثم تعيدها مرة أخرى..

فهناك حوالى سبع وزارات تتعاون معنا.

ـ بالنسبة للتعاون العربى والأوروبى..

طبعاً التعاون الرئيسى يركز على الدول النيلية فى أفريقيا، النيل تشترك فيه عشر دول بما فيها مصر، فهذه الدول هى مجال تعاوننا الأول، وتوجد لجان مشتركة واجتماعات ثنائية، واجتماعات لدول حوض النيل، لأن أى مشاريع على النيل فيما بعد تكون مع هذه الدول..

على مستوى الدول العربية، التعاون يعتمد على التكنولوجيات فقط، لأنه لا توجد مياه بيننا ولا ظروف مشتركة..

هناك تعاون مع سوريا ومع الأردن فى مجال التدريب والتكنولوجيات، وتبادل الخبرات، أكثرها مع سوريا.. وهناك لجنة مشتركة مع سوريا..

ونحن نجتمع مع السيد الوزير السورى مرة كل (٦) أشهر، مرة فى القاهرة والأخرى فى دمشق.. وأيضاً توجد ندوة مشتركة نصف سنوية حول موضوع معين نتبادل فيها الخبرات.

أما بقية الدول العربية فالتعاون معها عبارة عن تنسيق المواقف وحضور المؤتمرات..

أما التعاون مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، فهو تعاون للحصول على أكبر قدر من التكنولوجيا، أو التنسيق فى حضور مؤتمرات دولية أو لجان دولية أو مثل هذه الأمور، وطبعاً هناك استمرارية فى العلاقات، كما تعقد مؤتمرات كثيرة جداً..

والحقيقة أن سمعة مصر عالمية، والتعاون داخليا وخارجياً يسير فى خطوط متوازية، ووصل إلى مرحلة متقدمة بالإضافة إلى تقدير العالم لمصر.

ـ بالنسبة للاستثمارات ورجال الاستثمار.. هل توجد صفقات استثمارية؟

طبعاً نحن كوزارة تنفذ المشروعات التى نسميها (البنية القومية)، وبالتالى تنفذها الدولة لأنه لا يوجد أى مستثمر يستطيع أن ينفذ هذه المشروعات.. يعنى مثلاً (قناطر

إسنا) تتكلف (٦٥٠) مليون جنيه، عائده طويل المدى، وبالتالى لا يوجد مستثمر يقبل عليه، وإنما هذه مشروعات الدولة..

وإنما علاقتنا برجال القطاع الخاص والمستثمرين تكون على مستوى تطوير الرى على مستوى الحقل، ولكن ليس للمشروعات الكبيرة، فنحن نعطيهم الفكرة والتصميم وهم بأموالهم ينفذون..

طبعاً لايوجد حوار بيننا وبين المستثمرين، وإنما يوجد حوار مستمر بيننا وبين بيوت التمويل، بمعنى أن البنوك فى الداخل والخارج، أو دول تمنح أو تعطى القروض مثل الدولتين العربيتين: الكويت والسعودية.

- هل يوجد تعاون مع الصندوق الاجتماعى؟

طبعاً الصندوق يمول كثيرا من المشروعات فى حماية النيل، وفى مجال المشروعات الصغيرة داخل القرى والمدن.. فقد موّل الصندوق حوالى (٦٠)كم من النيل، ويوجد مشروع جديد مشترك من الصندوق ومن ألمانيا بـ (١٠٠) بمائة كم على النيل، بالإضافة إلى مشروعات متعددة فى محافظات مختلفة فى تغطية بعض الترع أو حمايتها.

أهم شئ أننا نستوعب عدداً كبيراً من الأيدى العاملة فى هذه المشروعات..

إن التعاون مع الصندوق كبير جداً، وربما كنا أكثر وزارة تتعامل مع الصندوق الاجتماعى.

نعود لمياه الشرب.. كيف نحمى أنفسنا من التلوث وكيف نضمن مياها نظيفة؟

إن توجيهات السيد رئيس الجمهورية بالاهتمام بمياه الشرب وخاصة أن بعض المحافظات والمناطق والقرى تكون صعبة للمواطن العادى خصوصاً وقد ينتج عنها بعض الأمراض.. إن بعض الناس لا تحتكم إلا على رغيف العيش والماء.

مفهومنا كمواطنين أن مياه الشرب التى تعبأ فى الزجاجات أنظف من مياهنا العادية، هو مفهوم خاطئ جداً..

أولاً مياه الحنفيات فى البيوت تأتى من محطات تنقية رئيسية تشرف عليها الدولة.. وأنا كمواطن ولست كوزير، عندما أذهب إلى محطة تنقية وأرى الإشراف الذى عليها ومستوياته، ثم العينات التى تؤخذ للتأكد من سلامتها، أكون مطمئناً جداً..

محطات تنقية مياه الشرب فى المحافظات والقاهرة الكبرى عليها إشراف كامل من الدولة..

إن وزارة الصحة تتأكد من سلامتها، وهى من مصلحتها أن تكون هذه المياه سليمة، لأنه لو لم تكن سليمة فستضطر إلى أن تنفق الأموال الطائلة فى علاج الناس..

وبالتالى يوجد ضمان ١٠٠٪ أن المياه التى تؤخذ من محطات التنقية تكون سليمة ١٠٠٪.

المياه الأخرى قطاع خاص ولا أحد يضمن الحالة التى تكون عليها، طبعاً أنا لا أقول إنها مياه نقية أو غير ذلك، لكنى لا أعرف كمواطن..

هناك جهات معينة تأخذ عينات من هذه المياه للتأكد من صلاحيتها.. لكن حتى لو كانت سليمة، فسعر الزجاجة لا يتمشى مع ظروفنا، فلماذا أشتريها وأنا لدى مياه رخيصة، وفى نفس الوقت نظيفة..

النقطة التى أنصح فيها المواطنين:

إن المياه التى تصل عندى سليمة، الشبكة التى عندى أو فى عمارة مثلا، الشبكة بها خزان فى البيت.. فهل هذا الخزان ينظف أم لا؟

لأن هذا أخطر شئ، إذا لم يكن ينظف باستمرار، فمعنى هذا أنه سيلوث الماء الذى يستفيدون منه!! وإذا كانت الشبكة قديمة جداً، فطبعاً عندما تنزل المياه متغيرة، يظن المواطن أن المياه آتية من محطة التنقية هكذا.. لكن لا يقول: بسبب الخزان مثلاً.. خزان لا ينظف فلو فتحته ستجد طحالب وحشرات، وهكذا..

فهذه المشاكل لو اهتم بها المواطن وتأكد من كل ذلك لوصلت إليه المياه نظيفة.

- ***بالنسبة للمناطق العشوائية:***

طبعاً المناطق العشوائية لا توجد بها أصلاً شبكات مياه شرب، ولكن الدولة تمدها تدريجيا وتحاول تحسين وضعها.

- ***هل توجد صعوبات؟***

طبعاً، فالحياة اليومية مليئة بالصعوبات المتعلقة بالماء، لأن المواطنين يستغرقون وقتاً طويلاً حتى يتفهموا قضايانا المتعلقة بالماء، كترشيد استهلاك المياه مثلاً..

إن مواردنا محدودة وبالتالى لابد من أن تفهم الناس كيفية استخدام المياه بصورة أفضل، سواء فى الزراعة أو فى الشرب، إنها تحتاج إلى أشياء تتعلق بنفسية المواطنين وأنماط سلوكهم، النقطة الأخرى هى التعديات على المجارى المائية، بمعنى أنه يبنى على ترعة أو يتعدى عليها بالزراعة على أرضها، والناس تحب أن تكسب، وهى أيضاً إحدى مشاكلنا، ونحن نقاومها بقدر الإمكان، لكن المواطن هو المواطن، والسلوك الإنسانى هو السلوك الإنسانى، هناك الغث والثمين، وبالتالى كل ما يتعلق بالسلوك الإنسانى وجدنا به صعوبات كثيرة.

- ***نختم حديثنا بفقرة صغيرة جدًا عن حياة سيادتكم، ونتعرف على هواياتك وأسرتك، وكيف تقضى وقتك، وكم من الوقت تقضيه فى الوزارة؟***

باختصار شديد، أنا تخرجت فى كلية الهندسة سنة ١٩٦٢م.

والأسرة: زوجتى وابنة وابن..

الابنة فى معهد تكنولوجيا، وتنتهى من الدراسة إن شاء الله فى يناير..

والابن فى كلية الهندسة قسم مدنى ثالثة.. والزوجة لا تعمل.

بالنسبة لهوايتى: طبعاً من عدة سنوات وقتى كان قليلاً، ولذلك كانت هوايتى المشى، لكن قبل ذلك كان لعب الكرة والسباحة.. تقريباً من سنة لم أمارس المشى لأن تكاليف العمل قضت على النشاط الرياضى.

ـ من زملاؤك فى الوزارة؟

كثير جدا دفعتى.

ـ من الوزراء..؟

من الوزراء دفعتى، لكن ليس خريج نفس الكلية، يوجد إبراهيم فوزى، وغيره كلنا دفعة واحدة، لكن يوجد زملاء آخرون فى أجهزة مختلفة..

حصلت بعد ذلك على الماچستير ودكتوراه فى الرى، ثم دبلوم فى الاقتصاد من واشنطن. ثم عملت فى الوزارة من أول ما تخرجت، سوى ثلاث سنوات عملت فيها فى الأمم المتحدة، وقمت بعمل دراسات كثيرة جداً فى مؤتمرات، وعملت مؤلفات عن الرى، وقد أصدرنا مجلة فى مركز البحوث وكنت رئيس تحريرها، فيها موضوعات كثيرة عن بحوث المياه...

وهى مستمرة فى النشر حتى اليوم.

ـ كنت حضرتك قد قلت: المياه والسلام.. فما معنى هذا؟

فى عام ١٩٨٥م، وطبعاً مبكراً.. توقعنا ماذا يحدث فى العالم من أجل المياه، وكتبت عن مشاكل المياه فى مصر والعالم أيضاً، والتنبؤ بما يمكن أن يحدث، والربط بين مشاكل المياه وتحقيق السلام فى أجزاء مختلفة من العالم، وسميناها: «المياه والسلام».

النبوءة هل تحقق منها شىء؟

الإحصائية الأخيرة، جاء فيها إنه يجب ألاّ تحدث حروب من أجل المياه، لأن البدائل موجودة، والبدائل أرخص من الحروب، وبالتالى الطائرة تصل تكلفتها عدة ملايين، فى حين أن تحلية مياه البحر لا تتكلف سوى جنيهات معدودات!

فتكاليف الحرب باهظة، ولا يعرف أحد متى تنتهى، لكن البدائل أرخص من الحروب.

ـ أمنيات حضرتك ونحن على مشارف سنة ٩٧ .

أى مواطن مصرى عادى، وأنا كمواطن عادى، أتمنى أن تكون مصر على القمة، وهذا يتطلب العمل بإخلاص، وبمجهود أكبر..

أنا بشر لى اهتمامات، لكن تأتى مصر أولاً ثم أنا، وعلى مستوى العمل فى الوزارة أتمنى أن تدخل القرن القادم وهى من ناحية الفكر والتكنولوچيا والأفراد على أحسن مستوى عالمى.

إن شاء الله ... وشكراً جزيلاً .



الدكتور

محمد زكى أبو عامر

وزير مجلس الشعب والشورى

- ***العمل العام ليس حكرا على طائفة من المواطنين.***
- ***اساتذة الجامعات ينفعلون مثل غيرهم بقضايا الوطن وهمومه.***
- ***الحكومة ملتزمة بأن تفرض على مجلس الشورى جميع ما يتعلق بسياساتها.***
- ***الحكومة تتجاوب مع أعضاء مجلس الشورى ومقترحاتهم.***
- ***الإرهاب يمس أناسا أبرياء لا علاقة لهم بشىء. ليس للدين علاقة بالإرهاب.***

اختاره الرئيس مبارك أمينا عاما للحزب الوطني بالإسكندرية، ثم أصبح وزير شئون مجلسى الشعب والشورى.

ولد فى قرية «صناديد» التابعة لمركز طنطا محافظة الغربية، وعاش وتلقى تعليمه فى مدينة طنطا حتى حصل علي الثانوية العامة من مدارسها، ثم غادرها إلى الإسكندرية لتلقى تعليمه الجامعى فى كلية الحقوق جامعة الإسكندرية.

كان تركيزه على مستقبله العلمى والأكاديمى، وعندما حصل على ليسانس الحقوق، عين معيدا بجامعة الإسكندرية، وظل يترقى فى السلك الجامعى حتى أصبح أصغر عميد منتخب لكلية الحقوق منذ إنشائها.

بدأ نجمه يلمع فى العمل السياسى فى الإسكندرية عقب اختياره أمينا عاما للحزب الوطنى، وتوقع الكثيرون أنه سيتبوأ منصبا أكبر خلال فترة وجيزة.. وصدقت توقعاتهم.. وفى أول تعديل وزارى عين وزيرا لشئون مجلسى الشعب والشورى.. ليشارك كمال الشاذلى وزارته.. إنه د. محمد زكى أبو عامر.

ورغم هذا المنصب السياسى.. فإن تاريخ د. أبو عامر.. يؤكد أنه لم يخض فى حياته تجربة الانتخابات العامة، ولم يكن عضوا فى أى تنظيم حكومى أو غير حكومى من تلك التنظيمات التى تستهوى أساتذة الجامعات والمثقفين بصفة عامة.

فى ذات الوقت تؤكد التجربة العملية للوزير أبو عامر، إنه يمتلك خبرة سياسية فطرية قادرة على تفهم الطبيعة غير المستقرة للعمل السياسى فى مصر، وتحقيق التوافق الصعب بين روح القانون وروح السياسة إن صح التعبير.

العمل العام ليس حكرا على أحد

ما رأى. د. أبو عامر فى الاتهام التقليدى الذى يوجه عادة من السياسيين ـ إلى أساتذة الجامعات الذين يمارسون العمل السياسي، بأن قراراتهم غالبا ما تكون بعيدة عن نبض الشارع المصرى الذى يشعر فى كثير من الأحيان بالعزلة نتيجة لضعف الوعى السياسى؟

بالرغم من أنى قد أجد حرجا فى الرد الكامل على هذا السؤال ـ إلا أننا يجب أن نتفق على أن الأهلية السياسية للمواطنين جميعا بما فيهم أساتذة الجامعات لا تتوقف على مؤهلات بذاتها، لأن الاتصال بالناس والتفاعل مع مشاكلهم ورغباتهم والانحياز العميق لصالح الوطن.. ليس حكرا على طائفة من المواطنين دون غيرهم ـ بل هو حق مشروع من حقوق المواطنين جميعا.. قد يناله أستاذ الجامعة بجدارة.. فى الوقت الذى يفشل فيه غيره من رصد نفسه من البداية للعمل العام.. وهل ينكر أحد أن أساتذة الجامعات ينفعلون مثل غيرهم بقضايا وهموم الوطن؟ وبالتالى فإن اشتراكهم فى العمل العام لا يعنى اشتراك طائفة بعيدة عن المواطنين.. فمنهم من يكون اتصاله بالجماهير أكثر من غيره... ولا شك فى أن عمله سوف يكون رصيدا مضافا إلى مؤهلاته السياسية..

وقد أثيرت هذه القضية فى العالم أجمع، والتاريخ السياسي سواء فى مصر أو دول أخرى من العالم تضمن نماذج رفيعة المستوى فى أداء العمل العام من جانب سياسيين كانوا فى الجامعة وغيرها من المؤسسات المشابهة.

العلاقة بين الحكومة ومجلس الشورى

على الرغم من التوصيات التى أصدرها مؤتمر الحوار الوطنى عام ١٩٩٤ والتى تضمنت توسيع اختصاصات مجلس الشورى فى مجال الرقابة والتشريع. هل مازال د. أبو عامر متمسكا برأسه بأن علاقة الحكومة بمجلس الشعب علاقة (تعاون) فقط؟.

ـ قبل أن أكون وزيرا.. فأنا عضو بمجلس الشورى، وثقتى واعتزازى بهذا المجلس ودوره وأعضائه لا حدود لها، وهذا ليس تقليلا من دور مجلس الشورى.. وإنما هو

رفع لهذه العلاقة إلى أعلى مستويات العمل الوطنى وهو مستوى «التعاون» بين مؤسسات الدولة.. فلكل مؤسسة دور تؤديه، ودور مجلس الشورى، هو الدراسة وتقديم التوصيات إلى الحكومة بشأن السياسة العامة للدولة، والقضايا الأساسية للمجتمع وخصوصا ما يمس منها الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ومعوقات المجتمع الأساسية، وخصوصا الحقوق والحريات والواجبات العامة.

وبالتالى .. فإن الحكومة ملتزمة بأن تعرض على المجلس جميع ما يتعلق بسياساتها العامة والسياسات الخاصة بكل وزارة ليقوم مجلس الشورى بما يضمه من كفاءات علمية نادرة، وشخصيات سياسية لها تاريخ رفيع فى العمل السياسى ـ فضلا عن قيام نخبة متميزة من النواب بدراسة هذه التوصيات.. واقتراح ما تراه كفيلا بتحقيق سياسة الدولة فى إطار الحرص على مصالح الشعب.. ولا يمكن بأية حال من الأحوال للحكومة ـ وهى الحريصة على أن تتماشى سياساتها مع نبض الشارع المصرى ـ أن تتجاهل هذه التوصيات ـ بل إنها على العكس تعتبرها منهاجا للعمل ينبغى تنفيذه .. وقد ظهر هذا جليا فى مقترحات وتوصيات المجلس التى انعكست على مختلف سياسات الحكومة، وعلى سبيل المثال.. فإن السياسة الزراعية بعد مناقشتها فى مجلس الشورى.. جاءت استجابة الحكومة لها كاملة وفق ما طالب به الأعضاء، وأيضا قانون الضريبة الموحدة الذى كان الحوار فيه بين الحكومة ومجلس الشورى. على أعلى مستويات الموضوعية، وكان تجاوب الحكومة مع أعضاء الشورى ومقترحاتهم تجاوبا كاملا.

أما عن الدور الرقابى لمجلس الشورى.. فلا شك فى أن الرقابة البرلمانية مصطلح له معنى خاص يقصد به الرقابة التى تؤدى إلى مسئولية الحكومة.. وهو أمر أسنده الدستور كلية لمجلس الشعب وحده.. لكن هذا لا يؤثر ولا يمكن أن يؤثر على طبيعة عضوية مجلس الشورى.. فهو نائب بكل تأكيد، لأن النائب هو من ينوب عن الشعب أو مجموعة منه فى أداء بعض الوظائف السياسية العامة.. ونواب مجلس الشورى منتخبون من قبل الشعب شأنهم فى ذلك شأن أعضاء مجلس الشعب تماما.. وما الفارق بينهما إلا فى كم الأعضاء وهو فارق لا يغير من طبيعة المجلس أو طبيعة الأعضاء.. وجميع مؤسسات الدولة فى مصر تؤدى وظائف على نفس المستوى من

الأهمية، ومحاولة قياس أهمية أية مؤسسة من خلال حجم الدور الذى تؤديه، هو فى رأيى محاولة خاطئة لأن جميع المؤسسات تقوم بأدوار ضرورية وهامة للمجتمع.. وإذا كان المجتمع ينظر بإعجاب واهتمام إلى دور مجلس الشعب باعتباره صاحب السلطة السياسية فى إصدار القوانين والرقابة.. فإننى معه فى ذلك لكنى أيضا أنظر بذات الاهتمام والإعجاب إلى أداء مجلس الشورى . فبدورهما معا تتحقق المصلحة.

ولا شك فى أن المجلسين معا قد ساهما فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك.. بدور بارز وهام فى تعميق الممارسة الديمقراطية، وصيانة أحكام الدستور، والحقوق والحريات العامة.

الإرهاب

د. أبو عامر ... من واقع خلفيتك العلمية كأستاذ للقانون الجنائى، ما رأى سيادتكم فى الإرهاب؟

إن الإرهاب هو أخطر ما يمكن أن يهدد الأمن القومى للبلاد. فالإرهاب من أنواع الإجرام، غاية الأمر أنه إجرام يقع من مجرمين أكثر خطورة من المجرمين العاديين.

فالجريمة الإرهابية أشد انحطاطا، وتمس أناسا أبرياء لا علاقة لهم بشيء.. وبالتالى لابد أن نتفق على أن الإرهاب جريمة .. ومن يرتكب هذه الجريمة، فهو مجرم بصرف النظر عن البواعث والأغراض وراء جرائمه.

الإرهاب موجود من قديم الزمان، فالإرهاب جريمة.. والجريمة وجدت منذ أن وجد الخلق.. فالجريمة انحراف، وهو أمر طبيعى، لأن البشر هم البشر.. وقال تعالى: ﴿ ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها﴾. صدق الله العظيم .. فالجريمة إذن ظاهرة طبيعية، ولكنها ظاهرة غير مقبولة إطلاقا، وهى موجودة فى المجتمع، لأنه فى كل تجمع هناك أناس لا يتصرفون وفق مقتضيات العقل والمنطق والحكمة.. وإذا وجدت هذه النوعية من البشر.. فلابد أن تكون هناك إفرازات إجرامية.. وهناك

ما يسمى بقانون الكثافة الإجرامية الذى يقول إنه فى كل مجتمع أيا كان لابد أن تفرز الكثافة السكانية عددا محدودا من المجرمين.

وأن هذه النسبة لا تقبل زيادة أو نقصانا مهما بذل من جهد.. وهذه النسبة تختلف من بلد إلى آخر، ومن مجتمع لآخر، وهذا هو قانون الحياة.

والواقع أنه من الخطر والخطأ الاعتقاد بأن ظاهرة الإرهاب ترتبط بالظروف السياسية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع.

فالإرهاب ظاهرة عامة توجد فى جميع المجتمعات المتقدمة والنامية والفقيرة والغنية: فى أمريكا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والهند.. كلها دول متقدمة وتعرف الإرهاب، وهناك بلاد غير متقدمة بالمرة ليس بها أدنى درجة من درجات ما يسمى بالإرهاب.. وهى عندنا.. ليست بكل تأكيد ظاهرة دينية.. بل هى ظاهرة تتمسح بمسوح الدين.. لا أكثر.

فنحن شعب متدين بطبيعته منذ الأزل، والمصريون من أول الشعوب التى عرفت الله الواحد.. ونقشوا على معابدهم وآثارهم لوحات تصور الدار الآخرة.. وفكرة التوحيد أى أننا شعب متدين بالفطرة، ولهذا من الخطأ أن ننسب الإرهاب للدين الذى ليست له علاقة .. بهذا الموضوع على الإطلاق.. صحيح أن دعاته يتمسحون بمسوح الدين.. للتمويه والخداع.. لكن الدين لا يحض إلا على التسامح والسلام والدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، لكنه لا يقر القتل والتفجير والتدمير.

وأتصور أن البداية فى مصر كانت بسبب التسامح مع هؤلاء المجرمين فى بداية السبعينات.. حيث سمحنا لهم بالظهور، ومنعنا مراقبتهم لكى تكافح المد الشيوعى.. ثم سافر أولادنا إلى الخارج، ومن بينهم بعض المجرمين.. وسرعان ما جاءت الحرب فى أفغانستان.. حيث تلقفوهم هناك وجندوهم وألبسوهم جلبابا أبيض، وتم تلقينهم بعض كلمات الدين.. ثم أمروهم بارتداء عباءة الدين، وعادوا ومعهم المال واستغلوا سذاجة وبساطة بعض الفئات .. وبدأوا تنفيذ مخططاتهم بعد أن وعدوهم بالمال أو بالجنة.

لسنا ضد الصحافة

العلاقة بين الصحافة ساخنة أحيانا!! ما رأى د. أبو عامر؟

هذه مسألة تعالج فى بلاد العالم المتقدم جميعا فى إطار حرية الرأى المسئول.

ذلك أن حرية الرأى والتعبير حرية أساسية مكفولة بمقتضى الدستور، ولا تملك حكومة، ولا يجوز لقانون أن يصادرها.

لكن هناك فارقا بين الرأى الذى يعد ممارسة للحرية، وبين الرأى الذى يعتبر التعبير عنه ارتكابا لجريمة.. ولابد أن يكون واضحا فى ذهن الصحافى، وفى ذهن الرأى العام.. إن الفرد حر فيما يبديه من آراء لكن هذه الآراء يجب ألا تصل إلى مستوى القذف والإهانة والتشهير.. وهذه قضية لا خلاف عليها حتى بين جموع الصحافيين المصريين.. وعلينا أن نعرف جميعا أن مسئولية القلم تعنى مسئولية قيادة الرأى العام وتنويره .. ومن هنا كانت ضرورة الالتزام بالضمير والقانون، وفى رأيى أن الصحافة أعظم مهنة فى الدنيا للدور الشريف الذى تؤديه فى خدمة المصالح العامة.

ونحن جميعا لسنا ضد الصحافة - بل بالعكس نحن نريد للأزهار أن تتفتح وللآراء أن تعلو، وللمجتمع أن يتفاعل، وللحرية أن تتعمق، وللناس أن يشعروا حقيقة بحريتهم فلتتجادل جميعا، ولكن بالحسنى وبالصدق والشرف.. وأعتقد أنه ليس هناك صحافى معارض لهذا، ولا صحافى يقول أنا من حقى أن أقول كذبا لا أحد يستطيع قول ذلك.. إذن ليس هناك خلاف حقيقى بيننا وبين الصحافيين مطلقا.. وإنما بالعكس نحن نسير جميعا فى اتجاه واحد نحو تعميق الديمقراطية وحرية الصحافة، وإعطاء المجال للأزهار - لكى تتفتح بشرط أن تراعى الأمانة التى وضعها المجتمع فى أعناقنا.

السيرة الذاتية :

ـ الاســــــم : دكتور : محمد زكى أبو عامر

ـ تاريخ الميلاد : ١٩٤٦/٣/١٣م.

ـ محـل الميلاد : طنطا ـ الغربية .

ـ الحالة العلمية :

ـ حصل سيادته على درجة الليسانس فى الحقوق بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف من جامعة الإسكندرية عام ١٩٦٧م.

ـ حصل سيادته على دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام بتقدير ممتاز من جامعة الإسكندرية عام ١٩٦٨م.

ـ حصل سيادته على درجة دبلوم الدراسات العليا فى القانون الخاص بتقدير جيد جدا من جامعة الإسكندرية عام ١٩٦٩م.

ـ حصل سيادته على درجة الدكتوراه فى القانون الجنائى عام ١٩٧٤م من جامعة الإسكندرية بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف . وتبادل الرسالة مع الجامعات الأخرى. وهو أعلى تقدير تمنحه كليات الحقوق فى مصر.

- الحالة الوظيفية :

- عين سيادته فى وظيفة معيد مكلف بقسم القانون الجنائى - بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية أعتبارا من ١/١٠/١٩٦٧م.

- عين سيادته فى وظيفة مدرس بذات القسم بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية اعتبارا من ٥/٢/١٩٧٢م.

- عين سيادته فى وظيفة مدرس بذات القسم بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية اعتبارا من ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٤.

- عين سيادته فى وظيفة أستاذ مساعد بذات القسم بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية اعتباراً من ٨/٢/١٩٧٩م.

- منح سيادته اللقب العلمى لوظيفة استاذ مساعد بذات القسم بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية أعتباراً ٢٨/٥/١٩٨٥م.

- عين سيادته فى وظيفة وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث اعتباراً من ٢٩/١٠/١٩٨٧م.

- عين سيادته عميدا لكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية اعتباراً من ٨/٩/١٩٩١م بعد انتخابه من أعضاء هيئة التدريس.

- كلف سيادته وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى اعتباراً من ١٤/١٠/١٩٩٣م فى حكومة الدكتور عاطف صدقى.

- كلف سيادته وزيرا للدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى أعتباراً من ٤/١/١٩٩٦م فى حكومة الدكتور كمال الجنزورى.

- بيانات أخرى :

- أعير سيادته لجامعة بيروت العربية عن الفترة من ١/١٠/١٩٧٨م وحتى ٢٩/٩/١٩٨٢م.

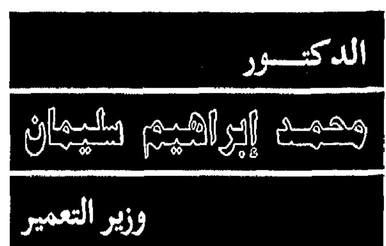
- عضو اللجنة العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين للقانون الجنائى.

- رئيس جمعية خريجى كلية الحقوق.

- عضو مجلس إدارة جمعية الطب والقانون.
- اختير أمينا عاما للحزب الوطنى الديمقراطى لمحافظة الإسكندرية فى ١٩٩٢/٥/٤م.
- عين سيادته عضوا بمجلس الشورى بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٤م.
- عمل محاميا أمام محكمة النقض اعتبارا من ١٩٨٥/١٠/٢٥ حتى تاريخ تكليفه بالوزارة.
- شارك سيادته فى العديد من المؤتمرات العلمية فى مصر والخارج فى مجال القانون الجنائى والحريات الشخصية.

- **المؤلفات :**
- شائبة الخطأ فى الحكم الجنائى.
- دراسة فى علم الإجرام والعقاب.
- قانون العقوبات القسم العام.
- قانون العقوبات اللبنانى القسم العام.
- قانون العقوبات القسم الخاص.
- قانون العقوبات اللبنانى القسم الخاص.
- قانون الإجراءات الجنائية.
- القيود القضائية على حرية القاضى الجنائى فى الامتناع.
- الحماية الجنائية للحرية الشخصية.
- الحماية الإجرائية للموظف العام.
- الحماية الجنائية للعرض فى التشريعات المعاصرة.
- الأثبات فى المواد الجنائية.
- المسئولية الجنائية للطبيب.
- الحماية الجنائية للمحادثات والأوضاع الخاصة.





- لا فـرق بين مستثمر مصرى وعربى طبقا لتعليمات مبارك.
- ١٦ ألف فرصة عمل بالبحر الأحمر فى عام ٢٠٢٠م.
- المصرى لا يدفع قيمة الأرض إلا بعد بداية إنتاج مشروعه الاستثمارى بثلاث سنوات.
- إنشاء المشـروعات فى حلايب مستمر بغض النظر عما يسميه البعض أزمة حدود.

أكد وزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة د. محمد إبراهيم سليمان .. أن التسهيلات الجديدة التي تم منحها في مجال التنمية العمرانية ألغت أي فرق بين المستثمرين المصريين والعرب.

وقال د. سليمان في حديثه إن العديد من الشركات العربية ، وفي مقدمتها الشركات الكويتية تعمل في مجال الاستثمار العقاري، خاصة في المدن المصرية الجديدة . وأكد أن خطة الوزارة خلال العام المقبل تشمل إنشاء أنماط جديدة من الإسكان الاقتصادي المتطور بتكلفة تتراوح بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ مليون جنيه مصري .. على أن تكون قيمة الوحدة السكنية في حدود ١٤ ألف جنيه.

وقال إن عمليات التعمير المقررة تشمل عملية تخطيط وتعمير جديدة للبحر الأحمر وجنوب سيناء وقرى الصعيد ومثلث حلايب.

وأوضح أنه تم وضع تخطيط عمراني لمنطقة تبلغ مساحتها ٢٠ ألف كيلو متر مربع على ساحل البحر الأحمر .. بعد أن ثبت أنها منطقة غنية بالثروات المعدنية .. وتوقع أن توفر هذه المنطقة بحلول عام ٢٠٢٠م حوالي ١٦ ألف فرصة عمل.

وأشار د. سليمان إلى أنه يجري حاليا الإعداد للصياغة النهائية لمشروع دفتر التوفير العقاري الذي يضمن توفير مساكن لأبناء الأسر الذين في سن الزواج .. مقابل دفع الوالدين بانتظام مبلغا ماديا معينا.

وأضاف أنه تم إعداد خرائط للمناطق الصحراوية والسواحل المصرية حتى لا يحدث تعارض بين عمل الوزارات في مجال التنمية الاقتصادية المقترحة.

وفيما يلى نص الحوار:

ماذا تحمل الخطة الجديدة المنتظرة لوزارة المجتمعات العمرانية خلال العام المقبل؟

فى مجال التعمير نسعى للقيام بعملية تخطيط للبحر الأحمر وجنوب سيناء وجميع قرى الصعيد والوادى الجديد وبحيرة السد العالى.. إلى جانب مثلث حلايب وشلاتين ورماد.. كما نهتم بتعمير محور السويس ـ الاسماعيلية ـ بور سعيد، كأحد المحاور الرئيسية فى استراتيجية الوزارة. ونعكف حاليا على وضع أسس الأنماط الجديدة للإسكان الاقتصادى المتطور.. وأجرينا مسابقة فى هذا المجال لاختيار الإسكان الذى يليق بشباب الخريجين من الأطباء والمهندسين والمحامين والصحافيين والضباط.. وسيكون ذلك على شكل غرفتين وصالة أو ثلاث غرف وصالة، وعلى أحدث مستوى ممكن لكى تكون لائقة بالشباب المتخرج حديثا.

أما ثمن هذه المساكن فينتظر أن يسدد جزء منه على هيئة قرض لمدة ثلاثين سنة.. وباقى المبلغ يتم سداده خلال ثلاث أو أربع سنوات من الإنشاء.. ويهمنى أن أشير هنا إلى تميز هذا المشروع بالفكر المعمارى الممتاز، وليس المتطور فحسب.

وتبلغ تكلفة هذه الإنشاءات ما بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ مليون جنيه وينتظر أن يطبق هذا النموذج فى جميع المدن الجديدة بحيث تصبح كل عمارة مستقلة بذاتها، وتضم حديقة خاصة بها، وكل عمارة تختلف عن الأخرى فى شكلها النهائى بحيث يكون لدينا خمسة عشر نموذجا تخضع للتبديل والتحوير، فى الساحل الشمالى والقاهرة الكبرى والصعيد، مثلا فى الصعيد سنجد النموذج المعمارى الذى يلائم بيئة المنطقة، مع استخدام مواد البناء من ذات البيئة.

تكاليف دقيقة

وما هى بالتحديد تكاليف تملك مثل هذه الشقق؟

عندما تنتهى عملية الإنشاءات ستخضع التكلفة لدراسة دقيقة بغرض حسابها وتحديدها، وينتظر أن تقتصر قيمة هذه الشقق على القيمة الفعلية لها.. فالدولة لا تريد

تحقيق أى هامش ربح من وراء مثل هذه المشروعات.. كما سنحرص على أن تكون بأقل نسبة فوائد.

ويتوقع أن تكون القيمة ١٤ ألف جنيه فى حالة التقسيط على ثلاثين سنة، بنسبة فائدة ٦ ٪ مما يعد سعرا مناسبا، خاصة أننا نوفر للخريج شقة ممتازة، وهكذا يمكن للأسرة أن تحجز لابنها الطالب فى المرحلة الثانوية أو الجامعية شقة فى المشروع فيجدها جاهزة بعد التخرج.

المدن الجديدة

ما أولويات وزارة المجتمعات العمرانية فى المدن الجديدة خلال المرحلة المقبلة؟

خطتنا المقبلة ستركز بشكل كبير على توفير إسكان جيد للشباب، ومد المرافق بأقصى طاقة ممكنة إلى المدن الجديدة، والتركيز على خدمات الأندية الرياضية والمرافق العامة فى المدن الجديدة، وسرعة النهوض بها وتعميرها.. كما نركز على إتاحة فرص عمل للشباب عن طريق إقامة مشروعات جديدة.

وهناك أندية وخدمات يجب توفيرها فى المدن الجديدة.. إلى جانب توفير العنصر الجمالى والجودة فى الأعمال المنفذة؛ حتى نوفر ما يمكن أن ينفق خلال الفترة المقبلة فى عمليات الصيانة والإصلاحات.

ما أبعاد الاستراتيجية الجديدة للتنمية العمرانية فى مصر؟

هناك اتجاهان رئيسيان فى الاستراتيجية الجديدة، أحدهما تخطيط المدن الجديدة وتوفير احتياجاتها من البنية الأساسية سريعا.. والاتجاه الثانى هو تخصيص الأراضى للمشروعات الاستثمارية.

وطبقا لتعليمات الرئيس حسنى مبارك لم يعد هناك فرق بين المستثمر المصرى والعربى.. حتى المستثمر الأجنبى نقدم له تسهيلات كبيرة من خلال الوزارات المختصة.. وما عليه سوى اختيار وتحديد المساحات وسنقدم له التخصيص والتسهيلات اللازمة فورا.

أما بالنسبة للمصريين فقد قررنا عدم تقاضى أى أثمان للأراضى إلا بعد بداية المشروع.. وخلال ثلاث سنوات يتم التملك.

تسهيلات

ما التسهيلات الجديدة التى تم منحها للمستثمرين فى مجال التنمية العمرانية؟

هذه التسهيلات تم العمل بها بالفعل.. وعلى أساسها أصدرت الموافقة على أحدث المشروعات العمرانية فى مناطق مختلفة.. مثل العاشر من رمضان، والطريق الدائرى، والمدن والمناطق السياحية الجديدة. ومن التسهيلات الجديدة.. انتهاج سياسة تمليك المواطنين قطعاً من الأراضى يقومون ببنائها بمعرفتهم وفق الذوق الحضارى الذى يرتضونه ضمن إطار معمارى عام يلتزمون به.

كما تبذل وزارة التعمير جهودا ضخمة لتشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم فى هذا الاتجاه، وتعمل الوزارة على ضمان تطبيق هذه التسهيلات حتى لا تتبخر أحلام المستثمرين فى إقامة مشروعات استثمارية فى المدن الجديدة.

ما مدى إقبال المستثمرين خلال الفترة الأخيرة على الاستثمار فى المدن الجديدة؟

أصبح المستثمرون الآن أكثر ثقة واقتناعا بالتسهيلات الجديدة.. خاصة أنهم وجدوا أنفسهم أمام استراتيجية جريئة وواقعية تتسم بالاستقرار.. وترعاها جميع الوزارات وأجهزة الدولة فى مصر ليكون الهدف منها هو تكثيف جهود تنمية المجتمعات الصناعية الجديدة فى صعيد مصر. ويبدى المستثمرون حاليا اهتماما بالغا بالقرارات والتسهيلات الأخيرة.. وانعكس ذلك بالإيجاب على حجم الطلبات المتزايدة للاستثمار فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة.

ما موقف الوزارة من الشقق المغلقة فى المدن الجديدة؟

هناك بالفعل شقق خالية فى المدن الجديدة كالسادات والعبور وبرج العرب وأكتوبر والعاشر من رمضان.. وهذه الشقق أصبحت مجرد جدران ونوافذ دون كهرباء أو ماء أو مرافق ووسائل اتصال أو مواصلات مناسبة.

ولكننى أود أن أوضح أنه ليست هناك أى أحياء سكنية فى أى من المدن والمناطق المشار إليها قد تركت دون مرافق.. فجميعها إما تم توصيل المرافق إليها أو أن مرافقها فى طور التسليم.

لكننى أرى أن بعض أصحاب هذه الوحدات السكنية قد تأخر فى استكمال الإجراءات اللازمة لضمان وصول هذه المرافق إلى وحدته السكنية.. أو أنه تأخر عن سداد أقساط بعض هذه الوحدات بسبب محدودية الدخل، كما أن هناك من امتنع عن السكن فى هذه المدن والمناطق الجديدة لأسباب تتعلق بعدم وجود وسائل اتصال ومواصلات مناسبة.

جدول زمنى

ولكن هناك شكاوى من عدم تسليم المساكن فى مواعيدها وتأخر وصول المرافق أو عدم توافر الرعاية اللازمة لها؟

إن جميع المرافق والمساكن والمشروعات الإسكانية يتم تنفيذها وإنجازها طبقا لجدول زمنى، وفى أى جهاز مدينة يمكن مشاهدة الجدول الزمنى معروضا فى مكتب رئيس الجهاز.. وفى موقع العمل يتطابق العمل تماما مع الخطة الزمنية الموضوعة.

فنحن ملتزمون بالجدول الزمنى لإنجاز العمل، ونلتزم بتعاقداتنا وكافة التزاماتنا تجاه الآخرين.

وماذا عن مشكلة المرافق والمواصلات القائمة فى المدن الجديدة وجهود الوزارة فى هذا الميدان؟

لدينا مشروع لتوصيل شبكات المواصلات لجميع المدن فى مدينة الشروق والعاشر من رمضان و٦ أكتوبر وبرج العرب.

وأستطيع القول إن هناك عدة مشروعات ضخمة يجرى تنفيذها الآن لتحديد أفضل السبل لمد خطوط المواصلات إلى هذه المدن لتسهيل عمليات التنمية والتعمير فيها وسهولة انتقال المواطنين منها وإليها.

ماذا عن الدور الذى تبذله الوزارة لتجنب إقامة مشروعات للتنمية العمرانية فى المناطق التى تحوى المعادن والثروات الكبيرة من المواد الخام؟

تم إعداد خرائط للمناطق الصحراوية والسواحل المصرية، مع الاستعانة بالخرائط القديمة وشكلت لجان جيولوجية تضم أيضا ممثل هيئة تنشيط السياحة.. حتى لا يحدث تعارض بين عمل الوزارات فى التنمية الاقتصادية المقترحة.

وأول نتائج هذه الأبحاث هو التخطيط العمرانى لمنطقة تبلغ مساحتها ٢٠ ألف كليو متر بطول ٢٠٠ كليو متر وعرض ١٠٠ كليو متر.. حيث ثبت أنها منطقة غنية بالثروات المعدنية وتحوى تقريبا أكثر من ٢٥ نوعاً من خامات المعادن.

وينتظر أن توفر هذه المنطقة بحلول عام ٢٠٢٠م حوالى ١٦ ألف فرصة عمل ويتوقع أن يبلغ تعداد سكانها حوالى ٦٠ ألف نسمة.

تعمير حلايب

تحدثتم عن المشروعات العمرانية المصرية فى حلايب.. فما طبيعة هذه المشروعات؟

هذه المشروعات قديمة وليست وليدة اليوم.. ونحن بالتعاون مع هيئة التعمير نبنى فى حلايب مطارا وميناء ، ونشق الطرق ونبنى الوحدات السكنية للبدو، وإسكانا اقتصاديا لمحدودى الدخل، كما نعمل على إنشاء المدارس والمساجد والأسواق منذ عشر سنوات مضت.

وعندما توليت الوزارة وضعت حجر الأساس لبعض المشروعات في هذه الأرض المصرية.. والعمل جار هناك على قدم وساق منذ ذلك الوقت، حتى إننا نجحنا في تسليم العديد من المدارس والمساجد والمساكن للبدو والصيادين، وأنشأنا عددا من الطرق، كما أن الميناء والمطار يعملان في الوقت الحاضر.

العمل التنفيذي للمشروعات الإسكانية في حلايب متواصل ولا علاقة له على الإطلاق بما يسعى البعض إلى تسميته بأزمة الحدود.

الاستثمارات العربية

ما حجم الاستثمارات العربية في مجال الإسكان وتملك الأراضي والشقق؟

الاستثمارات العربية في هذا المجال ضخمة، وعلى المستثمر العربي أن يتقدم بطلب بهذا الشأن ليمتلك فورا.. وحتى الشركات المشاركة معنا في المشروعات الإسكانية لها حق التملك فيها من خلال التقدم بطلب إلى الشركة مع هيئة الاستثمار وبحصول الطلب على موافقة الشركة ومجلس الوزراء لا توجد أية مشكلة، ونحن نرحب بالاستثمارات العربية معنا.. ولا يوجد أي نوع من العوائق في هذا الصدد.

هل يوجد تعاون ملموس بين الوزارة والشركات العربية في مجال الاستثمار العقاري؟

التعاون في هذا المجال كبير جدا.. وهناك شركات من الكويت والإمارات والسعودية وقطر تعمل في مجال الاستثمار العقاري، خاصة في المدن الجديدة.

وفي هذه الحالات نتولى عملية بيع الأراضي وإقامة وإنشاء المرافق، ثم يأتي المستثمر العربي فيقوم بتقسيم الأرض ويعتمد مشروعه من الوزارة.. وبعد أن ينتهي من إقامة المشروع يطرحه للبيع ويعطي للدولة حقها ويأخذ حقه.

مخالفات مالية

ترددت خلال الفترة الأخيرة معلومات حول وقوع مخالفات مالية فى عمليات بيع الأراضى فى الساحل الشمالى بأسعار أكبر من الأسعار المقررة.. فما مدى صحة ذلك؟

جميع الجمعيات الإسكانية التى لم تقم بالبناء على الأراضى المخصصة لها تم سحب هذه الأراضى منها.. أما الجمعيات الإسكانية الجادة التى نجحت فى توفيق أوضاعها وتنفيذ مشروعاتها فإننا نستثنيها من القرار.. والجمعيات التى لم تقدم تراخيص ولم تسرع فى البناء أصدرنا بحقها قرارا بإلغاء التخصيص.

ما الجديد فيما يتعلق بمشروع دفتر التوفير العقارى؟

يجرى حاليا الإعداد لصياغة هذا المشروع بشكل نهائى من الناحية الفنية، وسيشترك معنا فى عملية التمويل بنك التعمير والإسكان والبنوك العقارية المختلفة، وسيتم تخصيص الوحدة السكنية فى المشروع وفقا للأعداد المتقدمة.. وإن كنت أعتقد أن ذلك سيتم وفقا للقرعة.

السيرة الذاتية :

- الاســــــــم : د. محمد إبراهيم سليمان
- مواليــــــــد : ١٩٤٦/٦/٦
- الحالة الاجتماعية : متزوج وله ولد وبنت
- المناصب الحالية :

- وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.
- نائب رئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للمدن الكبرى «متروبوليس» METROPOLIS .
- أستاذ قسم الهندسة المدنية «كلية الهندسة جامعة عين شمس».
- عضو جمعية المهندسين المصرية.
- سكرتير الجمعية الكندية للهندسة المدنية فى مصر.
- عضو جمعية الصداقة الكندية / المصرية.
- رئيس جمعية خريجى جامعة ماكجيل فى مصر.
- مهندس إستشارى.

المؤهـــــــلات :

ـ بكالوريوس هندسة مدنية جامعة عين شمس ١٩٦٩ قسم الهندسة المدنية ـ الهندسة الإنشائية، مع مرتبة الشرف.

ـ ماجستير هندسة مدنية جامعة عين شمس ١٩٧٢ قسم الهندسة المدنية.

ـ ماجستير جامعة ماكجيل ـ مونتريال/ كندا ١٩٧٥ قسم الهندسة المدنية.

ـ دكتوراه جامعة ماكجيل ـ مونتريال/ كندا ١٩٧٩ قسم الهندسة المدنية.

الخبرات السابقة :

ـ مساعد باحث ـ قسم الهندسة المدنية ـ جامعة عين شمس ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣.

١- بحوث فى مجال الإنشاءات المعدنية.

٢- تدريس العديد من المناهج عن الموضوعات التالية :

ـ تصميم الهياكل المعدنية.

ـ مساعد باحث ـ قسم الهندسة المدنية ـ جامعة ماكجيل مونتريال ـ كندا ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩.

ـ محاضر ـ بجامعة عين شمس ـ قسم الهندسة المدنية

ـ قسم الهندسة الإنشائية.

ـ مهندس إستشارى. ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤.

ـ أستاذ مساعد ـ جامعة عين شمس ـ القاهرة مهندس إستشارى ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩.

ـ أستاذ بجامعة عين شمس ـ القاهرة ١٩٨٩ ـ حتى الأن.

ـ مدير مكتب إستشارى هندسى ١٨٧٩ ـ ١٩٩٣.

ـ تصميم والإشراف على مشروعات هندسية فى مجالات:

ـ تخطيط مدن.

ـ مجموعات سكنية.

ـ قرى سياحية.

ـ كبارى .

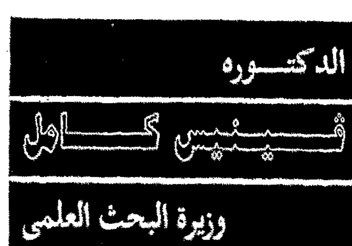
ـ مصانع.

ـ إصلاح وتجديد مشروعات هامة

ـ وزير الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦.

ـ وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ١٩٩٦ ـ حتى الأن.





- اختارنى الدكتور عاطف صدقى لتولى وزارة البحث العلمى بعد استشارة الكمبيوتر.
- ترشيحى للوزارة كانت مفاجأة أصابتنى بالذهول.
- كنت مع د. آمال عثمان فى مدرسة الأميرة فريال الثانوية بمصر الجديدة.
- كل ما أطمح إليه أن ننجز بحوثا لمشروعات قابلة للتطبيق العملى.
- ٥٠٠ براءة اختراع فى مصر كل عام.. والمهم التطبيق.
- أناقة المرأة ضرورية بشرط الاحتشام والبساطة.

اختارها الكمبيوتر.. لتكون وزيرة .. وكأن القدر شاء أن يكون اختيار وزيرة الدولة لشئون البحث العلمى اختيارا يخضع لأحدث أساليب البحث العلمى أيضا.. هذه حقيقة فعندما أراد الدكتور عاطف صدقى اختيار وزير يتولى مهام هذه الوزارة لجأ للكمبيوتر ليحدد له من هو أصلح شخص يتولى تلك المهمة.

وظهر على شاشة الكمبيوتر اسم الدكتورة «فينيس كامل جودة» وهكذا أصبحت د. فينيس وزيرة لشئون البحث العلمى فى مصر.. وبتأييد من العقل الالكترونى أصبحت الوزيرة الجديدة، ثانى امرأة فى التشكيل الأخير، بعد د.آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية، لتصبح فرصة نساء مصر مضاعفة بعد إضافة وجه نسائى جديد للحكومة، بما يعد انتصارا كبيرا وإثباتا لوجود المرأة واعترافا بدورها، وتحقيقا لذاتها ـ فى مجتمع شرقى ـ وبهذا أصبحت د. فينيس رمزا لخطوة جديدة للأمام فى طريق التحديات التى تواجه المرأة الشرقية.

الوزيرة الجديدة.. صاحبة بحوث واختراعات فى مجال «ميكانيكية التآكل والأساليب المثلى فى ضبط ومنع حدوثه» وقدمت فى ذلك المضمار ٩٢ بحثا إلى جانب براءتى اختراع الأولى فى مجال الترسيب الكهربائى لفلز التيتانيوم وسبيكة التيتانيوم كروم، وسجلت براءة هذا الاختراع فى أميركا و١٢ دولة أوروبية، واشترت حق استغلاله شركة كيميائية أميريكية كبرى، والثانية كانت فى مجال حماية حديد التسليح من التآكل باستغلال إحدى المخلفات الصناعية، كما أن لها مؤلفا عن «تكاليف التآكل فى جمهورية مصر العربية» صدر فى عام ١٩٨٤م .

تعرفها الأوساط العلمية فى الكويت بعدما عملت مديرا لبرنامج التآكل بمعهد الكويت للأبحاث العلمية من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠م، تعرفها أيضا الأوساط العلمية فى الإمارات العربية والبحرين، والولايات المتحدة وانجلترا وإيطاليا، وألمانيا وكندا وبلجيكا، من خلال مشاركتها فى كثير من المؤتمرات العلمية، ومحاضراتها فى العديد من جامعات ومعاهد أبحاث تلك الدول. هذا بخلاف اختيارها كعضو باللجان الاستشارية الدولية لعدة مؤتمرات عالمية فى الهند والصين واليابان والبرازيل، وأوروبا وأمريكا أيضا.

عن دورها الجديد ومدى تأثيره على حياتها الأسرية، وعما يمكن أن تفعله بالوزارة لتدعيم الدور النسائى فى الحكومة المصرية، وحول طموحاتها وأفكارها للمجال العلمى فى مصر، وعديد من القضايا التى تدور فى فلك مهامها الوزارية.. كان لقاؤنا بالدكتورة فينيس كامل وزيرة الدولة لشئون البحث العلمى.

ترشيحى للوزارة كان مفاجأة أصابتنى بالذهول!

ماذا كان رد فعلك عندما تلقيت نبأ اختيارك لمنصب الوزارة؟

كان الخبر مفاجأة لى ولأولادى.. فقد كنت قبلها بعشرة أيام عائدة من مؤتمر علمى فى أمريكا.. ولم أتوقع إطلاقا ترشيحى لهذا المنصب أو تكليفى بهذه المسئولية أو تلك الثقة التى أعطانى إياها الرئيس مبارك.. ولقد تلقيت الخبر من الدكتور عاطف صدقى شخصيا الذى كان أيضا أول المهنئين لى.. وهنا أصابنى الذهول.. وساعتها كنت أريد أن أتحدث إلى أحد ـ أى أحد ـ من فرط سعادتى.. ولكن للأسف كنت بمفردى فى المنزل.. فابنتى ليلى (٣٠ سنة) والتى تعمل كطبيبة تستكمل دراستها فى أمريكا، أما الثانية واسمها شيرين فتعمل مهندسة تصميمات فى إحدى الشركات بالقاهرة.. ولكنها أيضا كانت خارج مصر حيث سافرت لشقيقتها فى أمريكا لتشاركها فرحتها بالطفل الذى رزقت به منذ أشهر، ولذلك كنت أتحدث إلى نفسى تقريبا. ولكن من حسن حظى أن ابنتى الكبرى ليلى تحدثت بالمصادفة عبر الهاتف من أمريكا

فأبلغتها بخبر اختيارى كوزيرة وسعدنا سويا من خلال أسلاك الهاتف.. وقد كنت أتمنى أن يكون زوجى رؤوف شاكر الذى كان يعمل أستاذا بكلية العلوم ـ جامعة عين شمس ـ على قيد الحياة، حتى تكتمل سعادتى.

ما أهم المشاريع التى تدور فى ذهن الوزيرة الجديدة الآن ؟

أجابت بعد لحظة تفكير عميق: أتمنى أن تصل كل المجهودات فى وزارة البحث العلمى إلى رجل الشارع ويشعر ويحس بها، ثم تبسيط الأبحاث العلمية وتقديمها بصورة ميسرة فى وسائل إعلامية.

أعمال منزلية

ما التفاصيل الأسرية التى لاتستطيعين ممارستها بعد توليك هذا المنصب؟

الحقيقة وأنا منذ زمن بعيد أعتمد على نفسى بصفة رئيسية فى كل شئون أسرتى فلم أعهد بتربية أطفالى إلى إحدى المربيات مثلا، ولكننى قمت برعاية بذاتى بنفسى.. هذا بخلاف مراعاتى لكل شئون المنزل الخاصة، وأنا من اللاتى يفضلن أن تكون كل الأعمال المنزلية تحت إشرافهن الشخصى.. ورغم مسئولياتى الجديدة فى الوزارة، فإننى سأحاول قدر جهدى أن أظل سائرة على نفس النهج، الذى نجحت فيه طوال حياتى العائلية.

وكيف استطعت التوفيق بين نجاحك فى العمل والمنزل رغم معرفتنا بأن البحث العلمى دائما يحتاج لتفرغ كامل؟

فى الواقع أنا من ذلك النوع المنظم جدا فى حياته، سواء فى المجال العلمى أو الأسرى.. ولأننى قضيت حياتى العملية فى مجال البحث العلمى، فقد أكسبنى عملى هذا سمة التفكير العلمى فى شتى شئون الحياة، ومن خلال استخدامى للأساليب التى تخضع لمنهج علمى، استطعت التوفيق بين إنجازاتى فى البيت، وفى العمل، كما كان بينى وبين زوجى تعاون وتفاهم كبير.. وقد كان هو أحد الأسباب الرئيسية لنجاحى.

الزوج الأستاذ

هل لزوجك فضل عليك فى مجال عملك.. بصفته كان أستاذا بكلية العلوم؟

زوجى كان معيدا فى كلية العلوم بجامعة عين شمس.. عندما كنت أنا طالبة.. وحينما انتقلت للسنة الثالثة بالكلية قام بتدريس إحدى المواد لنا.. ولذلك فإننى أعده أحد أساتذتى.. ودائما ما تكون شخصية الأستاذ مبهرة بالنسبة للطالبة بصفة خاصة.. تبادلنا الإعجاب سويا.. وتقدم رسميا لخطوبتى بعد تخرجى والتحاقى بالمركز القومى للبحوث، وقد كان اسم الدكتور رؤوف شاكر ميخائيل ـ أستاذ علم الكيمياء الفيزيقية اسما معروفا فى الأوساط العلمية، كما أن له أبحاثا عالمية.. وفى أول أكتوبر ١٩٩٤م احتفلنا بالذكرى العاشرة لوفاته. وقد تصادف فى هذا التاريخ أننى كنت أشارك بمؤتمر فى مدينة هيستن بأمريكا وهى نفس البلد التى توفى فيها.

أناقة المرأة ضرورية بشرط الاحتشام والبساطة

هل لـ «الموضة» مكان فى حياتك؟

الأناقة شيء ضرورى .. ولابد أن تكون المرأة العاملة أنيقة دائما.. وتظهر مهارة المرأة فى اختيار ما يناسبها من الموضة عندما تحقق ثلاثة عناصر.. الاحتشام والبساطة والراحة، وأعتقد أن كل ذلك يمكن أن يتجمع فى نمط محدد من الأزياء هو ارتداء التايير والفستان الذى يمكن أن يصاحبه «الجاكيت» فى كثير من الأحيان.

والمطبخ؟

أنا أفضل عمل الأكلات التى لا تستغرق وقتا طويلا فى صناعتها.. مثل الطواجن فى الفرن مثلا حيث إنها أنسب شيء يتواءم مع نمط حياة المرأة العاملة .. ولا شك فى أن توفير الوقت فى المطبخ يساعد المرأة بشكل عام على التوفيق بين عملها وبيتها.

وما هى اللمسات الأنثوية التى تنوين إضافتها إلى مكتبك بالوزارة؟

هناك أشياء أنوى تغييرها.. وبعض الأشياء سأضيف فقط بعض اللمسات لها، مثلا سوف أكثر من نباتات الظل فى مكتبى.. كما سأعتنى بمسألة وضع لوحة فنية على جدران غرفة المكتب.. وقريبا سوف أغير لون جدران الحجرة من اللون البنى إلى لون آخر مبهج.

اختارنى الدكتور صدقى لتولى الوزارة بعد استشارة الكمبيوتر،

هل توقعت أن يكون مكانك يوما ما على كرسى الوزارة؟

لم يكن لدى أبدا أى طموحات .. ولم يتطرق إلى ذهنى فى أى يوم أن أصبح وزيرة.. كانت المسألة كما قلت من قبل مفاجأة.. وقد كان اختيارى للوزارة نابعا من احتياج وزارة البحث العلمى لمن يكمل المشوار.. وأراد الدكتور عاطف صدقى أن يختار أحد أبناء المجال نفسه فوضع عدة مواصفات على الكمبيوتر لاختيار الشخص المناسب.. فأشار الكمبيوتر إلى اسمى، ولا شك فى أن هذا أسلوب حضارى يتناسب والمرحلة الجديدة التى نعيشها.. وكل طموحاتى فى هذا المجال ليست مادية على الإطلاق، وإنما كل العاملين فى مجال البحث العلمى، بصفة عامة، يرغبون فى التوصل إلى مستوى يقترب من المستوى العالمى.. وأقول إننا لن نصل إلى المستوى العالمى بين يوم وليلة فهدفنا فى هذه المرحلة هو تقليل الفجوة بين التقدم العلمى السريع فى العالم.. وبين التقدم العلمى لدينا.. وليست تلك أمنية أو حلما صعب التحقيق.. إننى أعتبره حلما ولكنه واقعى، يمكن تحقيقه بجهودنا جميعا ـ وليس بمفردى. ولابد من تعاون الكل للوصول إلى نجاح نستطيع به تحقيق دوى هائل فى كافة الأوساط العلمية.

هل ستنفذين خطة للنهوض بالبحث العلمى والتكنولوجيا أم ستلتزمين بخطة عامة للدولة؟

لابد من الالتزام أولا بالخطة العامة للدولة.. ـ فخطط الدولة موضوعة بناء على أولويات ـ هذا ما قاله الرئيس مبارك وأكد عليه رئيس الوزراء.. كما أنه بعد الالتزام بهذه الأطر العريضة يمكن لكل وزير أن يتحرك فى دائرته.. وحاليا فكل وزير مكلف بإعداد خطة مستقبلية تحمل رؤية حول مستقبل العمل فى كل وزارة فى إطار التوجيهات العامة للقيادات السياسية.. كما أنه لابد من الالتزام بتلك التوجيهات على أساس أنها تنظم وتنسق العمل بين كافة الوزارات، ومن ناحيتى فإننى لم أجد فرقا كبيرا بين خطة الدولة، وأفكارى الخاصة فى مجال البحث العلمى، حيث إن خطة الدولة تدفع تلقائيا البحوث العلمية للأمام، وتدخلها مجال التطبيق.

وكل ما أطمح إليه أن ننجز بحوثا لمشروعات قابلة للتطبيق العملى، ولهذا فهدفى أولا هو البحث فى المعوقات والمشاكل التى تحول دون إتمام وإنجاز البحوث العلمية وإدخالها حيز التنفيذ، من أجل إزاحة كل العقبات فى سبيل تحقيق أعلى قدر من الأداء الجيد.

نصف فى المائة

تردد أن ميزانية وزارتك لاتتعدى نصف بالمائة من إجمالى الميزانية العامة لكافة الوزارات.. هل تكفى هذه النسبة طموحاتك فى النهوض بالبحث العلمى؟

هذه النسبة لاتكفى إطلاقا.. وإن كان يمكنها فقط أن تغطى بند مرتبات العاملين بالوزارة.. والبحث العلمى يحتاج إلى مزيد من الإمكانات المادية التى على أساسها يمكن تمويل البحوث والدراسات، والدخول بالناحية النظرية إلى مجال التنفيذ .. وطبقا لاحتياجات العصر فإن البحث العلمى يعد أهم المجالات التى يجب الاعتناء بها لمواكبة التطور الحضارى.. من هنا فإن زيادة الميزانية مسألة لابد من مناقشتها.

داخل كل الحكومات دائما ما تنشأ خلافات فى وجهات النظر بين أعضاء الحكومة، فهل تشعرين بأن هناك تجانسا فى مجلس الوزراء الحالى؟

ما أراه الآن داخل المجلس يعبر عن تجانس واضح بين الجميع فالكل متحمس كما أنه لا مكان لأى مشادات بين وزير وآخر، والجميع سعداء وتصريحاتهم بناءة إلى حد كبير.. وهذا فى حد ذاته يبشر بإنجازات أكثر فى المرحلة القادمة وتلك هى أمنية جميع الوزراء.

وزيرتان

لأول مرة تضم الحكومة المصرية وزيرتين.. د.آمال عثمان بوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، ود.فينيس فى وزارة البحث العلمى .. فهل سيكون بينكما تعاون بشكل خاص؟

لم يحدث بيننا حتى الآن تعاون مشترك، لكن لاشك فى أن هناك تعاونا مستقبليا بين الوزارتين، فوزارة البحث العلمى لاتقتصر فقط على البحوث العلمية، وإنما تعطى فى مجالات أخرى فمثلا، عن طريق أكاديمية البحث العلمى نساهم فى بعض المشروعات الاجتماعية والسكانية، ونحاول تدعيم دور المرأة فى الإنتاج والخدمات، ونساعد بشكل كبير فى مجالات التنمية الاجتماعية وسوف ندرس فى الفترة القادمة إمكانية تدعيم كافة هذه النواحى بالتعاون مع وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية.

د. آمال عثمان تعد أقدم وزير فى الحكومة.. فهل تطمح د.فينيس فى نفس الشىء؟

هذا سؤال حساس جدا.. ولكن أقول إننى والدكتورة آمال عثمان كنا معا فى مدرسة الأميرة فريال الثانوية والتى تسمى الآن بمصر الجديدة الثانوية للبنات وقد أسهمت هذه المدرسة فى تخريج العديد من الشخصيات اللامعة.. فبالإضافة إلى د.آمال هناك أيضا الملكة ناريمان زوجة الملك فاروق، وغيرهما.. ولا شك فى أن نجاح أية واحدة من جيلى هو نجاح لجيلنا بأكمله.. وما حققته د.آمال عثمان فى مجال العمل العام هو فخر لكل نساء مصر، ولى أنا شخصيا.

هل الأعباء الملقاة على عاتق المرأة الشرقية تحول دون بلوغها موقعا علميا متميزا فى رأيك؟ وهل تستطيع أن تسير بمحاذاة العلماء من الرجال؟

لا فرق بين الرجل والمرأة لأن العقلية واحدة والتفكير واحد.. ولاشك فى أن إصرار المرأة على الوصول إلى مركز علمى متقدم سوف يصعد بها إلى ما تطمح إليه مهما كانت العقبات، والدليل، أن هناك كثيرات قد وصلن بالفعل الى مراكز مرموقة رغم قسوة التحديات. المهم هو الاطلاع والعمل ومتابعة كل جديد فى العالم، والولاء للمهنة، وهذه الصفات لو توافرت فى أى إنسان سواء أكان رجلا أم امرأة فسوف تؤدى إلى تفوقه فى مجاله.

وأرى أن وقوف الرجل بجوار زوجته، يمكن أن يكون العامل الأساسى فى وصول المرأة الى مكانة عالية، ولكن إذا لم يتفهم الرجل ذلك.. فإنه - من وجهة نظرى - يجب أن تعتمد المرأة على نفسها فى ذلك فإن لم تستطع فأفضل لها أن تتفرغ لتربية أولادها ورعاية بيتها، وكما يقول المثل العامى «صاحب بالين كداب» ويمكن لها بعد تربية أولادها على الوجه الأكمل أن تتفرغ لطموحاتها العلمية، لذلك فإن تنظيم النسل فى حالة المرأة الطموح لمكانة علمية يصبح مفيدا للغاية.

وبالنسبة لى، فقد قمت بتربية ابنتىّ ليلى، وشيرين ولم ترهقنى تربيتهما كثيرا بالإضافة إلى أن زوجى كان متفهما لطبيعة عملى بصفته أستاذا جامعيا وباحثا علميا وهذا ساعدنى على وصولى إلى ما أنا فيه حاليا.

مركز الكويت للأبحاث العلمية من المراكز المتميزة وسنوسع تعاوننا معه.

٦ سنوات فى الكويت

عملت عدة سنوات بمعهد الكويت للأبحاث العلمية.. كيف كانت إقامتك، وما هو رأيك فى مدى التطور العلمى فى الكويت؟

أقمت فى الكويت ٦ سنوات تقريبا، وعملت طوال فترة إقامتى بمعهد الكويت للأبحاث الذى يعد من المراكز العلمية المتميزة فى الوطن العربى، حيث إنه يقوم بأبحاث لخدمة الصناعات بشكل مباشر.. كما أن كل البحوث التى تصدر فى المعهد تصبح قابلة للتطبيق طالما تم التأكد من مدى إفادتها العلمية..وبخلاف ذلك فإن المعهد يساهم بخدماته فى كافة المشروعات التى تتطلب تعاونه، إضافة إلى الخدمات التى يقدمها فى مجال البحث العلمى لكافة البلدان العربية المجاورة.. وبجانب هذا فإن أسلوب الثواب والعقاب المتبع بمعهد الكويت يجعل العمل داخله محكوما بقواعد ومعايير من شأنها دفع الأبحاث العلمية للأمام وتطويرها بشكل دائم.. حيث إن تلك القواعد تفتح المجال للتنافس العلمى الشريف.

ولقد عاصرت الغزو العراقى للكويت، وكان ذلك قبل انتهاء فترة عملى بشهرين فقط، وحزنت كثيرا لما حدث لأشقائى الكويتيين من جراء هذا الغزو، كما بكيت لما وقع للأبرياء على يد الغزاة، وقد طالتنى مساوئ الغزو أنا شخصيا حيث تم الاستيلاء على كثير من متعلقاتى التى كانت معى طوال فترة إقامتى بالكويت.

وقد نلت شرف الحصول على جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمى سنة ١٩٨٦ والتى تمنحها المؤسسة لكل صاحب أبحاث متميزة على مستوى الوطن العربى.. وهذه الجائزة نلتها تقديرا لعملى فى مجال العلوم التطبيقية بمصر لمدة عشر سنوات كاملة.

لى صداقات فى الكويت أعتز بها

وما أعتز به حقا صداقاتى التى كونتها خلال فترة إقامتى بالكويت مثل صداقتى مع السيدة د.فايزة الخرافى التى تتولى الآن منصب رئيس جامعة الكويت، وهى أول امرأة عربية تتولى مثل هذا المنصب. هناك أيضا السيد عبد الله الشملان الذى كان وزيرا للتعليم، وهو من الرجال الذين احتضنوا العلماء العرب، سعيا إلى دفع العلم إلى الأمام وذلك بتشجيع الباحثين والاهتمام بكافة الأبحاث العلمية من كل الأقطار العربية.

ومن خلال معايشتى لأهل الكويت أستطيع القول إنه شعب أصيل.. تربطنى به مودة وحب شديدان، ولما لاقيته من حفاوة أثناء إقامتى أحسست بالفعل أنه بلدى الثانى، وكل ما أتمناه هو زيارة الكويت قريبا، كما أننى سوف أعمل لكى يكون هناك تبادل وتعاون علمى على نطاق أوسع بين مصر والكويت.

زمن قياسى

المرأة المصرية لم تغز بعد كل المواقع مثل مجال القضاء مثلا فما رأيك فى المكاسب التى حصلت عليها المرأة المصرية والعربية حتى الآن؟

المرأة العربية عموما حتى وقت قريب لم تكن قد حققت كل تلك المكاسب التى نراها الآن.. وما تحقق الآن للمرأة يعد إنجازا رائعا وفى زمن يمكن اعتباره قياسيا، أما بالنسبة لمجال مثل مجال القضاء، ففى رأيى أنه ليس بالمستحيل على المرأة دخوله، ففى بلاد أخرى كثيرة دخلت المرأة السلك القضائى مثله مثل أى مجال أو مهنة أخرى، وربما يحمل المستقبل ما هو أفضل للمرأة، شريطة أن توفر المرأة لنفسها الوقت وتدعيم ملكاتها الذاتية لإثبات وجودها فى كل المجالات، حتى تكون أهلا لتولى مثل هذه المناصب الحساسة.

انتقالك من موقع علمى، إلى موقع سياسى - من خلال توليك الوزارة - هل سيغير من طريقة تعاملك مع الأحداث؟

التغيير الذى سيحدث هو أننى سأتحول من اهتماماتى العلمية الخاصة إلى الاهتمامات العلمية على المستوى العام.. ولاشك فى أن انتقالى إلى موقع سياسى.. لكونى توليت الوزارة سوف يغير نظرتى إلى نظرة بانورامية تشمل كافة الأحداث على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى صيغة مثلى داخل وزارتنا تضمن أفضل أداء يمكن عن طريقه بلوغ أفضل الإنجازات.

لا أنتمي لأحزاب

هل تنتمين إلى تيار سياسى بعينه؟

لا أنتمى إلى أى تيار سياسى أو حزب.. فلقد شغلتنى عن ذلك اهتماماتى العلمية وسفرى المتكرر إلى خارج مصر.. ولكنى أرى أن الحزب الوطنى هو أكثر الأحزاب اعتدالا إنه حزب محترم، له فكر معقول، وصاحب محاولات عملية لدفع التنمية فى مصر للأمام، ولو عرض على الانضمام لحزب من الأحزاب، فسوف أختار الحزب الوطنى الديمقراطى.

الزلزال .. ماذا يمثل لك علميا فى سبيل تحسين أداء أجهزة رصد وقياس الزلازل؟

تقرر إنشاء الشبكة القومية للزلازل.. وينفذها المعهد القومى للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية.. وسأعمل على متابعة التنفيذ لتذليل كافة العقبات أمام بناء محطات تسجيل نشاط الزلازل وسوف نوزع تلك المحطات الرئيسية فى أكثر من منطقة، هى برج العرب، الغردقة ، الوادى الجديد، مرسى علم، وتوجد محطات فرعية حول كل مركز من هذه المراكز، كما أن كل البيانات المسجلة تتجمع فى مركز حلوان، وهو المركز الرئيسى لدينا، والغرض من إنشاء الشبكة القومية للزلازل هو الحساب السريع لموقع وقوة وزمن حدوث الزلزال.. كذلك تحديد مواقع النشاط الزلزالى ومواقع الهدوء بالإضافة إلى عمل دراسات مستفيضة لكل مواقع الأنشطة الزلزالية فى مصر، وعلى أساس ذلك يتم تحديد كود المبانى فى كل منطقة بحيث يمكن بناء منشآت لها طبيعة خاصة فى المناطق التى تتحمل الزلازل والابتعاد عن المناطق التى لا تتحملها.. وأريد التأكيد على أنه إلى الآن لم يتمكن العلم من معرفة وقت حدوث الزلازل.. ولكن يمكن فقط توقع حدوثها فى المواقع النشطة.

٥٠٠ براءة اختراع فى مصر كل عام .. والمهم التطبيق

كم براءة اختراع موجودة بأكاديمية البحث العلمى.. ولماذا لم يتم دخولها حيز التنفيذ؟

عدد الطلبات المقدمة فى السنة الواحدة للحصول على براءات اختراع يصل الى ألف طلب، بينما الطلبات التى تحصل على براءات فعلية تبلغ٥٠٠، ومن خلال السجلات فإن عدد البراءات المصرية المسجلة فى الأكاديمية حتى الآن وصل الى ١٨ ألفا، ٩٠٠ براءة. وللعلم فإن إجمالى البراءات الموجودة فى مكاتب البراءات بكافة أنحاء العالم يتعدى ١١ مليون براءة اختراع.

ولا توجد لدينا إحصائية للبراءات التى دخلت حيز التنفيذ فى مصر، لأن البراءة تعد ملكية شخصية للمخترع. وللمخترع الحق فى بيعها أو التنازل عنها أو تنفيذها فى أية جهة. ولا توجد ميزانية كافية لدينا لتنفيذ ٥٠٠ اختراع فى العام الواحد، وهى الاختراعات التى تحصل على براءات فعلية.. ولكن يمكن لصاحب الاختراع أن يقوم بالاتصال بالشركات والمصانع لتصنيع وتسويق اختراعه، أو بيع حق الاختراع إن لم يتمكن من تنفيذه.

نصيحتى للعاملين بالبحث العلمى: مارسوا العمل كهواية

وما النصيحة التى توجهينها إلى الشباب فى مجال البحث العلمى؟

أقول لهم إن البحث العلمى لا ينتهى أبدا بانتهاء مواعيد العمل الرسمية أو بالوصول إلى أرقى الألقاب العلمية، ولكنه دراسة مستمرة بلا انقطاع سواء فى العمل أو فى الجامعة أو فى الأكاديميات أو حتى فى المنزل، وعلى كل باحث أن يعتنى بإنشاء مكتبة خاصة به فى منزله ولا يبخل أبدا على تزويدها بأحدث الكتب والمراجع العلمية.. وعلى كل الباحثين أو من يبدأون فى دخول مجال البحث العلمى أن يعتبروا ذلك المجال هواية لا احترافا من أجل لقمة العيش فقط.. فممارسة البحث العلمى على أنه هواية تضمن استمرارية طريق التفوق والنجاح، لأن الهواية دائما ما تكون محببة إلى النفس.. أما مجرد أداء الواجب، فهو لا يصل بالباحث إلى المستوى المرجو.

وما أولى أمنياتك فى منصبك الجديد؟

أتمنى أن تصل كل المجهودات التى تبذل فى وزارة البحث العلمى إلى رجل الشارع ليشعر ويحس بها.. وسأعمل جاهدة فى الفترة القادمة على تبسيط كل الأبحاث العلمية وتقديمها بصورة ميسرة فى وسائل الإعلام.

السيرة الذاتية :

- الاســـــــــم : فينيس كامل جودة

- مواليـــــــــد : أكتوبر ١٩٣٤م.

- الحالة الاجتماعية : متزوجة ولديها ابنتان ليلى و شيرين

- الحالة العلمية :

- حصلت على بكالوريوس العلوم من جامعة عين شمس عام ١٩٥٦م.

- التحقت فى نفس العام للعمل كمساعدة باحث بالمركز القومى للبحوث منذ إنشائه ١٩٥٦م.

- حصلت فى عام ١٩٥٩م على درجة الماجستير من كلية العلوم جامعة القاهرة.

- فى عام ١٩٦٢م حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة.

- تدرجت الدكتورة فينيس فى كافة المناصب بالمركز القومى للبحوث من مساعد باحث إلى باحث مساعد لأستاذ.

- رئيسة شعبة الكيمياء غير العضوية التطبيقية بدرجة عميد كلية.

ـ تجيد اللغات الإنجليزية والفرنسيــة والألمانيـة وعـضـوة بالمجلس الدولى وممثلة عن مصر وعضوة بالجمعية الأمريكية للقياس والمعايير وعضوية شرفية للجمعية الأسترالية ؟؟؟ .

ـ شاركت فى العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بتآكل الفلزات .

ـ حصلت على شهادة تقدير لرواد الكيمياء من نقابة المهن العلمية المصرية وشهادة تقدير من المركز القومى للبحوث وشهادة تقدير وميدالية ذهبية من مؤسسة الكويت للتقدم العلمى.

ـ حصلت على وسام الدولة للعلوم والفنون من الطبقة الأولى سنة ١٩٧٥م.

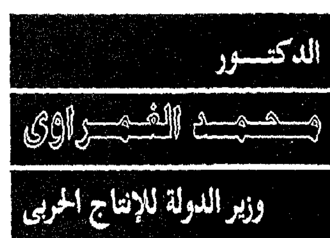
ـ جائزة الدولة التشجيعية من أكاديمية البحث العلمى عام ١٩٧٣م.

ـ جائزة التقدم العلمى من المركز القومى للبحوث عام١٩٨٤م.

ـ شاركت فى كتابة مؤلف عن تكاليف التآكل فى جمهورية مصر العربية وسجلت بداء فى اختراعين أحدهما اشترت حق استغلاله شركة أمريكية وسجلتها ١٣ دولة أجنبية ومعظم إنتاجها العلمى منشور فى مجلات عالمية أو ألقى فى مؤتمرات دولية.

ـ وقد قامت الدكتورة فينيس بإجراء ٨٦ بحثاً حتى الآن على مدى تاريخها العلمى.





- التعاون العربى فى مجال التسليح مازال محدودا.
- الهدف الأساسى للإنتاج الحربى هو مد قواتنا المسلحة، وقوات البلاد الشقيقة باحتياجاتها من الأسلحة والمعدات.
- جميع الذخائر وقطع الغيار فى حرب أكتوبر إنتاج مصرى خالص.
- المنتجات المدنية لمصانع الإنتاج الحربى تتميز بالكفاءة والدقة والجودة العالية.
- الإنتاج والتطوير مستمران فى كافة المجالات.

هو مسئول عن الصناعات التى تمثل أخطر ما تصنعه أية دولة فى العالم، ومسئول عن إنتاج أدق الصناعات وأكثرها تأثيرا فى قوة الدولة وضعفها، هو مسئول عن الإنتاج الحربى، فهو وزير الدولة للإنتاج الحربى، وكل وزير يعلن عن إنجازات وزارته بكامل أبعادها، إلا أن وزارات الإنتاج الحربى فى العالم أجمع لاتعلن عن إنجازاتها إلا حين تخرج إلى الوجود بالفعل، وقد باح الدكتور محمد الغمراوى ببعض إنجازات وزارته فى هذا اللقاء.

ما أهم جهود هذا القطاع الاستراتيجى فى توفير قاعدة ثرية من الصناعات الحربية المتميزة التى تفى بالمتطلبات المحلية، وكذا التصدير إلى بعض الدول؟

ـ الصناعات الحربية مثلها مثل أية صناعة تعتمد على الكوادر الفنية والمعدات الإنتاجية وإمكانات البحث والتطوير.. وفى هذا الإطار فقد قام ويقوم القطاع بالاهتمام بتدريب الكوادر الفنية لرفع مستوياتهم وقدراتهم سواء محليا أو خارجيا.. وبالنسبة للمعدات الإنتاجية فتجرى باستمرار عمليات الإحلال والتجديد والتطوير لها لمواكبة العصر، أما بالنسبة لنشاط البحث والتطوير فهو عصب التطور فى مجال الإنتاج الحربى، وعلى ذلك فإن القطاع يولى هذا النشاط أهمية كبيرة سواء بتوفير المعدات أو الكوادر الخلاقة وتدريبها باستمرار. هذا بالاضافة إلى عملية تأكيد جودة الإنتاج نظرا لما تتميز به المنتجات الحربية من دقة وجودة عالية.

البحوث.. سرية

فى هذا الإطار نود أن نلقى الضوء على أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الإنتاج الحربى؟ وكذا نأمل فى المزيد من التفاصيل حول مجال الأبحاث التطويرية، وما إذا كان هناك تعاون مشترك مع هيئات أو قطاعات مماثلة فى الخارج؟

ـ هناك درجة كبيرة من السرية فيما يتعلق بموضوع البحوث، لأن إنتاج المعدات العسكرية والأجهزة الحربية يخضع لعنصر المفاجأة، ومعظم الدول لاتعلن عن أى انتاج إلا بعد خروجه الى حيز الوجود.. والشيء الذى يذكر فى هذا المجال هو أننا ندرس تطوير الدبابة (أم ـ ١ ـ ايه ـ ١) وذلك حتى نتماشى مع التطوير العالمى الذى يتم فى مجال المدرعات عموما. أما بالنسبة للتعاون مع الخارج، فيوجد تعاون مع الولايات المتحدة فى مجال الإنتاج الحربى، ونحن نسعى لإيجاد تعاون مع فرنسا وإيطاليا وانجلترا، ونحن نحقق نسبة معقولة من احتياجات القوات المسلحة، ولكننا نطمع فى إنتاج المزيد لتلبية كل المتطلبات، فالصناعة عموما، والصناعات الهندسية بصفة خاصة تحتاج إلى مجهود كبير.. كما أن إنتاج أى منتج حربى أو سلاح كبير يحتاج إلى وقت كبير، ونحن نسعى لتوفير كل متطلبات القوات المسلحة من الدبابات والمدافع الثقيلة وأجهزة الاتصال وأجهزة الإنذار والذخيرة. ومن هذا المنطلق نعمل الآن على كل المسارات.

تحديث الإنتاج .. ضرورة

ما سبل التقدم والتحديث التى يتبعها الحربى لمواكبة أحدث النظم والتكنولوجيا فى مجال تصنيع السلاح؟

ـ إن التقدم والتحديث سياسة ثابتة يتبعها الإنتاج الحربى، فإذا نظرنا إلى التطور الهائل والتقدم الذى يحدث حاليا على المنتجات الحربية لمواجهة متطلبات المعركة الحديثة، نجد هذه السياسة تتضمن الاهتمام بالأساليب التكنولوجية الحديثة فى الإنتاج.. وما يتطلبه ذلك من تطوير مستمر فى المعامل، وقطاعات البحوث والتطوير،

بالإضافة إلى الاهتمام الكامل بتدريب الكوادر على الجديد فى هذا المجال لخلق العناصر القادرة على مواكبة العصر، وتعتمد التكنولوجيا الحديثة على الانفتاح على العالم المتقدم لنقل ما هو جديد فى مجال الأسلحة والمعدات والذى يناسب احتياجات القوات المسلحة فى المرحلة المقبلة.

ماذا عن مستقبل الصناعات الحربية؟

ـ إن الصناعات الحربية فى أية دولة هى ركيزة الأمن القومى لها، وفى هذا الإطار فإنه يجب أن تكون هذه الصناعة قادرة باستمرار على توفير الإمدادات الأساسية للقوات المسلحة بالأسلحة والمعدات والذخائر لتحقيق قدراتها الدفاعية عن الدولة، وعلى ذلك فإن هذه الاستراتيجية هى التى ينتهجها قطاع الإنتاج الحربى، وتتلخص فى أن يكون القطاع قادرا باستمرار حاليا أو مستقبلا على توفير مطالب القوات المسلحة لتأمين الدفاع عن الدولة.

قطاع الإنتاج الحربى قطاع متكامل، فما أهم إنجازاته على المستوى المدنى؟

ـ على ضوء تغير حجم الطلب على المنتجات الحربية فى أوقات السلم، وعلى ضوء توفر إمكانات وقدرات إنتاجية عالية تتميز بالكفاءة والدقة والجودة، كان لزاما على شركات القطاع أن تلجأ إلى إنتاج منتجات مدنية لتغطية فترات ضبط حجم الطلب على منتجاتها الأصلية وهى المنتجات الدفاعية.

وعلى ذلك، فإن المنتجات المدنية للقطاع تتميز بالكفاءة والدقة والجودة العالية والسعر المنافس محليا وعالميا، الأمر الذى يجعلها مقبولة من المستخدم، ويسعى إلى الحصول عليها من هذا القطاع. وقد أدى ذلك إلى تدعيم الاقتصاد القومى بتقليل وترشيد استيراد هذه الأصناف من الخارج، ولم يلجأ القطاع إلى منتجات بسيطة، ولكن كانت مساهمته فى المنتجات الهامة، والتى يصعب إنتاجها فى أى قطاع آخر بنفس الدرجة، من أمثلة هذه المنتجات أسطوانات الغاز، ومعدات الميكنة الزراعية، ومحطات تنقية وتحلية المياه، ومحركات الديزل والمحركات الكهربائية للاستخدامات

المختلفة، والجرارات الزراعية ومهمات الرباط للسكة الحديد، ومعدات شبكات الكهرباء للريف والمدن، وإنتاج الكيماويات الوسيطة التى تستخدم فى الصناعات المختلفة، ومصنع للمسبوكات وهو عصب أيه صناعة ـ قادر على توفير كافة الأجزاء الهندسية المستخدمة فى الصناعة أو الكهرباء أو البترول.

مجالات استثمارية

هل هناك خطة لتوسيع مجالات الإسهام فى المجال المدنى، وما أهم أبعاد هذه الخطة ومجالاتها على الصعيدين الكمى والكيفى؟

قطاع الإنتاج الحربى به معدات كثيرة، وهذه المعدات يمكن الاستفادة بها فى الخطة الاستثمارية للدولة، وبالتحديد فى أربعة مجالات رئيسية : مجال إنتاج محطات الكهرباء الكبيرة بدلا من استيرادها من الخارج. والمجال الثانى هو كل ما يتعلق بمعدات التنقية مثل محطات تنقية المياه، محطات تحلية المياه والمجال الثالث هو معدات الحفاظ على البيئة، المياه، ومحطات إزالة الملوحة والأملاح بأنواعها المختلفة من المياه وتنقية مياه الصرف الصحى وتحويلها إلى مياه صالحة للزراعة.

والمجال الرابع هو الصناعات المغذية للسيارات ومحطات القوى.

ويمكننا القول إننا أنجزنا الكثير فى مجالات تصنيع معدات تنقية المياه، وفى مجال دراسة تصنيع محطات الكهرباء.

التعاون العربى .. محدود

التكامل العربى فى مجال التسليح.. وماذا تحقق على أرض الواقع؟

ـ التكامل العربى فى مجال التسليح هو إحدى حلقات منظومة التكامل العربى الكامل، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وفى السبعينيات من

هذا القرن أثمرت هذه السياسة فى إنشاء الهيئة العربية للتصنيع، ولكن بسبب الأوضاع العربية فى نهاية السبعينيات تعثر هذا المشروع، ولكن عموما فإن العالم حاليا يسعى إلى إقامة التكتلات بين دوله، وأصبح من المحتم على العالم العربى أن يخلق الاستراتيجية التى تدعم التكامل بين الدول العربية، ومن ثم يكون التكامل فى مجال التسليح إحدى صور هذا التعاون، أما فى الوقت الحاضر فهناك تعاون محدود، والإنتاج الحربى المصرى يلقى قبولا لدى هذه الدول.. ويقوم القطاع بتوفير مطالب هذه الدول عند طلبها.

ما تصوركم لدور مصرى يأخذ زمام المبادرة لتحقيق دور أكثر فاعلية فى التعاون العربى الحقيقى فى مجال الإنتاج العسكرى؟

- مصر تستطيع أن تلعب هذا الدور، وفى تصورى أنه يجب على الدول العربية وجيوشها أن تجلس مع بعضها، وأن يضعوا خطة لتسليحهم، وهذه الخطة يجب أن تنص على اتفاق حول معدات عسكرية معينة يتم إنتاجها فى كل دولة، بحيث يكون هناك تكامل فى النهاية والاستفادة من كل الطاقات الموجودة. مثال ذلك: أنشأت مصر مصنعا لدبابات «ابرامس الأمريكية»، وبعد ذلك قامت السعودية والكويت بشراء هذه الدبابات من المصانع الأمريكية وكان يمكن التنسيق بيننا للاستفادة من الإمكانات المتوافرة لدينا بمصنع وإنتاج وإصلاح المدرعات التى تنتج هذه الدبابة.

ما طموحاتكم لقطاعكم العملاق؟

- فى هذا المجال آمل أن يكون القطاع قادرا على توفير جميع مطالب القوات المسلحة من الذخائر والأسلحة المتطورة، بحيث يقل الاعتماد على تدبيرها من الخارج إلى أقل حد ممكن، كما آمل أن يكون هذا القطاع ضمن منظومة عربية متكاملة للإنتاج الدفاعى، تكون مهمتها تدبير مطالب جميع الدول العربية من معدات التسليح لتحقيق الاكتفاء الذاتى العربى من المنتجات الدفاعية.

إنتاج مصرى خالص

كيف ساهم الحربى المصرى فى تحقيق النصر؟

ـ يكفى القطاع فخرا أن جميع الذخائر المستخدمة فى نصر أكتوبر العظيم كانت من إنتاج القطاع، بالإضافة إلى العديد من المعدات والمدفعيات والهاونات والصواريخ وجميع أنواع الأسلحة الصغيرة، والتسليح الشخصى للأفراد علاوة على تصنيع جميع قطع الغيار التى طلب من القطاع إنتاجها، ولاستعادة موقف صلاحية وكفاءة المعدات أثناء المعركة.

متى ينافس الأنتاج الحربى المنتجات الأوروبية من السلع والمعدات؟

ـ إن المنافسة قائمة حاليا فى بعض المجالات التى تدخل فى نطاق إمكانات قطاع الحربى، وفى معظم الأحوال يتفوق المنتج المحلى على نظيره الأجنبى، سواء من الناحية السعرية، أو مواعيد التوريد، وعموما فإن مبدأ التطوير المستمر لأنشطة القطاع، وإدخال منتجات، جديدة تكون بالدرجة الأولى منافسة للإنتاج العالمى سواء من ناحية الدقة والجودة والسعر، يجعل القطاع فى حالة منافسة مستمرة مع المنتج الأجنبى.. مع الوضع فى الاعتبار أن هناك منتجات تتطلب استثمارات ضخمة يصعب تدبيرها فى ظل الاوضاع الاقتصادية الحالية ما لم يتوفر لها حجم الطلب المناسب والتعاون بين مجموعة دول لتغطية هذه الاستثمارات، وهو ما تلجأ إليه الدول حاليا فى أوروبا.

بعد مرحلة السلام وانعقاد مؤتمر القمة الاقتصادى بالدار البيضاء وظهور الطرح الخاص بإقامة سوق شرق أوسطية هل يمكن أن يكون هناك تعاون فى مجال الإنتاج الحربى بين مصر وإسرائيل؟

ما دار خلال هذا المؤتمر، وما أسفرت عنه نتائجه لم يتطرق إلى التعاون فى مجال الإنتاج الحربى بين الدول الشرق أوسطية، ولا تعاون مع إسرائيل فى مجال الإنتاج الحربى.

ماذا عن التعاون العربى؟

ـ إن مصر تسعى لتحقيق التعاون الكامل بين كافة البلدان العربية لتحقيق المصلحة العامة، ومن ضمن أوجه التعاون التى ستفرض نفسها التعاون فى مجال إنتاج المعدات الدفاعية، وهو أمر لصالح كافة البلدان العربية، وستأتى مرحلته بالقطاع، وحينئذ فإن إمكانات مصر فى خدمة أشقائها العرب لحين الوصول إلى هذا الهدف، فإن مصر مستعدة لإمداد الدول العربية بمطالبها من المعدات الدفاعية التى تدخل فى إمكاناتها.

فى ظل دعاوى خفض التسلح ومطالبة بعض القوى تخفيض صادرات التسليح مع تشكيل النظام العالمى الجديد.. كيف يمكن للإنتاج الحربى المصرى أن ينهض بنفسه؟

ـ كما سبق أن أشرت، فإن الهدف الأول لقطاع الإنتاج الحربى هو إمداد القوات المسلحة المصرية باحتياجاتها من الأسلحة والمعدات ومطالب الدول العربية الشقيقة، وإذا كان هناك فائض فيمكن استغلاله فى التصدير، إذن فالتصدير ليس الهدف الأساسى وإنما هدف تال لتحسين اقتصاديات المشروعات الحربية، وانما الهدف الأساسى هو تحقيق مطالب القوات المسلحة بالنوعية المطلوبة والتى تتميز بالدقة والحداثة.. وهذا ما يعمل من أجله القطاع لتحقيق هذه القدرة، وعلى ذلك فإن القطاع ينتهج سياسة تطوير عناصر الإنتاج سواء البشرية أو المادية بما فى ذلك قدرات البحث والتطوير ويواكب العصر ويكون قادرا باستمرار لتلبية مطالب القوات المسلحة المصرية فى المقام الأول.

الدبابة «أم ـ ١ ـ ايه ـ ١»

كيف تنظرون إلى الدبابة «أم ـ ١ ـ ايه ـ ١» من حيث العمر الصناعى والإنتاج والتطوير؟

الدبابة «ام ـ ١ ـ ايه ـ ١» تمثل أحدث أنواع الدبابات فى العالم وقد تحقق لمصر إنتاجها بالتعاون مع الجانب الأمريكى والبرنامج يسير طبقا للمخطط دون أى عوائق.

أما بالنسبة للإنتاج والتطوير فقد سبق أن أشرت أنه دون التطوير المستمر فى كافة المجالات فإنه سيكون هناك جمود فى الوضع، والمنتج سيكون متخلفا ووزارة الإنتاج الحربى تدرك هذه العملية وتتفهمها.

وعلى ذلك، فإنها تولى هذا الموضوع أهمية كبيرة وتبذل كافة الجهود لعملية البحث والتطوير لكافة عناصر العمليات الإنتاجية البشرية منها والمادية أيضا.

التكامل ... طريق النهضة

كيف يمكن تطوير وتنمية صناعة أسلحة عربية متكاملة، وهل هناك معوقات تحول دون تحقيق ذلك؟

ـ إن هذا الموضوع يدخل ضمن نشاط التكامل بين الدول العربية كافة وهو الأمر الذى تسعى إليه الدول العربية، وحاليا تجرى عمليات تنقية الأجواء بين الدول العربية كإحدى المراحل المطلوبة لتحقيق التكامل بينها، ونأمل أن يتحقق ذلك فى أقرب فرصة حيث إن العالم حاليا يسعى لإيجاد تكتلات اقتصادية كبيرة لأن الكيانات الصغيرة لن يمكنها مواجهة مطالب المنافسة العالمية التى تفوق إمكانات الدول منفردة. ومن المفروض أن الدول العربية تعلم هذا التحدى، وأن تكاملها مع بعضها هو الطريق الآمن للبقاء.

العالم فى تطور مستمر.. أين نحن من هذا التطور؟

ـ إن مصر تعى أهمية هذا الموضوع، وقد شكلت الحكومة لجنة للبحث العلمى والتطوير برئاسة الدكتور رئيس مجلس الوزراء، وتضم هذه اللجنة الوزراء المعنيين، وهناك نتائج سوف تظهر قريبا فى هذا الخصوص.

هل يمكن استقراء أهم الخطوط الرئيسية لخطة التطوير؟

ـ هذا تُسأل عنه وزيرة البحث العلمى، أما بالنسبة لنا فقد أخذنا خطوات مع وزارة البحث العلمى لدفع عملية البحوث بين الوزارتين وفعلا أخذنا مجالات الطاقة والبيئة كأمثلة لهذا الموضوع، مع مشاركة المركز القومى للبحوث وبعض المراكز البحثية.

هل هناك خطوات تنفيذية اتخذت فى اتجاه تصنيع عربة مدرعة مصرية على جنزير؟

ـ إن موضوع إنتاج عربة مدرعة مصرية هو أحد الأهداف التى أنشىء من أجلها مصنع الدبابات، وإن اختيار العربة ومواصفاتها هو أحد العناصر الأساسية لبدء التنفيذ، وعموما فإن الدراسات جارية مع القوات المسلحة فى هذا الاتجاه، وعلى ذلك فالإجابة على السؤال (نعم).

ما تقديركم للوقت الذى ترى فيه عربة مدرعة مصرية على جنزير؟

ـ انتاج العربة المدرعة لا يستغرق سوى ثلاث سنوات من لحظة اتخاذ القرار، ونحن نهتم بمثل هذه الصناعات، كما أننا نقوم الآن ببحث انتاج كل ما تطلبه القوات المسلحة من أجهزة ومعدات.

ماذا ستقدم للعاملين ب الحربى خلال عام ١٩٩٥ ؟

ـ خلال عام ١٩٩٥م سوف أضع لائحة للعاملين المدنيين بالإنتاج الحربى وكان يجب أن تصدر من أكثر من عشر سنوات، وبها تتحقق فاعلية، وتحفيز العاملين للإبداع والترقى، ومكافأة المبدعين، ودفع العناصر الشابة لتولى القيادة.

هل يوجد تعاون عربى بين وزارة الإنتاج الحربى والدول العربية؟

ـ نحن نتمنى .. لكن حتى الآن يوجد تعاون محدود نتطلع إلى تطويره وتعميقه.

السيرة الذاتية :

- الاســــــم : الدكتور / محمد الغمراوى.

- مواليـــــد : ١٩٤١/٣/١٧م.

- الحالة العلمية :

- حصل على بكالوريوس الهندسة فى كلية الهندسة جامعة القاهرة.

- التحق بالقوات المسلحة بالكتيبة الحربى، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية فى عام ١٩٦٢م وبدأ العمل فى عديد من الوحدات والتشكيلات الميدانية وتدرج فى المناصب القيادية المختلفة حتى أصبح رئيسا للشئون الفنية بقيادة الجيش الثانى الميدانى فى ٧٩.

- حصل على العديد من الدراسات والدورات العلمية والعسكرية من مختلف الكليات والمعاهد المدنية والعسكرية الأجنبية. منها دورات تدريبية فى ألمانيا والنمسا وإيطاليا عام ١٩٦١م.

- حصل على دبلوم تصميم المعدات الميكانيكية فى روسيا سنة ١٩٦٠م.

- ماجستير الهندسة الميكانيكية فى جامعة القاهرة سنة ١٩٧١م.

- دورة الدفاع الوطنى بأكاديمية ناصر العسكرية.

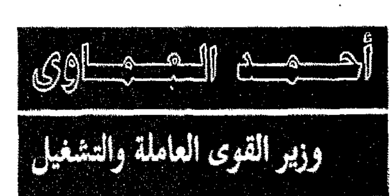
- دكتوراه فى الهندسة الميكانيكية من فرنسا عام ١٩٨٣م.

- بعد عودته من فرنسا عين مسئولا عن أعمال البحوث والتطوير بالقوات المسلحة ومساعد لرئيس هيئة التسليح فى هذا المجال.

- قام بالإشراف على العديد من البحوث والتطوير لمعظم معدات القوات المسلحة ثم عين نائبا لرئيس هيئة التسليح للقوات المسلحة فى ١٩٩٠/١١/٣٠م عين رئيسا للهيئة وقد حصل على العديد من الميداليات والأنواط مثل ميدالية العيد العاشر للقوات المسلحة وميدالية يوم الجيش وميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة من الطبقة الأولى وميدالية تحرير الكويت.

- يشغل عضو المجلس الأعلى لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا منذ عام ١٩٨٠م حتى الآن علاوة على أنه عضو مجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع والهيئة القومية للإنتاج. وعضو مجلس الشعب.





أحمد العماوى

وزير القوى العاملة والتشغيل

- تسهيلات كبيرة لسداد الضريبة على العاملين بالخارج
- دور بارز للمستشارين العماليين في حل مشكلات المغتربين
- أغلقنا الباب أمام السماسرة ومكاتب التشغيل المستغلة
- خبراء الأمم المتحدة.. يراجعون بنود قانون العمل الموحد
- لن يضار عامل واحد بالتحول إلى القطاع الخاص.
- حققنا فى الإصلاح الاقتصادى ما عجزت عنه أوروبا الشرقية.
- البعد الاجتماعى هو أساس الإصلاح الاقتصادى.
- تتعاون مع الخارجية لضمان تعويضات المتضررين من الغزو العراقى.

لقد بات سيادته مسئولا عمن يعمل.. ومن لا يعمل أيضا.. فهو من ناحية مسئول عن تحسين المستوى المادى والثقافى والمهارى.. ومن ناحية أخرى مسئول عن تشغيل آلاف العاطلين من الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل. بالإضافة إلى مسئوليته عن حقوق العاملين بالخارج.

والعماوى صاحب تاريخ طويل مع عمال مصر شارك خلاله فى العمل النقابى حتى وصل الى منصب رئيس اتحاد العمال ثم صار عضوا بمجلس الشورى.. ليتولى بعد ذلك منصب وكيل المجلس وليشارك من خلال هذا المنصب فى صناعة مشروعات القوانين الخاصة بالعمال، واضعا فى اعتباره ـ كما هو معروف عنه ـ مصلحة العمالة من جانب.. ومصلحة العملية الإنتاجية من جانب آخر.

حول ما يحمله وزير القوى العاملة والتشغيل أحمد العماوى فى حقيبته من أفكار وطموحات لكل العاملين.. وأوضاع العمالة المصرية فى الداخل والخارج، وقضية البطالة بكافة أنواعها، وكيفية مواجتها. كان لنا معه هذا الحوار:

رفع المستوى المادى للعامل المصرى

سيادة الوزير، ما الجديد فى جعبتك لعمال مصر؟

بداية أود القول بأننى واحد من هؤلاء العمال، فقد تربيت وعشت بينهم، إلى جانب أن هناك إحساسا منى يجعلنى فردا داخل أسرة كل عامل.. إننى أحس وأشعر بكل

عامل في مصر.. وهناك تواصل بيني وبين الجميع، إنني أقول هذه الكلمات ليس من باب الشعارات، ولكنها حقيقة من داخل قلبي وشعوري ووجداني، ولا أخفي سرا إذا ما قلت إن عمال مصر يعانون معاناة شديدة، ويحملون على عاتقهم كل هموم الوطن. إنني أوجه كلامي لأي شخص يفكر ويبحث عن كيفية رفع إنتاجية العمال وتنشيط العمل بهدف رفع الإنتاجية.. لكن في حقيقة الأمر يجب أن نسلم بالظروف الاجتماعية التي يعيشها العمال وإن كانت هذه الظروف قد أصبحت أفضل كثيرا عما قبل، فعمال مصر اليوم يعيشون ظروفا إنسانية أفضل بكثير من الأمس، كما اتسعت مساحة حرياتهم.

ولكن لا أحد يستطيع أن ينكر أن الضغوط الاجتماعية أصبحت شديدة للغاية وتحتاج إلى حلول جذرية.. فالعمال يحتاجون إلى الإعداد المهاري الذي يجعل الواحد منهم سلعة نادرة.. ولا شك في أن هناك عددا كبيرا منهم ينطبق عليه هذا الكلام، ولكننا نريد توسيع مجال هذه المهارات التي تساوي في قيمتها ثروة كبيرة للعامل نفسه ولمصر كلها، عمالنا في حاجة إلى تهيئة الظروف لصقل هذه المهارات، كما أنهم في حاجة إلى رفع مستواهم المادي والثقافي.. والمستوى المادي مرتبط بحالة البلد والاستثمار داخلها والأمل كبير في أن يتحقق ذلك من خلال مسيرة الإصلاح الاقتصادي الحالية التي سوف تصل بنا في القريب إلى مستوى عال في تحسين أحوال معيشة العمال، وكل ما أتمناه أن يصل المستوى المادي للعامل المصري إلى نفس مستوى العامل في منطقة الشرق الأوسط خاصة الدول التي تعيش في نفس ظروف مصر. ولنا بعد ذلك أن نتطلع إلى رفع المستوى الثقافي للعامل والذي يلي العنصر المادي في الأهمية.

ولا شك في أننا شهدنا في الفترة الأخيرة تطورات سريعة في المجالين المادي والثقافي على يد الرئيس مبارك الذي يهتم جدا بالعمالة المصرية إلى جانب القضاء على البطالة والتي أصدر الرئيس في شأنها توجيهاته لوزارة القوى العاملة بضرورة توفير فرص عمل للشباب للقضاء على هذه الظاهرة.

تصدير العمالة للدول العربية لم يعد خاضعا للعواطف لابد من فرصة، هل يفهم من هذه التوجيهات أن الدولة ستظل مسئولة عن تعيين الخريجين؟

من وجهة نظرى أنه طالما هناك بشر، فلابد من وجود التعليم، ولكن ليس معنى أن يتعلم الإنسان أن يجد وظيفة حكومية، لكن لابد أن يجد فرصة عمل أيا كانت هذه الفرصة سواء فى القطاع العام أو القطاع التعاونى، أو فى قطاع الأعمال، بالداخل أو بالخارج، وذلك إذا كنا جادين فى هذا الاتجاه، كأية دولة تحاول تنمية نفسها فى ظل ظروف دولية صعبة، مع ضرورة الاهتمام بمستوى العمالة، حيث إن ظروف السوق الآن لا تضع اعتبارا للعواطف، بمعنى أننا إذا أردنا أن نروج سلعنا وعمالتنا فى البلاد العربية فيجب ألا نعتمد على أننا من أمة واحدة ولدينا أواصر اللغة والدم والإحساس والوجدان العربى، فكل هذه الأمور لن تحقق لنا فرصا للمنافسة فى السوق، وإنما الذى سيوفر لنا هذه الفرص هو مهارة العامل المصرى، ومستوى إنتاجيته حتى يمكن أن ينتج سلعة رخيصة يمكن أن تنافس السلع الأخرى .. ولا شك فى أن مهارة العامل بشكل عام تجعله مطلوبا باستمرار مما يخفف حدة البطالة المنتشرة بين الشباب.

جذور الخلاف

ظهرت مؤخرا بوادر خلاف بين شركات إلحاق المصريين للعمل بالخارج ووزارة القوى العاملة.. فما السبب وراء ذلك؟

كانت البداية فى هذا الخلاف هى اختلاف وجهات النظر بيننا وبين القنصلية السعودية حول كيفية قبول التأشيرات وعدد التأشيرات المطلوبة من وزارة القوى العاملة بهدف تسهيل الأمر أمام المواطنين وسرعة إنجاز مصالحهم.. وبالقطع فإن موضوع الحصول على التأشيرات يعد من الاختصاصات الرئيسية للقنصلية وليس خاصا بأية جهة أخرى لكننا أخذنا على عاتقنا هذا الواجب لمعاونة القنصلية وتيسير الإجراءات أمام طالبى تأشيرات السفر وتخفيف العبء عنهم بدلا من الوقوف فى

طوابير طويلة أمام القنصلية ومواجهة بعض المصاعب والمشاكل.. فكان هذا هو الأصل.. ولما وجدنا أن هناك مشاكل تكتنف القيام بهذا الدور طلبنا إعادته إلى الأصل.. أي أن تتولى القنصلية أمر هذه التأشيرات أو تعطينا التسهيلات المطلوبة.. حتى يمكن أن ينتظم العمل بسهولة ويسر.

ودون مناسبة أصبحت شركات تسفير العمالة طرفا فى هذه المشكلة.. إذ ليس لها أى شأن بهذه المسألة، ونحن حريصون على عدم منح شركات تسفير العمالة صلاحيات قد تسهم فى تعرض العاملين فى الخارج للاستغلال.. كما أننا نحاول قدر الإمكان إغلاق الباب أمام السماسرة الذين قد يستفيدون من الأوضاع الراهنة لتحقيق مصالحهم الشخصية والمادية على حساب حقوق العمالة المصرية فى الخارج.

وانطلاقا من هذا المبدأ.. رفضت أن يصبح منح التأشيرات من اختصاص شركات تسفير العاملين.. وأصررت على أن هذه التأشيرات من صميم اختصاصات القنصلية ولقد تمكنا من بعد اللقاءات التى أجريناها مع السفير السعودى وكذلك السلطات السعودية أن نحقق تقدما إيجابيا فى هذا المجال.. واستطعنا التوصل إلى تسوية جيدة أسهمت فى حل المشكلة إلى حد بعيد.. وحتى فى المحافظات أصبح طالبو السفر يقدمون جوازات سفرهم والمستندات المطلوبة ويحضرون بعد فترة لاستلامها فى هدوء .. وهكذا تم حل أسباب الخلاف.

وبالنسبة لشركات إلحاق المصريين للعمل بالخارج.. فإننى أستقبل ممثليها.. وأستمع إلى مطالبهم.. مهما كانت هذه المطالب، حتى إن هذه الشركات كانت تطالب بمزيد من الرسوم أو المقابل الإدارى فقلت لهم ليس عندى مانع أن نقرر هذا المطلب، وأن نضمنه بقانون يضمن الالتزام بعدم تقاضى مبالغ إضافية من العمال.. وهذا الأمر يحدث باستمرار ولكننى لا أستطيع منعه لأنه يحدث فى الخفاء ومن خلف جميع الأجهزة المسؤولة... صحيح أن وزارة الداخلية ومباحث الأموال العامة تبذلان جهودا كبيرة فى هذا الصدد.. ولكن بلاغات المواطنين للشكوى من هذا الأمر غير كافية نظرا لحرصهم على إنهاء إجراءاتهم فى هدوء ويسر.

وعندما تطلب هذه الشركات مزيدا من المبالغ المقننة.. لابد أن أتردد كثيرا.. لأن ذلك لن يوقف المبالغ التى يتقاضونها من طالبى السفر للعمل بالخارج بطريقة غير

مشروعة ، ونحن نعمل على التصدى لأية محاولات لاستغلال العمالة المصرية .. وإذا كانت هناك مقترحات إيجابية، من أية جهة فإننا ندرسها أولا قبل تطبيقها والعكس صحيح.

يشكو الكثيرون من الصعوبات التى تواجه الراغبين فى السفر، فما دور الوزارة فى مجال تخفيف هذه الصعوبات وتذليلها ؟

البعض يتصور أن وزارة القوى العاملة هى الجهة المسؤولة عن إرسال الراغبين فى السفر للعمل بالخارج.. والحقيقة أن الوزارة تتلقى أولا طلبات من الخارج للحصول على عمالة بمواصفات وشروط محددة .. وتجرى بعد ذلك مسابقات ثم ترسل بيانات المرشحين للسفر إلى الخارج للجهة الطالبة، لإتمام الإجراءات. لكن البعض يتصور أن مجرد تقديم طلبات للوزارة بالسفر للخارج للعمل يكفى للحصول على مطلبه.. إذ لابد من اتخاذ خطوات معينة وبترتيب محدد لتقديم طلب سفر للعمل بالخارج.. فإذا توافرت فيه الشروط والمؤهلات المطلوبة أمكن إلحاق طالب السفر بالعمل لدى جهة بالخارج تطلب عاملا بهذه الشروط والمواصفات.

الضريبة على العاملين بالخارج

تمت الموافقة مؤخرا على قانون يقضى بفرض ضريبة على العاملين بالخارج.. ما رؤيتكم لهذا القانون؟ وما مدى تأثيره فى العمالة المصرية فى الخارج؟

هذه الضريبة كانت موجودة من قبل ولكنها كانت مقررة على العاملين بالحكومة والقطاع العام فقط.. وأية ضريبة يتم إقرارها تعرض أولا على مجلس الشعب الذى يناقشها باهتمام شديد وحرص بالغ، ومعظم العاملين بالخارج يؤكدون أنهم لا يهمهم دفع المبلغ بقدر ما يهمهم إجراءات تحصيله.. ولذا فهم يطالبون بتسهيل إجراءات تحصيل الضريبة.. وهذا ما تم بالفعل وعلى نطاق واسع.. ولابد من التأكيد على أن

موارد وتحويلات المصريين العاملين بالخارج تعد أحد الموارد الرئيسية للدولة خاصة فيما يتعلق بالنقد الأجنبى.

ولذا كان اهتمامنا منصبا على فرض ضريبة مناسبة وغير مبالغ فيها للمساهمة فى عملية التنمية فى مصر.. مع الحرص على توفير جميع إمكانات سداد الضريبة بسهولة، ودون أية تعقيدات أو عراقيل.

ما منظور الوزارة لحل الخلافات التى قد تنشأ بين العمال وأصحاب العمل فى الخارج؟

يبذل المستشارون العماليون جهدا كبيرا لرصد المشاكل التى قد تطرأ للعاملين المصريين فى الخارج.. ولكن يحدث فى بعض الأحيان أن نكتشف تفريط العامل فى حقه عند التعاقد.. والعقد بطبيعة الحال هو شريعة المتعاقدين.. وفى حالة كون عقد العمل مجحفا ولا يمنح للعامل حقوقه الكاملة فإن المستشار العمالى لن يستطيع عمل شئ.. ومع ذلك فإننا نحاول التحرك والتدخل عن طريق هؤلاء المستشارين وعن طريق السفارات وبكل السبل القانونية ، والحلول الودية لمساعدة العامل المصرى فى الخارج.

التعويضات لدى العراق

لاتزال قضية تعويضات ومستحقات العاملين فى العراق دون حل.. فما آخر المستجدات حولها؟

أولا قضية التعويضات للعاملين فى العراق معقدة جدا لأنها مرتبطة بالعقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على النظام العراقى.. ونأمل فى التوصل إلى تسوية تحفظ حقوق المصريين فى العراق وتعويضهم التعويض المناسب ، ومصر تستحق وفق تقديرات لجنة التعويضات الدولية مبالغ كبيرة.. تقدر الدفعة الأولى منها بحوالى ٦١ مليون دولار، والرقم بالتحديد ٦١ مليونا و٣٣٤ ألف دولار.

والتعويضات تختلف عن المستحقات، فالتعويضات تخضع لتقديرات لجنة دولية حسب استثمارات «أ ، ب ، ج» التى تقوم علي أساس تصنيفات وشروط محددة، والمستحقات ثابتة ولا تحتاج إلى إثبات.. وتحويلات المصريين فى العراق موجودة فى البنوك لكن المشكلة أن البنوك أوقفت التعامل وجمدت أرصدة العراق تنفيذا للحظر الدولى.

ومن المقرر أن يقوم البنك بصرف مستحقات العاملين فى العراق بعد حل المشكلة المذكورة.. أما التعويضات فهى ترتبط بتقديرات معينة تحددها اللجنة الدولية، والتأخير فى صرف التعويضات ناجم عن الحظر المفروض على الأموال والأرصدة العراقية، ونحن ننتظر رفع الحظر حتى يمكن تحويل هذه الأموال وصرفها عن طريق البنوك كما نتابع باستمرار مع وزارة الخارجية كل ما تعلن عنه لجنة التعويضات الدولية.

وماذا عن الاتفاقات الثنائية بين الوزارة والدول العربية الأخرى لضمان حقوق العمالة المصرية فيها؟

نحن نسير فى هذا الطريق بجدية بالغة وذلك من خلال اللجان المشتركة والاجتماعات الدورية، كما نقوم بتوقيع اتفاقيات خاصة بالعمالة المصرية فى الخارج لحل مشاكلهم وتيسير كل سبل الأمن والراحة لهم.

محاولة التخلص من البطالة

تنحصر نسبة ٨٢ ٪ من البطالة بين المؤهلات المتوسطة، وهى نسبة مرتفعة جدا، ما هى خططكم للتخفيف من حدة أزمة البطالة على المجتمع المصرى؟

فى اعتقادى أنها مشكلة تواجه كل المجتمعات، ولكن بنسب مختلفة، فمشكلة البطالة فى مصر من واقع الإحصائيات هى بطالة تنحصر بشكل كبير بين المتعلمين

وخريجى الجامعات، وقد تم الآن بالفعل حصر المتعطلين أو فائض الخريجين وهى البطالة التى نحاول التخلص منها، ومن واقع الحصر الذى قام به الحاسب الآلى فى مجلس الوزراء فقد تم الحصر فى ٢٤ محافظة من محافظات مصر إلى الآن، وفى طريقنا لاستكمال الباقى، ولدينا الآن إجمالى فائض الخريجين منذ عام ١٩٧٩م وحتى ١٩٩٢ م. ولقد لاحظنا اختلاف نسب البطالة من محافظة لأخرى.. ففى بعض المحافظات جاءت مرتفعة وفى البعض الآخر معقولة. وبشكل عام، فقد اتضح أن البطالة فى المؤهلات العليا وصلت إلى ١٠ ٪ والمؤهلات فوق المتوسطة وصلت الى ٨٪ من إجمالى نسبة البطالة الكلية، معنى ذلك أن نسبة البطالة فى المؤهلات المتوسطة بلغت ٨٢٪ من إجمالى النسبة.

فالبطالة اذن مركزة فى المؤهلات المتوسطة، ولذلك وجب علينا أن نركز عليها فى عملية التدريب التحويلى لإعدادها لفرص عمل منتجة.. على سبيل المثال لابد أن ندخل فى القطاع العام والخاص عمالة من المؤهلات المتوسطة ويتم تدريبهم لتحويلهم إلى عمال إنتاج، ليعملوا أمام الماكينات، فحصيلة ذلك العمل سوف تكون أرفع بكثير من أى عمل كتابى أو إدارى بالمؤهل المتوسط، مع الوضع فى اعتبارنا الخلفية العلمية لهذا الخريج بما يفيده فى عمله بحيث تكون إنتاجيته أعلى. وبذلك سوف يكتسب مهارة من جهة، ومن جهة أخرى ستكون لديه فرصة من خلال مؤهله للترقى فى هذا المجال إلى أن يصل إلى مركز معين فى أى مصنع أو أية شركة، وسوف نجد أن خلفيته العلمية تؤهله لذلك. ولهذا يجب علينا أن نبحث عن نمط غير تقليدى لتشجيع هذه العمالة والتى تحمل مؤهلات متوسطة للاتجاه نحو فرص عمل مفيدة ومنتجة ونخضعها للتدريب.

ولخفض هذه النسبة المرتفعة جدا فى جانب البطالة لابد من التعاون والتوافق بين الوزارات المختلفة، بحيث يتم الإعداد للجنة مشتركة تدرس كيفية الاستفادة من هذا الفائض والذى يمكن أن يؤهل العمالة المنتجة والمدربة فى الخارج والداخل، فقد آن الأوان لأن يكون عمالنا فى الخارج من المؤهلات المتعلمة المدربة تدريبا عاليا بما

يتيح فرصا أكثر لترويج عمالتنا خارج مصر، وأعني بهذا كله ألا يكون الخريج الحاصل على دبلوم تجارة مثلا مجرد شخص يمتهن الأعمال الكتابية، فمثل هذه الأعمال لم تعد مطلوبة فى الخارج حاليا.. ولا شك فى أن أفكارنا وخططنا سوف تساعد فى حل المشكلات التى تواجهنا وأرجو من الله أن يوفقنا أيضا فى حل مشكلة التشغيل وموضوع إعداد العامل المؤهل للعمل الجيد.

محاولات لمنع الانفجار

البطالة هى المناخ الخصب لنمو التطرف والإرهاب، ما رأيك فى هذه المقولة؟

أعتقد أنها مقولة صحيحة ليس فقط لنمو الإرهاب وإنما هي تربة خصبة للآفات الاجتماعية الضارة بكافة أنواعها كالإدمان مثلا.. وأرى أن التصدى لمشكلة البطالة واجب قومى يأتى فى المقام الأول.. وعلينا ألا نعالج الأمر من نهايته ولكن يجب علينا أن نعالج الأمور كلها من بدايتها أى من جذورها.. فالبطالة فى الأصل نتيجة لإنتاج بشرى أكثر من اللازم، ومن هنا فلابد من بذل الجهود فى سبيل حل تلك القضية أولا.

وفى اعتقادى أن الدولة جادة فى موضوع إيجاد علاج للانفجار السكانى والدليل على ذلك أن هناك وزارة خاصة بالسكان، فهذا الأمر لايمكن التهاون فيه نظرا لخطورته الشديدة وتأثيراته التى يمكن أن تبقى فى المستقبل لتنعكس على الأجيال القادمة، ولو قمنا بعملية حسابية بسيطة بالورقة والقلم، فإننا سوف ندرك حجم وأبعاد تلك المشكلة.. ولكنى أود الاشارة إلى أن أزمة البطالة فى طريقها الآن للحل، حيث تلقى اهتماما غير عادى من كافة قطاعات الدولة، لأن الجميع يدرك مدى حجم أزمتى الانفجار السكانى والبطالة وأخطارهما على مجتمعنا.

بيع القطاع العام يمثل هاجسا عند العمال، ما الضمانات التى توفرها الوزارة لعدم إنهاء خدمات العمال فى الشركات التى ستتم خصخصتها ؟

بصراحة يجب أن أقول وجهة نظرى وهى أن التحول إلى القطاع الخاص والذى يتم تنفيذه حاليا هو تجربة مصرية لها كثير من الإيجابيات وتسير بالسرعة المناسبة لاحتياجات المجتمع وللحالة الاجتماعية فى مصر. ونحن كجهاز تنفيذى كلنا نستمد السياسات العامة من السياسة التى يطالبنا بها الرئيس مبارك أمام الشعب ومن خلال توجيهاته التى تمثل أسس العمل والمعالجة، ولا شك فى أن التجربة المصرية قد استفادت من كل التجارب الأخرى التى نتج عنها انتعاش اقتصادى وحققت نجاحا حقيقيا ظهر أثره على تلك المجتمعات التى طبقت تلك التجارب.

فتجارب الإصلاح الاقتصادى وإن كانت فى أوروبا الشرقية أو الاتحاد السوفيتى بها سلبيات فإننا فى مصر استطعنا تفادى هذه السلبيات، كما أن عملية بيع القطاع العام تسير بطريقة لا تشير إلى المغزى المباشر لكلمة «بيع» إلا فيما يختص بمشروعات صغيرة غير مؤثرة، أما المشروعات الكبرى والتى تعتبر من أسس ودعائم الاقتصاد المصرى، فما حدث بشأنها هو توسيع لقاعدة الملكية وطرح أسهمها للبيع للمواطنين، مثلما حدث فى بعض الشركات الصناعية فى مجال التصنيع الغذائى وما إلى ذلك.. كما أن حكومتنا ملتزمة بكلام الرئيس حسنى مبارك عندما أشار إلى أنه يجب ألا يضار أى عامل فى هذه الشركات، ولا شك فى أن التجربة سوف تساهم فى القضاء على أزمتنا الرئيسية وهى البطالة وذلك بفتح آفاق جديدة لبعض الأفراد فى مجالات شتى وتوسيع قاعدة فرص العمل حتى يمكن لكل فرد أن يجد مكانا يعمل به.

أما من يعتقد بأن الحكومة لن تساعد العمال أو أنها ستتركهم دون رعاية، فهذا تصور خاطئ لأن الحكومة ملتزمة أو مرتبطة تماما بالبعد الاجتماعى، وأود التأكيد على أن البعد الاجتماعى هو أساس الإصلاح الاقتصادى.

وجهة نظر

ما ملاحظاتكم على أسلوب العمل فى وزارة القوى العاملة فى الفترة السابقة من منظور أنكم كنتم رئيسا سابقا لاتحاد العمال؟ وما توجهاتكم لتلافى السلبيات؟

فى حقيقة الأمر أن لكل إنسان وجهة نظر فى كل القضايا.. ولا شك فى أن الفترة السابقة حققنا فيها إنجازات عديدة ونرجو أن تكون الفترة القادمة مليئة بالإنجازات أيضا، والواقع أنه ليست لى وجهة نظر خاصة بالنسبة للفترة السابقة إلا أنها كانت فترة حققت فيها الوزارة واجباتها. ولكن مثلما يحدث فى أى مكان آخر، فمن الممكن تصحيح بعض الهياكل أو تعديلها وخصوصا أننا مقبلون على اختصاص جديد وهو اختصاص التشغيل، غَير التدريب فهذا يتطلب بعض التصحيحات أو بعض الإضافات إن صح التعبير فى أسلوب العمل أو فى هياكل الوزارة وهذا كله لم نبدأ فيه ولكن سوف نعمل فيه قريبا إن شاء الله.

اثنان فى واحد

أحمد العماوى رئيس اتحاد العمال سابقا، وأحمد العماوى وزير القوى العاملة حاليا، أيهما يدير الوزارة الآن؟ وما فلسفتك فى العمل؟

الاثنان معا.. فأنا رئيس الاتحاد والرجل النقابى العمالى السياسى، الذى نشأ فى التنظيمات السياسية المصرية بين ثورة ٢٣ يوليو ومسيرة العمل الوطنى فى كل مراحله مع مسئوليات العمل التنفيذى.. وبالطبع عندما يمتزج الاثنان، فان هناك فرصة أوسع لمزيد من النتائج المفيدة لصالح الوطن والعمل القومى.. ولا شك فى أننى كأى شخص آخر يكلف بعمل، يجب على أن أعطى كل ما بوسعى للخروج بنتائج مرضية ولكن قد تختلف الوسيلة والأسلوب من إنسان لآخر، ولكننى بالقطع لن أنفصل عن هذه التركيبة التى أعمل بها منذ أكثر من ثلاثين عاما فى العمل السياسى والنقابى بحيث تتواءم مع العمل التنفيذى الجديد.

خلافات خطيرة

كنتم قد شغلتم منصب رئيس الاتحاد المصرى للعمال من قبل، ما رأيكم فى الخلاف بين الاتحاد والوزارة وأيهما على حق؟

فى حقيقة الأمر أنه لا يوجد خلاف بين الاتحاد وبين الوزارة وإنما الخلاف كان منحصرا بين الاتحاد، والاتحاد فهناك وجهتا نظر داخل الاتحاد نفسه.

أما الوزارة فقد كانت لها وجهة نظر قانونية واتفقت مع طرفى النزاع على أن يتم رفع الأمر إلى مجلس الدولة وإلى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع وبالفعل جاءت الفتوى من الجمعية العمومية، والتى يجب أن تكون دائما ملزمة لكافة الأطراف وعلى الجميع احترامها وتنفيذها، وقد جاءت الفتوى لتقرر وجهة النظر القانونية، وأعتقد أن الجميع يجب أن يلتزم بالقانون لتسوية الخلافات لأن القانون صدر من أجل ذلك.. كما أن القانونيين الذين يصدرون الفتوى يحملون على عاتقهم فض النزاعات بالرأى القانونى، وإذا كان هناك من يعتقد أن من مصلحته عدم الأخذ بالرأى القانونى، فإننى أؤكد أنه يجانب الصواب كثيرا لأن التمسك بالرأى ليس هو الوسيلة لحل المنازعات.. ولذلك ما دمنا جميعا قد التزمنا وارتبطنا بفتوى الجمعية العمومية والقانونية فإنه يجب علينا احترامها والعمل بها. ومن وجهة نظرى كحكومى أو كوزير فإننى سوف أحترم هذه الفتوى وأية فتوى أخرى تحل مشكلة من المشكلات، ويبقى لزاما علىَّ الالتزام بها وتنفيذها لأنها الوسيلة الوحيدة لحل أى نزاع.

وأود الإشارة إلى أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر منظمة شعبية جماهيرية ولذا فان النزاع بين قياداته يعد شيئا خطيرا سوف ينعكس على القواعد، ولذلك وجب على القيادات أن ترتفع لمستوى المسئولية وأنا أعرفهم جميعا لأنهم جميعا زملائى وأعتقد أنهم يقدرون المسئولية تجاه قواعدهم وتجاه الناس الذين أعطوهم الثقة وانتخبوهم.. وعلى الجميع توحيد الصف والقيام بتسوية هذه الخلافات والنزاعات والالتزام من قبل كل من بيده الأمر بالقانون فى حل أية مشكلة.

علاقة تعاون

ما أوجه التعاون بين وزارة القوى العاملة والنقابات العمالية؟

أوجه التعاون بين الطرفين عديدة.. ونحن نقدم لهم كل مساعدة ممكنة خاصة على صعيد المسائل الفنية مثل الثقافة العمالية والأمن الصناعي والسلامة والصحة المهنية، كل هذه الأمور عبارة عن جهد مشترك بيننا كوزارة وبين النقابات العمالية، كما نعمل على معالجة المشاكل العمالية بالتعاون مع هذه النقابات.. ولقد حققنا خلال العام الماضي نجاحا ملحوظا في حل كم هائل من هذه المشاكل.

ضد الانقسام

ماذا يعني في تصوركم تغيير اسم الوزارة من القوى العاملة والتدريب إلى القوى العاملة والتشغيل، وهل هناك خطة متكاملة للمستقبل؟

الهدف من هذا التغيير كما سبق أن ذكرت هو الإعداد والتجهيز من أجل محاربة البطالة، وهذا ما أسعى له جديا خاصة بعد أن أعطاني الرئيس حسني مبارك والدكتور عاطف صدقي ثقتهما.. ولذا أرجو أن أكون عند حسن ظنهما وأن يوفقني الله لأداء هذه المهمة من أجل خدمة بلدي وعمال مصر الأوفياء.. وسوف تكون سياسة وزارة القوى العاملة والتشغيل في المرحلة المقبلة مساندة للتنظيم النقابي لإعطائه الفرصة لأداء دوره فأنا ضد كل ما يؤدي إلى إحداث انقسام في الحركة العمالية.. وأرجو أن يعاونني زملائي في القيادات العمالية لرأب الصدع الذي حدث في الاتحاد العام للعمال في الماضي لأن طبيعة المرحلة التي تعيشها مصر الآن تقتضي وحدة الصف وهدفنا جميعا لابد أن يكون في النهاية حل مشكلات العمل والعاملين.

ولا شك في أن التسمية الجديدة من وزارة القوى العاملة والتدريب إلى وزارة القوى العاملة والتشغيل تعكس دور الوزارة في المرحلة القادمة، وهي مهمة التصدي

لمشكلة البطالة ومحاولة إيجاد مزيد من فرص العمل الجديدة للشباب سواء داخل مصر أو خارجها، وهذا سيتطلب دراسات جادة وأسلوب عمل متميز يتفق مع متطلبات سياسة الإصلاح الاقتصادى.. وآليات السوق. وهذه المهمة الأساسية تحتاج إلى تضافر وتعاون كافة الأجهزة المعنية سواء التنفيذية أو النقابية كالتنظيم النقابى العمالى ممثلا فى الاتحاد العام للعمال، وجمعيات أصحاب الأعمال، واتحاد الصناعات المصرية، واتحادات الغرف التجارية. وأنا أعتبر أن أول مهامى فى الوزارة تسوية الخلافات بالاتحاد العام للعمال الجديد وضرورة التوصل إلى تسوية جماعية وليس أغلبية أو أقلية لأن أية انعكاسات للأغلبية أو الأقلية سيكون لها أكبر الأثر فى انقسام الحركة النقابية كما سيرتد بالسلب داخل القواعد العمالية والجمعيات العمومية.. والهدف من هذه التسوية هو الوصول إلى كلمة واحدة وإجماع الأعضاء على عمل جماعى يخدم مصر.

انطباعات

هل هناك تنسيق بين الوزارة وبين الصندوق الاجتماعى؟

الحقيقة أننا لم نبدأ بعد ولكن سيكون هناك تنسيق بيننا فى المستقبل.

أحمد العماوى من منظمة العمل العربية إلى وزارة القوى العاملة والتشغيل ماذا تعنى هذه النقلة وما تصوراتكم لحقوق العمال فى الدول العربية؟

لقد تعرضت لمشكلات وحقوق العمال فى الدول العربية ولكن النقلة الأخيرة التى توليت خلالها وزارة القوى العاملة لها دلالتها بأن المواطن المصرى فى خدمة بلده دائما أيا كان موقعه.. عندما طلب منى تولى هذا المنصب أو الموقع كنت جنديا من جنود مصر وفى أى موقع أطلب فيه ليس فقط منصب وزير وسواء أكان هذا الموقع أو المنصب كبيرا أم صغيرا فإننى مستعد لشغله طالما أنه يصب فى الصالح العام.

قانون العمل الموحد

ما ضمانات قانون العمل الموحد للعمالة المصرية؟

قانون العمل الموحد يعد إنجازا طيبا بكل المقاييس، ولأهمية مشروع إصدار هذا القانون قامت الأمم المتحدة بتمويل إعداده، ولقد شاركت فيه عدة جهات واتحادات من بينها اتحاد العمال واتحاد أصحاب الأعمال إلى جانب المسؤولين فى الجامعات وأساتذتها المهتمين بقوانين العمل، ورغم كل ما يثار فى الصحف الحزبية المعارضة حول قانون العمل الموحد فإنه من وجهة نظرى يتم إعداده بطريقة مثلى ، وتشارك جميع الأطراف فى وضع تصور لمشروعات القوانين الخاصة به إلى أن يخرج إلى النور. وهذه ضمانة من أهم الضمانات.. لأن المشاركين فى وضع القانون هم أصحاب المصلحة وهم الذين يبحثون المشروع ويقترحون النصوص والتعديلات.. كما أن الناحية العلمية والقانونية متوافرة فى اللجنة المشتركة التى تسهم فى وضع قانون العمل الموحد خاصة أننا على اتصال دائم مع أجهزة وخبراء الأمم المتحدة لمراجعة بنود القانون بما يتفق مع الاتفاقات الدولية، هذه هى ضمانات تكامل قانون العمل الموحد الذى نأمل أن يخرج بشكل حضارى ويعطى العمل الإنتاجى والتنموى دفعة قوية.. وهذا القانون سيراعى حقوق العمال وهو يضمن فى الوقت نفسه مصالح أصحاب العمل ونحرص على أن تكون العلاقة بين العامل وصاحب العمل منظمة وتقدم ميزات للطرفين.

أما من ينتقدون قانون العمل الموحد فهم تنقصهم المعلومات الكافية عن كيفية إعداد هذا القانون.. ولا يعرفون أننا نرحب بأية مشاركة تقدم إضافة موضوعية.. كما أننا نهدف إلى الصالح العام أولا وقبل كل شئ.

السيرة الذاتية :

- الاســـــــم : أحمد أحمد العماوى

- مواليـــــــد : ١٩٣٢م

- الوظيفـــــة : وزير القوى العاملة والهجرة

- الحالة الاجتماعية : متزوج وله ثلاثة أبناء

- التـــــــدرج : العمل الأصلى بشركة النصر للكيماويات الدوائية أبو زعبل.

- العمل السياسى والنقابى :

- ١٩٦٤م سكرتيرا عاما مساعدا للنقابة العامة للكيماويات ثم رئيسا للنقابة العامة للكيماويات ثم رئيسا للنقابة العامة للبترول والكيماويات.

- رئيسا للاتحاد العام لنقابات العمال.

- وكيلا لمجلس الشورى.

- عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية.

- مدير عام مساعد منظمة العمل العربية.

- دراسات فى الشئون العمالية بالمعاهد الدولية بالإضافة إلى دراسة الحقوق.





الدكتور أحمد جويلى .. مسئول خزائن التموين فى مصر!!

- ***العمل فى ميدان التموين شاق ومتداخل ويثقل كاهل كل من يتصدى له مهما أوتى من صفات وملكات!***
- ***إسعاد البسطاء هو غاية الأمل فى هذا الميدان بل. وأعتقد . فى كل ميادين الدولة.***
- ***الغش التجارى وفساد الأغذية أهم ما يشغلنى.***
- ***استقرار الأسواق ونظام كل سلعة وسوقها وخاصة فى رمضان والمناسبات الأخرى.***

العمل في ميدان التموين شاق ومتداخل ويثقل كاهل كل من يتصدى له لأنه يمس أقوات المواطنين بالدرجة الأولى.. وخصوصاً فى مرحلة بناء مصر الحديثة التى اقترب دخولها على القرن الـ٢١ فكان ولابد أن تعطى أدوات هذا البناء لرجال أقوياء شرفاء اختيروا بعناية ودقة ليجلسوا على عرش الوزارة فى مصر ليحيطوها بأسوار الطمأنينة التى تدفعها واقتصادها إلى غايات سعيدة، وحياة رغدة يتمناها المواطن المصرى؛ فكان من بين الرجال الشرفاء المخلصين الدكتور أحمد جويلى الحارس الأمين على مفاتيح خزانة التموين فى مصر؛ فحمل الرجل الرسالة بأمانة الواثق الواعى فأغلق أول ما أغلق أبواب الغش التجارى فى وجوه المفسدين وقفل أبواب الاحتكار للسلع.. وفتح باب تأمين احتياجات المواطنين من السلع الاستراتيجية وحسن تداولها فى الأسواق، ووضع السياسات التموينية التى تهدف إلى التنمية والتعاون مع كافة القطاعات المنتجة.. فأصدر القانون رقم ١١٣ الذى قلب به موازين السوق المصرية على رأس الغشاشين والمتاجرين فى أقوات المواطنين وذلك فى جرأة من يحمل مفاتيح القوة الأمنية التى تريد لمصر أن تمر بسرعة وسلام إلى قرن لا تهاون فيه للضعفاء والمتخاذلين فى ظل التكتلات الاقتصادية والتجارية التى ظهرت على سطح السوق العالمية.

ومن هذا المنطلق أعلن الوزير الهمام شعار ضرورة الاعتماد على الذات فى تدبير كافة احتياجات المواطنين من الداخل؛ بالإضافة إلى حماية المستهلك مع العمل على استقرار الأسعار وإنهاء القفزات الفجائية لها... وبذلك أصبح حديث السوق لدرجة أن أطلق عليه التجار ألقابا عديدة لجرأته فى محاربتهم ومن أغربها لفظ

«الشبح» الذى أصبح من أهم صفات الدكتور الجويلى لقضائه على مافيا الفساد والأغذية المغشوشة.

كل هذا دفعنا إلى أن نذهب إليه ونحاوره ونفتح قلبه ليكون هذا الحوار الشامل الذى تحدث فيه بصراحة الزاهدين عن مسيرة السلام فى منطقة الشرق الأوسط رأيه فيها.. ومراحل الإصلاح الاقتصادى بحكمة الواعين ببواطن الأمور مشيرا فى حديثه إلى الخطوات التى تتخذها وزارة التموين خلال عام ١٩٩٦م بداية من تأمين احتياجات المواطنين من السلع ونهاية بالحفاظ على أسعار السوق دون ارتفاعات غير محسوبة تضر بدخول الأفراد محدودى الدخل، كما تطرق حديثنا مع حارس خزائن التموين الدكتور جويلى إلى إنجازات الرئيس مبارك خلال الـ ١٤ عاما الماضية والتى تهدف فى مقامها الأول إلى بناء مصر الحديثة. والتى زادت من الرقعة الزراعية إلى أضعاف ما كانت عليه فى الماضى من خلال التوسع الأفقى والرأسى، واستصلاح الأراضى الصحراوية، وأكد الدكتور جويلى فى حواره أن مسيرة الإصلاح الاقتصادى التى أعطاها الرئيس مبارك اهتماما خاصا منذ توليه الحكم حققت نجاحا باهرا بشهادة كافة المؤسسات والمجتمعات الدولية، مشيرا إلى أنه ولأول مرة يتحقق فائض فى ميزان المدفوعات المصرى.. ويقدر رصيد مصر بالبنك المركزى بحوالى ١٨ مليار دولار؛ موضحا فى الحوار أن الرئيس مبارك كان حريصا على ضرورة وضع رؤية مستقبلية للمجتمع المصرى لدخول القرن الـ٢١، واكثر حرصاً على مشاركة كافة قوى الشعب من مؤسسات، ونقابات، وأحزاب، وجامعات، ومراكز بحوث فى مؤتمر الحوار الوطنى وهى سابقة لم يسبق إليها أحد فى تاريخ الحياة السياسية العربية فى المنطقة بأسرها.

وأوضح الدكتور جويلى فى رؤيته عن السلام أن نشر السلام العادل والشامل فى المنطقة، ونجاح مسيرة الاصلاح الاقتصادى ستكون لهما آثارهما الإيجابية على لقمة عيش المواطن المصرى فى المرحلة المقبلة وسيعود عليه بالرخاء فى مناخ أمن وسلام شامل.

وفى البداية قبل أن نغوص ونبحر فى أعماق حارس خزائن التموين فى مصر الدكتور جويلى بالأسئلة والحوارات لابد أن نعرف أولا من هو، فالدكتور جويلى من

مواليد محافظة البحيرة عام ١٩٣٧م، حصل على بكالوريوس الزراعة جامعة الاسكندرية عام ١٩٥٧م بدرجة الامتياز مع مرتبة الشرف الأولى، وفى عام ٦٢ حصل على ماجستير الاقتصاد الزراعى جامعة كاليفورنيا وبعدها بعامين حصل على الدكتوراه، وفى مارس عام ٦٦ عين مدرسا بقسم الاقتصاد الزراعى بجامعة الزقازيق فرئيساً للقسم عام ١٩٧١م وبعدها تدرج فى المناصب حتى شغل منصب زميل المعهد الدولى للتنمية والبنك الدولى. حتى تم اختياره عام ١٩٨٤م محافظا لدمياط وبعد انجازاته واسهاماته السريعة لتطوير المحافظة اختير وزيرا للتموين.

وبعد هذا التعريف البسيط بالدكتور جويلى حان وقت السباحة معه فى أفكاره من خلال هذا الحوار الذى نستهله بالسؤال الآتى:

مر أكثر من عام وأنتم تجلسون فيه على عرش وزارة التموين، فما شعوركم بعد هذه المدة؟!

أجاب: هذه المدة مرت على وكأنها عشر سنوات، وكأن هذا المكان يعجز من كثرة الأعباء والمشاكل والصعوبات التى واجهتها...

احساسى الشخصى أننى فى هذا المكان منذ عشر سنوات...

وأننى لم أعمل شيئا، وأطلب من الله أن يوفقنى وأعمل شيئا ما للناس تقول عليه: متشكر... وهذه قمة السعادة عندى وقمة الرضا.. إن الواحد يعمل شيئا والناس البسطاء تقول: إنه شئ طيب.. حينئذ أشعر أننى قد عملت طيباً، فالناس البسطاء هم عامة الشعب، وهم عندما يقولون ذلك فهذا يعطينا نوعاً من الراحة والتعويض عن التعب والحمد الله على ذلك.

خطة عام ١٩٩٦م

فى خلال هذا العام.. وضعتم ثوابت ومحاور رئيسية لإعداد خطة جديدة لعام ١٩٩٦م.

فما هذه المحاور، وما الخطة الجديدة لعلاج السلبيات؟ ولنبدأ فى الإيجابيات فى ظل أمن وأمان من خلال الاطمئنان الشائع للأغذية.

هناك أكثر من موضوع نعمل فيه خلال ٩٥/٩٦ وهو امتداد بلا شك للعام الماضى...

إن أول شئ لفت نظرى هو موضوع الغش التجارى، وفساد الأغذية وهى من الموضوعات الهامة جدا بالنسبة لنا ككل، وهى - أيضا - من الموضوعات المستمرة معنا، لذلك فإننا نكثف الجهود فى هذا المجال وحتى نكون أكثر فاعلية فإننا نحاصر الظواهر، والذى نركز عليه أكثر هو: كيف نقتلع الظاهرة من جذورها؟

فالتركيز على المنابع أكثر من التركيز على السطح.

الموضوع الثانى والمهم جدا بالنسبة للمواطنين هو، كيف نعمل على استقرار الأسواق أكثر فأكثر؟

استقرار سوق السكر، استقرار سوق القمح، استقرار أشياء كثيرة جداً فى شهر رمضان أو الأعياد وما شابه ذلك.

لكن كيف يكون لذلك نظام، فليس الأمر يتوقف عند الجهود فقط، أو النظام المستمر، وإنما يستقر من خلال الخطة الموضوعة للعام القادم، فسوف يكون هناك بإذن الله تركيز كبير على الجمعية التعاونية الاستهلاكية، والمجمعات الاستهلاكية، وعلى توفير السلع حتى تصبح يد الوزارة أقوى فأقوى، بحيث لا تتحول إلى سلطات، ولكن تكون لها مهابة، وبالفعل لها مهابة الآن.

وخلال عام ١٩٩٦م سيكون قد تم إفراز قانون منع الاحتكار والإغراق الذى سيؤدى إلى إنهاء القفزات الفجائية لأسعار السلع.

قانون الغش التجارى

بالنسبة للأجهزة المعاونة.. وجدت بعضها مثل وزارة الصحة والنيابة العامة، يعنى وجدتهما مع حضرتك (فريق عمل) ... بالنسبة لموضوع اللحوم الفاسدة، فقد تدخل فيه وزير الصحة، وتدخلت النيابة للتحقيق..

ولكن هناك بعض أشياء لم يعلم بها الجمهور وتجمدت!

أحب أن أسجل فى البداية شيئا: هو أن القانون يقول: المتهم برئ حتى تثبت ادانته... أنا لم أتعرض لأسماء لأننى لا أتعامل مع مستوردين ولكن الاستيراد بالنسبة لنا يكون مع الصحة والزراعة، والاقتصاد، فالتموين تجارة داخلية مع التجار.. هو طبعا الإعلان عن الأسماء عندما يتم الحكم فى قضية ... وقانون الغش التجارى ينص على ذلك إذ لم يكن منصوصا عليه فى القانون القديم..

إن الذى يدان هو الذى تظهره الجرائد... وفى نفس الوقت أصبح صدور قانون الغش التجارى هو الأداة التى تخيف، فالقانون رقم ٢٧١ لعام ٩٤ أصبحت عقوباته رادعة، وطبعا أصبح الناس يعملون حسابها، طبعا نحن نعمل فى قالب واحد مع وزارات الصحة والزراعة، والصناعة، والداخلية ويوجد بيننا تعاون وثيق فى كل الظواهر السلبية التى تظهر فى السوق.

محاربة السلع المجهولة

بالنسبة للقرار رقم ١١٣ .. أين صداه؟

هو قرار وزارى مازال يستخدم، وقد ساعدنا كثيرا فى محاصرة السلع الغذائية فى السوق، ونحن نعمل به على نطاق واسع..

الآن عندما يذهب أى مواطن إلى أى محل فى السوق يجد أن القانون ألزم البائع أن يوضح له مصدر السلعة وبلد الصنع.. فالقرار يحارب السلعة مجهولة المصدر، والآن كل واحد يحقق مصدرها ومصدرها موجود... فالقرار نفذ ومازال ينفذ على نطاق واسع ونتيجته موجودة فى السوق.

٥٠٪ نجاح

- يعنى نستطيع أن نقول: نجاح السيد الوزير كان كم فى المائة بالنسبة للأدوية، واللحوم، والألبان.؟

بالنسبة للأدوية فإنها ليست تابعة لوزارة التموين بالصفة المباشرة ولكن هناك قطاعاً تابعاً للوزارة وهو قطاع التجارة الداخلية، ولكن الصحة مسئولة عنها مسئولية مباشرة..

أما اللحوم والألبان فهى سلع وزارة التموين وهى مسئولة عنها، وأستطيع أن أقول إننا نجحنا لا أقول مائة فى المائة وإنما خمسين فى المائة فى الحفاظ عليها!!

وهذه سنة الحياة لأنه لا يوجد نجاح كامل أما بالنسبة للمرحلة الماضية فنحن سعداء بالنجاح الذى حققناه، ولكن بالنسبة لما نتمناه لم نحقق سوى ٥٠٪.

مقاومة شديدة

اذا كنتم حققتم نسبة ٥٠٪ فقط: إذن هناك صعاب تواجهكم فما هى؟!

طبعا المقاومة كانت شديدة... مقاومة كان الرأى العام يتابعها فقد كانت مقاومة كبيرة من أطراف كثيرة..

التلوث ورغيف العيش

سيادتكم كنت تتحدث عن الغاز الطبيعى، والتلوث فما علاقة هذا بالتموين؟

الغاز الطبيعى يستخدم فى الأفران (المخابز).. الآن البعض يستخدم «المازوت» وهو طبعا ملوث للبيئة، ونحن حاليا نتجه إلى استخدام الغاز الطبيعى عندما يكون متاحا، وطبعا سيادة الوزير «حمدى البنبى» يعطى رعاية كبيرة لهذا القطاع ويعطى الغاز للمخابز بالسعر المدعم الذى يصل للمستهلك، وهذا يؤدى إلى تحسين رغيف الخبز، لأنه - أى الغاز الطبيعى - غاز نظيف ويوفر إلى جانب ذلك فى تكاليف

الرغيف كما يحقق تسويقاً أفضل.. نحن نسير ببرنامج كبير جداً لتطوير المخابز فى مصر، فالمناطق التى بها الغاز نجعل أصحاب المخابز بها يطورونها وذلك بقروض ميسرة نقدمها..

أما المناطق التى ليس بها الغاز الطبيعى، فنصر على أن يستخدم أصحاب المخابز بها ولاعات ولا يستخدموا السولار حتى نتحكم فى الاحتراق، الأمر الذى يؤدى إلى نقص التلوث طبقاً للمعايير الدولية.

مياه الشرب

نتحدث مع سيادتكم عن المياه المعدنية.. طبعاً المواطن العادى لا يستطيع أن يشترى مياه «سيوه» ولا «بركة» .. فكيف نطمئن للمياه التى نملكها؟

مياه الشرب تابعة لوزارة الصحة .. طبعاً تصلنا شكاوى خاصة بالمياه وبعض المواطنين يحضرون لنا كمية من المياه، فنأخذها ونرسلها للصحة تحللها.. حتى المياه الغازية تصل إلينا الشكاوى منها!

ولكن لو بحثنا الأمر : هى تابعة لمن؟ فهى تابعة للصحة ولكننا نحاول المشاركة وحل مشاكل المواطنين.

أنا عن نفسي أشرب مياه الحنفية، ومستريح لها ولا أرى مشاكل فيها على الاطلاق!!

بالنسبة لهذه الشركات مثل «سيوة» ، «بركة» .. هل المياه فعلاً مياه شرب؟

أنا أعتبر «الصحة» هى أقدر على الإجابة منى على هذه الأسئلة، نحن عندما يشتكى أحد بعينه نأخذ عينه ونرسلها للتحليل، إنما المياه بالذات نحن لا نتعامل معها إلا إذا أتت شكوى.

لماذا كنت مهتماً بالمياه؟

لأنى أعرف خطورتها، وأعرف أنها تستخدم فى كل شيء. «بسم الله الرحمن الرحيم» ﴿ **وجعلنا من الماء كل شيء حي**﴾.

هل المحافظ الجديد يفعل مثلما كنت تفعل؟

أنا الآن أصبحت فى منصب آخر، وليست لى صلة فلا أعرف إن كان يفعل أم لا، أقول إن الواجب أن نقوم بمراقبة كاملة على مياه الشرب وهذا ليس «لوغاريتمات»، نأخذ عينة من كل منطقة ونرسلها للمعمل لتحليلها، وطبعاً نحضر مسئول الصحة ومسئول المحليات ويطلب منهما الكشف هل المكان به خطأ أم لا؟ ثم أرجع للمحطة وهى المصدر نفسه ـ يعنى فحص شامل ـ فقد تكون هناك ماسورة مكسورة..

أحيانا نجد شخصا يقول : المياه عندى تخرج سيئة! طيب أنت عندك موتور، طبعاً الموتور يعمل ضغطاً على الوصلات بين الشبكة وبين البيت، وكثرة الضغط تؤثر على الوصلة، فيحدث ـ أحيانا ـ أن تثقب هذه الوصلة وعندئذ لا يسحب الموتور من الشبكة فقط، وإنما من مياه الأرض أيضاً ، فيفتح الشخص الحنفية ويجد المياه سيئة!

ما أهم الشكاوى التى تأتى لسيادتكم؟

شكاوى كثيرة تصل إلينا، شكاوى خبز، شكاوى من أصحاب مخابز، شكاوى أخرى خارج نطاقنا مثل موضوع المياه تأتى كثيراً جداً، وشكاوى حتى ـ مِمَّنْ تستغيث من الامتحانات تأتى إلينا!!

لماذا يقدم المواطن العادى شكواه إليكم؟

الله أعلم.. طبعاً هو يرسل إلينا ونحن نتخذ إجراء ونرسل له.

ـ ننتقل للنقطة الثالثة وهى المحور الاستراتيجى للوزارة.

نحن كوزارة بحكم عملنا يحتم علينا الآتى: كيف نؤمن احتياجات مصر من كافة السلع، سواء التى نتعامل فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وطبعاً أهم شئ هو

القمح، فالمواطن تقريباً ـ حوالى ٦٠٪ أو ٧٠٪ من غذائه خبز، وهو ـ أى الخبز ـ سلعة حياتية واجتماعية مهمة جداً فى مصر، فأنا أتعاون وأنسق مع الزراعة وخاصة الإنتاج المحلى، كما أتعاون مع أجهزة الإدارة المحلية وفى نفس الوقت مع قطاع الأعمال العام والخاص، ثم فى نفس الوقت التوزيع الخاص بالمحافظات.. الخبز والمخابز أحد الموضوعات الكبرى التى تهتم بها الوزارة، وعمل استراتيجية طويلة الأجل، وكيف أؤمن احتياجات مصر من الداخل ومن الخارج... تأمينها اليوم... وتأمينها غدا... وتأمينها فى المراحل القادمة، فنحن نسير فى هذه الاستراتيجية..

ومن أهم الاستراتيجيات المحافظة على رغيف الخبز ونحن نحاول تطوير الرغيف بحيث يعالج بعض الأمراض، وهذه النقطة واحدة من الأشياء التى نعمل على تنفيذها، بحيث يكون الرغيف ٢٠٪ ذرة، والذرة ـ طبعاً ـ من انتاجى، وهذا معناه أننى أقلل من استيرادى من القمح، إلى جانب زيادة إنتاجى، يعنى أن الناس يستعملون الأرز أكثر أو البطاطس لكى يخف استهلاك القمح..

وليس تأمين الاحتياجات من القمح فقط ولكن أى سلعة من الزيت، من السكر، من أى سلعة.

هل توجد ديون استيراد؟

الحمد لله كل حاجة نستوردها من حر مالنا، طبعاً فسياسة الوزارة قائمة على برنامج يجعلنا غير مضطرين لأحد ولا مضطرين للاقتراض، وهذا يعتبر من أكبر الإنجازات، وأكثر الناس لا تعرف هذه الحقيقة، أنا كوزير تموين لا أبحث عن تجارة ولا فلوس، تحرير لقمة العيش ليس مشكلة «نشترى»..

وطبعاً البرنامج الذى ننفذه وتنفذه باقى الوزارات بتوجيهات من الرئيس مبارك تعتبر من أهم الأشياء التى عملت على تحرير لقمة العيش.

بالنسبة للتعاون العربى والتعاون الأوربى.

التعاون العربى كثير، كمثال التعاون المصرى السورى، نحن نصدر الأرز ونأخذ العدس والياميش فى رمضان وهى فائدة للأطراف كلها..

ومع أوربا نفس المنهج نصدر لهم ونستورد منهم.

طبعاً نستطيع أن نقول كم بالأرقام.

التجارة مع الدول العربية فى السلع التموينية قليلة، لأن أغلب الدول تستورد الطعام، كل الدول العربية مستوردة للأكل..

إذا لم يكن لديك فائض ماذا تصدر، المشكلة مشكلة إنتاج.. مشكلة فائض..

فمثلا نحن نصدر لسوريا أرزا لأن عندى فائض أرز، وكذلك أصدره إلى الأردن وإلى السعودية، والكويت، وأيضاً الخضار والفاكهة.. أحياناً نستورد «صلصة» من الأردن..

ما أريد قوله هو أن حجم الانتاج قليل، وهو ما يجعل التجارة بين مصر والدول العربية ضعيفة..

إلا أنه توجد مشروعات مشتركة حتى يزيد الإنتاج ويكفى الدول العربية، ولكن هذه الآلية ليست مستمرة بالدرجة المطلوبة.

ما هو أول قرار اتخذتموه بعد أن أصبحت وزيرا للتموين والتجارة الداخلية؟

كان قرارى الأول هو تشديد الرقابة على الأغذية؛ لأن هذا هو شغلى الشاغل فليس من المتصور أن يوجد فى الأسواق هذا الحجم الكبير من الأغذية الفاسدة وغير الصالحة للاستخدام وهذا الكم الكبير من السلع المخالفة للمواصفات والمجهولة المصدر وقد أنجزنا بعض الخطوات فى هذا الاتجاه خلال العام الماضى وكمية المضبوطات تؤكد ذلك وسيكون هناك اجتماع أسبوعى داخل الوزارة لرصد حركة الأسواق ورصد السلع التى يتم ضبطها والإعلان عن كل ذلك حتى يأتى الوقت الذى يلزم فيه الجميع من أجل مصر.

فى ظل سياسة اقتصادية تقوم على السوق الحرة ماذا يمكن أن يقوم به وزير التموين لكى يحكم سيطرته على الأسواق والأسعار؟!

هذه المسألة مرتبطة بآليات السوق وسوف يتم التحكم فى الأسعار من خلال دراسة حالة الأسواق بصفة يومية وعمل تقارير دورية مستمرة لحركة الغذاء على مستوى المحافظات أو رصد كل السلع الاستهلاكية المحلية والمستوردة.

أما بالنسبة لهموم رجل الشارع العادى الذى يعانى من ارتفاع وانخفاض الأسعار من يوم لآخر حتى من منطقة لأخرى، فإن ذلك يحتاج لدراسة عميقة وحاليا فإننى أعمل بشكل قوى على إدخال التطوير التكنولوجى فى قطاع الخضر والفاكهة ونطبق المواصفات عليها، وبالرغم من وجود قائمة فردية للأسعار.

ولتخرج قليلا من مسئولياتكم عن التموين لنقف على رأيكم فى مسيرة السلام فى الشرق الأوسط؟!

أوضح الوزير قائلا : إن ذلك ظهر جليا وواضحا أمام العالم كله فى الموقف المصرى الثابت تجاه مسيرة السلام فى الشرق الأوسط مؤكدا أن العالم كله أصبح يعرف تماما قدرة ومكانة مصر وأنها المفتاح الرئيسى للأمن والاستقرار والسلام فى منطقة الشرق الأوسط وقد تأكدت للعالم رسالة مصر فى تحقيق السلام مشيراً إلى أن الرئيس مبارك أعطى اهتماماً خاصا لمسيرة الإصلاح الاقتصادى منذ توليه الحكم وقال: إن مسيرة الإصلاح الاقتصادى قد حققت نجاحاً باهراً بشهادة المجتمع الدولى وكافة المؤسسات النقدية والمالية الدولية مشيراً إلى أن الرئيس مبارك استطاع بحكم علاقاته المتميزة أن يحقق لمصر المزيد من النجاحات فى المجال الاقتصادى خاصة إسقاط أكبر جزء من ديون مصر والتى تقدر بحوالى ٢١ مليارا.

إنجازات مبارك خلال ١٤ عاما؟

هل إنجازات مبارك حققت أهدافنا لبناء مصر المستقبل؟!

أكد الدكتور أحمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية أن انجازات الرئيس مبارك خلال الـ١٤ عاما الماضية كانت تهدف فى المقام الأول إلى بناء مصر

الحديثة؛ مشيراً إلى أن ذلك تحقق على جميع المستويات والاصعده السياسة الداخلية والخارجية.

إن جميع المجالات فى مصر شهدت نهضة شاملة سواء المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو الصناعية والزراعية والخدمات وغيرها.

وأكد أن مصر فى ظل ولاية الرئيس مبارك شهدت تطوراً خاصاً فى مسيرة الديمقراطية واحترام الدستور والقانون وتحقيق العدالة الاجتماعية لم تشهده فى أية مرحلة سابقة.

اصبحت قضية الأسعار فى مصر تشغل فكر القيادة السياسية ، كما تشغل بال كل فرد من أفراد المجتمع، خاصة الطبقات محدودة الدخل كما شغلت فكر أصحاب المشروعات الانتاجية لما لهذا الخلل من أثر على تكلفة الانتاج، فماذا أعددتم لهذه القضية؟!

إن ارتفاع الأسعار أصبح يمثل مشكلة ضاغطة على القواعد الشعبية المستهلكة وأصحاب رؤوس الأموال وأصبحت لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية على الأفراد ومواقع العمل والإنتاج وعلى الميزان التجارى وميزان المدفوعات، مما كان أحد العوامل المؤثرة فيما وصلت إليه الحالة الاقتصادية.

السيرة الذاتية :

الاســـــــــــم : الدكتور أحمد أحمد جويلى.

الوظيفـة الحـاليـة : وزير التجارة والتموين اعتبارا من ٣/٨/١٩٩٤م.
وعضو مجلس الشعب عن دائرة الجيزة أول .

مـــحل الميــــلاد : إيتاى البارود- محافظة البحيرة.

تـاريخ الميــــلاد : ٢٢/٣/١٩٣٧م

الحالة الاجتماعية : متزوج وله اثنان من الأبناء.

المؤهلات الدراسية : بكالوريوس الزراعة جامعة الاسكندرية. بامتياز مع مرتبة الشرف.

الدراســات العليــا
الحــاصل عليـهــا : ماجستير الاقتصاد الزراعى عام ١٩٦٢م جامعة كاليفورنيا بركلى، ماجستير الإحصاء جامعة كاليفورنيا/ بركلى ١٩٦٤م، دكتوراه الاقتصاد الزراعى عام ١٩٦٤م جامعة كاليفورنيا / بركلى.

الـوظـائـف الـتـى
شــــغلهـــا : مستشار فنى بوزارة الزراعة.

مستشار فنى بوزارة شئون السودان.

مستشار فنى بوزارة استصلاح الأراضى.

رئيس لجنة السياسات الزراعية والتنمية بوزارة الزراعة.

مدير مشروع تطوير النظم الزراعية.

محافظ دمياط عام ١٩٨٤م .

محافظ الاسماعيلية عام ١٩٩١م.

عضو مجلس بحوث الغذاء والزراعة بأكاديمية البحث العلمى .

عضو المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية.

زميل المعهد الدولى للتنمية بالبنك الدولى.

حائز على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم ١٩٩١م.

المؤلفـــات التى
أعـــــدهـا : القواعد الاقتصادية الزراعية.

التسويق الزراعى.

إعداد وتصدير الحاصلات البستانية.

بالإضافة إلى عدد من البحوث الزراعية.

المنشورة بالمجلات المتخصصة.





المستشار

طلعت حماد

وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة

- *المنافسة الشديدة مع أخى كانت الحافز الأول لنجاحى!*
- *مصر المحروسة صارت عجلة انطلاقة الشرق الأوسط.*
- *رجل القضاء يجب أن يتميز بالحسم الشديد.*
- *كل عمل الوزارات يصب فى شئون مجلس الوزراء.*
- *لا أميل إطلاقا لإطلاق التهم الجزافية.*
- *مناخ الاستثمار فى مصر تغير كثيرا منذ يناير ١٩٩٦.*

المستشار طلعت حماد.. رجل قانون وقاضٍ أثبت خلال توليه منصب وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة منذ يناير ١٩٩٦م أنه رجل دولة من الطراز الأول.

وعندما يجتمع القانون مع السياسة في شخص واحد تصبح الشخصية فريدة وذات طابع خاص.. فإذا أضيفت لها الحنكة والدبلوماسية واللباقة وسعة الأفق أصبح من اليسير القول إن هذا الشخص الذى تجتمع فيه كل هذه المميزات له مستقبل سياسى كبير.

ولد المستشار طلعت حماد فى يناير من عام ١٩٣٤م بكفر أبو داود محافظة الدقهلية وتخرج فى كلية الحقوق جامعة عين شمس عام ١٩٥٥.

ويحكى وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة جزءاً من حياته العملية فيقول:

بعد حصولى على ليسانس الحقوق عام ١٩٥٥م عينت معيداً بكلية الحقوق ثم صدر قرار بتعيينى مندوبا بمجلس الدولة، ثم صدر قرار آخر بتعيينى معاونا للنيابة وفوجئت باستدعاء المرحوم المستشار أحمد حسنى مدير عام النيابة لى، ولم أكن قد رأيته من قبل، وطلب منى أن أستقيل من الجامعة ومن مجلس الدولة وأن أتسلم عملى فى النيابة العامة. وأذكر فى ذلك الحين أن المهندس أحمد عبده الشرباصى وكنت على صلة قوية به؛ كان وزيراً للأشغال فى ذلك الوقت وخرجت من هذه الجلسة وقد كتبت استقالتى من الجامعة ومن مجلس الدولة وتسلمت العمل فى النيابة برغم غضب الوالد من ذلك، وقمت بالتحقيق فى العديد من القضايا الهامة إلى أن توليت بعض المناصب الهامة: رئيس الهيئة العامة للجنة المحاكم، ثم مساعداً لوزير العدل، وقبل هذا رئيسا لمحكمة الجيزة، ثم رئيساً لمحكمة استئناف طنطا، ثم رئيساً لمحكمة

استئناف الإسكندرية، وقبل أن أعمل رئيسا لمحكمة استئناف طنطا اشتغلت بالإضافة للعمل القضائى أمينا عاماً للمجالس القومية المتخصصة برئاسة الجمهورية وعضواً بمجالسها الأربعة.

وكانت هذه الفترة التى عملت فيها بالمجالس القومية فترة خصبة جداً فى تاريخ حياتى استمرت حوالى (١١) سنة أعطتنى الفرصة أن أدرس مع عقول مصر وصفوة المتقدمين فى كل المجالات جميع مشاكل هذا البلد والحلول المقترحة. وهذه المشكلات تشمل أوجه النشاط القومى كله من اقتصاد إلى زراعة ،صناعة وسياحة وبحث علمى وتعليم وعدالة وتشريع وتنمية إدارية، ومواصلات، وعرفت منها مكامن القوة فى المجتمع المصرى. وأعتقد أن هذا الحشد الكبير من عقول مصر الكبيرة الذين يعملون وفى كل المجالات مع الخبرة القضائية أعطتنى صورة مختلفة تماماً عما كانت لدى من قبل وأعتقد أن فترة (١١) سنة فترة شديدة الثراء أعتز بها كما أعتز بعملى القضائى الذى لم أنقطع عنه لحظة.

ما هى بالتحديد أول محطات سيادتكم؟

أول محطة بالنسبة لى شخصيا كانت المنافسة الشديدة بينى وبين شقيقى الأكبر والتى بدأت منذ أن كنت طالباً فى الروضة وهذه المنافسة جعلتنى أغير حياتى كلها، فكنت أتجه لدراسة الطب وعندما وجدت أخى الذى أنافسه قد دخل الحقوق؛ دخلت أيضاً كلية الحقوق.

وظلت هذه المنافسة بينى وبينه إلى أن تخرجنا سوياً وتقدمت عليه بالرغم من فرق السن بيننا. وهذه المنافسة التى بدأت منذ الصغر كانت حافزاً لى أن أثبت وجودى فى كل المجالات.

هذا بالنسبة للمحطة الأولى فما هى المحطة الرئيسية فى حياتك العملية ؟

تستطيعين أن تقولى إن هناك عدة محطات فى عملى بالنيابة بعد تركى الجامعة ومجلس الدولة جعلتنى دائماً فى صراع. هل كان قرارى خاطئاً واستجابتى لوزير العدل فى ذلك الحين المستشار أحمد حسنى ورفض والدى لهذا القرار، فكنت أريد أن أثبت أننى كنت على حق فظللت دائما أواجه التحديات لأثبت أننى على

صواب، وهذا جعلنى أتصدى لكثير من الأمور الهامة التى كان يتهرب منها الغير، وجعلنى أبذل كثيراً من الجهد وأن أكون معروفا منذ صغرى، وكان هناك تركيز شديد على نيابة الجيزة التى كنت أعمل بها.

ما هى أغرب قضية صادفتها خلال العمل بالنيابة وسلك القضاء؟

القضايا الغريبة كثيرة جداً ومن بين القضايا التى لا أستطيع أن أنساها قضية قتل قريبة حيث قتل مدرس طفلا عمره ١٢ سنة وقطعه إرباً حتى يخفى معالم الجريمة، وهذه القضية أخذت جهداً كبيراً فى تحقيقها واستطعنا أن نصل للفاعل عن طريق بعض المشاهدات البسيطة.

أما عن عملى القضائى فهو زاخر بالذكريات.

هل حكمتم سيادتكم بالإعدام؟

كثيراً.

هل أقدمت على ذلك؟

بالقطع لأنه قبل النطق بحكم الإعدام لابد للقاضى من التأكد التام أن الجانى يستحق الإعدام، لأننى لو ترددت دقيقة واحدة فلن أحكم عليه وهذه قاعدة أصولية فى القانون الجنائى وهو أن الشك يفسر لمصلحة المتهم. «خير للعدالة أن يفر ألف مذنب على أن يدان برىء واحد».

كيف ترى سيادتكم ظاهرة عدم الدقة فى إصدار بعض الأحكام فى عدد من القضايا؟

أنا من أنصار الحسم العادل الشديد جداً لذلك فقد ألغيت من حياتى كلمة آسف، وحرام.. فلابد لرجل القضاء أن يكون مثلاً وقدوة وأن تكون المعايير التى يحاسب بها أكبر بكثير جداً من معايير الآخرين، وبالضرورة فإن القاضى لابد أن يكون فى سلوكه ملتزماً بما لا يلتزم به غيره فأنا أعتقد أن الصورة التى تقولين عنها تناولها وعلاجها إيجابى وليس سلبياً فمن يخطىء يخرج عن القضايا وإن كان خطؤه محدوداً لأن الناس إذا فقدوا الثقة فى قضائهم فلا أمل فى الإنسان.

ما هى أخطر القضايا التى تعرضت لها فى حياتك العملية؟

قضية دفع التعويضات حيث إن هناك قانوناً يقول إنه لابد من وجود وثيقة تأمين لصالح الغير على رخص السيارات حتى يعوض المتضرر من حوادث السيارات، والتأمين الاجبارى يجبر شركات التأمين أن تعوض المتضرر إذا ثبت خطأ قائد السيارة، وقد لاحظت أثناء عملى كرئيس لمحكمة الجيزة. أن قضايا التعويضات كثيرة جداً وبشكل ملفت للنظر فى دوائر محكمة الجيزة وبدأت أبحث فى هذه القضايا.

ولاحظت ملاحظة غريبة وهى أن المدعى والمدعى عليه لا يقومان برفع هذه الدعاوى فى تلك الدائرة، وبالضرورة لابد أن تكون شركة (التأمين) ممثلة فى شخص رئيس مجلس الإدارة ومع ذلك تعرض هذه القضايا على دائرة استئناف الجيزة.

وقد النقطة الثانية أن عدد المحامين رغم كثرة هذه القضايا التى تجاوزت الآلاف هم أشخاص محدودون يتكررون وهذه هى الملحوظة الثانية التى بدأت على أساسها انتقاء القضايا واستدعاء الخصوم فيها ومن بينهم كثير من الأرامل، وسألتهم هل رفعتم قضايا تعويض؟ فأجابوا بالنفى فاكتشفت أنهم لا يعلمون ذلك وأرسلت إلى المحامين أيضاً، واكتشفت أن هناك تزويراً فى التوكيلات وبدأت أحقق فيها فاكتشفت أن هناك تشكيلات عصابية، وبدأت أتصدى لهذه العملية فأصدرت قراراً يقضى بعدم تسليم الصورة التنفيذية الصادرة من المحكمة فى قضايا التعويض إلا لصاحب الشأن شخصياً ولا يصلح التوكيل فيها ـ وقد تناولت الصحافة هذا الموضوع وأطلقت عليها قضية مافيا التعويضات كما تناولتها الأعمال الدرامية أيضاً فى أكثر من عمل فنى سواء للسينما أو التليفزيون والمسرح.

ننتقل إلى شئون مجلس الوزراء والمتابعة.. ما المقصود بمسمى شئون مجلس الوزراء والمتابعة؟

الوزير منصب سياسى ووزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة هو الوزير المختص بكل ما يتعلق بمجلس الوزراء سواء من ناحية إعداد ما يعرض على المجلس من موضوعات أو صياغة القرارات التى ينتهى إليها مجلس الوزراء وتحديد الوسيلة

التشريعية لتحقيق ما ينتهى إليه من قرارات سواء كانت فى حاجة لوسيلة تشريعية للقانون أم لا، كل هذا يقوم به وزير شئون مجلس الوزراء.

وكل عمل الوزارات يصب فى النهاية فى شئون مجلس الوزراء سواء فى شكل اصدار تشريع أو قرار جمهورى أو غيره.. ويتعين على الوزير المختص بشئون مجلس الوزراء والمتابعة دراسة القرارات ومدى اتفاقها مع أحكام الدستور والقانون واللوائح.

أما المتابعة فهى أخطر ما فى هذا العمل ومراجعة كل ما يصدر من مجلس الوزراء من قرارات، كما أن سياسة الحكومة متوقفة على متابعة ما تقرره الحكومة من سياسات أو من قرارات، وأنها تنفذ بالفعل لكى تحقق الغرض الذى من أجله صدر هذا القرار. ودور المتابعة دقيق للغاية وأعتقد أنه الدور الذى يضمن نجاح أو فوز سياسة أو إخفاقها أيضاً.

ما هى طبيعة عمل الوزير الذى يحمل هذه الحقيبة الوزارية؟

هذه الحقيبة هى أم الحقائب لأنها تتعلق بكل ما من شأنه تنفيذ سياسة الدولة.

ثار لغط كبير مؤخرًا حول قضية شركة إيجوث والمستثمر اللبنانى عبد الله الجمال.. فما رأى سيادتكم فى اللغط الذى أثير حول هذه الصفقة؟

بحكم عملى القضائى أقول دائماً إنه لا يجب التسرع فى إلقاء التهم وإصدار الأحكام فى الصحافة لمجرد ورود معلومة من هنا أو هناك. والقانون جرم هذا الفعل ويحرم النشر عن أى تحقيقات وكذلك الأمر بالنسبة لمجريات التحقيق فى بعض القضايا. أما بالنسبة للوشايات والبلاغات الكاذبة فلا يمكن نشر شيء عنها إلا بعد إصدار الأحكام القضائية فيها. وباعتبارى قاضياً ولست صحفيا ،مهنتى تحتم علىّ عدم الحجر على أى رأى وكذلك عدم التسرع بإلقاء التهم جزافاً.

السلطة القضائية هى التى تحكم، القانون أعطى لهذا الشخص فرصة الطعن على هذا الحكم إلى أن تنتهى مراحل الحكم من السلطة القضائية المنوط بها تحقيق القضايا والاتهامات، ومن باب أولى أن كل واحد عليه أن يعرف دوره. وبحيث لايصدر عن سلطة أخرى أوعن المواطن نفسه حكم فى قضية لم يتم البت فيها بعد.

ماذا تعنى الخصخصة من وجهة نظرك؟

الخصخصة هى التحول إلى القطاع الخاص بحيث يكون له الدور الأكبر فى العمل الاقتصادى على المستوى الوطنى.

طبعا هناك تسميات كثيرة لتوسيع قاعدة الملكية والتحول إلى القطاع الخاص من بينها الخصخصة ـ التخصيصية ـ والخوصصة وغيرها.

كيف يمكن الحفاظ على مكاسب العمال فى ظل برنامج الخصخصة الحالى فى مصر؟

مكاسب العمال وحقوق العمال ـ المكاسب ـ قد تكسب أو تخسر وبالتالى فإننى لا أفضل كلمة مكاسب بل هى حقوق كفلها الدستور المصرى والحكومة المصرية، ورئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك قبل الحكومة حريص للغاية على أن يكون ضد أى تجاوز ومع الحقوق الدستورية لكل مواطن إن كان عاملاً أو غير عامل، وبالتالى ليس هناك اعتداء على أحد على الإطلاق وهنا أيضاً لا تنازل، ولا تعارض أصلاً بين الخصخصة وبين الاعتداء على حقوق العمال، بالعكس حقوق العمال محفوظة بالقانون والحكومة أعلنت عدة مرات التزامها بهذه الحقوق الدستورية.

وفى مقابلة ثانية.. التقيت مع المستشار طلعت حماد لنبدأ فصلا آخر فى حوارنا مع سيادته يتناول أمورا أخرى حول شخصيته وطبيعة عمله.. وبدأنا بمناخ الاستثمار فى مصر فقال:

مصر المحروسة أصبحت عجلة انطلاق فى منطقة الشرق الأوسط وتناول اللقاء بالطبع موضوعات الإصلاح التشريعى والإدارى الحالى والتيسيرات العديدة التى تقدمها الحكومة للمواطنين والمستثمرين لجذب الاستثمار والتغلب على البيروقراطية، وسألت وزير شئون مجلس الوزراء عن تأثيرات القرارات الحالية على مناخ الاستثمار والأعمال والفلسفة من وراء تعديل التشريعات الحالية وتوقيتات التطوير الإدارى ومراحله ومدى تأثير القرارات السابقة على موارد الدولة المالية.

فأكد الوزير أن القرارات الحالية بدأت تفرض واقعاً إيجابياً جديداً على الاستثمار فى مصرمفاده وكما أكدت المؤسسات الدولية وتقاريرها بأن مصر أصبحت «درة

الاستثمار وذلك بالنظر إلى ضمانات الاستثمار والتيسيرات التى منحت للقائمين به وتبسيط إجراءاته والإعفاءات المرتبطة به وفقا للقوانين الحالية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تبسيط الإجراءات التى يتم اتخاذها له عائده فيما يتعلق بالتأثير على الموارد المالية فعلى سبيل المثال فإن تبسيط الإجراءات وخفض رسوم الشهر العقارى قد تم، وعند التنفيذ يجب مراعاة جميع الأبعاد وبما يحقق الأهداف الاقتصادية والمالية والاستثمارية وبما لا يؤدى إلى طغيان أى من هذه الأهداف على الأخرى.

وتبقى لى بعد ذلك ملاحظتان هامتان تتعلق الأولى بظهور الأبعاد القانونية المدروسة فى كل إجراءات وخطوات الإصلاح الاقتصادى والمالى والاستثمارى وهو أمر محمود بالنظر إلى أن القانون والاقتصاد وجهان لعملة واحدة.. كذلك فإن الاستقرار التشريعى وتبسيط الإجراءات هما بمثابة (البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية وهو الأمر الذى عبر عنه المستشار طلعت حماد قائلا.. إن الاستقرار التشريعى يعنى تقليل المنازعات القضائية ويعنى زيادة العملية الانتاجية وهى فلسفة فعالة لابد أن تواكب الإجراءات الفنية للإصلاح الاقتصادى الهيكلى.

أما الملاحظة الثانية فهى تتعلق بإجراءات أخرى تستهدف تنشيط الحصيلة الضريبية وذلك من خلال توسيع قاعدة الأعمال الحالية، فإلغاء الحكومة لعدد من الضرائب الحالية مثل ضريبة العاملين بالخارج والأيلولة والأراضى الفضاء سواء لعدم دستورية البعض منها أو عدم فعالية البعض الآخر لابد أن يواكبه تنشيط وزيادة الحصيلة الضريبية حتى لا يحدث إنخفاض فى الحصيلة يؤدى إلى قصور موارد الموازنة الحالية فهناك فرق كبير بين تنشيط الاستثمار وهو الأمر الذى يحرص عليه الرئيس مبارك نفسه والحكومة والحصول على حقوق الدولة التى تمول بها الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وغيرهما، وهو الأمر الذى يتطلب تطوير الإدارة الضريبية بشكل كبير.

انخفاض الحصيلة

أبدى البعض تخوفهم من انخفاض الحصيلة الضريبية وذلك بعد إلغاء العديد من الضرائب كضرائب الأراضى الفضاء وضريبة العاملين بالخارج والأيلولة..؟

ان الخوف هنا ليس من إلغاء تلك الضرائب ولكن من استغلال البعض لجو تشجيع الاستثمار الذى تنتهجه الحكومة فى عدم تسديد حقوق الدولة الضريبية - أى زيادة حالات التهرب الضريبى ما رأيك فى ذلك مع تحذير بعض أساتذة المالية العامة من انخفاض الحصيلة.

وزير شئون مجلس الوزراء

إن إلغاء بعض الضرائب كضريبة الأيلولة والأرض الفضاء وتخفيض البعض الآخر مثل التصرفات العقارية ورسوم الشهر العقارى أدى فى الواقع العملى إلى زيادة الحصيلة وليس العكس.. نعم زيادة الحصيلة! لماذا لأن خفض الأعباء عن الأفراد وتيسير الدفع يؤدى فى النهاية إلى تنشيط الحصيلة النهائية بالنظر إلى اتساع قاعدة الممولين وتحفيز هؤلاء على دفع ضرائبهم والتى هى حقوق الدولة، هذا من جانب أما الجانب الآخر. فهو أن اتخاذ تلك الإجراءات سواء الخاصة بتحقيق رسوم الشهر العقارى أو التصرفات العقارية أو إلغاء بعض الضرائب تم اتخاذه فى إطار توازن دقيق بين مجموعة أهداف مالية واجتماعية واقتصادية، وبالتالى فإن تحقيق هذه الأهداف جميعاً هو أمر مطلوب أما عن أنه يستغل جو تشجيع الاستثمار فى عدم سداد حقوق الدولة الضريبية أو خلافه فهذا كلام غير حقيقى لأن تشجيع الاستثمار يعنى إقامة مشروعات جديدة إضافة للإنتاج القومى، ومن ثم خلق فرص عمل والاضافة للانتاج القومى تأتى لا شك من أوعية الضرائب وبالتالى ستزداد الحصيلة وليس العكس.

نعلم أن هناك لجانا تعمل حاليا لخصخصة البنية الأساسية يشترك فيها مركز معلومات مجلس الوزارء والمحافظون، فما هو مدى الخصخصة فى ذلك النوع من الخدمات واستهدافاته وتوقيتات تنفيذه وضمانات تحقيق أهدافه؟

لقد صدر بالفعل قانون التزام المرافق العامة فى محطات الكهرباء والذى يسمح بأن يتولى القطاع الخاص إنشاء محطات توليد الكهرباء وتشغيلها وبيع الطاقة المتولدة منها وقد تم بالفعل طرح خمس محطات للقطاع الخاص وستفتح المظاريف فى الأيام القليلة المقبلة لترسيتها على صاحب أفضل عطاء وهو أمر يؤكد أن القطاع الخاص أصبح له دور فى بعض الأمور التى كانت محظورة عليه ومقصورة على الحكومة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد صدر القانون أيضاً بالتزام المرافق العامة فى الطرق

والذى يسمح للقطاع الخاص بإنشاء طرق جديدة وتحصيل رسوم عن هذه الطرق وسوف تصدر بعض القرارات الأخرى فى الأشهر القليلة القادمة كما أنه قد تم طرح بعض المطارات للقطاع الخاص لإنشائها وادارتها وتشغيلها، وكذلك تم طرح التليفون المحمول للقطاع الخاص وهذه المجالات الأربعة هى ولا شك من البنية الأساسية وهو أمر محمود لتخفيف العبء عن كاهل الدولة، والتزام المرافق العامة يعنى أن الدولة تضع قواعد للقطاع الخاص لتشغيل مرفق معين بذاته بضوابط وقواعد يتم الإعلان عنها فى التزام المرافق العامة عند طرحه على القطاع الخاص وهو أمر كان متبعا فى مصر فى كل المجالات فى الماضى.

وقد أوضح السيد رئيس الجمهورية فى أكثر من مناسبة أنه لن يمس عامل وأن العامل الذى لا يجد عملاً فإن الحكومة ملتزمة بأن تعطيه مرتبه كاملاً إلى أن يبلغ سن الستين.

فلا اعتداء على حقوق العمال.

وليست هناك مكاسب وإنما هناك حقوق وهذه الحكومة حريصة على كل فئة من فئات المجتمع.

هل يمكن خصخصة القضاء؟

ماذا تعنين بخصخصة القضاء؟

أعنى.. هل من الممكن أن تتحول المحاكم إلى القطاع الخاص؟

هذا غير وارد على الإطلاق فالقضاء سلطة من السلطات الثلاث فى الدولة ولا يمكن خصخصة القضاء لأنه سلطة من سلطات الدولة الثلاث كما قلت.

السيرة الذاتية :

- طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء

- من مواليد يناير ١٩٣٤ بكفر أبو داود محافظة الدقهلية.

- تخرج في كلية الحقوق جامعة عين شمس عام ١٩٥٥.

- بدأ حياته في السلك القضائي وكيلا للنيابة ثم مديرا لنيابة بور سعيد وطنطا وشمال القاهرة. ثم قاضيا بمحكمة بنها ثم مستشارا ثم رئيس محكمة الجيزة ثم رئيس محكمة استئناف طنطا عام ٩٣. فرئيس محكمة استئناف الاسكندرية عام ١٩٩٥.

- تصدى لقضية التعويضات عام ٨٧ وأحال ٧٠٠ حالة تزوير إلى المستشار محمد الجندي النائب العام في ذلك الوقت.

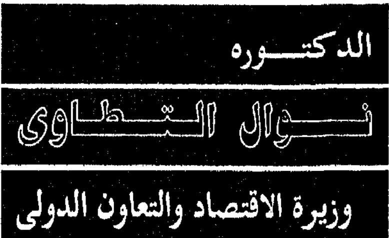
- عام ٨٥ عين مساعد لوزير العدل لشئون المحاكم.

- في عام ٨٧ أيضا. وافق المجلس الأعلى برئاسة المستشار وجدي عبد الصمد رئيس محكمة النقض على ندبه أمينا عاما للمجالس القومية المتخصصة.

- فى عام ٨٩ وافق مجلس القضاء الأعلى برئاسة المستشار أحمد شوقى المليجى رئيس محكمة النقض. على تجديد ندبه أمينا عاما للمجالى القومية المتخصصة لمدة عام ثم أعيد تجديد الندب عام ٩٠ بالإضافة إى عمله كرئيس لمحكمة استئناف القاهرة.

- متزوج وله أبنه واحدة تعمل فى البنوك وهو من أسرة قضائية شقيقة هو المستشار محمد سيد أحمد حماد نائب رئيس محكمة النقض السابق.





- اختياريى للوزارة تكليف أكثر منه تشريفا.
- أحلم بالانطلاق بالاقتصاد المصرى للقرن الـ ٢١.
- أعشق التحف.. ومقتنياتى ليست غالية الثمن.
- أشرف على الطهى فى البيت وزوجى ليس «أكولا».
- أهم ملامح المرحلة المقبلة توفير المناخ الملائم للتنمية فى مصر.

صعدت بسرعة، وقوبلت بترحيب شديد على ساحة السياسة المصرية، نظراً لكفاءتها وخبرتها وقدرتها على العمل والإنجاز..

ووصفها السفير الأمريكي بالقاهرة إدوارد ووكر، بأنها «شخصية ديناميكية تتمتع بالذكاء، ولديها خبرة علمية وعملية مهمة».

كانت أول امرأة فى العالم العربى تتولى رئاسة أحد المصارف الكبرى فى المنطقة لدرجة دفعت صاحبة جريدة «الأوبزرفر» البريطانية لكتابة مقال تساءلت فيه: «كيف تتولى امرأة قيادة بنك عربى فى مصر وليس فى لندن؟!».

إنها الدكتورة نوال التطاوى التى اختارها الرئيس مبارك من بين الأعضاء العشرة المعينين فى مجلس الشعب يوم (١٢) ديسمبر ١٩٩٥م، واختيرت لتولى حقيبة الاقتصاد والتعاون الدولى فى وزارة الدكتور الجنزورى التى أعلن تشكيلها يوم الرابع من يناير من العام ١٩٩٦م.

والدكتورة التطاوى ولدت بالقاهرة، وهى سليلة أسرة عريقة اشتهرت بعلمائها وأطبائها، حيث كان جدها طبيباً ووالدها أيضاً كان طبيباً بالقوات المسلحة، تخرجت فى قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة دفعة ١٩٦٥م، ثم حصلت على درجة الماجستير فى الاقتصاد عام ١٩٦٨م ثم الدكتوراه فى التنمية الاقتصادية والتجارية الخارجية عام ١٩٦٩م من جامعة وسكنسن بالولايات المتحدة الأمريكية.

سيادة الوزيرة.. السيدة العاملة فى كل المجتمعات تعانى من الازدواجية بين متطلبات عملها ومطالب بيتها.. فكيف تستطيعين المواءمة بين الجانبين؟

كل مجال يجب أن يأخذ حقه.. فساعات العمل يجب أن تمر بما يقتضى أن تكون عليه واجبات العمل فيها، ومع التنظيم يمكن للإنسان - رجلًا كان أو امرأة - أن يفسح أوقاتاً لبيته وحياته الاجتماعية..

وبالطبع كلما زادت الأعباء والمسئوليات، فإن الوقت المتبقى للحياة الاجتماعية يقل.. ولذلك فإننى أحاول الحرص على ألا تفوتنى مناسبة اجتماعية تستوجب المجاملة بالنسبة للأقارب والأصدقاء لأنه شعور مطلوب فى حينه ولا تكون له قيمة إذا ما تم تأجيله.

وفى مصر تواجه المرأة العاملة عدة صعوبات، وتكون حياتها أكثر مشقة، ولذلك فمن الطبيعى، بل والمطلوب أن تجد الزوجة تعاوناً داخل المنزل، حتى تستطيع القيام بواجباتها على أكمل وجه، سواء من جانب زوجها أو أولادها.. فالمسئولية مقسمة، ولكل فرد دور يقوم به. ففى الخارج يتعلم الطفل منذ صغره كيف يساعد فى المنزل، وكيف يعتمد على نفسه.

ما هى نصيحتك للمرأة العاملة المصرية؟

نصيحتى للمرأة العاملة، أن تنظم وقتها، وترشد إنفاقها، وتحافظ على كيان الأسرة وتماسكها، وأن تقوم بتربية أبنائها على الأخلاق الحميدة والسلوكيات والقيم السليمة.

ما هى أفضل الأكلات التى تقومين بطهوها بنفسك.. وهل يمكن أن تصفيها لنا فى خطوات بسيطة؟

وترد الوزيرة بابتسامة عريضة وتقول: أولًا أحب أن تعرفى أننى أجيد صنع كافة الأطباق الشرقية رغم أن لدى من يعاونوني ويقومون بالطهى تحت إشرافى.. ولكن طعامنا بشكل عام صحى، ولا نميل إلى الأكل «المسبك» مع قليل من الأرز والمكرونة، ونعتمد على اللحوم الخفيفة، والسلطة طبق أساسى.. وأحمد الله أن زوجى

عملت بعد عودتها فى إدارة البحوث بالبنك الأهلى، ثم وقع عليها الاختيار عام ١٩٧٢م للعمل كخبيرة فى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ثم ألحقت بعد ذلك للعمل فى البنك الدولى بواشنطن عام ١٩٧٥م.

ثم عادت إلى الوطن فى بداية عام ١٩٧٩م فى أعقاب الانفتاح الاقتصادى؛ للعمل فى بنك الاستثمار العربى، حيث تدرجت فى مناصب الإدارة العليا حتى وصلت إلى منصب رئيس مجلس إدارة البنك. بموجب قرار جمهورى فى أبريل من العام ١٩٩٢م.

متزوجة من محمد قاسم الخبير الاقتصادى وخريج جامعة السوربون ورئيس شركة النيل لتداول الأوراق المالية، والدكتورة نوال أم لولدين: هشام الحاصل على بكالوريوس الهندسة وماجستير إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية، ويعمل حالياً، وهو متزوج من مصرية خريجة كلية الفنون الجميلة، والثانى شريف: وهو طالب فى المرحلة الاعدادية بمدرسة مصر للغات، وبطل الجمهورية فى التايكوندو لعامين متتاليين.

باختصار.. الدكتورة نوال التطاوى شخصية نسائية حققت للمرأة المصرية إنجازاً يقارن بإنجازات سيدات الحركة النسائية الكبريات مثل هدى شعراوى، وصفية زغلول، وسهير القلماوى.

وسوف يسجل، التاريخ أنها أول امرأة مصرية تتبوأ منصباً وزارياً خطيراً، وهو حقيبة وزارة الاقتصاد، ولأنها بحكم هذا المنصب تصبح مسئولة عن تحقيق آمال (٦٠) مليون مصرى ومصرية.

ولا شك فى أن الحوار مع الدكتورة نوال التطاوى حوار من نوع خاص، تكمن خصوصيته وأهميته فى أنه حوار دافىء مع خبيرة الاقتصاد والوزيرة ومع الأم والزوجة وربة المنزل.

وكانت إجاباتها أيضاً تتجول فى المسافة بين اقتصاد مصر وخطة الوزارة وبين اقتصاد الأسرة الصغيرة ونفقات البيت.. وكانت هذه الدردشة:

ليس أكولًا ولا يميل إلى الحلويات. وبالنسبة لشريف ابنى فإن أكلاته المفضلة سهلة الإعداد وعلى رأسها البطاطس المحمرة والباميه، وبالنسبة للمنزل فأنا حريصة على نظافته وترتيبه.

وإذا انتقلنا بالحديث من مجال الاقتصاد الصغير إلى الاقتصاد الكبير يقولون إن الاقتصاد الناجح يعتمد على تحسين مستوى معيشة الأفراد المادية والمعنوية.. فما هى ملامح خطة الوزارة لتحقيق هذا الهدف؟

لا شك أنه فى ضوء الأهداف التى أعلنها السيد رئيس الجمهورية فى خطابه إلى مجلسى الشعب والشورى لوضع السياسات التى تؤدى إلى الإسراع بمعدلات التنمية باعتبارها العنصر الأساسى لرفع مستوى المعيشة للمواطن المصرى ، لاشك فى أن ذلك سوف يقتضى العمل على زيادة معدلات الادخار وحفز الاستثمار المحلى والأجنبى وتنشيط سوق رأس المال لدفع عمليات الإنتاج ورفع الإنتاجية فى كافة المجالات، مع التوجه الواضح لتشجيع الصادرات. ومن أهم الأهداف القومية أيضاً العمل على توفير فرص عمل متزايدة للشباب عن طريق تشجيع إقامة المشروعات الكبيرة وكذلك المشروعات الصغيرة التى يقوم بتمويلها الصندوق الاجتماعى. ويقوم بتنفيذها عن طريق البنوك.

وماذا عن تشجيع الصادرات المصرية للخارج.. وهل هناك خطة محددة لتطوير البنوك وأدائها؟

بالطبع.. وبالنسبة لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولى فإننا نرى أن دفع العملية التصديرية يعد من أولويات المرحلة المقبلة. ونؤكد هنا على أهمية الاهتمام بجودة المنتج سواء أكان معداً للتصدير أم موجهاً للسوق المحلية أخذاً فى الاعتبار مناخ المنافسة المرتبط بتحرير التجارة الخارجية والانفتاح الكامل على العالم الخارجى فى ظل اتفاقية الجات بدورة اورجواى.

وفى هذا الصدد، فإننا سنعمل أيضاً على تشجيع الإنتاج المحلى للسلع الوسيطة والرأسمالية التى ترتبط بالتوسع المستهدف فى الاستثمارات والتى يتم توفيرها حالياً

عن طريق الاستيراد من الخارج.. وسوف يتم تطبيق هذه السياسة تدريجيا خاصة وأننا فى مرحلة البناء فيما يتعلق باستقدام الخبرات الفنية ذات الصفة العالية التى يحتاجها إنتاج هذه السلع.

أما بالنسبة للجهاز المصرفى فى المرحلة المقبلة فله دور كبير مثلما كان له فى مراحل الإصلاح الاقتصادى السابقة حيث كان له السبق فى تشجيع إقامة المشروعات المشتركة تحت مظلة قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى، وتمويل كافة الأنشطة الاقتصادية، كما كان له دور حيوى فى إنجاح سياسة الإصلاح النقدى والمالى فى مجال تطبيق سياسات تحرير سعر الفائدة وسعر الصرف.

وسيكون للبنوك فى المرحلة القادمة أيضاً دور بارز فى مجال تعبئة مدخرات المصريين فى الداخل والعاملين بالخارج فى مجال تمويل المشروعات الجديدة وتحديث هياكل الإنتاج للمشروعات القائمة، وفى دفع عملية الخصخصة بالمشاركة فى تقييم الشركات التى ستطرح أسهمها أو أصولها للبيع وتدوير محافظ أوراقها المالية والقيام بعمليات أمناء الاكتتاب وإنشاء صناديق الاستثمار وغيرها من المؤسسات التى تعمل على تنشيط سوق المال.

أحياناً تقف العقبات الإدارية والبيروقراطية أمام تحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة.. فما هى خططك للتغلب على هذه العقبات؟

أتفق معك فى أن تحسين أساليب الإدارة، عامل حاسم فى النهوض الاقتصادى والاجتماعى كذلك، ولا شك فى أنه من أهم اهتمامات الجميع فى الوزارة الجديدة، هو مجابهة هذه المعوقات والعمل على إزالتها بكل ما يقتضيه الأمر من تدريب، لرفع الكفاءة الإدارية أو تبسيط فى قواعد أو إجراءات.

وأستطيع أن أؤكد لك أن المرحلة المقبلة، سيكون من أهم ملامحها توفير المناخ المناسب للتنمية والعمل على تطوير الادارة والحد من الاجراءات البيروقراطية، وتوفير كافة الإمكانات لتعظيم الاستثمار ورفع كفاءة الإنتاج.

د. نوال التطاوى، هل كنت تتوقعين تولى منصب مهم على رأس وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى؟

بأمانة.. لم أكن أتوقع تولى هذا المنصب المهم خاصة فى هذا التوقيت بالذات، وعقب تعيينى كعضو فى مجلس الشعب يوم ١٢ ديسمبر الماضى ... لقد كان الخبر مفاجأة سعيدة لى ولأسرتى ولكل المحيطين بى..

أنا اعتبر أن اختيارى شرف كبير وتقدير أعتز به من السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء وهو فخر للمرأة المصرية لأن اختيار سيدة ليس لها نشاط سياسى سابق يدل على الثقة بالمرأة وبكفاءتها وقدرتها على تحمل المسؤليات الجسام التى يقوم بها الرجل.. لقد فرحت من قلبى لأن أهلى والناس المحيطين بى أخبرونى عقب تولى الوزارة أنهم كانوا يتوقعون حدوث ذلك رغبةً للمشاركة فى تحقيق آمال الشعب المصرى فى الانطلاق الاقتصادى إلى آفاق التنمية الذاتية المتواصلة ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

أود أن أسألك سؤالا صريحًا: ما هو سر الصعود السريع لك خلال السنوات الأربع الماضية من مدير عام فى بنك إلى رئيسة هذا البنك ثم عضو فى مجلس الشعب وأخيرًا وزيرة للاقتصاد والتعاون الدولى؟

إننى أعتبر أن السنوات الأربع الأخيرة هى السنوات الذهبية فى حياتى العملية وأنها الصعود بالنسبة لى.. أما قصة هذه السنوات فإنها تبدأ منذ أن كنت خبيرة فى البنك الدولى عام ١٩٧٩م، ووقتها كان الدكتور وجيه شندى قد بدأ إجراءات تأسيس بنك الاستثمار العربى، وبعدها بدأ فى استقطاب مجموعة من المصريين ذوى الكفاءة، سواء فى الداخل أو فى الخارج للعمل فى المناصب القيادية بالبنك.. اتصل بى الدكتور وجيه شندى وعرض على العمل فى البنك فوافقت على الفور لحبى العميق لمصر، وارتباطى الشديد بجذورها.

وكان من بين هذه المجموعة المتميزة زوجى محمد قاسم الخبير المالى والاقتصادى، والدكتور مدحت حسنين الذى كان يعمل فى ذلك الوقت فى أحد

صناديق التنمية العربية، وبعد تأسيس البنك بفترة وجيزة تم اختيار الدكتور وجيه شندى وزيراً للاستثمار، ويتولى رئاسة البنك بعده الدكتور فؤاد هاشم وزير الاقتصاد الأسبق، ثم لأتولى أنا رئاسة البنك فى أبريل عام ١٩٩٢.

وقد اعتبرت توليتى لهذا المنصب فخراً لبنات جنسى حيث إن هناك امرأة قفزت إلى القمة فى الجهاز المصرى، لتصبح أحد العناصر الأساسية لصنع القرار الاقتصادى، وظللت فى هذا الموقع حتى فوجئت يوم ١٢ ديسمبر الماضى بتعيينى عضواً بمجلس الشعب ضمن العشرة المعينين ثم باختيارى وزيرة للاقتصاد والتعاون الدولى فى التشكيل الوزارى الأخير برئاسة الأستاذ الدكتور كمال الجنزورى وأصارحك بأمانة.. أن هذا الاختيار كان مفاجأة لى بكل المقاييس على الرغم من أننى اعتبرت أن الوصول إلى هذه المكانة الاقتصادية الرفيعة ليس مصادفة، بل هو حصيلة رحلة طويلة من العلم والعمل والخبرة.

هل يعنى اختيارك كوزيرة للاقتصاد تكريماً لشخصك أو مكافأة لتميزك وخبرتك؟

الاثنان معاً.. فاختيارى كوزيرة اقتصاد أعتبره تكريماً لى بكل ما تحمل الكلمة من معان، وهو أيضاً مكافأة من أعلى مستوى لجهد متصل فى العمل الاقتصادى، كما أنها مسئولية كبيرة أعتز بها وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى فى أدائها، واختيارى كذلك يعنى أن تولى المرأة لمنصب قيادى فى مصر أصبح أمراً وارداً خاصة أنه أصبح هناك ثلاث وزيرات فى الوزارة حاليا.

وأعتقد أن هذا الأمر سيفتح المجال أمام المرأة المصرية لتولى المناصب القيادية متى كانت لديها الكفاءة المطلوبة حيث انتهت فى تصورى صورة عدم مساواة المرأة بالرجل أو التحيز ضدها..

هل استفدت من عملك كخبيرة اقتصادية فى المؤسسات المالية الدولية، وحياتك فى الولايات المتحدة الأمريكية؟

نعم بالطبع، فلقد قضيت فترات طويلة فى الولايات المتحدة وتأثرت خلال فترة وجودى فيها، بأسلوب التفكير المنظم والقدرة على البحث، واحترام الآخرين، هذا على المستوى الخاص، أما على المستوى العام فقد استفدت من عملى كخبيرة اقتصادية بالتجارب المفتوحة، خاصة فى الأمم المتحدة والبنك الدولى، والعمل فى هذا المجال أكسبنى بالطبع خبرات واسعة، من خلال الاطلاع على اقتصاديات بعض الدول، ونظمها المختلفة، وتجاربها المتنوعة فى سياسات الإصلاح الاقتصادى.

لقد كانت مشاركتى فى مراجعة خطط التنمية الاقتصادية، لبعض الدول الأفريقية ومنها سيراليون ومالى والسنغال وأثيوبيا، مفيدة فى تراكم الخبرات والمهارات كما أن عملى بالبنك الدولى بواشنطن، مكننى من القيام بدراسة المشروعات التى تتقدم بها الدول النامية، وتطلب تمويلا لها من البنك الدولى، كما جعلنى العمل فى تلك المؤسسات أفهم أساليب عملها وإدارتها الداخلية وأسلوب الحوار بينها وبين الدول المتلقية للمساعدات والقروض التى تقدمها.

وأضافت: اننى على دراية بعمل المؤسسات الدولية، وأسلوب الحوار الذى يتبعونه، بمقارعة الحجة بالحجة والبرهان وأعرف أن لديهم رؤية مستمدة من العلم ولكننا فى نفس الوقت لنا رؤيتنا الخاصة التى تتفق مع الواقع العملى للمواطن المصرى ومصالحه. وأنا أرى أن الأهداف مشتركة بيننا وتتركز المفاوضات فى كثير من الأحيان، حول الوسائل والأدوات والتوقيت المناسب.

ماذا تتمنى وزيرة الاقتصاد تحقيقه للاقتصاد المصرى؟

على المستوى الشخصى أتمنى أن يكون الناس أكثر ابتساما وأقل هموماً وأكثر تفاؤلا، مع سلوك اجتماعى أفضل.. أما على المستوى العام، فإننى أتمنى رفع معدل النمو فى الناتج القومى، من خلال زيادة المدخرات والاستثمارات، وتشجيع الصادرات، وتنشيط سوق المال، وتحقيق آمال المواطنين فى مستوى معيشة أفضل وتحسين كافة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، وأن تتوفر للاقتصاد المصرى قوى الدفع الذاتية.

ما هى هواياتك وكيف تمضين أوقات فراغك؟

أحب سماع الموسيقى الكلاسيك، وأغانى أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وعبد الحليم حافظ ومشاركة زوجى فى هواية القراءة، ولكنه مهتم أكثر منى بالكتب التاريخية والفلسفية، كما أحب كذلك الجلوس بمفردى لبعض الوقت، وأهوى الرسم والفنون بأشكالها المختلفة.. ولكن هذا الاهتمام لا يمتد إلى الممارسة بل يقف فقط عند حدود شراء اللوحات التى تعجبنى، والحصول على التحف التى تلفت الانتباه، وأقتنى التحف بالشكل المعقول والتى تعبر عن الأصالة العربية وتنطق بالجمال.. ومقتنياتى ليست غالية الثمن، ولكنها تمثل بالنسبة لى معنى إنسانياً.

ما هى أفضل ألوانك؟

اللون الأبيض والأزرق والتركواز والأخضر الزرعى، لأن هذه الألوان مرتبطة بالبحر والسماء والحدائق، فأنا عاشقة لها، ودائماً ما أشعر بالراحة النفسية كلما تمتعت برؤيتها.

متى تبكى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى؟

أبكى عندما يكون هناك تصرف ما غير متوقع، خاصة من الأشخاص المقربين لدى.

ومتى تفرحين؟

عند حدوث مناسبات عائلية سعيدة داخل أسرتى، أو حدوث تطور جميل داخل المجتمع.

ما هى أمنياتك للبيت والأسرة المصرية؟

أتمنى أن أسهم فى تيسير حياة الأسرة من أجل بيت مصرى سعيد.

وما هى أمنياتك لمصر؟

أتمنى أن تتبوأ مصر مكانتها الرفيعة على الساحة الاقتصادية العالمية التى تتفق وماضيها العريق.

السيرة الذاتية :

الاســــــــــم : دكتورة/نوال عبدالمنعم التطاوى

مـحل وتاريـخ الميلاد: القاهرة - ج. م. ع- ١٤ سبتمبر ١٩٤٢م.

الحـالة الاجتماعيــة: متزوجة

الأبـــنـــــــــاء: هشام وشريف

الشهادات الدراسية:

- بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية عام ١٩٦٥م، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- ماجستير فى التنمية الاقتصادية عام ١٩٦٨م، جامعة ويسكنسون، ماديسون، ولاية ويسكنسون، الولايات المتحدة الأمريكية.
- دكتوراه فى التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية عام ١٩٦٩م، جامعة ويسكنسون، ماديسون، ولاية ويسكنسون، الولايات المتحدة الأمريكية.
- زميل فى برنامج تقييم المشروعات الصناعية عام ١٩٧٨م، معهد التنمية الاقتصادية، البنك الدولى، واشنجتون، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبـــرة العمليــــة:

- ١٩٧٠ - ١٩٧٢م: رئيس قسم، ادارة البحوث، البنك الأهلى المصرى.

- ١٩٧٢ - ١٩٧٤م: خبيرة فى الأمم المتحدة للعمل فى نيويورك، بجانب عدد من الدول الأفريقية.

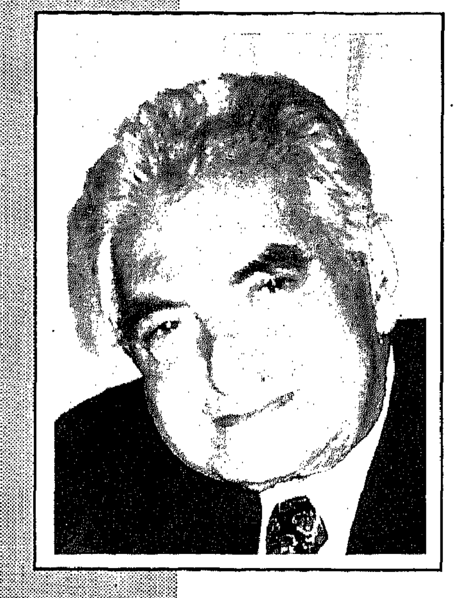
- ١٩٧٥ - ١٩٧٩م: خبيرة فى البنك الدولى بواشنجتن، إدارة أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

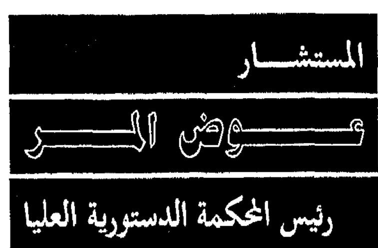
- ١٩٧٩ - ١٩٩٢م: مدير عام بنك الاستثمار العربى.

- ١٩٩٢ - ١٩٩٦م: رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار العربى بموجب القرار الجمهورى الصادر فى هذا الخصوص.

- صدور قرار جمهورى فى نهاية عام ١٩٩٥م بالتعيين عضواً فى مجلس الشعب المصرى.

- صدور قرار جمهورى فى يناير عام ١٩٩٦م بالتعيين وزيراً للاقتصاد والتعاون الدولى.





المستشـــار

عـــوض المـــر

رئيس المحكمة الدستورية العليا

- لا يمكن خصخصة المحاكم .. بل التخصص فيها.
- نوادى القضاة تقوم بنفس وظيفة النقابة المهنية.
- كنت عضوا بالمكتب الفنى للرئيس الراحل جمال عبد الناصر.
- شاهدت كثيرا من أحداث ١٩٦٧ ولا استطيع الحديث عنها.
- يمكن للمحكمة الدستورية أن تنقض قرارات رئيس الجمهورية
- المحكمة الدستورية تؤكد مبدأ التوازن بين السلطات.

المستشار عوض المر رئيس المحكمة الدستورية العليا قاضٍ يشغل أكبر منصب قضائى فى مصر بعد وزير العدل.. فالمحكمة الدستورية - وفقا للدستور - لديها الصلاحية للبت فى مدى دستورية القرارات والتشريعات التى تصدر عن السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (البرلمان).

ورئيس المحكمة الدستورية العليا هو الوحيد الذى يتم تعيينه بقرار جمهورى من رئيس الجمهورية.. لأنه سلطة مستقلة بذاتها..

الدكتور المر لا يعطيك الانطباع الذى يوحى به اسمه.. فهو رجل متواضع.. لين.. هادىء.. ورصين.. ولكنه فى مسائل القضاء صلباً قوياً لا يعرف الحلول الوسط مثل كل قضاة مصر الذين يعتبرهم الشعب الحصن الأخير للحرية والعدل والمساواة ***ما رأى سيادتكم فى خصخصة المحاكم؟***

قلت المحاكم والأحكام تصدر باسم الشعب ولا يمكن أن تنتمى المحاكم إلى القطاع العام ولا إلى القطاع الخاص ولكن الذى يمكن أن نفكر فيه هو تخصص القضاة والتخصص يعنى أن يفصل قضاة فى المسائل المدنية وآخرون فى المسائل الجنائية وفئة ثالثة للأحوال الشخصية وهذا هو المقصود بالتخصص وتقسيم العمل.

لماذا لا يتم إنشاء نقابة للقضاة؟

ليس المهم هو التسمية ولكن المهم هو الوظيفة التى تقوم عليها. فنوادى القضاة تقوم بذات الوظائف التى تقوم بها النقابات المهنية وذلك لأنها ترعى مصالح

الأعضاء من ناحية، ومن ناحية أخرى تكفل التزامهم بالسلوك المنضبط في أداء العمل القضائي.

هل هناك عقبات سياسية تحول دون أداء نوادي القضاة لوظيفتها؟

بالطبع لا، النوادي يتم إنشائها وفق قانون الجمعيات باعتبارها من أشخاص القانون الخاص أما النقابات فينظمها القانون باعتبارها من اشخاص القانون العام وفيما عدا الشكل، الوظيفة واحدة فالنوادي تشترك في ذات الوظائف التي تقوم عليها النقابات المهنية لأن النوادي القضائية ترعى مصالح أعضائها وتلزمهم بأداء أفضل للوظيفة القضائية.

هل هناك دور لرئيس الجمهورية في اختيار رئيس المحكمة الدستورية العليا؟

رئيس الجمهورية هو الذي له الكلمة الأولى والأخيرة في اختيار رئيس المحكمة الدستورية العليا.

وبالنسبة للنائب العام والمدعي العام الاشتراكي؟

فيما عدا وظيفة رئيس المحكمة الدستورية العليا، فكل الوظائف القضائية يتم الاختيار فيها من الداخل وليس من الخارج أي من داخل الجهات القضائية ذاتها.

يعني أن المجلس الأعلى للقضاء هو الذي يختار؟

لايمكن تنعقد الجمعية العمومية لأية جهة قضائية وترشح أكبر الأعضاء سنا كي يكون رئيسها وعادة يلتزم رئيس الجمهورية بذلك، أما رئيسس المحكمة الدستورية العليا فحتى لو رشحت الجمعية العمومية للمحكمة رئيساً فقد لا يلتزم رئيس الجمهورية بترشيحها لأن رئيس المحكمة الدستورية العليا يتولى وظيفة خطيرة فلابد من تدخل رئيس الجمهورية.

من يختار النائب العام والمدعي العام الاشتراكي؟

المدعي العام الاشتراكي وظيفة سياسية وليست وظيفة قضائية، أما النائب العام فرئيس الجمهورية يختار غالبا من يرشح لذلك من بين رجال القضاء العادي.

ما وجه الاختلاف فى تعيين كل منهما لتولى مهام منصبه أو إعفائه منها؟

أولاً رئيس المحكمة الدستورية العليا يختاره رئيس الجمهورية فإذا عين لا يملك أحد عزله.

أين ولدت سيادتكم؟

ولدت فى بور سعيد فى ٣ أكتوبر ١٩٣٣م وأعشق بور سعيد كما أعشق الجمال.

هل هناك ذكريات تعتز بها منذ ولادتك؟

لا أعتز فى حياتى بأكثر من والدى.

ما عمل الوالد؟

كان يعمل تاجر جملة والأسرة كلها فى بور سعيد.

ماذا عن حياتك الاجتماعية؟.

متزوج وعندى أبنة متزوجة فى كندا وابن يعمل فى المصرف العربى ومتزوج وعنده بنت.

يعنى حضرتك جد الآن؟

منذ فترة طويلة.

ماذا عن حياتك الوظيفية والتسلسل فى السلك القضائى؟

عينت أولاً محامياً للحكومة ثم عضواً فى المكتب الفنى لرئيس الجمهورية، ثم عينت فى مجلس الدولة ولكن لم أتسلم الوظيفة وذلك لسبب يتعلق بالأقدمية، ثم عينت مفوضاً للمحكمة العليا ثم مفوضاً فى المحكمة الدستورية العليا ثم رئيساً لهيئة المفوضين بها، ثم عضواً للمحكمة الدستورية العليا ثم رئيسا لها.

بالنسبة للتدرجات الوظيفية فى النيابة، وما الحادث التاريخى الذى صادفته؟

أنا لم أعمل بالنيابة وإنما قلت إننى عملت محامياً للحكومة ثم عضواً فى المكتب الفنى لرئيس الجمهورية (وكان الرئيس عبد الناصر) وشاهدت كثيراً من الأحداث لا أستطيع أن أتكلم عنها لأن ذلك من الأسرار التى عرفتها حين كنت أتولى عملاً قانونياً فى هذا الوقت وعاصرت فى هذه الفترة هزيمة سنة ١٩٦٧م.

هل عند سيادتكم تفسيراً لهزيمة سنة ١٩٦٧م؟

لا التحليل العقلى لما حدث سنة ١٩٦٧م أنها تمت فى غيبة الكرامة التى يجب أن يتحلى بها كل إنسان.

هل من الممكن أن تتكلم سيادتكم عن بعض هذه الأسرار؟

لا أستطيع أن أتكلم عن هذه الفترة أكثر من هذا لأن عملى فيها يفترض فيه السرية والأمانة فيما عرفته أثناء مباشرتى لهذه المهام.

هل من الممكن أن تكتبها فى مذكراتك؟

لا أستطيع أيضاً فأنا لا أستطيع أن أكتب ذكرياتى فيما تم فى المحكمة الدستورية العليا ولا ما دار فيها من مناقشات ولا ما يتصل بها من أعمال أديتها فى نطاقها.

ما هى أهم المحطات التى تعرضت لها أثناء حياتك القضائية؟.

أعتقد أن أهم خطوة هى التى عينت فيها عضواً فى المحكمة العليا وهى الأسبق وجوداً من المحكمة الدستورية العليا، وذلك لأننى أعتقد أن الرقابة الدستورية من أكثر صور الرقابة مضاء وأعلاها قدراً، وهى تعطى لعضو المحكمة وعضو هيئة المفوضين فرصة الاطلاع على الكثير من الحقائق التى لا يعلمها الكثيرون، ونستطيع أن تعرف كيف تدار الدولة وما هو المضمون الحقيقى للتشريعات التى تريد تنفيذها ومدى اتفاق هذه التشريعات امع أحكام الدستور، فذلك كله يكشف عن فترة تاريخية معينة بخيرها وشرها.

ونحن فى موقع يمكننا أن نعرف أكثر من غيرنا الملامح الرئيسسية لكل فترة تاريخية على حدة.

المحكمة الدستورية غيرت وجه الحياة فى مصر فألغت الكثير من القوانين وكانت فى أحكامها فى كثير من الأحيان بمثابة الانقلاب؟.

المحكمة الدستورية تستخلص من الدستور القيم التى يدعو إليها وهى تشكل ملامح المجتمع على ضوء هذه القيم وتأثيرها فى حياة كل مواطن أكثر مما يتصوره أحد، ذلك لأنها هى التى تحدد ليس فقط الحقوق التى يجب أن يتمتع بها ولكن أيضاً قدر الحماية التى ينبغى أن يتمسك بالدفاع عنها، فالحقوق فى ذاتها من غير وسائل حمايتها مجردة من أى قيمة، ولكن القيمة الحقيقية لهذه الحقوق هى فى ضمانها. والمحكمة الدستورية هى أداة إنفاذ الضمانات التى ينص عليها الدستور. وبالتالى تستطيع المحكمة الدستورية العليا من خلال فهمها المتحرر لأحكام الدستور ومن خلال موضوعيتها وتطويعها للنصوص التى يتضمنها أن تتفاعل مع المتغيرات المجتمع، وأن تشكل أنماطاً جديدة للحياة تختلف تماماً عما درج عليه الناس فى تعاملاتهم وتصرفاتهم. وهى ليست فى نزاع مع أحد.. لا مع السلطة ولا مع المواطن. ولكنها تحرص على الحيدة والاستقلال اللذين يكفلان الحقوق وضماناتها الفعلية.

ما هو دور المحكمة الدستورية فى التعامل مع صاحبة الجلالة؟ (الصحافة).

نحن ندافع تماماً عن حرية الصحافة ونؤكد أنها الأداة الحقيقية للتقدم من خلال عرض المعلومات التى تتعلق بأى موضوع عرضنا محايدا مجرداً.

بالنسبة لدور المحكمة الدستورية العليا فى التعامل مع صاحبة الجلالة بالقرارات التى صدرت أخيرًا بالنسبة لتنظيم الصحافة؟

لا تستطيع المحكمة أن تصدر قراراً بشأن تنظيم الصحافة بشكل معين إلا إذا طعن فى القانون المتعلق بهذا التنظيم، وقبل الطعن لا شأن للمحكمة الدستورية بتشريع قد يكون موافقا لأحكام الدستور أو مخالفاً له، والفيصل فى ذلك أن يصل إلى المحكمة طعن إذا رأى صاحب المصلحة ذلك ضرورياً.

بالنسبة لرفع السن أكثر من خمسة وستين عاماً؟

لقد أصدرت المحكمة حكما فى شأن شخص كان قد حصل على ليسانس الحقوق بعد أن بلغ أكثر من خمسين عاماً، وكان قانون نقابة المحامين يمنع القيد فى جداول

المحامين تحت التمرين بالنسبة إلى من يجاوز الخمسين عاماً من السن عند حصوله على شهادة الليسانس، ولكن المحكمة رأت أن بعض المهن تقتضى عملاعقلياً ولا يجوز أن يكون السن قيدا على هذا المبدأ، فالقاعدة التى قررتها المحكمة الدستورية العليا هى أن السن لا يجوز أن يكون قيدا على الأعمال العقلية.

بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة ورؤساء مجلس الإدارة الذين وصلوا إلى سن المعاش وطلبوا من المحكمة الدستورية مد سن المعاش مثل الأستاذ/ إبراهيم نافع؟

لم يطلب أحد من المحكمة الدستورية شيء من هذا القبيل.

يعنى أنه يمكن لبعضهم أن يبقوا فى مواقعهم دون أى قرار؟

لا لم أقل هذا، لابد من قرار من رئيس الجمهورية.

ممّ تتكون المحكمة الدستورية وكم عدد القضاة بها وكيفية العمل داخلها؟

تتكون المحكمة من مستشارين لم يحدد القانون الحد الأقصى لعددهم.

تخيل أن أحداً رفع دعوى أمام المحكمة الدستورية وكان على صلة بأحد أعضائها فما هو الحل؟

يكفى لصدور الحكم سبعة أعضاء وقواعد عدم الصلاحية التى تنطبق على رجال القضاء بوجه عام تنطبق على أعضاء المحكمة الدستورية العليا.

كيف يتم اختيار القاضى بالمحكمة الدستورية العليا؟

يتم اختياره وفقا لأدق المقاييس العلمية والخلقية وأبرزها الأداء ورجاحة العقل وسعة الاطلاع.

ما دور المحكمة الدستورية فى علاقة التوازن بين السلطات؟

المحكمة العليا هى التى تكفل التزام كل سلطة بالحدود التى رسمها الدستور لها.

هل يمكن للمحكمة الدستورية العليا أن تنقض قرارا اتخذه رئيس الجمهورية؟

ذلك ممكن وقد حدث فى عهد عبد الناصر. أن أصدرت المحكمة قراراً بعدم دستورية قانون أصدره.

الأحكام التى أصدرتها المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض القوانين ما هى ظروفها؟

كلما عرضت على المحكمة قضية ما فإن علينا الفصل فيها بمقتضى أحكام الدستور.

متى تأسست المحكمة الدستورية العليا؟ومن كان أول رئيس لها؟

سنة ١٩٧٩م تأسست بحكم الدستور وكان أول رئيس لها المستشار ممدوح عطية.

ممّ يتكون المجلس الأعلى للقضاء؟ وهل هناك تمثيل للمحكمة الدستورية العليا فى هذا المجلس؟

المجلس الأعلى للقضاء خاص بأعضاء رجال القضاء الذين يتبعون جهة القضاء العادى ولا شأن لهذا المجلس بالقضاء الإدارى أو بالقضاء الدستورى، ولا يمكن أن يمثل فيه ولكن المحكمة الدستورية ممثلة فى المجلس الأعلى للجهات القضائية ومرتبتها تلى مباشرة رئيس الجمهورية ووزير العدل.

ما رأيك أن تسير المحاكم على نمط التحكيم التجارى وهل يساعد ذلك على سرعة الفصل فى القضايا؟

تخصص القضاة شيء مختلف تماماً عن خصخصة المحاكم، فالمحاكم لا يمكن أن تنتمى إلى القطاع الخاص أو إلى القطاع العام؛ لأن المحاكم تنتمى إلى الشعب ولكن يمكن أن يوجد قضاة متخصصين فى القضايا المدنية أو الجنائية.

السيرة الذاتية :

الأســـــم : عوض محمد عوض المر

الشهادات التى حصل عليها :

ـ ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة.

ـ دبلوم العلوم الإدارية والمالية ـ(جامعة القاهرة) .

ـ دبلوم القانون العام (جامعة القاهرة) .

ـ دكتوراه فى القانون بتقدير جيد جدا مع تبادل الرسالة مع الجامعات الأجنبية (جامعة عين شمس) .

الأعمال التى قام بها :

ـ محاميا للحكومة للدفاع عنها فيما يرفع منها أو عليها من القضايا.

ـ عضوا بالمكتب الفنى لرئيس الجمهورية.

ـ مشاركا فى إعداد القوانين الأساسية بجمهورية مصر العربية.

ـ عضوا فى المكتب الفنى لنائب رئيس الجمهورية فى سورية أثناء وحدتها مع مصر.

ـ عضوا فى وفد دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار.

- استاذا زائرا فى عدد من الجامعات المصرية والأجنبية.

- عضوا فى عدد من الجهات العلمية الوطنية والأجنبية.

- عضوا بهيئة المفوضين بالمحكمة العليا.

- عضوا بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا ثم رئيسا لهذه الهيئة.

- عضوا بالمحكمة الدستورية العليا ثم رئيسا لها.

- ممثلا لمصر فى مؤتمر المحاكم الأوروبية الدستورية.

- ممثلا لمصر فى مؤتمر دول الفرانكفون التى تباشر محاكمها أو مجالسها الدستورية الرقابة على دستورية القوانين.

- مشاركا مع خبراء منظمة اليونسكو فى إعداد إعلان عالمى عن الديمقراطية.

- ممثلا لمصر فى التجمع العربى للمحاكم الدستورية.





- طبيعة المرأة.. لا تتناسب مع العمل القضائى.
- مد سن الإحالة للقضاة.. ساهم فى سرعة الفصل فى القضايا.
- محكمة النقض تنظر تطبيق نصوص القانون فقط.
- لم يصدر منى حكم بإعدام متهم.
- على رجل القضاء أن يرضى ضميره ولا ينظر لرضاء الناس.

المستشارمدحت المراغي رئيس محكمة النقض المصرية أكد أن مصر عرفت نظام التقاضى منذ أزمنة بعيدة.

وقال إن نظام النقض معمول به فى البلاد منذ ١٨٨٣م.

ويشدد على أن السلطة القضائية مستقلة وأنه لا سلطان على القضاة لغير القانون مشيراً إلى أن الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١م أكد ذلك.

ويوضح أن هناك أسباباً عديدة تحول دون تولى المرأة المصرية منصب القضاء تدور أغلبها حول طبيعتها ونظام العمل فى النيابة والقضاء.

ويرى أنه على القاضى أن يرضى ضميره ولا ينظر لرضاء الناس.

التقينا بالمستشار المراغي ووجهنا له هذه الأسئلة:

تتولى سيادتكم منصب رئيس محكمة النقض.. ما هو دور المحكمة فى الحياة القضائية؟

من المعروف أن مصر أخذت بنظام النقض منذ عام ١٨٨٣م حين أجاز القانون الطعن بالنقض أول الأمر فى مواد الجنايات.. ثم تقرر فى عام ٣١ إنشاء محكمة عليا تختص بنظر الطعون فى المواد الجنائية والمدنية.

ومحكمة النقض مقرها القاهرة وهى لا تفصل فى موضوع الدعوى، إنما يقتصر دورها على مراقبة صحة تطبيق محاكم الموضوع للقانون على وقائع النزاعات المطروحة.

وتعد محكمة النقض محكمة السلطة القضائية ورئيسها - بمثابة قاضي قضاة مصر - يشغل أيضاً رئاسة مجلس القضاء الأعلى الذى يقضى بالنظر فى كافة شئون السلطة القضائية وأعضائها من تعيين وترقية ونقل... إلخ.

وتضم المحكمة دوائر لنظر الطعون فى المواد الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية ويرأس كلاً منها رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه.

ولدى محكمة النقض نيابة مختصة يختار لعضويتها المتميزون من أعضاء السلطة القضائية ويناط بالنيابة إعداد مذكرات برأيها القانونى فى كل الطعون التى تعرض على دوائر المحكمة.

المحكمة الابتدائية ثم الاستئناف، ثم محكمة النقض على قمة هرم التقاضى ما توصيفكم لهذا التدرج فى التقاضى... وهل أنت راضٍ عنه إذا كانت كل القضايا بالبداهة سوف تصل إلى النقض؟

تنوع المحاكم إلى ابتدائية واستئنافية أساسه أن الخصم الذى لا يلقى الحكم قبولا لديه أن يطعن فيه أمام محكمة أعلى تتوافر فيها خبرة قضائية أكثر تنظر الحكم وتفصل فيه، والغرض من محكمة النقض كما ذكرت هو تلافى أخطاء الأحكام فى تطبيق القوانين وتفسيرها وتوحيد التطبيق القانونى للمسألة الواحدة ولا يمكن القول إن كل القضايا بداهة تصل إلى محكمة النقض فهناك الكثير من القضايا تقف عند الفصل فيها من محكمة أول درجة أو محكمة ثانى درجة وكثرة الطعون أو قلتها أمر لا يتعلق بالتدرج الهرمى للمحاكم ولكن بالمناخ الواقعى الذى يثير الخلافات بين المتقاضين أو يعمل على التخفيف من حدتها، ومن ذلك كثرة القوانين التى تعالج المسألة الواحدة أو التعديل المتوالى للقوانين بما يترتب عليه التغيير المستمر فى المراكز القانونية للأفراد وميل بعض الأفراد إلى مواصلة الخصومة إلى آخر مدى وولوج طرق الطعن لإطالة النزاع ونكاية فى الخصم الآخر.

اعتماداً على وصول التقاضى إلى النقض ألا يعنى هذا بطء العدالة الذى يتساوى مع الظلم أحياناً واعتماد درجات التقاضى الأولى على قضاة محكمة النقض؟

وصول الطعن فى القضية إلى محكمة النقض ليس هو السبب الأساسى فى مشكلة بطء التقاضى ولكن السبب فى ذلك هو كثرة القضايا بأكثر من العدد المتاح من رجال القضاء وليس من اليسير فى فترة وجيزة القضاء على هذه الظاهرة إلا أنه، فى هذا الصدد، اتخذت عدة إجراءات لتلافى هذه الظاهرة وسيظهر ذلك فى المستقبل القريب منها رفع سن التقاعد لرجال القضاء بما أدى إلى الحد من نزيف الخبرات القضائية، كما تقرر أن تعقد المحاكم جلسات إضافية للفصل فى المزيد من القضايا، وتقصير أمد التقاضى بقدر المستطاع مع عدم الاستجابة للطلبات المقصود بها تعطيل الفصل فى الدعاوى، هذا فضلاً عن أن رجال القضاء تنازلوا طواعية واختياراً عن اجازاتهم السنوية وكل ذلك بقصد سرعة الفصل فى القضايا ولا شك فى أن المتقاضين قد شعروا فى الفترة الأخيرة بتحسن ملموس فى هذا الصدد.

تحت أيدينا إحصائية تؤكد أن فى محكمة النقض ١٤٤٢ قضية أحوال شخصية لم يتم البت فيها منذ عام ١٩٩٥؟

وجود هذا العدد من الطعون فى مسائل الأحوال الشخصية لا يعد رقماً كبيراً لأنه عن جميع قضايا الأحوال الشخصية فى مصر ومع هذا، فقد تم تخصيص دائرة للطعون فى مسائل الأحوال الشخصية، ولا شك فى أن ذلك سيكون له أثر كبير فى الإجهاز على هذا الرصيد من الطعون التى لم يتم الفصل فيها.

ما عدد الدوائر فى محكمة النقض التى تختص بالفصل فى طعون الأحوال الشخصية وماذا عن مشروع قانون إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية الذى يجرى إعداده حالياً؟

ابتداء من العام القضائى الحالى أنشئت دائرة تختص بطعون الأحوال الشخصية بالنظر إلى طبيعة هذه الطعون واتصالها بمصير الأسرة وهذا سيؤدى إلى سرعة الفصل فى تلك الطعون بما يترتب عليه من تحقيق استقرار الأسر. أما عن مشروع قانون إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية. فالأصل أن تقديم مشروعات القوانين لمجلس الشعب يكون عن طريق الحكومة أو أعضاء المجلس والمحكمة تبدى رأيها فى مشروعات القوانين التى يطلب رأيها فيها.

فى فرنسا أكثر من نصف القضاة من النساء بينما فى مصر لا توجد قاضية واحدة فما هو تفسيرك لهذه الظاهرة؟

القضاء فى بلادنا عمل شاق ويتم فى ظروف صعبة لا توافق طبيعة المرأة ذلك أن بداية تعيين القاضى يكون بالنيابة العامة، وهى تقتضى انتقال عضو النيابة إلى مواقع الحوادث ليلا ونهاراً فى المدن والقرى كما تقتضى الإقامة فى محل عمله وعدم مغادرته، وهى ظروف لا تتفق وطبيعة المرأة وعاداتنا التى لا ترى أى مبرر لإقامة المرأة خارج بيتها، هذا بجانب أن طبيعة العمل فى النيابة والقضاء وطبقاً لقانون السلطة القضائية يكون لفترات محددة فى مناطق الجمهورية بحيث ينتقل العضو من منطقة إلى أخرى، من أسوان إلى الإسكندرية كل بضع سنوات.

كم مرة حكمت بالإعدام؟ وما أغربها؟

لم أجلس بالدوائر الجنائية وكل مدة عملى كانت بالدوائر المدنية وبالتالى لم اتصد للفصل فى الجنايات أياً كانت عقوبتها.

مجلس القضاء الأعلى.. ما هو؟

مجلس القضاء الأعلى على قمة السلطة القضائية وهو المهيمن على كل شأن من شئون رجال القضاء، ويتكون من شيوخ القضاة برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام، وأقدم اثنين من نواب رئيس محكمة النقض وأقدم اثنين من رؤساء محاكم الاستئناف، ويجب أخذ موافقة المجلس أو رأيه فى كافة الموضوعات المتعلقة برجال القضاء من تعيين ونقل وترقية وندب وإعارة وخلافه...

فى الوقت الذى يعانى فيه الجميع من كثرة القضايا وتراكمها نجد كليات الحقوق تخرج الآلاف سنوياً من الطلاب ليقفوا على قارعة الطريق أين الخطأ.. وكيف العلاج؟

ليس الخطأ فى أن تخرِّج كلية الحقوق الآلاف ولكن الخطأ فى ألاتتوافر لهم فرصة عمل وهذا الأمر بالطبع يقتضى تعاون أجهزة الدولة والأفراد فى توفير المناخ الملائم

للاستثمار بما يتيح زيادة فرص العمل لهم، كما أن ذلك لا يعنى أن جميع هؤلاء الخريجين يصلحون للعمل فى السلك القضائى إذ إن هناك شروطاً يجب أن تتوافر فى المرشح للتعيين بعضها علمية والأخرى شخصية ويتم اختيارهم بمعرفة مجلس القضاء الأعلى بعناية شديدة.

هناك٩٥٠ طعنا حتى الآن فى انتخابات مجلس الشعب ما هو مصيرها وهل وصولها محكمة النقض يعنى جديتها؟

كل الطعون التى تقدم إلى مجلس الشعب تحال إلى محكمة النقض لتحقيقها طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور والتحقيق هو الذى يؤكد جدية الطعن من عدمه وقد تم توزيع هذه الطعون على دوائر المحكمة وعددها ٢٢ دائرة ويختص كل نائب لرئيس المحكمة ومستشار بها بالتحقيق فى بعض هذه الطعون وتجرى التحقيقات فيها بكفاءة عالية إلا أنها لم تنته بعد.

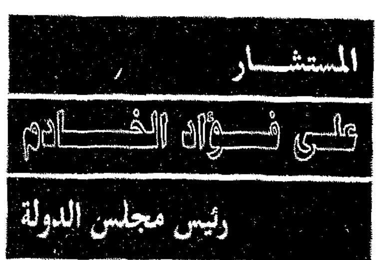
ما مدى قانونية العبارة التى تقول إن مجلس الشعب «سيد قراره» أمام أحكام محكمة النقض؟

ناط الدستور بمحكمة النقض التحقيق فى صحة الطعون الانتخابية وقد راعى المشرع الدستورى فى ذلك أن محكمة النقض أعلى محكمة فى السلطة القضائية ولها الخبرة والكفاية العالية لتحقيق هذه الطعون، كما ناط الدستور مجلس الشعب بالفصل فى صحة عضوية أعضائه بأغلبية الثلثين.

السيرة الذاتية :

- من مواليد أول أغسطس عام ١٩٣٤م.
- عين بالنيابة العامة فى أكتوبر ١٩٥٤م عقب تخرجه فى كلية الحقوق جامعة القاهرة.
- حصل على دبلوم معهد العلوم الأدارية والمالية جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨م.
- عين فى عام ١٩٦٠م وكيلا للنائب العام من الفئة الممتازة ثم قاضيا. ثم رئيس محكمة فى سنة ١٩٧١م.
- حصل على دبلوم معهد الادارة الدولى بباريس فى ١٩٧٤، ودبلوم معهد القضاء برينو بالولايات المتحدة الأمريكية.
- عين عام ١٩٧٦م مستشاراً بمحاكم الاستئناف.
- وفى عام ١٩٨٠م عين مستشاراً بمحكمة النقض.
- ندب وكيلا للتفتيش القضائى بوزارة العدل ثم وكيلا لوزارة العدل فى سنة ١٩٨٢م.
- رأس وفد وزارة العدل لزيارة ألمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لدراسة إدخال نظام الكمبيوتر فى المحاكم المصرية.
- عين نائباً لرئيس محكمة النقض فى سنة ١٩٨٥م ثم رئيساً لها عام ١٩٩٣م.





- ٢٠ ألف قضية إدارية يفصل فيها مجلس الدولة سنويا.
- قانون مجلس الدولة محل نظر بعد عشرين عاما.
- مجلس الدولة هو الجهة المنوط بها مراقبة القرارات الإدارية التى تصدرها الحكومة ، حماية للحريات وحقوق الأفراد.

منذ ٤٨ عاما أنشيء مجلس الدولة المصرى، عام ١٩٤٦م ، على غرار مجلس الدولة الفرنسى الذى أنشأه نابليون بونابرت فى القرن الثامن عشر، وكانت «الفكرة» من وراء تحقيق الرقابة القضائية لجميع القرارات التى تصدر من سلطات وأجهزة الدولة المختلفة.

وقد قفزت أهمية قرارات مجلس الدولة فى ظل الفترات الراهنة، فى الوقت الذى قيدت اختصاصاته وممارسة سلطاته فى الرقابة على القرارات الإدارية إبان فترة العهد الشمولى.

على الرغم من العبء القضائى الكبير «والهم» التشريعى الذى يعمل فيه قضاته ومستشاروه ينظر مجلس الدولة سنويا أكثر من ١٢٠ ألف قضية إدارية أمام ٤٠٠ مستشار فقط، فى كل إداراته المختلفة، إلا أن هناك دعاوى قضائية بالغة السخونة وتمثل أهمية للرأى العام يجب الفصل فيها بالسرعة المطلوبة.

وقد شغل المستشار على فؤاد الخادم رئاسة مجلس الدولة منذ شهر يونيو ١٩٩٣م بعد أن تدرج منذ تخرجه فى كلية الحقوق فى سلك النيابة العامة، ثم عمل لفترات طويلة بمجلس الدولة قبل أن يختار قاضيا فى المحكمة التجارية بسلطنة عمان لمدة ٦ سنوات شارك فيها فى إعداد التشريعات التجارية وتطبيقاتها وفى إنشاء المحكمة التجارية بالسلطنة.

فى البداية يقول المستشار الخادم: إن مجلس الدولة المصرى يعتبر أحد مجالس الدولة الموجودة فى الدول العربية، إذ لا يشاركه فى هذه التسمية سوى مجلس الدولة

فى لبنان، وهو هيئة قضائية مستقلة تختص دون غيرها بالفصل فى المنازعات الإدارية والتأديبية، وقد تضمن الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ نصا يمنع حجب أى قرار عن رقابة القضاء وبذلك استرد مجلس الدولة كافة سلطاته ونفوذه وأصبح الجهة المنوط بها مراقبة القرارات الإدارية التى تصدر من الحكومة على مختلف مستوياتها.

جوانب أخرى

هل لمجلس الدولة دور آخر غير الرقابة القضائية للقرارات الإدارية؟

- بالطبع هناك جانب آخر مهم وهو إبداء الرأى والفتوى فى المسائل القانونية للجهات الحكومية من خلال وجود إدارات للفتوى يرأسها مستشار معه مجموعة من المساعدين فى كافة وزارات الدولة تتولى إبداء الرأى القانونى للجهات الإدارية، فى الوقت الذى يوجد قسم ثالث بمجلس الدولة يختص بإعداد التشريعات التى تطلب الحكومة إعدادها أو إعادة صياغتها قبل التقدم بها إلى مجلس الشعب ،وهو بهذا يقوم بدور مهم ورئيسى فى حماية الحريات وحقوق الأفراد فى مواجهة الإدارة أو السلطة العامة بوجه عام.

الفكرة والتجربة الكويتية

هل أخذت أى من الدول العربية بفكرة مجلس الدولة المصرى؟

- على قدر علمى فإن الدول العربية اتجهت منذ فترة وجيزة نحو فكرة القضاء الإدارى، وإن لم تستعمل تعبير مجلس الدولة المتخذ نقلا عن النظام الفرنسى.

إنما بعض الدول العربية اتجهت إلى فكرة أن يكون القرار الصادر من الحاكم أو الوزير محلا لمراجعة القضاء ورقابته ومن هذه الدول التى تقدمت بخطى حثيثة فى هذا المجال دولة الكويت الشقيقة.

ما تقييمك لهذه التجربة الكويتية؟

ـ على حسب علمي هناك دائرة من دوائر المحكمة تختص بالقضاء الإدارى وهى بداية طيبة، فإذا ما علمنا أنه يقوم إلى جوارها إدارة للفتوى والتشريع بوزارة العدل تراقب صحة القرارات، أو تبدى الرأى فى المسائل القانونية والتشريعات قبل إصدارها، فإن رسالة مجلس الدولة متحققة فى دولة الكويت.

وأعتقد أنه من المناسب لو اجتمعت هذه الاختصاصات فى جهاز قضائى واحد لتحقيق الاستقلالية ومزيد من الكفاءة، وقد استعانت دولة الكويت بخبرة العديد من مستشارى مجلس الدولة الذين يعملون فى مختلف وزاراتها ودائرة القضاء الإدارى والديوان السلطانى بل ونحن على اتصال دائم بهم وعلى قدر كبير من التعاون.

نوعان من «القضايا»

ما أنواع القضايا التى تعرض على مجلس الدولة؟

ـ هناك نوعان من القضايا تعرض على مجلس الدولة.. قضايا الموظفين، وهى المختصة بالقرارات المتعلقة بترقيتهم ونقلهم وندبهم والإعارات، وقرارات الفصل، وأهمها قضايا التأديب، ثم قضايا الأفراد وهى قضايا لا حصر لها سواء قرارات منع السفر أو الاعتقال، ومصادرة الكتب والصحف، أو المتعلقة بإنشاء الأحزاب والمدارس الخاصة، ومشاكل الاستيلاء على أراضى الدولة.. ونزع الملكية للمنفعة العامة، وغيرها من العديد من القضايا.

فساد وإرهاب

ما أهم قضايا الفساد التى يناقشها مجلس الدولة؟

ـ نحن نختص بنوع من الانحراف المتعلق بالفساد الوظيفى عن طريق المحاكم التأديبية التى تتولى محاكمة الموظفين عما يصدر منهم من مخالفات للقوانين واللوائح، أما الناحية الجنائية من القضية فتختص بها المحاكم الجنائية على مختلف المستويات، بمعنى أن الموظف إذا ارتكب فعلا مخالفا للوظيفة أو ارتكب نوعا من انواع الفساد الإدارى يمكن أن يحاكم جنائيا، ويمكن أن يحاكم تأديبيا، وأعتقد أن كل جهاز قضائى فى مكانه يعالج الفساد من ناحية أخرى.

هل تحققون فى بعض قضايا الإرهاب؟

الإرهاب مسألة جنائية تنظرها المحاكم الجنائية لكن هناك أموراً قد تكون لها علاقة بشكل غير مباشر بعمليات الإرهاب، فمثلا إذا طلب البعض إنشاء أو تكوين حزب سياسى، فإننا نبحث فى حيثيات الحزب وبرنامجه ومدى التزامه الوطنى.. فهو رقابة قضائية من نوع آخر.

فوضى.. تشريعية

كيف تعملون فى ظل وجود ما يسمى «بغابة القوانين» وهذه الفوضى التشريعية؟!

ـ مما لا شك فيه أن هناك غابة من القوانين الكثيفة التى صدرت على مدار الأربعين سنة الأخيرة والتى تحتاج إلى إعادة نظر فى ظل المتغيرات الأخيرة وهو ما يقتضى توحيدها وتنسيقها وإلغاء ما هو غير لازم، وقد علمت أن هناك اتجاها إلى تشغيل لجنة على أعلى المستويات القانونية والقضائية فى مصر للقيام بهذا الدور فى وزارة العدل تضم رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة والمفتى وكبار أساتذة القانون فى مصر لإجراء هذا الحصر التشريعى وما يتناسب مع الظروف الراهنة حتى تنتهى هذه الفوضى التشريعية.

هل توجد قضايا ضد رئيس الجمهورية؟

ـ بالطبع عندنا كثير من القضايا مقامة ضد رئيس الجمهورية وهذه قمة الديمقراطية التى نعتز بها والتى يتمسك بها السيد الرئيس، وقالها لى عندما اجتمعت بسيادته فى مناسبات عديدة، عندما حلفت اليمين وبعدها قال:«يهمنى جدا الدور الذى تقومون به، ويهمنى جدا أن يقول لى قاض ما إننى قد أخطأت فى كذا وأحسنت فى كذا فهذه هى الديمقراطية».

وهناك هيئة تحضر عن رئيس الجمهورية أو الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء والمسؤولين، تأتى وتتصل بالجهات التى أصدرت مثلا القرار المطعون فيه.. فالقرار الإدارى فى بعض حالاته يمر بعدة مراحل بحيث يكون دور رئيس الجمهورية أن يوافق على القرار بعد هذه المراحل.

تضخم الجهاز الإدارى

هل تضخم الجهاز الإدارى فى مصر بسبب نظم التعليم الخاطئة أم ماذا؟

ـ التوسع فى التعليم وفتح أبواب الجامعات على مصراعيها دون وجود فرص عمل كافية أدى إلى تضخم الجهاز الادارى فى مصر بشكل فظيع . إذ التزمت الدولة بتعيين الخريجين وكانت تعينهم بما يزيد على الحاجة الفعلية للعمل، فضلا عن أنه لايوجد قطاع خاص يعملون فيه، فأصبحت الدولة فى مأزق شديد بعد أن تراخت منذ عدة سنوات فى تعيين الخرجيين وتأخرت فيها، فأصبح هذا عبئا كبيرا على كاهل الدولة، وفى محاولة لامتصاص هذه البطالة بدأت فى التعيين بعد سنوات عديدة من التخرج لحل مشكلة الخريجين كما هو واضح ومعروف ولن يتم هذا بشكل واضح وقوى إلا إذا عاد القطاع الخاص إلى الانتعاش وعادت الحياة الاقتصادية كما هو مرجو لها من النمو والتقدم بحيث تستوعب عددا كبيرا، وهذا هو ما تقوم به الدولة أو تحاول أن تقوم به.

ومن ناحية أخرى يجب تطوير نظم التعليم على أن يكون عدد الخريجين متناسبا مع فرص العمل الموجودة، فضلا عن ذلك فإن التشريعات التى تنظم الإجراءات

الإدارية مليئة بالكثير من التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، وكما قيل إنها ستكون محل نظر فى اللجنة التى تشكل لإعادة النظر فى التشريعات جميعها بما يرفع منها هذه التعقيدات وهذا الروتين الذى تسبب فى فساد إدارى واضح تقوم الدولة اليوم على تقويمه بكافة الوسائل.

ثغرات فى القانون

هناك الكثير من الثغرات فى الكثير من القوانين والتشريعات الأمر الذى يؤدى إلى التلاعب وأن يُضرب بالقوانين عُرض الحائط؟

ـ بالفعل مطلوب تنقية التشريعات والقوانين من الثغرات التى تعطى لضعاف النفوس فرص التلاعب بها، والدولة كلها مؤمنة بذلك سواء السلطة القضائية أو السلطة التنفيذية ممثلة فى الحكومة أو السلطة التشريعية فى أنه يجب سد هذه الثغرات التى تسمح للموظفين بالانحراف.

فالدولة تعطى ترخيصا بالبناء والقانون ينظم إجراءات معينة للحصول على هذا الترخيص والمعادلة الصعبة: ما التشريع الذى نعمله حتى نعطى سلطة الإدارة أن تراقب التنفيذ، وفى الوقت نفسه لا نعطيها السلطة الكاملة فى تلاعب الموظف وانحرافه.

والصعوبة تأتى من محاولة التوفيق بين هذين الاعتبارين، فنحن نريد أن نراقب المرخص عندما نعطيه الترخيص والتضارب فى التشريعات التى تعوق هذا البناء، والذى من شأنه أن تقوم الدولة بدورها فى مراقبة هذا الترخيص بإنشاء المبنى فى المحافظة على الصالح العام، وعلى ارتفاعه والمرافق وعلى الشارع وعرضه، وفى الوقت نفسه نريد هذه السلطة أن تمارس لانعطيها مفتوحة، بحيث نعطى فرصة للموظف العام أن يتلاعب ويتربح أو يحصل على رشوة مقابل التغاضى عن المخالفات وهذا ما نحتاجه حتى نراقب نقطة الالتقاء بين كل منهم فالمعادلة صعبة ما بين هذا وذاك، وهذا دور التشريع فى الظروف الحالية.

حكاية رخص السلاح

مادور مجلس الدولة فى تنظيم حمل السلاح؟

ـ القانون ينظم حمل الأسلحة وهو يعطى لوزير الداخلية السلطة فى أن يوافق أو يرفض، وهذه السلطة ليست مغلقة كما أن أية سلطة أخرى يحكمها القانون فى إطار الصالح العام. فيقوم المواطن بالتقدم بطلب سلاح من وزير الداخلية، وقد يرفض فيأتى لنا بطلب دعوة لمعرفة السبب. نقول لوزير الداخلية لماذا؟ وما أسباب الرفض؟. وتوضيح الأسباب إذا كان هذا المواطن قد سبق اتهامه فى قضايا أخرى مثل المخدرات أو غيرها وهو ما يمثل خطرا.

وقد تقدم لى تحريات بأن الشخص مشاغب ويستعمل السلاح فى الأفراح فالقاضى الإدارى فى مجلس الدولة يطلع على كل هذا الكلام، ويرى هل صحيح أن وزير الداخلية حين أصدر هذا القرار بمنع الترخيص أو ألغى ترخيص السلاح هل كان قائما على أسباب صحيحة أم هذا مجرد نوع من التلفيق فى استعمال السلطة وإساءة استخدامها، ونحكم بإلغاء القرار والدولة تستجيب الى تنفيذ أحكام مجلس الدولة تماما لأن هذه هى المشروعية وهى ضمان حقوق الأفراد.

وفى الوقت نفسه، فإن دور القضاء الإدارى أو مجلس الدولة فى أنه يرى المصلحة العامة والمصلحة الخاصة فهو ليس متحيزا للأفراد أو الدولة، ويرى الموقف تماما وهذا الرجل لو أخذ السلاح ماذا يعمل به مثلا، فهو يكوّن رأيه بما يحقق صالح المجتمع ويحمى حقوق الأفراد وحريتهم وأموالهم.

الورثة وحق التتبع

ما دور مجلس الدولة فى حالة وفاة أحد الأفراد الذى قام برفع قضية أمام المجلس هل يتتبع الورثة أم ماذا؟

ـ بالطبع يصحح شكل الدعوى ويحل الورثة محل مورثهم الذى كان يرفع الدعوى؛ لأن هذه تتناول أمورا تهمه وتهم سمعته وتهم أولاده. أحدهم اعتقل..

فُصِلَ.. منع من أخذ رخصة سلاح.. مصالح معنوية ومصالح مادية.. يكتب لهم تعويض الأرض ويستولون عليها ويستردونها فيستمر نظر الدعوى الى النهاية.

ما المطلوب لسد العجز فى القضاة الإداريين أمام هذا العدد الضخم للقضايا سنويا؟

هناك اتجاهان نعمل فيهما.. أولا تعيين دفعةجديدة وهذا يحتاج على الأقل من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات حتى نقول إنه قاض إدارى تم إعداده ككادر ثابت، وفى الوقت نفسه ـ كما قلت ـ إعادة النظر فى هذه التشريعات، وشكلنا لجنة من النائب الأول لرئيس المجلس لإعادة النظر فى الإجراءات أمام مجلس الدولة لإمكان البدء فى هذه التشريعات، وكما قلت أيام العهد الشمولى كانت أغلب القرارات الإدارية فى القانون تنص على أنه لا يجوز الطعن فى هذا القرار أمام مجلس الدولة بدءا من فصل الموظفين إلى الاعتقال والمنع من السفر، كان الحكم شاملا كل شىء وليس للقاضى الحق فى التعقيب عليه.

وعندما عادت الحريات وعادت الديمقراطية أصبح الدستور يؤكد أنه لا يجوز منع الطعن فى أى قضية، خاصة أن الرسوم بسيطة جدا: تدفع رسماً ٦١ جنيها وترفع قضية تقول فيها ما تريد أن تقوله وتهاجم رئيس الجمهوربة ورئيس الوزراء والوزير حتى وصلنا إلى ١٢٠ ألف قضية. فالمطلوب تنظيم هذه العملية بعض الشىء بحيث نبسط الإجراءات ونرفع الرسوم ونضع بعض الضوابط حتى تكون الحاجة جادة ويتم الفصل فى القضايا بسرعة، فهناك قضايا منذ خمس سنوات لم يفصل فيها بسبب قلة أعداد المستشارين والجهاز الإدارى لا يستطيع أن يلاحق والحكومة لا تستطيع أن ترد على كل هذه القضايا فنعمل نوعا من التنظيم وإعادة النظر فى القانون وفى الوقت نفسه أن يكون الباب مفتوحا للطعن فى وجود ضوابط، فهناك ٣ ملايين موظف وكل فرد له شكوى وحاجة معينة.

المبنى والقانون

ماذا قدمت خلال هذا العام لمجلس الدولة؟ وما تقييمك لهذه الفترة؟

ـ منذ تسلمت عملى وجدت المبنى الخاص بمجلس الدولة رغم أنه على أحدث طراز إلا أنه متوقف لسبب ما، فنجحت والحمد لله بعد الاتصال بالدكتور عاطف صدقى ووزير العدل أن يتم الانتهاء من المبنى إذ إن المجلس موزع بين حجرات محدودة فى السراى الذى نعمل فيه.

وعلى الجانب الآخر، فإننا نعيد النظر الآن فى قانون مجلس الدولة بعد عشرين عاما فى محاولة لتسهيل الإجراءات وتبسيطها فنحن لدينا ١٢٠ ألف قضية لاتزال منظورة وعدد مستشارى المجلس كله يبلغ ٤٠٠ مستشار فى مختلف الإدارات والأقسام والمحاكم التأديبية والإدارية والقضاء الإدارى والمحكمة العليا .

السيرة الذاتية :

ـ المستشار على فؤاد الخا دم

ـ ولد فى ١١ ديسمبر ١٩٢٣م بالقاهرة

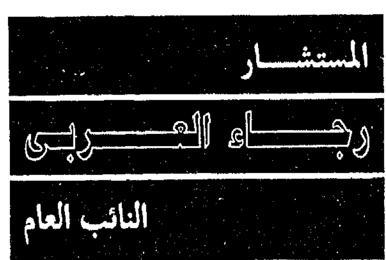
ـ متزوج وله ثلاثة أبناء.

ـ حصل على ليسانس حقوق ١٩٥٣م ـ دبلوم معهد الإدارة الدولى فى باريس ١٩٦٩م.

ـ حصل على دورة مؤسسة في قوانين الاستثمار الدولى كلية الحقوق جامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٧ .

ـ وحصل على وسام الجمهورية عام ١٩٧٧م عمل وكيل نيابة ثم مندوبا بمجلس الدولة وتدرج فى العمل القضائى بمجلس الدولة حتى رأس محكمة القضاء الإدارى ١٩٩٣م وظل بها إلى أن عين نائبا لرئيس مجلس الدولة عام ١٩٨٤م.





- أصول «الريان» لا تفى المودعين.
- صاحب شركة الهلال أرسل لى تفويضا لبيع شركاته.
- مبدئى فى العمل عدم المجاملة على حساب الحق، لا وساطة فى اختيار المرشحين بالنيابة العامة.
- إعداد قضايا الإرهاب قبل تقديمها للمحاكمة ليس بالأمر الهين.
- من حق الدفاع الطعن فى أقوال المتهمين بمحاضر النيابة.

ـ هذا الحوار هو الأول من نوعه، حيث فتح المستشار رجاء العربى «النائب العام» قلبه ليضع النقاط فوق الحروف بالنسبة لموقف شركات توظيف الأموال خاصة شركتى الريان والشريف. ورد سيادته نافيا وجود أية وساطة لاختيار أعضاء النيابة وأكد أن المبدأ الذى حرص عليه منذ التحق بالعمل هو ألا يجامل أحداً، خوفا من أن يؤخذ الحق من صاحبه ليعطى لمن لا حق له.

وقال إنه يتصدى لقضايا الإرهاب من خلال وظيفته، مؤكدا أنه ليس من سلطاته إبداء الرأى حول الإرهاب، أو التقدم بنصائح أو ما إذا كان الحوار مع الإرهابيين سيفيد فى وقف الظاهرة من عدمه. وعن ظاهرة تراجع المتهمين عن أقوالهم أمام النيابة أكد أن سبل الدفاع متاحة للمتهم وله العدول وله الطعن، إلا أن الأمر معروض أمام المحكمة.

وحول ما يتردد عن وجود تضارب بين النائب العام والمدعى العام الاشتراكى. نفى ذلك؛ بشدة ؛ وقال إنه لا توجد علاقة بين النيابة العامة والمدعى العام الاشتراكى إلا العلاقة الشخصية فقط. وتحدث عن الضجة التى حدثت بين النيابة العامة ونقابة الصحفيين مشيدا بالعلاقات الطيبة، ومؤكدا أن ما حدث لم يعكر صفو تلك العلاقة وأكد سيادته على استمرار أسلوبه فى العمل الذى حرص عليه طوال ٣٨ عاما فى خدمة العدالة والالتزام التام بالدراسة المتأنية لكل قرار كي يطمئن قبل أن يصدره أنه سوف يجئ محققا للمصلحة العامة.

وقال إن هناك نوعيات من القضايا يطلق عليها قضايا الرأى العام ويتعجل فيها المواطنون قرار النيابة العامة. ولذلك فهو يقدر اهتمام الرأى العام ببعض القضايا، ويحرص كل الحرص فى الإسراع بتحقيقها لكن ليس على حساب الاخلال بمبدأ الدراسة المتأنية حتى لا يهدر حقا قانونيا لأى طرف.

كلماته ورؤيته محددة وبدقة نظرا لطبيعة دوره وموقعه، فهو الذى ينوب عن الشعب كله، ويقتص للمجتمع من المجرمين. كان الحوار شاملا بين قضايا عامة جماهيرية وعلامات استفهام قد تصل إلى حد الأسئلة الشخصية.. وهذا نص الحوار:

قد تكون وظيفة النائب العام غامضة للبعض. فما معنى الكلمة بالتحديد فى إطار المهام التى يقوم بها؟

النائب العام هو الهيئة القضائية التى تنوب عن المجتمع أو الشعب، ومن سلطاته تمثيل الهيئة الاجتماعية أمام المحاكم فى الجرائم المختلفة ، وهو الذى يقتص للمجتمع من المجرمين الذين يقومون بهذه الجرائم. وليس معنى القصاص هو توقيع العقوبات، ولكن القصاص هو تقديم هؤلاء المجرمين للمحكمة طالبا منها توقيع الجزاء المناسب عليهم حسب القانون. وله بعض الوظائف لمعالجة قضايا الأحوال الشخصية وحماية الأموال والقُصّر، وهناك أيضا النيابات المختصة التى تقوم بمهام محددة.

الصفة العمومية

وهل ترى أن تسمية النائب العام هو الاسم المناسب ، أم أن هناك تسمية أفضل كان من الممكن أن تكون بدلا من التسمية الحالية؟

النائب العام هو الاسم المناسب، لأن له صفة العمومية وليس صفة الخصوصية فهو ينوب عن الهيئة الاجتماعية ككل، وأيضا هو الاسم المنطبق عليه كلغة عربية، وحتى فى اللغات الأخرى الانجليزية أو الفرنسية هو نفس المعنى «المحامى العام أو النائب العام» وعموما هذه التسمية تسرى فى كل بلدان العالم وبنفس المعنى.

هل كنت تتمنى شَغْل هذا المنصب ؟

بلا جدال كل إنسان يعمل فى النيابة العامة يتطلع إلى شغل هذا المنصب، ولكن كيف يصل إلى هذا المنصب، لابد أن يكون بجد واجتهاد فهما الفيصل للوصول إلى هذا المنصب.

هل سعيت إلى هذا المنصب أو المنصب هو الذى سعى إليك؟

أنا بطبيعتى لا أسعى إلى المناصب وشغل أى منصب هبة من عند الله يجب أن يفرح لها الإنسان إذا شغله ولا يجب أن يؤثر فيه اذا لم يشغل هذا المنصب، ولكن يشكر الله على ذلك.

هل تغيرت الحياة الاجتماعية للمستشار رجاء العربى بعد تولى المنصب؟

لم أشعر أننى غيرت طبيعتى منذ بداية عملى فى النيابة العامة لكن كل وظيفة تحتاج إلى طريقة مختلفة فى التعامل عن غيرها، أى أنها تحتم عليه تطوير العمل بحيث يناسب الوظيفة.

مبدأ أخذته على نفسك منذ توليت هذه المهمة؟

منذ بداية عملى فى النيابة العامة ومبدئى هو ألا أجامل أحدا فى مجال عملى مهما كانت الظروف ، وحتى إن كان من أقاربى لأن المجاملة هنا لا تجوز لأن معناها أن آخذ من صاحب حق لأعطى من ليس له حق وهذا هو مبدئى.

وهل أنت راض عن نفسك؟

لا أقول إننى راض عن نفسى كل الرضا ولكن أنا أطلب من الله أن يساعدنى وأطلب منه المغفرة فى ما أخطئ فيه وهذا ليس عن عمد وإذا كنت أصبت فهذا من طبيعة عملى وأطلب من الله التوفيق.

ضجة صحفية

أثيرت ضجة صحفية منذ فترة بين النيابة العامة ونقابة الصحفيين الأمر الذى اضطر النيابة إلى الرد على نقيب الصحفيين.. فكيف تنظر النيابة إلى الصحفيين؟

ليست بين النيابة العامة وبين أية جهة مشكلات، وما حدث مع نقابة الصحفيين لا أعتبره مشكلة ولكنه عتاب بينى وبين الصحفيين والنقابة، ومبدأ هذا العتاب أن النقابة دائما واثقة من ممثليها ويتصلون بى فى أى وقت لبحث أية مشكلة قد تكون قائمة ، ولا أدرى لماذا فى هذا الموضوع بالذات تم النشر دون الاتصال بى، وتحريت الأمر فوجدت أن موقف النيابة سليم مائة فى المائة ولكن قد يكون هناك خطأ من جهات أخرى فى التنفيذ فأخذ الصحفيون هذا الخطأ وبدءوا فى الهجوم على النيابة دون الاتصال بى أو استيضاح الأمور وفوجئت بخطاب النقيب وفوجئت بنشر هذا الموضوع.

لم يكن أمامى إلا الرد على ما نشر لتوضيح موقف النيابة ولكننى بينى وبين نفسى أنا احتويت هذا الموضوع، وأنا ليست بينى وبين الصحافة أية مشكلة ولى علاقات قوية مع الصحفيين منذ عملى فى النيابة، ولكن عندما تم النشر وجدت أن هناك تجنيا علىّ؛ لأن النشر يوحى للقارىء بأن النيابة خرجت عن القانون وإذا خرجت النيابة عن القانون فماذا بقى للشعب والناس . والنيابة شعبة من شعب القضاء الذى هو صمام الأمن والأمان والحمد لله عادت المياه إلى مجاريها بيننا وبين النقابة ودون أن يغضب أحد.

توظيف الأموال

بالنسبة لشركات توظيف الأموال وهو موضوع يوجه الأنظار إلى النائب العام خاصة بعد النجاحات التى حققها فى هذا المجال من بيع بعض الأصول فما موقف هذه الشركات حاليا؟

هناك شركات عديدة تحت يد النائب العام بعضها متعثر والآخر غير متعثر ولكن سأقصر حديثي عن الشركات الكبرى أما الصغيرة فانها تسير في طريقها على مقدار حجمها . فبالنسبة للشركات الكبيرة هناك شركتان هما الريان والشريف وفي الحقيقة وكما أعلنت من قبل أن أصول شركة الريان لن تفي بحقوق المودعين وبعد عمليات البيع الأخيرة فإن المتبقي لدى حوالي ١٠ ٪، ثم بعد ذلك أغلق هذا الملف وعلى المودعين اللجوء إلى أصحاب شركات التوظيف ليرفعوا دعاوى ليأخذوا باقي حقوقهم.

ولكن لابد للأمور أن تحل حلا نهائيا، وطرحنا على آل الريان أن يعطوا المودعين كامل حقوقهم عينا وهذا نوع من التجارة آثروا أن يمارسوه ليعطوا حقوق المودعين، ولكنني عاتب على الصحافة لأنها هاجمت هذا الموضوع منذ اليوم الأول دون تقييم التجربة بعد فترة لأن البداية صعبة دائما، وقد توترت مما نشرته الصحافة من هذه التجربة إلا أنني فوجئت بمكالمات تليفونية من بعض المودعين يباركون هذه الخطوة ويشكرونني على هذه الفكرة، وأعتقد أنه بعد فترة حدث تحول في توجيهات الصحافة وأصبحت تبارك هذا الأمر الآن. وأنا أقول لأي إنسان يريد أن يأخذ نسبة العشرة في المائة (يتفضل يأخذها) ولكن لا يطالب بأي حق عيني آخر، أي يأخذ بأحد الحلين.

أما بالنسبة لشركة الشريف فقد قمنا ببيع بعض الأموال وفتحنا باب تسليم دفعات من هذه الإيداعات وتقدم إلينا عدد كبير من الناس على أساس أنهم من المرضى والحالات الحرجة ولم نمتنع عن إعطاء بعض الأموال لهؤلاء ، كما أننا انتهزنا الفرصة وأنهينا إيداعات بعض المودعين من أصحاب الإيداعات الصغيرة، وقد صرفنا من فبراير حتى مايو حوالي ٨آلاف جنيه، وبعد ذلك سنستمر في إنهاء الإيداعات الأخرى خمسة وأربعة آلاف وهكذا ، وهذا كله مرتبط بتوافر السيولة.

أما الشركة الثالثة وهي الهلال فقد وصلني أخيرا تفويض من صاحبها الهارب بالخارج موثق من الخارجية بأن أبيع أصولها الموجودة تحت يدي لسداد هذا قريبا إن شاء الله.

عبء قومي

هل تشعر بالعبء الملقى على عاتقك تجاه هذه المشكلات بالإضافة إلى مهام النيابة العامة؟

بلا جدال هو عبء ولكنه عبء قومي أتصدى له بنفس راضية وبسعادة لأنني أحل مشكلات الناس ويكفي دعواتهم لي. ولكن هناك من يهاجم الحل عن طريق النائب العام. وأنا أقول إن من لديه حل فليتقدم به وليبارك الله في حلوله لكي يرضي الكافة. وعموما النيابة تحل هذه المشكلات وتقدم الأموال للمودعين دون أن تتقاضى أية نسبة في هذه البيوع لأنه لا يجوز للنيابة أن تتقاضى أية نسب وهي نائبة الشعب وأحب أن يعلن هذا.

بعد فشل صفقة الشيخ صالح كامل لشراء شركة الشريف تردد أنكم أجريتم لقاءات مع رئيس اتحاد البنوك لحث بعض البنوك على شراء بعض أصول الشركة ثم تردد أن الحوار تراجع مرة أخرى.. فما مدى صحة هذا الأمر؟

الحوار مستمر وهناك حلول في هذا الشأن وأعتقد أنني سأزف إلى الناس بشرى قريبة بأن هناك مجموعة من المستثمرين سوف تتقدم لشراء بعض هذه الأموال لتحل معنا هذه المشكلة ولكنني لا أحب أن أعلن عن شيء إلا بعد إتمامه.

سبق للنائب العام أن أعلن أن مسألة شركات توظيف الأموال سوف تنتهي بنهاية عام ١٩٩٤م فما رأيك؟

قلت إنني آمل أن تنتهي هذه المشكلات خلال هذا العام وأنا أعمل جاهدا لحل هذه المشكلات وعلى ما أظن أن الانفراجة التي حدثت في مشكلة الريان والمتوقعة بالنسبة لشركة الشريف كل هذا يعطي الأمل بأن سنة ١٩٩٤ سوف تشهد نهاية أغلبية هذه المشكلات وإذا حدث امتداد يكون لنهايتها.

الإرهاب

بالنسبة لمشكلة الإرهاب وقضايا الإرهاب والتحقيق فيها .. هناك الكثير من القضايا لم تتم إحالتها بعد إلى المحكمة فهل هذا التأخير يرجع إلى عدم القبض على المتهمين فيها أم لأسباب أخرى؟

إن إعداد مثل هذه القضايا للمحاكمات ليس بالأمر الهين فهناك تأخير لبعض التقارير الفنية وخلافه. وسوف أجتمع قريبا بالمحققين لإنهاء هذه القضايا.

هل هناك حلول أو صيغة تقدمت بها لحل مشكلة الإرهاب من واقع قربكم مما يحدث في داخله من خلال التحقيقات التي تجريها النيابة؟

هذا ليس من طبيعة عملي وليس من اختصاصي، فنحن نبلغ بالقضايا ونحقق فيها ونقدمها للمحكمة ، ولكن إبداء الرأى ليس من عملي أو اختصاصي، ولكن رأيي يمكن أن يكون في ندوة مثل أي مواطن عادي وليس من اختصاصي أو طبيعة عملي كنيابة عامة، فرأيي الشخصي في هذا الموضوع أنه لابد من مواجهة الإرهاب لأنها قضية تهم المجتمع ولكني كنائب عام أتصدى لهذا الموضوع من خلال وظيفتي بأن أحقق القضايا وأقدمها للمحكمة لتقول كلمتها فيها وأنا هنا أحقق العدالة وليس لي إبداء الرأي.

التراجع عن الاعترافات

غالبا ما يتراجع المتهمون عن اعترافاتهم التي أدلوا بها أمام النيابة عندما يذهبون الى المحكمة فلماذا من وجهة نظرك؟

كل ما يحدث أمام النيابة شيء له احترامه وثقته، والنيابة أثناء التحقيق هي قاض فإذا أخذت اعترافا فهو اعتراف سليم ولكن سبل الدفاع متاحة.. فالمتهم له حق العدول وله الطعن والأمر مفوض للمحكمة بعد ذلك.

من خلال التحقيقات مع الإرهابيين هل تظن أن الحوار معهم كان يمكن أن يفيد في مواجهة هذه المشكلة؟

هذا ليس من شأنى وأنا خارج هذا الأمر فليس من طبيعة عملى أن أبدى رأيا فى هذا الأمر.

إذا أحيلت أية قضية إلى النيابة العسكرية.. فهل تستعين النيابة العسكرية بتحقيقات النيابة العامة أم تكون لها تحقيقاتها الخاصة؟

بلا جدال أن تحقيقات النيابة العامة هى الأساس أمام القضاء العسكرى الذى لا سلطان للنيابة العامة عليه.

يقال إن تأخير بعض القضايا فى النيابة يعود إلى حاجة النيابة العامة إلى بعض الكوادر البشرية فيها؟

هناك تدعيم كبير لأعضاء النيابة العامة فهم الرافد الأول للقضاء الذين يعزز بهم القضاء ويعودون منه والنيابة العامة مكتظة بأفراد كثيرين يقومون بالعمل النيابى.

بمناسبة تعيين أفراد النيابة يتردد كثيرا أن أصحاب الوساطات هم الذين يعينون فى النيابة.. فما القول فى هذا؟

لا يمكن أن نصدق هذا القول ولكن هناك العديد من الأشخاص تم استبعادهم لأن هناك قواعد للتعيين فى النيابة لابد من النظر فيها، ولا ينفرد فيها النائب العام وحده ولكن مجلس القضاء الأعلى وهو أعلى هيئة تدير شؤون القضاء ويختار من أحسن قضاة البلد وهم المكلفون باختيار المرشحين فكيف يقال هذا!! . فإذا لم يعدلوا فى التعيينات فكيف يعدلون فى القضاء وعلى من يقول هذا فليأت ليرى أن هناك أبناء مستشارين لم يعينوا فى النيابة . إننا ننظر إلى صفة المرشح ودرجاته وسلوكه وأخلاقياته لأنه سوف يكون قاضى المستقبل وله مواصفات ليس من بينها الوساطة.

مبدأ وتعيين

ما المبدأ الذى يتم على أساسه التعيين فى النيابة؟

مبدئي أنا هو أنني عندما تسلمت النيابة العامة وجدت أن الاختيار يتم على مرحلتين أولا لجنة ثلاثية مكونة من رئيس النقض ورئيس محكمة الاستئناف والنائب العام يقابلون المرشحين ويختارون منهم، ثم يعرض هذا الاختيار على مجلس القضاء ليوافق عليه ، وعندما توليت رفضت هذا التقسيم وطلبت من مجلس القضاء أن يتولى بالكامل عملية مقابلة المرشحين والموافقة عليهم وقد تم هذا بالفعل.

وهناك شكوى من تعيين الحاصلين على درجة مقبول ولكن هذا التعيين يكون عندما تستوفى كل الدرجات الأعلى ويصبح لدينا فائض عدد من الدرجات نقوم باستكمالها من المقبول أحيانا، ولكن هذا لم يحدث من سنة ١٩٩١م وهى السنة التى توليت فيها هذا المنصب ولم تقبل أوراق الحاصلين على درجة «مقبول» منذ ذلك التاريخ.

هناك رهبة من ذكر النيابة العامة لدى الناس .. فما السبب؟

النيابة العامة واجهة القضاء ككل وهى التى تنظر فى كل مشكلات الناس . والنيابة العامة هى التى تبدأ بالدعوى أو تقوم بحفظها . فهذا يعطى النيابة العامة الشخصية القوية أمام الناس ، ولكنى أقول إن العمل فى النيابة العامة شرف وأقول لأعضاء النيابة شرفوا النيابة بالعمل فيها، وهذا بالمحافظة على تقاليدها وقوانينها . أما الجديد الذى استحدث فى هذا الأمر فهو أننى أعمل بسياسة الباب المفتوح أمام الناس لأسمع الشكوى رغم المشاغل المتعددة وهذا كله لمحو صورة الرهبة وليس تقليل احترام النيابة الذى يبدأ من أصغر عضو فيها.

تعارض أم تكامل؟

هل ثمة تعارض بين عمل جهاز المدعى العام الاشتراكى والنائب العام أم ترى أن هناك تكاملا بينهما ، وهل هذا التعارض يمثل ازدواجية فى العمل بين النائب العام والمدعى الاشتراكى؟

ليس هناك تعارض بين النيابة والمدعى الاشتراكى لأن النيابة هى الأصل وسوف تستمر على ذلك، ولكن يحدث تشابك أو تشابه فى الاختصاصات وهذا مجاله محدود

جدا وظهرت فى عملية التحفظ على الأموال . ولكن أنا فى رأيى أن للمدعى الاشتراكى موضوعه ونحن لنا موضوعنا ولكل واحد طبيعة عمل مختلفة عن الآخر، فالنائب العام له الدعوى الجنائية وما يختص بها، فلكل طرف اختصاصه. فإذا بدأت أنا بالتحفظ على الأموال لا يقوم هو بالتحفظ وهذا هو الأساس فى العمل، أنا لا أقوم بما يقوم به هو.

هل هناك علاقة بين النيابة والمدعى الاشتراكى؟

لا .. لا توجد أية علاقة بين المدعى الاشتراكى والنائب العام إلا العلاقة الشخصية.

كيف ترى العلاقة بين النيابة العامة ومجلس الشعب بعدما أثير عن بعض الانتخابات فى مجلس الشعب؟

ما حدث فى مجلس الشعب كان عن التعيين وهذا أمر من شؤون القضاة وليس من حق أى شخص أن يتحدث فيه ، هناك فصل بين السلطات ومع هذا فالعلاقة طيبة بين النيابة ومجلس الشعب ولا يستطيع مجلس الشعب أن يستجوب النيابة كما يفعل مع المدعى الاشتراكى لأن المدعى الاشتراكى يتبع مجلس الشعب أما النيابة فهى سلطة منفصلة لا يجوز لأية سلطة التدخل فى شؤونها.

تعدد السلطات

تعددت السلطات القضائية على مستوى الجمهورية بشكل قد يشوش على البعض فهل يمكن توضيح الخريطة القضائية؟

النيابة جزء من السلطة القضائية وهذا أمر معروف ولكن هناك قضاء ومجلساً للدولة وهذا ليس لنا به أية صلة ، وهناك النيابة الإدارية وهذه هيئات مستقلة لا تتعامل معنا إلا قانونيا، ولكن سلطتنا نحن جزء من السلطة القضائية بالمعنى المفهوم لا سلطان عليها إلا ضمير القاضى.

بالنسبة للتعاون النيابى بين النيابة فى مصر ومثيلاتها فى البلدان العربية إلى أى مدى وصل هذا التعاون؟

ليس هناك تعاون بيننا وبين الدول العربية فى مجال النيابة إلا فيما يحكم الطرفين من علاقات القانون الدولى وتسليم المجرمين ورغم ما حاولت أن أقدمه فى هذا المجال لكننى لم أفلح.

محكمة «العدل» العربية

هل ترى ضرورة وجود محكمة عدل عربية تكون أكثر فاعلية لحل القضايا أو تعاون نيابى عربى فعال؟

كل ما أتمناه أن توحد القوانين بين الدول العربية وأن تكون المحاكمات موجودة فى كل البلدان العربية. أما محكمة العدل العربية فهذا أمر سياسى تتحكم فيه الحكومات وليست لى فيه سلطة وقد نوقش فى الجامعة العربية شئ من هذا القبيل.

ما الجديد الذى يحاول النائب العام إضافته فى عهده؟

أحاول إعادة تقاليد الماضى وتحقيق العدل بقدر الإمكان بواسطة أعضاء النيابة بقدر استطاعتى من رفع شأن ومستوى النيابة العامة وأتعشم من الله أن أحقق ما أصبو إليه.

هل هناك قرارات قوانين جديدة فى النيابة العامة؟

كل يوم هناك قوانين جديدة فى النيابة العامة ولكن من ناحية النيابة العامة لا يوجد إلا أننى قمت هذا العام بالمرور على النيابات ورئاسات النيابات فى المدن الصغيرة لمحاولة معرفة المشكلات التى تصادفهم ومحاولة حلها معهم ورفع الروح المعنوية لهم لمساعدة الناس على حل قضاياهم والوقوف بجانب صاحب الحق.

السيرة الذاتية :

المستشار رجاء العربى من مواليد يوليو عام ١٩٣٥م.

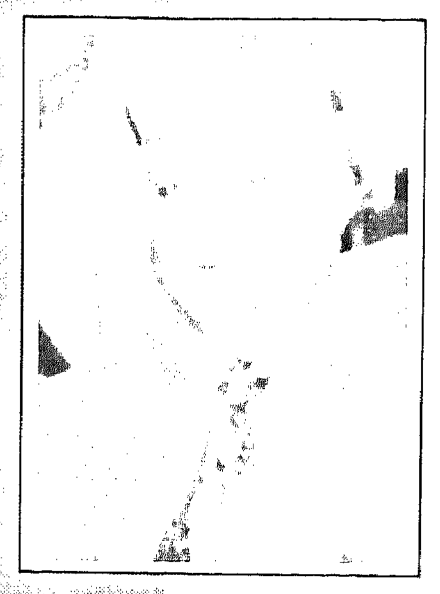
ـ نال ليسانس فى الحقوق ١٩٥٧م.

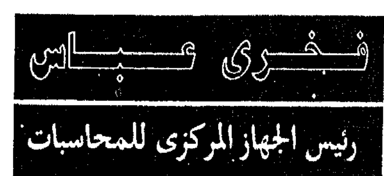
ـ ثم عين معاون نيابة فى نوفمبر ١٩٥٧ .

ـ محاميا عاما فى أول أغسطس ١٩٨٥م.

ـ نائبا عاما مساعدا فى أغسطس ١٩٨٨ .

ـ نائبا عاما فى ٢٠ يوليو ١٩٩١ .





- دور أساسى للجهاز المركزى للمحاسبات فى ظل التحول إلى نظام الخصخصة.
- للجهاز الحق فى الاعتراض على العقوبة التى يحصل عليها المسئول المخالف.
- حياد تام فى الرقابة دون النظر إلى أسماء المخالفين.
- مراقبة مالية الأحزاب للتأكد من أنها لاتتلقى دعما خارجيا يضر مصلحة الوطن.

صدور قانون الجهاز المركزى للمحاسبات، كأحد التشريعات التى اقتضاها التطوير من أجل تحقيق الرقابة على أموال الدولة والأشخاص العامة الأخرى، وهو بذلك يعد معاونا للسلطة التشريعية، وأداة للرقابة على أموال الدولة في مجال الأعمال المالية والمحاسبية، وتقويم الأداء، ومعاونة أجهزة الدولة المختلفة.

ومن أجل تحقيق أفضل رقابة ممكنة يتسم الجهاز بالحياد وعدم الميل أو الهوى نظراً لأن الرقابة تجب ممارستها بعيداً عن الرغبة فى تصيد الأخطاء، وعلى المسئول تحرى الدقة فى مباشرة اختصاصاته، للوصول إلى الحقيقة المجردة.

ويقوم أعضاء الجهاز بتقديم توصيات ومقترحات، إذا وجدوا أية ثغرات أو نقص أو قصور فى القوانين، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المرونة والقدرة على معرفة ما يحتاج التقويم والتعديل.

ويهدف الجهاز إلى تبصير ونصح القائمين على التنفيذ، بالنصوص والأحكام المالية، التى تحكم الحالات المختلفة التى تجرى مراجعة مستنداتها، نظراً لتعدد وتشعب مؤسسات الدولة، ومصادر الإيرادات، وهذا يضفى على الجهاز أهمية أكبر لاتساع نطاق عمله وتزايد تبعاته.

فى البداية سألنا د. فخرى عباس رئيس الجهاز عن نشأة الجهاز، ودوره فى مقاومة بعض الانحرافات، وكيفية التعامل معها؟.

توسعت الدولة فى عمليات إنشاء المؤسسات، الأمر الذى إلى زيادة الإنتاج، وكان ذلك عقب عام ٧٥، وبدأ بمؤسسة ناصر، والمؤسسة الاقتصادية، وفى عام ٦٠ حدثت التأميمات، وتوسعت الدولة فى الاشتراك فى عمليات الإنتاج نتيجة لأنها كانت تتبع سياسة الاقتصاد الموجه طبعا، ومن هنا تم إسناد عملية الرقابة على الشركات للجهاز خاصة فى العمليات التى يشارك فيها المال العام، وأحياناً كان الجهاز يراقب حسابات هذه الشركات، وفى فترة أخرى اقتصر دوره على مراجعة تقرير مراقب الحسابات المعين من قبل الجمعية العامة، واستمر هذا الوضع حتى صدر القانون ٢١ لسنة ٧٥ الذى ينظم علاقة الجهاز بالسلطة التشريعية، هنا خضعت الشركات لرقابة الجهاز الذى قام بمراقبة حساباتها.

وكما قلنا إنه كان هناك قانون أساساً ينظم الرقابة على شركات القطاع العام الذى صدر عام ٦٤ الخاص بالشركات المشتركة، التى يساهم فيها المال العام بنسبة لاتقل عن ٢٥٪ حيث خضعت لرقابة الجهاز بصورة مباشر اعتباراً من يوليو سنة ٨٨، بعد صدور القانون ١٤٤ لسنة ٨٨، الخاص بتنظيم الجهاز، أما بالنسبة للشركات التى يساهم فيها المال العام بنسبة أقل من ٢٥٪، فقد كان الجهاز يراقبها قبل صدور هذا القانون بصورة غير مباشرة، وتخضع له الجهات العامة والأشخاص والبنوك العامة، وشركات القطاع العام.وكانت هذه الجهات ترسل تقريراً للجهاز حول حساباتها، ويمكن للجهاز أن يطلب أية بيانات منها ويقوم بمراجعة التقرير ويعد تقريراً عنها.

حدث بعد ذلك أن توسعت الدولة فى عملية تأسيس هذه الشركات، وتم تأسيس الشركات المشتركة، ولم يحالف التوفيق الكثير منها، كما لم تتمكن من تحقيق عائد يتناسب مع رأس المال الذى تم التأسيس به نتيجة لفرض شروط معينة عليها، بحيث تنتج سلعاً معينة تباع بأسعار معينة، لاتتناسب مع تكاليف انتاجها، هذه الظروف كانت تلزم الشركات بتعيين عمالة محددة، نتيجة القرارات الاشتراكية التى صدرت قديماً، وذلك حملها أعباء كثيرة إضافة إلى سوء إدارة مجالس إدارتها .

ويعد الجهاز تقارير سنوية عن نتائج أعمال هذه الشركات على مدار السنة، وعندما تعد الشركة الحسابات الختامية الخاصة بميزانيتها، ترسلها إلى الجهاز الذى يعد

تقريراً عنها ويرسلها إلى مجالس إداراتها، لعرضه على الجمعيات العامة لإبراء ذمة مجالس الإدارات من نتائج أعمالها عن السنة المنتهية، أو اتخاذ أى قرار بشأن تنحية مجلس الإدارة.

وإذا كانت هناك أية انحرافات، ترسل هذه التقارير لعرضها على الجمعيات العامة كما ترسل إلى الوزراء المختصين، ومختلف السلطات فى الدولة بالإضافة إلى مجلس الشعب

ما هو دور الجهاز فى ظل سياسية الخصخصة؟

السياسة الاقتصادية تتجه إلى تحرير الاقتصاد وتحويله من موجه إلى حرّ.

ولذلك فإن دور الجهاز ازداد أهمية بالنسبة لما يتم تقييمه من هذه الشركات حيث طلب من وزارة قطاع الأعمال موافاته بكل ما يتم تقييمه منها سواء تم التقييم بواسطة خبراء أجانب أو بمعرفة مكاتب محاسبة وطنية، ثم تم الاتفاق بعد ذلك مع وزير قطاع الأعمال، على أن تتم موافاة الجهاز بهذه التقارير لمراجعة التقييم وفقا للأسس المحاسبية السليمة، ثم يتم إعداد تقرير عن الملاحظات على عملية التقييم، وترسل لوزير قطاع الأعمال لأن عملية الخصخصة تتطلب أولا تطمين أصول وخصوم هذه الشركات، ثم بعد ذلك تصحيح الهياكل التمويلية للشركات التى تعانى من تعسر، لأن التخلص منها سواء بالبيع فى المزاد أو فى سوق رأس المال يعد خسارة، لذلك يجب أن تبقى هذه الشركات بحيث تحقق عائدا وتجذب المستثمرين لشراء أصولها أو أسهمها، ولذلك يجب أن يتم اصلاح الهياكل التمويلية لهذه الشركات وبعد ذلك تتم عملية البيع.

وتتم عملية البيع بطرق مختلفة، فإما أن تباع الأسهم فى سوق رأس المال، أو يتم بيع جزء منها للعاملين فيها، أو البيع بالمزايدة، أو أية صورة من الصور الأخرى، ولذلك فإن رقابة الجهاز على عمليات التقييم واجبة وهذا لا يتبع فى مصر فقط، بل فى كثير من دول العالم التى بدأت فى تطبيق عمليات الخصخصة، وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص.

وقد بدأت الخصخصة فى المملكة المتحدة فى السبعينيات، حيث تعتبر الدولة الرائدة فى هذا المجال، كما أن هذه العمليات طبقت فى كثير من الدول. وجهاز الرقابة له دور كبير فى التقييم، ومراجعة التقييم بل إنه فى بعض الأحيان يكون جهاز الرقابة له دور أساسى بعد عملية البيع نظراً لأن بعض الدول تبيع مرافق عامة، فهنا يكون دور الرقابة فى متابعة سير هذا المرفق بما يتفق مع مصلحة أفراد الشعب، وقد تمت مراجعة كافة أعمال التقييم التى تمت بالنسبة لمختلف الشركات فى مصر، وتم إرسال تقارير بها إلى وزير قطاع الصناعة .

هل يوجد تعاون بين الأجهزة الرقابية فى الدولة؟

بالطبع لأن تقارير الجهاز ترسل إلى كافة الأجهزة والسلطات وكل جهاز رقابى له دوره وقانون ينظم اختصاصاته والجهاز المركزى للمحاسبات يعتبر مراقب حسابات الدولة بجانب وجود أجهزة أخرى تختلف طبيعة عملها عن طبيعة عمله.

هل يعنى هذا أن التعاون موجود؟

التعاون قائم والجهاز المركزى للمحاسبات يعاون السلطة التشريعية فى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة، ويمكنها من محاسبة السلطة التنفيذية فى تنفيذها، وفقاً لنصوص القانون.

عندما تجدون سيادتكم بعض المخالفات فى بعض القطاعات بالدولة، من الذى يعاقب المسئولين عنها؟

إذا تم اكتشاف اختلاس معين، وكانت تحت أيدى مراجعى الجهاز المستندات التى تدل على وقوعه، يتم التحفظ عليها وفقا لنص القانون ويرفع المراجعون تقريراً إلى رؤسائهم الذين يرفعونها إلى رئيس الجهاز للاستئذان لإبلاغ النيابة العامة، أو نيابة الأموال العامة وإذا كانت هناك انحرافات معينة، فالجهاز يطلب من الجهة الإدارية أن تجرى التحقيق اللازم لتحديد المسئولين فيها، ويتابع الجهاز ما يتم فى التحقيق، ويوافى بالقرارات الإدارية التى تصدر بتوقيع الجزاءات بشأن المخالفات المالية، وللجهاز أن يعترض على العقوبة التى تم توقيعها إذا كانت لا تتناسب مع المخالفة التى ارتكبها الموظف المسئول.

ما هى ملامح السياسة العامة للجهاز؟

سياسة الجهاز نشأت على مبادئ الحياد التام فى عمليات الرقابة، دون النظر إلى من هو المسئول عن هذه المخالفات، وهذا المبدأ يتم توعية الأعضاء به خاصة الجدد، لأن المفروض فى عضو الجهاز أن يتمتع بالاستقلال التام فى الرقابة، بعيداً عن أية مؤثرات أو ضغوط خارجية أو داخلية، ولذلك أعطى المشرع، فى القانون الخاص بالجهاز الصادر عام ٧٥ فيما يتعلق بلائحة شئون العاملين، بعض الحصانات لأعضاء الجهاز حتى يكونوا بعيدين عن أية ضغوط بما يمكنهم من أداء عملهم على الوجه الأكمل.

ما الذى يحكم عمل الجهاز؟

يحكم عمل الجهاز قانون ولوائح وكتب دورية وقرارات، تصدر من رئيس الجهاز.

بالنسبة لوزارة المالية هل الجهاز هو الرقيب عليها؟

الجهاز رقيب على جميع الهيئات الموجودة فى الدولة طالما ظلت تحت مظلة المال العام أينما وجدت وقد أكدنا وجود ثلاثة مليارات وتسعمائة وأربعة وسبعين مليون جنيه عجزا فى ضرائب الرزاز!! كما يعد الجهاز تقارير فى مختلف قطاعات الدولة وهناك تقارير عن الايرادات العامة توضح إذا ما كان هناك تأخير فى أى تحصيل.

ولكن هذه الملاحظات لا يكتب عنها فى الصحف؟

القانون لايصرح للجهاز بإعلان تقاريره، ولابد أن نلتزم بذلك، ودورنا فى البداية يقوم على أساس إرسال تقارير إلى كافة الجهات ابتداء من رؤساء المصالح والوزراء ورؤساء مجالس إدارات الشركات ورئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية ومجلس الشعب فى النهاية، ومادامت هذه التقارير قد وصلت إلى مجلس الشعب، فإنه فى هذه الحالة مخرج المسألة من نطاق السرية؛ لأن المجلس مشكّل من مختلف الأحزاب وتتم مناقشة تقارير الجهاز علانية.

هل للجهاز دور فى مراقبة أموال الأحزاب؟

عندما صدر القانون المنظم لعمل الجهاز، نص على أن يراقب الأموال الخاصة بالأحزاب، وغرض المشرع من ذلك التأكد من عدم تلقيها أية إعانات من جهات خارجية تضر بمصلحة الوطن، ووضع القانون شروطاً معينة لعملية تلقى المعونات، حيث لابد من الإعلان عنها كما يشترط ألا تتجاوز مبلغاً معيناً.

وعندما صدر القانون الموحد بالجهاز عام ٨٨ وضعت الأحزاب فى صلب الجهاز الذى يعد تقاريره عنها، من الناحية المالية، ويتقدم بها إلى اللجنة المختصة بالأحزاب بمجلس الشورى.

ما رأى سيادتكم فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة؟

لا علاقة لنا بهذا الموضوع لأن أعضاء الجهاز محظور عليهم الانضمام إلى الأحزاب، حتى يكونوا بعيدين عن أية ضغوط، لأن الجهاز كما قلت يراقب أموال هذه الأحزاب، الأمر الذى يستوجب عدم الانخراط فيها.

هل يراقب الجهاز مالية أعضاء مجلس الشعب؟

عضو مجلس الشعب يدخل ضمن القطاع الخاص، لذلك فالجهاز ليس له دور معه بسبب هذه النقطة، وليس بسبب تمتعه بالحصانة البرلمانية؟

لكنه يستفيد من عضويته بالمجلس؟

هذا شئ لانختص به، لأن الجهاز يختص بأمور حددها القانون.

يتردد حدوث تجاوزات فى المنح الدراسية والعلاجية للخارج.. ما رأيكم؟

عندما يصدر قرار بالعلاج فى الخارج يكون مصدره وزير الصحة أو رئيس الوزراء والقرار يحدد مدة معينة للعلاج، كما يحدد التكاليف ويرسل إلى مكتب المستشار الصحى الطبى فى الخارج والجهاز يعد تقريراً بشأن ذلك لمعرفة البند الذى تم الأخذ به فى الموازنة العامة للدولة.

يوجد بعض التراخى من عدة شركات تعمل فى مجال الإنشاءات .. فما هو موقف الجهاز؟

هذه إحدى ملاحظات الجهاز التى تتكرر، وترجع إلى عدم الاستفادة من الأجهزة والمعدات التى يتم شراؤها مما يترتب عليه التأخير فى البناء نتيجة لعدم وجود متخصصين لتشغيل هذه الأجهزة.

وماذا عن حياة سيادتكم الشخصية؟

بمجرد تخرجى من كلية التجارة عام ٥٣، أرسلت لى جهات كثيرة خطابات تعيين، منها وزارة المالية ومصلحة الضرائب ومصلحة الخبراء، وشركة شل، ومن ضمنها ديوان المحاسبة فى ذلك الوقت الذى تقدمت فيه للتعيين، وبدأت العمل من بداية السلم الوظيفى حتى وصلت إلى آخره.

السيرة الذاتية :

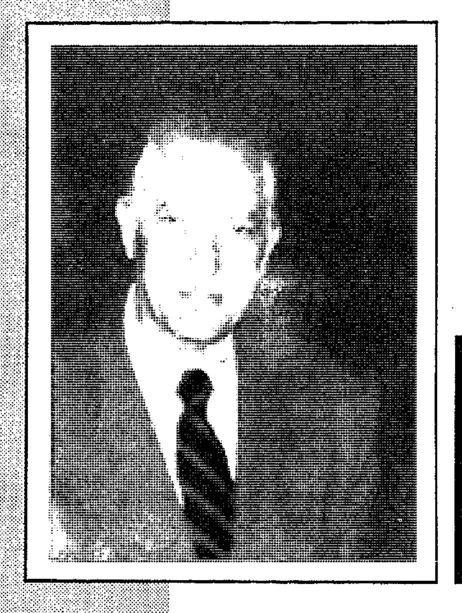
الاســـــــم : فخرى عباس رمضان

المؤهـــــــل: بكالوريوس كلية التجارة ١٩٥٣م جيد جداً.

دبلوم الدراسات العليا فى الاقتصاد ١٩٥٤م.

الخبـــــرة:

- مراجع بديوان المحاسبة ثم مفتش ثم مراجع أول ومراقب ورئيس شعبة بالجهاز المركزى للمحاسبات، ومدير عام ورئيس قطاع ووكيل جهاز ونائب رئيس جهاز ورئيس جهاز.
- رئيس المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة فى الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٣م وحاليا النائب الأول لرئيس المنظمة.
- رئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فى الفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٨م.
- نائب رئيس المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.
- نائب رئيس جمعية الضرائب المصرية.



اللــــواء

أحمد محمد عبد الرحمن

رئيس هيئة الرقابة الإدارية

- ***نعمل فى صمت .. من اجل مصر.***
- ***الرئيس مـبارك يؤمن بدور الرقـابة الإدارية فى حـماية المال العام.***
- ***الأجهزة الرقابية مكملة لبعضها البعض.***
- ***تعاون وثيق بين الرقابة وكافة أجهزة الدولة.***
- ***الرقابة تدعم وتشجع الاستثمار .***
- ***لا تدخل فى الأحكام القضائية.***

بحكم طبيعة عمله الذى يتطلب السرية الشديدة فاللواء أحمد عبد الرحمن نادرا ما يتحدث وكثيرا ما يعمل لساعات متواصلة هو ورجاله فى الرقابة الادراية الذين يتم اختيارهم بعد اختبارات وتحريات كثيفة.. ولكنى استطعت أن أنتزع منه هذا الحوار الشامل عن أهمية هذا الجهاز الذى يعد من أهم الهيئات الرقابية بمصر.. والذى تحول إلى هيئة مستقلة من ١٩٦٤م .

وكان لنا هذا الحوار:

حماية المال العام

فى وقت ما ألغيت الرقابة الإدارية ثم عادت مرة أخرى، ما هو حجم الإنجازات التى حققتها الهيئة لحماية المال العام؟

ألغيت هيئة الرقابة الإدارية فى عام ٨٠ ، وبعد أن تولى الرئيس مبارك الحكم قرر فى ٨٢/٤/١٥ إعادة نشاطها إيمانا بأهمية دورها، أما بالنسبة لما حققته الهيئة لحماية المال العام ففى الواقع أن الهيكل التنظيمى للهيئة قد صمم أساسا على تحقيق بعض الأهداف من بينها حماية المال العام والعمل على صيانته من العدوان عليه، ومنع الإسراف فى استخدامه، واستعادة ما قد تم الاستيلاء عليه منه، وأود أن أشير إلى أن أحد المؤشرات الهامة التى تتخذها الهيئة لقياس أدائها هو مدى تحققيها لهذا الهدف،

أي ببساطة ما هو حجم المال العام الذى أمكن بتدخل الهيئة استعادته للدولة نتيجة الأعمال الرقابية التى نفذتها وتحقق من خلالها استرداد حقوق الدولة من الذين استولوا عليها كالمعتدين على أملاكها، أو تحصيل مستحقاتها لدى بعض الأشخاص المتهربين ضريبيا وجمركيا، أو تحقيق وفر للخزانة العامة للدولة بتصويب بعض القرارات التى يترتب عليها الإسراف فى استخدام المال العام، أو تحقيق وفر فى بعض العمليات الإنتاجية بالشركات، أو تحصيل غرامات من الذين أدانتهم المحاكم فى القضايا التى ضبطتها الهيئة، وكل هذه الاتجاهات فى العمل تحقق حماية للمال العام، وفى ضوء ذلك يمكننى أن أقرر أنه فى كل عام رقابى تقوم الهيئة بحصر إجمالى هذه المبالغ حتى يمكننا الوقوف على ماحققناه فى ذلك الاتجاه وسأضرب مثلا، ففى عام ٩٣/٩٢ أمكن للهيئة أن تحقق فى تلك الاتجاهات عائداً مادياً مباشراً للدولة أو منتظراً تحقيقه أو وفرا لها يقدر بملغ ٢٢٨,٧٤ مليون جنيه وهذا المبلغ يمثل مالاً عاماً تم أو ستتم استعادته للدولة نتيجة تدخل هيئة الرقابة الإدارية.

تعدد الأجهزة الرقابية

هناك جهات أمنية أخرى للرقابة على الأموال العامة فهل وجود الرقابة الإدارية يمثل ازدواجا فى تعدد الجهات الرقابية؟

يتعمد البعض إثارة موضوع تعدد الأجهزة الرقابية بصورة أعاقت العمل وهذا مفهوم غير سليم، فبالرغم من التعدد الشكلى لأجهزة الرقابة إلا أن لكل منها دوره واختصاصاته وهى مكملة لبعضها البعض، إلا أنه لايمكن عمليا وضع خط فاصل بين مهام كل جهاز والآخر، وهيئة الرقابة الإدارية ـ من بين هذه الأجهزة ـ تنفرد بأنها أداة السلطة التنفيذية فى الرقابة، الخارجية الشاملة أو العامة على كافة الجهات التابعة للدولة وبكافة الأشكال والتخصصات الرقابية سواء أكانت مالية أم إدارية أم فنية أم جنائية، ولقد حدد لها القانون اختصاصات واسعة لتحقيق ذلك، وإذا استعرضنا على سبيل الحصر اختصاصات كافة الأجهزة الأمنية أو الرقابية الأخرى فى مصر فلن نجد أى جهاز له ذات الاختصاص أو يقوم بذلك الدور، وعلى ذلك يمكننا أن نقرر بأن وجود هيئة الرقابة الإدارية لايمثل ازدواجا فى تعدد الجهات الرقابية.

تعاون وتنسيق

هل يمكن إلقاء الضوء على أسلوب التعاون بين هيئة الرقابة الإدارية والأجهزة الأخرى بالدولة:

تسعى هيئة الرقابة الإدارية - بشكل أساسي - إلى توطيد أواصر التعاون والثقة بينها وبين كافة أجهزة الدولة ويأخذ ذلك أشكالا عدة أهمها ما يلى:

١ - التعاون بين هيئة الرقابة الإدارية والأجهزة التنفيذية بالدولة:

يتم ذلك من خلال قيام هيئة الرقابة الإدارية ببحث ما يطلبه المسئولون بتلك الأجهزة من موضوعات تتعلق بمشاكل أو معوقات تحول دون أدائها لدورها على الوجه الأكمل أو طلبهم إجراء التنسيق العرضى بين تلك الأجهزة لتذليل مشكلة قائمة بينهم حيث تقوم الرقابة الإدارية بالبحث وإرسال النتيجة إلى المسئولين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب ما تكشّف من البحث ، وكثيرا ما أدى تدخل الرقابة الإدارية فى كثير من المواقع إلى حل المشاكل وتسهيل الإجراءات وسرعة أداء العمل.

٢ - التعاون بين هيئة الرقابة الإدارية والأجهزة الرقابية والأمنية الأخرى:

يتم ذلك من خلال التنسيق العرضى بين الرقابة الإدارية وتلك الأجهزة - مثل الجهاز المركزى للمحاسبات ، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ومباحث الأموال العامة وغيرها - حيث نحيل إليها بعض الموضوعات التى تخرج عن اختصاص الهيئة وتدخل فى نطاق اختصاص تلك الأجهزة وتقوم هى بنفس الإجراء وكثيرا ما أدى التنسيق العرضى بيننا إلى كشف بعض الجرائم الجنائية.

٣ - التعاون بين هيئة الرقابة الإدارية وأجهزة التحقيق:

ويأخذ ذلك أشكالا عديدة من خلال إجراء البحث والتحرى عن الموضوعات التى تطلبها جهات التحقيق حيث تتم إفادتها بالنتائج لاتخاذ الإجراءات القانونية حيال ما تكشّف من الفحص ، فضلا عن قيام الرقابة الإدارية بإحالة ما تضبطه من جرائم جنائية إلى تلك الجهات التى تتولى التحقيق ونعاونها خلال مراحله المختلفة لاستكمال أدلة الاتهام ضد المتهمين.

دعم وتشجيع الاستثمار

يتصاعد بين الحين والآخر الهجوم على سياسة تعدد الجهات الرقابية، ورأى البعض أنها تمثل عائقا ضد الاستثمار، فما رأيكم؟

بداية لا بد أن نسلم أن الرقابة هى أحد العناصر الرئيسية للعملية الإدارية التى لايمكن الاستغناء عنها، وقد سبق أن أوضحنا عدم وجود تداخل بين اختصاصات الأجهزة الرقابية فى مصر، أما بالنسبة لما يثار من أن هذه الأجهزة تمثل عائقا ضد الاستثمار فهذا قول جانبه الصواب فنحن فى هيئة الرقابة الإدارية نعمل ونرسم سياستنا ونطوع أسلوب أدائنا انطلاقا من سياسة الدولة واتجاهاتها فى العمل، وفى إطار ما تسعى إليه الدولة حاليا من تشجيع الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية كوسيلة لإصلاح المسار الاقتصادى، تقوم الهيئة فى إطار اختصاصاتها بتحقيق ذلك فسياسة الهيئة فى العمل جزء لايتجزأ من سياسة الدولة والحكومة، وليس من المنطقى أن تتجه الهيئة بعملها إلى تحقيق أهداف لاتتفق مع أهداف الدولة وسياستها بل العكس هو الصحيح ،وللتدليل على ذلك فإن هناك الكثير من الأعمال الرقابية التى نفذتها الهيئة فى الفترة الأخيرة وبذلت من خلالها جهوداً لتشجيع ودعم الاستثمار والمستثمرين الجادين، بل إن الهيئة قد طورت من أدائها فى مجال تدعيم المستثمرين بالانتقال إلى مناطق وجودهم لإزالة المعوقات الخدمية المتعلقة بطبيعة استثمارهم والتعرف على المشاكل التى تواجههم، فضلا عن دعوتهم لزيارة الهيئة للتعرف على الإمكانات بها ولخلق نوع من الثقة بينهم وبينها، كما أن كافة الوفود الأجنبية التى تزور الهيئة تضع جانبا من برنامجها لزيارة بعض الشركات الاستثمارية بمدينتى العاشر من رمضان، ٦ أكتوبر وغيرهما حيث تقوم الهيئة بتدبير لقاءات تجمع هذه الوفود وبعض كبار المستثمرين وقد نتج عن ذلك تحقيق فوائد عديدة لصالح المستثمرين.

عمل الرقابة الإدارية

طبيعة عمل جهاز الرقابة الإدارية غير واضحة بالنسبة للغالبية لماذا؟ وهل يمكن أن تلقى سيادتكم الضوء عليه؟

بداية، أود أن أوضح أن هيئة الرقابة الإدارية تنتهج سياسة فى العمل تبتعد فيها عن الدعاية والإعلان عن أعمالها فنحن نفضل العمل فى صمت، اقتناعا بأن مصر اليوم فى احتياج لمن يعملون من أجلها أكثر ممن يتفاخرون بأمجاد أعمالهم، ومن هنا فإن طبيعة عمل الجهاز واختصاصاته قد تكون غير واضحة بالنسبة للبعض، إلا أننا فى الفترة الأخيرة نزيد من حجم دائرة المعرفة بمهام الهيئة على مستوى قطاعات الدولة المختلفة، فضلا عن زيادة الانتشار الإقليمى لمكاتب الهيئة لتحقيق الاتصال المباشر بالمواطنين والجهات فى المحافظات المختلفة، أما بالنسبة للشق الثانى من السؤال والمتعلق بطبيعة عمل الهيئة فسألقى بعض الضوء على تاريخ إنشاء هذه الهيئة حيث بدأ اسم الرقابة الإدارية كنشاط مستقل فى الظهور على ساحة العمل الإدارى على المستوى القومى فى مصر عند صدور قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية عام ٥٨ حيث كانت قسماً تابعاً لها، وبعد ذلك صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية ونص على أنها هيئة مستقلة تتبع رئيس الوزراء وتتشكل من رئيس ونائب وعدد من الأعضاء، كما حدد لها بعض الاختصاصات منها بحث وتحرى أسباب القصور فى العمل، وكشف عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية، ومتابعة تنفيذ القوانين والقرارات واللوائح، والكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من العاملين بالدولة، وبحث شكاوى المواطنين وما ينشر بالصحف ووسائل الإعلام من مخالفات، ومد رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين بأية معلومات أو دراسات يطلبونها، بالإضافة إلى ذلك، يتم بحث حالات الكسب غير المشروع بناء على ما تضمنه قانون إدارة الكسب غير المشروع التابعة لوزارة العدل، هذا وتباشر الهيئة تلك الاختصاصات فى جميع الجهات التابعة للدولة أو التى تساهم فيها بأى وجه من الوجوه، حيث ترفع الهيئة تقاريرها متضمنة تحرياتهاودراستها ومقترحاتها إلى المسئولين بالدولة لاتخاذ ما يرونه بشأنها، كما تحيل ما يتكشف لها من مخالفات إدارية إلى النيابة الإدارية، ومن مخالفات جنائية تتعلق بالمال العام أو الموظف العام إلى النيابة العامة للتحقيق فيها، وهذا طبعا موجز عن طبيعة عمل الهيئة.

ما أهمية جهاز الرقابة الإدارية ودوره بالنسبة للمواطن المصرى:

أود أن أوضح أن كل الأعمال التى تنفذها هيئة الرقابة الإدارية هى فى الأساس لصالح المواطن المصرى وتعود عليه بالنفع سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، فمثلا

عندما نكشف قصورا وخللا فى العمل أو الإنتاج ونصوبه فإن ذلك بالتأكيد يعود على المواطن بشكل غير مباشر يتمثل فى زيادة الإنتاجية وزيادة الدخل ، ومثال آخر فعندما يكون هناك موظف مرتشٍ يمتنع عن قضاء مصالح المواطنين إلا إذا دفعوا له الرشاوى والإتاوات وتقوم الهيئة بضبط ذلك الموظف فنحن بذلك نكون قد حققنا مصلحة المواطن بالإضافة إلى ذلك فإن جانباً كبيراً من عمل الهيئة يتمثل فى بحث مشاكل المواطنين والعمل على تذليلها ويتم ذلك من خلال ثلاثة محاور عمل رئيسية تنفذها الهيئة هى :

١ ـ بحث ما تتلقاه الهيئة من شكاوى المواطنين ـ سواء التى ترد إليها عن طريق البريد أو من خلال مكتب تلقى الشكاوى بالهيئة ـ وذلك بهدف معاونة الشاكى فى الحصول على حقه أو إزالة المعاناة عنه أو وقف تعسف جهة الإدارة معه ومن أمثلة ذلك ما تم تنفيذه بشأن إنهاء العديد من مشاكل المواطنين فى مجال تسوية مستحقاتهم التأمينية وسرعة صرف الفروق المالية لهم، كذا فى مجال صرف القروض الاجتماعية للحالات الملحة منهم والتى كانت تواجه تباطؤاً فى الصرف من الجهات المختصة، بالإضافة إلى التدخل والتنسيق لعلاج بعض المواطنين ذوى الحالات المرضية الخطرة وغيرها من المشاكل الإنسانية التى تواجه المواطنين.

٢ ـ تنفيذ بعض الأعمال الرقابية التى تسعى من خلالها إلى كشف وتحرى أسباب القصور فى أداء الخدمات العامة للمواطنين حيث يتم إجراء عدة زيارات ميدانية لمواقع تأدية تلك الخدمات للتعرف عن قرب على المشاكل والمعوقات التى تواجه المواطنين عند تعاملهم اليومى مع بعض الوحدات الخدمية وقد أمكن من خلال التنسيق العرضى مع المسئولين فى تلك الجهات تلافى العديد من السلبيات بما حقق تطوير وتحسين مستوى تلك الخدمات بشكل عام ورفع بعض المعاناة عن المواطنين.

٣ ـ تنفيذ بعض الأعمال الرقابية التى تتحقق من خلالها حماية صحة وحياة المواطنين من تداول أغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمى حيث يتم ضبط تلك السلع سواء بموانى الوصول أو أثناء مراحل تسويقها المختلفة ويتم اتخاذ إجراءات إعدامها واتخاذ الإجراءات القانونية مع المسئولين عنها، فضلا عن تنفيذ بعض الأعمال الرقابية الأخرى فى مجالات الحفاظ على البيئة من النواتج الصناعية الضارة أو نواتج

الصرف الصحى أو أية أخطار تهدد سلامة وصحة المواطنين وهناك أمثلة كثيرة لأعمال حققتها الهيئة فى تلك المجالات.

الرقابة جهاز استشارى

كان للرقابة الإدارية دور مميز فى كشف أزمة البنوك التى تفجرت وسط الثمانينيات، إلا أن أحدا لم يسمع عنها شيئا فى موضوع مثل توظيف الأموال، خاصة أنه ذكر تورط بعض الجهات الحكومية مع بعض الشركات؟

كما سبق أن ذكرت، فإن الهيئة لاتسعى إلى الدعاية والإعلان عن أعمالها ولذلك لم يعرف المواطن العادى مدى تدخل هيئة الرقابة الإدارية فى موضوع توظيف الأموال، وبالطبع هذا ليس وقت ذكره، ولكن ما أود إيضاحه أنه كان للهيئة دور هام فى هذا الموضوع من خلال ما قامت به ببحث موقف بعض هذه الشركات ولقد نبهنا فى ذلك الوقت إلى أن الأنشطة التى تمارسها لا تقوم على أسس اقتصادية أو مالية سليمة وانتهينا إلى حقيقة تؤكد عدم قدرة هذه الشركات على توظيف الأموال بالشكل الاقتصادى السليم وعدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين وهو الأمر الذى تبين صحته بعد ذلك، ولكن لابد أن يعلم الجميع أنه من أهم المبادئ التى تعمل فى ظلها كافة أجهزة الرقابة فى العالم أنها جهاز استشارى فهى ليست صاحب قرار، فجهاز الرقابة كالطبيب الذى يطلع على صور الأشعة ويفحص المريض ويحدد نوعية المرض ويضع ملاحظاته ويصف الدواء ،ولكن أهل المريض أحرار فى استخدام الدواء من عدمه وهو الأمر الذى سينعكس طبعا على حالة المريض إما بالشفاء أو الهلاك.

التطوير مستمر

فى الفترة الأخيرة نشطت الرقابة الإدارية بشكل ملحوظ وتكشف كثير من أوجه الفساد فى قطاع المال، فلماذا هذه الفترة بالتحديد؟

تسعى هيئة الرقابة الإدارية دائما إلى التطوير والتحديث المستمر في أساليب الأداء بها، وإلى إعادة تنظيم صياغاتها للأهداف والاستراتيجيات والعناصر الرقابية بما يساير ركب التطور الذى يحدث خاصة فى ارتكاب المخالفات والجرائم، ولقد تم ذلك فى الفترة الأخيرة، الأمر الذى مكن الهيئة من التطرق إلى مجالات بحث جديدة وتنشيط دورها فى اتجاهات بحث أخرى تكشّف منها الكثير من المخالفات الإدارية والمالية وأوجه قصور وخلل وانحراف، وقد نتجت عن ذلك عدة قضايا هامة كانت محل اهتمام وسائل الإعلام المختلفة لفترات طويلة، الأمر الذى جعل البعض يرى أن الهيئة قد نشطت فى الفترة الأخيرة.

منظومة وآلية عمل جهاز الرقابة كيف يتم؟.. بمعنى متى تبدأ التحقيقات وإلى أى الجهات يتم تقديم التقرير النهائى؟

تعمل هيئة الرقابة الإدارية فى ظل اختصاصاتها ـ السابق الإشارة إليها ـ من خلال محورى عمل أساسيين الأول يقوم على بحث ما يطلبه المسئولون بالدولة من موضوعات أو مخالفات أو ما يتقدم به المواطنون من شكاوى، وفى هذه الحالة يقوم أعضاء الهيئة كل فى مجال اختصاصه بإجراء التحريات والبحث حول الموضوع ويتم إعداد مذكرة بالنتائج ومقترحات الهيئة فى هذا الشأن حيث ترسل إلى المسئول أو الجهة التى تم البحث بناء على طلبها، أما المحور الثانى فيقوم على تنفيذ بعض الأعمال الرقابية المخططة والتلقائية حيث تشمل الأعمال المخططة تنفيذ بعض الدراسات التى تعالج مشاكل قومية أو إقليمية والتى يتم التخطيط مسبقا لتنفيذها، أما الأعمال التلقائية، فيتم تنفيذها تلقائيا من الأعضاء وتشمل بعض الموضوعات التى يتم الكشف فيها عن أوجه قصور وخلل أو مخالفات وجرائم جنائية أو إدارية، وفى ضوء ما يسفر عنه البحث للأعمال المخططة والتلقائية يتم إعداد مذكرة بالنتيجة ومقترحات الهيئة، فإذا كشف البحث عن أوجه قصور وخلل فقط يتم إرسالها إلى الوزير المختص ـ عندما يتطلب الأمر تدخله المباشر ـ أما إذا كان العلاج فى حدود صلاحيات رئيس الجهة أو الشركة فإنها ترسل إليه، أما إذا كشف البحث عن مخالفات إدارية فترسل المذكرة إلى النيابة الإدارية، أما فى حالة ما إذا كشف البحث عن جرائم جنائيه فإنه

يتم إحالتها إلى النيابة العامة وفى الحالتين الأخيرتين يتم إخطار الوزير المختص أو رئيس الجهة، بالإضافة إلى ذلك فإن الهيئة تتلقى بلاغات من المواطنين بشأن ارتكاب بعض العاملين فى الدولة لجرائم جنائية وفى هذه الحالة يتم إعداد محضر بالبلاغ ويعرض على النيابة العامة ويتم السير فى الإجراءات القانونية لضبط الواقعة وغالبا ما تتعلق هذه البلاغات بجرائم الرشوة.

الفساد عالميا

من وجهة نظركم هل ترى أن الفساد يزداد فى مصر أم أن مظاهر الفساد فى مصر شأنها شأن ما يحدث فى دول أخرى؟

بداية، فإن الفساد من وجهة نظرى مصطلح فنى يستخدم حين تنتشر أنماط من جرائم الإتجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام فى شكل ظاهرة يعانى منها المجتمع، وهناك عوامل كثيرة وراء ظاهرة الفساد منها عوامل اقتصادية، إدارية، وسلوكية ـ ليس هذا مجال ذكرها ـ ولكن ما أود أن أقرره أنه لايوجد مجتمع أو جهاز إدارى فى العالم يخلو من إحدى صور الفساد وتتفاوت نسب الانحراف والفساد من مجتمع لآخر، وتختلف ارتفاعا وانخفاضا وفقا للعوامل السابقة، ولكن ما هو جدير بالمناقشة هل معدلات الانحراف والفساد فى بلادنا تزيد عمّا هو عليه على مستوى العالم أو حتى فى الدول المماثلة لنا ،وأقرر بأن المجتمع المصرى شأنه شأن المجتمعات الأخرى يوجد به بعض أوجه الفساد، ولكن إذا ماقارنا بينه وبين المجتمعات الأخرى نجد وبأمانة أننا لانقف فى الصفوف الأولى للمجتمعات التى يشكل فيها الفساد ظاهرة مؤثرة على الاقتصاد القومى، وحتى لا أبعد عن حقيقة الوضع أذكر أن هناك بعض أوجه القصور فى أداء مهام الوظيفة واستغلالها فى بعض المواقع إلا أن ذلك لايعطى المبرر لإطلاق مقولة أن الفساد أصبح ظاهرة فى مصر ونحن من جانبنا نحاول كشف حالات الانحراف وضبط الجرائم مع التدخل الإيجابى لمنع الانحراف قبل وقوعه وهو ما نطلق عليه الرقابة المانعة.

لاتدخل فى الأحكام القضائية

تقارير الرقابة الإدارية سرية وأحيانا لايتم الاعتداد بها أثناء محاكمة المتهمين لماذا؟

أود أن أوضح أننا كجهاز بحث وتحرٍ وجمع معلومات، عندما يرد إلينا بلاغ أو معلومة تتضمن وقائع جنائية يتم التحرى عنها والتأكد من صحتها وإعداد مذكرة أو محضر بالنتائج يعرض على النيابة العامة التى تأذن باستكمال الإجراءات وضبط الواقعة، ومن الطبيعى أن تتم تلك الإجراءات بشكل سرى حيث يتم فيها استخدام المعدات الفنية لتسجيل وتصوير وقائع الجريمة وضبطها وإعداد محضر يعاد عرضه على النيابة العامة يتضمن نتائج التحريات والضبط، ومن هنا تأتى سرية هذا النوع من المحاضر، أما بالنسبة لعدم الاعتداد بتقارير الرقابة أثناء محاكمة المتهمين ففى بعض الأحيان يتم ذلك ولكن ما أود تأكيده أننا لانتقدم إلى النيابة العامة متهما دون أن يكون لدينا اعتراف بصوته يعرض على النيابة قبل القبض عليه خاصة فى قضايا الرشوة، أما فى الجرائم الأخرى مثل الاعتداء على المال العام فيكون لدينا من المعلومات والمستندات ونتائج البحث ما يؤكد انحراف المتهم، ولكننا فى النهاية نترك الأمر للقضاء وليس لنا أن نتدخل فى حكم المحكمة ببراءة المتهم وعدم الاعتداد بتقارير الرقابة، فأحيانا تنظر المحكمة نظرة اجتماعية للمتهم بالنسبة لسنه ولظروفه الشخصية، وأحيانا أخرى ينجح الدفاع فى التشكيك فيما تضمنته تقارير الرقابة من نتائج التسجيلات ووقائع الضبط، وللمحكمة أن تقبل ذلك أو ترفضه، وليس لنا حق فى التعقيب على الحكم، وعموما لو نظرنا إلى نسب التحقيقات التى تحفظ أو القضايا التى حصلت على البراءة ولم يعتد فيها بتقارير الرقابة وقورنت بتلك التى تأخذ مجراها فى المحاكم ويصدر فيها أحكام فسنجدها مقبولة، وفى النهاية أود أن أؤكد على أمر هام هو أنه ليس بيننا وبين أى متهم عداء شخصى بل نضع العلاقات الإنسانية دائما فى اعتبارنا ولا أكون مزايدا إذا قررت أن بعض المتهمين تظل لنا علاقات وصداقة معهم بعد قضائهم مدة العقوبة.

بالقليل يمكن إنجاز الكثير

ما حجم القضايا التى تحققها الرقابة فى العام؟ وحجم الجهاز وإمكاناته؟ وهل يحتاج لمزيد من الدعم البشرى لمتابعة القضايا التى لم يفصل فيها؟

سألقى الضوء على أسلوب إحالة بعض القضايا التى تنجزها الهيئة إلى جهات التحقيق فطبقا لقانون الهيئة فإنها تقوم بكشف المخالفات الإدارية والجرائم الجنائية حيث تحيل المخالفات الإدارية إلى النيابة الإدارية أما بالنسبة للجرائم الجنائية فلها أكثر من اتجاه فى الإحالة لجهات التحقيق. الأول عندما تعد الهيئة مذكرة تتضمن بعض الجرائم الجنائية وترسلها إلى مسئول بالدولة ويتولى إحالتها بمعرفته إلى جهات التحقيق وهذه تمثل حوالى ٥٠٪ من الجرائم المكتشفة بواسطة الهيئة، أما الاتجاه الثانى فإن الهيئة ترسل المذكرة مباشرة إلى جهات التحقيق وتمثل ٢٠٪ من الجرائم المكتشفة بواسطة الهيئة، أما الاتجاه الثالث فهى الجرائم التى يتم اكتشافها وعرضها على جهات التحقيق التى تصدر إذنا بضبط الواقعة وغالبا ماتكون قضايا رشوة وتمثل حوالى ٢٠٪ من الجرائم المكتشفة، أما بالنسبة لحجم إنجاز الهيئة من القضايا فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٩٣/٩٢م تمت إحالة ٩٩ مخالفة إدارية إلى النيابة الإدارية، و ٩٤ قضية جنائية إلى النيابة العامة ـ وفقا لأسلوب الإحالة المشار إليه ـ أما بالنسبة لحجم الجهاز وإمكاناته فالهيئة تتكون من عدد مناسب من الأعضاء يقومون بالرقابة على قطاعات الدولة المختلفة، ولدينا عدد ١٥ مكتباً إقليمياً تغطى بنشاطها الرقابى كل محافظات مصر، كما أنه متوفر لدينا كافة الأجهزة الفنية التى تمكننا من أداء مهامنا بالمستوى المناسب، أما بالنسبة لمدى الحاجة لدعم بشرى فأود أن أوضح أن العمل الرقابى يعتمد بشكل أساسى على عضو الرقابة الذى يناط به تنفيذ كافة الأمور المتعلقة ببحث الموضوعات والقضايا وكلما زادت كفاءة العضو، زاد حجم اتصالاته وصداقاته بالعاملين فى القطاعات بما يغطى مساحة أكبر منها دون الحاجة إلى أعضاء جدد. ويمكننى أن أؤكد أن الهيئة بتنظيمها ومواردها الحالية قادرة على تنفيذ مهامها بنجاح وهى مستمدة قدرتها على ذلك من خلال اقتناع قيادتها وأعضائها بسمو تلك الرسالة التى يؤدونها وأنه بالقليل يمكن إنجاز الكثير.

التركيز على قطاع الخدمات

مع الاتجاه لسياسة الخصخصة، ينفرط عقد تحكم الدولة سواء فى الشركات أو بعض المؤسسات الحكومية التى تدخل دائرة الخصخصة، ألا يعنى ذلك تقلص مهام جهاز الرقابة الإدارية؟

سبق أن أوضحت أن هيئة الرقابة الإدارية تعمل فى إطار سياسة الدولة وتوجهاتها، والدولة تسعى حاليا إلى سياسة تحرير الاقتصاد القومى وخصخصة بعض الوحدات الإنتاجية، ولايعنى ذلك تقلص دور الهيئة بل على العكس. وسأدلل على ذلك؛ فعند صدور قانون قطاع الأعمال العام كان البعض يعتقد أن نشاط الهيئة سيتأثر ولكنى أقرر بأنه تأثر ولكن بالإيجاب لأننا كنا نراقب أكثر من ٤٠٠ شركة أصبحت الآن مسؤولية رقابتها للشركات القابضة الأمر الذى مكننا من تركيز جهودنا على قطاع الخدمات الذى يمس الحياة اليومية للمواطنين من تعليم، صحة، مواصلات، إسكان وغيرها، بالإضافة إلى ذلك فإن القانون قد خص الجهاز المركزى للمحاسبات فقط بالعمل داخل قطاع الأعمال، إلا أن ذلك لا يحد أو يلغى اختصاصات هيئة الرقابة الإدارية داخل هذا القطاع فالقانون غير من شكل وأسلوب التعامل فقط حيث اشترط استئذان الوزير المختص أو رئيس الشركة القابضة قبل إجراء البحث بهذا القطاع، أما إذا تكشف لنا وجود جرائم جنائية فإنه يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بالعرض على النيابة العامة لاستكمال الإجراءات.

ظاهرة صحية

جهاز الرقابة يعتبره البعض سيفا مسلطا عليهم وأصبح من بين المفردات التى تسبب خوفا وقلقا لدى الكثيرين.. لماذا من وجهة نظرك؟

طبعا أخالفك الرأى فنحن لم ولن نكون أبدا سيفا مسلطا على أحد ولانسبب خوفا ولاقلقاً للبعض، خاصة إذا كانوا شرفاء يعملون من أجل بلدهم ويحافظون على أموالها

أما إذا كانت هناك قلة منحرفة يستحلون الأموال العامة ويعتبروننا ـ من وجهة نظرهم ـ سيفا مسلطا عليهم ونسبب لهم الخوف والقلق فهذه ظاهرة صحية، ولكننا فى حدود اختصاصنا الذى رسمه لنا القانون بعيدين كل البعد من أن نسبب للشرفاء أى خوف أو قلق، وشاهد على ذلك كل مسؤول أو موظف أمين وشريف تعامل يوما مع الهيئة، فنحن أملٌ لهم بينما نشكل خوفا وردعا للموظف السيئ غير الأمين.

السيرة الذاتية :

ـ الاســـــــم : لواء : أحمد محمود عبد الرحمن

ـ تاريخ الميلاد : ٣١/١٢/١٩٤٤م.

ـ محـل الميـلاد : القاهرة .

ـ الحالة الاجتماعية : متزوج وله ولد وبنت .

ـ الحالة العلمية :

ـ تخرج من الكلية الحربية ١٩٥٥م.

ـ حصل على بكالوريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية.

ـ نوط الجمهورية من الطبقة الثانية.





الدكتور

حسين الجمال

أمين عام الصندوق الاجتماعي للتنمية

- ***إتاحة فرص عمل للشباب والتقليل من البطالة.***
- ***المساعدة على نجاح وانطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي.***
- ***١١٪ فائدة قرض المشروع القائم ـ ٩٪ فائدة قرض المشروع الجديد.***
- **موارد الصندوق ٦٦٥ مليون دولار.**
- ***لو كان الفقر رجلا لقتلته.***

لا شك فى أن الطموح من أهم دوافع النجاح والتطور... فنحن الآن فى صحبة شخصية عملية طموح استطاعت أن تحقق نجاحاً فى مجالات متعددة ومواقع كثيرة على المستوى المحلى وعلى المستوى العالمى.. إنها شخصية الدكتور/ حسين الجمال..

لقد كان الدافع وراء هذه النجاحات الكثيرة، الإيمان بالهدف والعمل الدءوب، والسعى وراء المعرفة، وتحصيل الخبرات. استقر به المطاف ليكون أميناً عاماً للصندوق الاجتماعى للتنمية، وهو من المؤسسات الحديثة التى تلعب دوراً أساسياً وفريداً فى تنمية الموارد البشرية وتوجيهها، وكيفية الاستفادة منها من أجل تطور مجتمع يريد اللحاق بركب الحضارة من حوله، وخاصة إذا اهتم المسئولون فى الدولة بوضع الإمكانات المناسبة، والخبرات الثمينة فى مكانها الصحيح حتى تؤتى ثمارها..

إن هذا الصندوق يقدم العون للأيدى العاملة، ويهتم اهتماماً بالغاً بطاقات شباب الوطن، والتركيز على تمويل المشروعات التى تخدم المجتمع فى مجالاته المختلفة.

إن أمنية رئيس هذا الجهاز الحيوى، وهى أمنية كل شريف آمن بدوره تجاه وطنه، هى:

القضاء على البطالة..

القضاء على الفقر قضاءً نهائياً لا رجعة له..

ليقفل بذلك باب التخلف ويفتح آفاق التقدم والازدهار، والتفاؤل إن شاء الله.

الإيمان بالهدف.. والخبرة العملية

كل جهاز وله خطة استراتيجية، أو محاور رئيسية لخطة العمل التى يقوم بها.. مع السيد/ رئيس الصندوق الاجتماعى نود أن نسجل لكم نبذة عن الجانب العملى فى حياتك وطموحاتك وكيف جاءت هذه الفكرة.. وما الذى تراه مستقبلاً، وما يمكن أن تقدمه.. لأن الصندوق الاجتماعى هو نبض الشباب.. وهو القلب الجديد.. الذى سيفتح أبواب الخير والأمل لمصر..

بداية أتوجه بالشكر للاهتمام بهذا الحديث.. وبالنسبة للجانب العملى فى حياتى، فإنه يبدأ عندما تخرجت فى كلية الهندسة سنة ١٩٥٧م، قسم ميكانيكا إنتاج، وفى هذا الوقت لم تكن هناك مشكلة بطالة، فقد عملت بعد شهر من التخرج فى المصانع الحربية، ثم الهيئة العامة للبترول، ثم رجعت مرة أخرى للمصانع الحربية، وخاصة فى المشروعات الحربية، وكان ذلك فى الستينيات، وقد وضعت استراتيجية هامة جداً فى مجال هندسة الطيران، واستمر هذا الحال حتى سنة ١٩٦٨م، إلى أن جاء فريق من ألمانيا وهم مجموعة من الخبراء العالميين، وقد استفدت منهم كثيراً فى مجال النقل التكنولوجى، وفى مجال تنمية الموارد البشرية، وفى مجال الصناعات المتقدمة...

وفى هذه الفترة كان التحصيل العلمى كبيراً جداً الأمر الذى مكننى من تسجيل الماجستير والدكتوراه فى قسم الطيران بجامعة القاهرة تحت إشراف مشترك مع أحد الأساتذة الألمان الذين كانوا متخصصيَن فى مجال التحكم الآلى، ومع نهاية سنة ٦٨ كنت قد انتهيت من رسالة الدكتوراه، ونشرت الأبحاث الخاصة بالتحكم الآلى...

ثم كانت ظروف النكسة، ووقتها حصلت على منحة لأبحاث ما بعد الدكتوراه فى فرنسا لمدة عامين فى مدينة «تولوز» التى تعتبر معقلاً هاماً من معاقل الصناعة، وخاصة الصناعات الفضائية وصناعة الطيران فى فرنسا.

وطبعاً ـ هنا ـ كانت المشروعات قد توقفت بعد سنة ٦٨، وكنت أتمنى دائماً أن أعمل فى مجال التنمية التكنولوجية والتنمية البشرية لأن ذلك كان تصورى الدائم منذ

الستينيات، فضلاً عن أن هذا المجال هو المستقبل لمصر... وهو المستقبل لأية دولة تريد أن ترتفع إلى مصاف الدول المتقدمة والصناعية وما إلى ذلك..

وبعد نهاية السنة الثانية فى «تولوز» - أيضا - كانت صناعة الطيران متوقفة، وفى هذه الأثناء عرض علىّ منصب أستاذ مساعد فى جامعة «همبرشير» فى انجلترا، وذهبت هناك واشتغلت فى الأبحاث والتدريس معاً إلى جانب الاستشارات، وظل هذا العمل مستمراً طوال فترة السبعينيات إلى أن استدعيت بتوجيهات من مكتب الرئيس «السادات» للعودة.. وسعدت بذلك لأننى سأشارك فى الصناعات المتطورة كما كان الحال سابقا، وعدت إلى الهيئة العربية للتصنيع بالإضافة إلى الدور الرئيسى الذى كنت مهتماً به ومسئولا عنه، وهو «تنمية الموارد البشرية، والنقل التكنولوجى والتدريس» وذلك فى إطار ما أسس فى ذلك الوقت وسمى «المعهد العالى لتكنولوجيا الطيران»، ولايزال هذا المعهد موجوداً إلى الآن، ولكن دوره اختلف عن الدور الذى كان سيقوم به سنة ٧٦، وأيضاً الهيئة العربية للتصنيع تغيرت بعد اتفاقيات السلام، فتغير اتجاهها كما أن الدول العربية جمدت اشتراكها فيها آنذاك وسافرت مرة أخرى لأننى كنت مصمما على أن أعمل فى المجال الذى أحبه ويشبع هوايتى وهو «تطوير التنمية البشرية ونقل التكنولوجيا».

البحث عن الهوية

كان سفرى فى هذه الفترة أمراً ضرورياً لأن دورى وتخصصى لم يعد موجوداً فى بلدى! وليس معنى ذلك أننى أترك بلدى وأذهب، ولكنى خشيت أن أفقد معنويتى فأنا من الممكن أن أنسى نفسى فى مجال آخر غير الذى أؤمن به، وهو مجال فى صالح التنمية فى مصر إلى أن تأتى الفرصة...

ورجعت إلى انجلترا فى نفس الوظيفة السابقة، وبعد فترة عرض علىّ أن أكون مستشاراً فنياً للهيئة الملكية السعودية فى مشروع (جبيل - ينبع)، وهو مشروع كبير،

وكنت أعمل مع الشركة الأمريكية التى تنفذ التنمية البشرية فى المملكة العربية السعودية، ومكثت هناك فترة أعتقد أنها كانت مهمة لأنها أعطتنى بعداً آخر، وهو العمل فى مجال تنمية الموارد البشرية التى ليست لديها إلا خبرة بسيطة جداً، وهو أمر وارد فى المملكة ودول الخليج، وفى نفس الوقت يريدون التوجه إلى التكنولوجيا المتقدمة فى أقصى وقت ممكن، يتعلمون من الخبراء الأمريكان ومن المصريين والأجانب بشكل عام، ليتحولوا إلى إدارة مشروعاتهم بأنفسهم فى أقرب فرصة..

وكان هذا هو الهدف من برامج تنمية الموارد البشرية، والمعهدان اللذان أنشأناهما فى (الجبيل، وينبع) فعلاً يؤديان دورهما بطريقة فعالة فى إدارة المدن الصناعية فى المدينتين، فهما من المدن العملاقة تحت أى مقياس لأنهما على بداية ونهاية خط الأنابيب الذى ينقل البترول الخام من الخليج العربى إلى البحر الأحمر...

وفى سنة ١٩٨٥م انتقلت إلى الكويت فى «معهد الكويت للأبحاث العلمية»، وذلك بعد أن قضيت خمس سنوات فى السعودية، أيضاً قضيت مثلها فى الكويت كمستشار أول فى معهد الكويت، والحقيقة أن هذا المعهد من المعاهد العربية التى وصلت إلى العالمية؛ لأن الإمكانات المادية كانت متوفرة، والفكر الاستراتيجى أيضاً موجود لأن القائمين على هذا المعهد كانت لديهم خبرة جيدة فى مجال البحث العلمى، وكانوا متعلمين فى أمريكا بالإضافة إلى أنهم استعانوا بكل العرب الذين كانوا يعيشون فى الخارج وخاصة فى أمريكا، فمنهم المصرى والفلسطينى والعراقى واللبنانى وغير ذلك، فكان هؤلاء هم أساس البحث العلمى الموجود فى هذا المعهد، ويكفى أن نعلم أن هذا المعهد كانت ميزانيته تمول ٤٠٪ منها من دخل البحوث التعاقدية التى يقوم بها المجتمع، وهذا شئ متقدم جداً بالنسبة لأى مجتمع دولة نامية أو دولة حديثة العهد بالصناعة والتكنولوجية، ولكنى تركت الكويت بعد الحرب التى قامت فيها...

الاستفادة من الخبرات حينما تصبح فى مكانها الصحيح

تركت الكويت لأن الفرصة جاءتنى لكى أتولى منصب «أمين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية»، ووجدت فى هذه الفرصة الإطار الاستراتيجى والمحاور لبرامج

التنمية، فهى تخاطب كثيراً جداً من الأشياء التى أؤمن بها فى عملية تنمية البرامج الرئيسية للصندوق وأهدافه الحقيقية، وهو الأمر الذى كنت أتصور أنه مطلوب، وخاصة أن هنا يوجد بعد إنسانى اجتماعى مهم، بالإضافة إلى وجود عنصر التفاعل بين مصر وإمكاناتها البشرية وبين التمويل القادم من البنك الدولى والمجموعة الأوروبية، والصناديق العربية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، وكثير من الدول الصديقة والمساندة لمصر..

فإننى قد اعتبرت هذه الفرصة من عند الله تعالى لكى أقوم بدورى فى التنمية، وخدمة الوطن..

هذه هى القصة باختصار.

ـ هذه الوظيفة ـ حضرتك ـ أحببتها..

طبعاً ـ بلا شك ـ إذا لم يكن الإنسان مؤمناً ومحباً للشىء الذى يقوم به، يجب أن يرفضه حتى لا تكون فرص النجاح والأداء الجيد ضئيلة.

الإيمان بالهدف

نتمنى، بكل هذا الحماس، أن تحقق ـ سيادتكم ـ شيئاً للبلاد.. فإنى أرى طاقتك قوية ونشطة، والعمل غير مفروض عليك وإنما أنت الذى تفرض نفسك على هذا الجهاز حتى تنهض به وتنميه..

فعلاً هناك ما يسمى «الإيمان بالهدف» والعمل الذى يؤديه الإنسان لابد أن يكون مقتنعاً أن فيه الصالح للبلاد وذلك فى إطار السياسة العامة..

الهدف من إنشاء الصندوق الاجتماعى

ـ ونحن على مشارف عام ٩٦ وبداية العمل فى الصندوق والتعاون الدولى والعربى معاً من أساسيات العمل.. فما الصعوبات التى يمكن أن تواجه الصندوق، وهل ستتوسع فى خطط جديدة مستقبلاً؟

الصندوق الاجتماعى للتنمية كانت الفكرة من إنشائه تقوم على هدفين استراتيجيين أساسيين هما:

إتاحة فرص عمل للشباب، والتقليل من البطالة، وخاصة البطالة الناتجة عن برنامج الإصلاح الاقتصاى، بالإضافة إلى تنفيذ برامج ومشاريع توفر دخلاً للفئات الكادحة والمتدنية فى الدخل..

ولذلك فهو مؤسسة وجهاز لابد من وجوده، لكى يساعد على نجاح وانطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى أسرع وقت ممكن..

وقد تعاونت دول كثيرة مع مصر فى تحويل الاقتصاد المركزى إلى الاقتصاد المبنى على آليات السوق.. فهذه الآلية مهمة لكى تساعد على امتصاص أو التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى..

وبالفعل فقد أتاحوا تمويل المرحلة الأولى للصندوق الاجتماعى للتنمية وخاصة فى البطالة وفى المعاناة للفئات الكادحة، فى هذه المرحلة وصل التمويل إلى [٦١٠] ملايين دولار، ويصل إلى [٦٦٠ أو ٦٦٥] مليون دولار، وذلك فى أثناء تنفيذ المرحلة الأولى، وهذا التمويل وجه إلى أربعة برامج رئيسية هى:

برنامج للأشغال العامة، وبرنامج لتنمية المجتمع، وبرنامج لتنمية المشروعات الصغيرة، وبرنامج للتدريب التحويلى والتشغيل.

البرنامج الأول (الأشغال العامة) يستهدف مشروعات كثيفة العمالة، يتم تنفيذها فى القرى والنجوع والأماكن البعيدة عن المدن، والمراكز الحضارية وتستهدف الفئات الفقيرة حتى تجد فرصة عمل تساعدها على الحصول على دخل.. وهذه المشروعات وإن كانت تتيح فرصة عمل مؤقتة محدَّدة بمدة المشروع (سنتان أو أربع سنوات) إلا أنها تتيح فرصة لتدريب الناس أثناء العمل، وتوفر لهم دخلاً حتى يتعاملوا فى أثناء الفترة الأولى لتصديق برنامج الإصلاح الاقتصادى مع رفع الدعم، وارتفاع تكاليف الاحتياجات الأساسية للمعيشة، وبالتالى أصبح طريق الحصول على دخل بطريقة كريمة هو الهدف من هذا البرنامج، وليس إعطاء الناس إعانة أو أشياء بدون مقابل نتيجة أننا رفعنا الدعم عن الكهرباء والأدوية وما شابه ذلك..

القرض بداية مشروع أو هو يفتح الرزق لبداية عمل.. متى يبدأ؟

ما تتحدثين عنه سوف أتكلم عنه فيما بعد، وهو ما يسمى «برنامج المشروعات الصغيرة»، لكن ما أتحدث عنه الآن هو برنامج الأشغال العامة حيث يكون الهدف منه عمل عقد مع المحافظة أو جمعيات تنمية، وذلك لتنمية بيئة أو مجتمع عن طريق تسوية طرق، أو تطوير نظام صرف صحى بسيط، أو تشجير، أو تنظيف قنوات الرى من الأعشاب، وغيرها...

كل ذلك من المشروعات كثيفة العمالة، ومشروعات تستخدم أنشطة يدوية ومعدات يدوية بالدرجة الأولى، وتمويلها يكون بتحرير عقود مع المقاولين المحليين والاستشاريين المحليين حتى يستطيعوا تشغيل العمال من المناطق والقرى التى يتم فيها تنفيذ هذه المشروعات، وبالتالى أنا أنشِّط المقاول المحلى والاستشارى المحلى، وأفتح الباب لفرص عمل تدر الدخل للفئات الفقيرة جداً، والتى ليس لديها عمل فى هذه المناطق..

طبعاً أنا لا أستطيع أن أرسل خريج الجامعة ليعمل فى تقوية جوانب مجرى النيل، أو ليستعمل معدات يدوية فى تنظيف القناة من الحشائش أو ورد النيل!..

ولكن الذين يعملون فى هذه الأعمال بالدرجة الأولى هم العمال العاديون، وكانوا قديماً يطلقون عليهم اسم: العمالة اليدوية المؤقتة، وكانوا يتقاضون مبالغ ضئيلة جداً.. الآن يأخذون مبلغاً معقولاً يتراوح من (١٥٠) إلى (٢٠٠) جنيهٍ فى الشهر، وذلك على مدى فترة زمنية تتراوح ما بين ثلاث أو أربع سنوات..

فى هذه المرحلة يتعلم العامل كيف يكون إنسانا منتجاً ويتقن مهنة جديدة وينفتح على مجال جديد فى حياته...

علماً بأنه كان لا يجد عملاً أو ينتظر أن يأتى موسم الحصاد أو ميعاد جنى القطن أو فرصة عمل آخر..

ولكن الوضع الجديد له يضيف إليه هذا النشاط الذى ساهم فى تحسين نوعية الحياة وفى توظيف البيئة بإضافة إمكانات جديدة للقرية، إذ تتحول إلى مكان منتج

ويمكن إقامة المشروعات الانتاجية فيها، بالإضافة إلى أنه استطاع بذلك أن يرتقى بنوعية هذه الحياة فى القرى التى ليست لها - أصلا - موارد وإمكانات وليست - أيضاً - واردة ضمن الخطة الخمسية للدولة.

مشروعات الشباب والاهتمام بها

- ننتقل - مع سيادتكم - إلى مشروعات الشباب وهم من محدودى الدخل وكيف نفتح الباب أمامهم؟ علماً بأن الصندوق قد اتهم عدة اتهامات من أنه يقتصر على بعض فئات لا تستحق القرض... فما الإجابة على هذا الاتهام؟

الصندوق الاجتماعى للتنمية يستهدف إتاحة قروض للمشروعات الصغيرة جداً، لأنها ترفع الدخل من جانب، ومن جانب آخر تساهم فى مكافحة البطالة... والفكرة الأساسية أننا نتيح التمويل بشكل الائتمان بفائدة ميسرة، فتكون: ١١٪ للمشروعات الصغيرة القائمة وتريد تطوير نفسها، و٩٪ للمشروعات الجديدة، أى عندما تكون هناك فكرة جديدة ويراد تنفيذها..

- يعنى بفائدة أقل للمشروعات الجديدة...

طبعاً، ونحن نعلم أن سعر الفائدة فى البنوك العادية فى حدود ١٥٪، أى أن هناك فرقاً حوالى من ٥٪ إلى ٦٪..

نحن نعطى التمويل بهذا السعر من الفائدة، وفى نفس الوقت نتيح منحة للتدريب، والمساعدة، والمساندة، والتسويق، والاشتراك فى المعارض فى حدود من ٦ إلى ٨٪ من قيمة القرض.. يعنى الذى يأخذ مائة ألف جنيه، نستطيع أن نسانده بمنحة مقدارها من ستة آلاف إلى ثمانية آلاف جنيه، لكى نساعد فى تدريبه وفى المشاركة فى المعارض، وفى المساعدة على التسويق، ثم مساعدته فى إدارة الجودة لمشروعه وما يستتبع ذلك...

والفئات المستهدفة هى الذين ليسوا مسجلين فى كشوف القوى العاملة، وليست عندهم فرصة لكى يحصلوا على مساندة من الأسرة، وبالتالى نحن نتوجه إلى أولئك الذين ليست لهم فرصة عمل عن طريق امكانياتهم الذاتية أو فرصتهم فى الحصول على عمل حكومى ضئيلة.

أولا: نجعل الفوائد ميسرة.

ثانيا: نتأكد من أن البنك لم يفرض عليهم شروطاً أو قيوداً معجزة أو غير ممكنة، مثل أن يقول له: لابد أن يكون لديك قطعة أرض أو بيت أو أية ثروة صغيرة حتى يضمن بذلك قيمة القرض، أو أن يوقع على شيكات أو كمبيالات بقيمة المعدات على أن يسدد ثمنها. ثم يطلب منه أن يؤمن على المشروع ضد السرقة أو الحريق!

أما بالنسبة للاتهام، فنحن لا نقتصر، بأية حال، على التوجه إلى فئة دون غيرها، طبعاً فى كثير من الأحيان بعض الناس يقولون هذا الكلام ويكون عندهم مشروع غير قابل للتمويل ويريدون أن يحصلوا على قرض دون الالتزام بالأسس الموضوعة لضمان أن المشروع سوف ينجح ويستمر، فيغضبون وبالتالى يتكلمون كلاماً غير دقيق، علماً بأنهم لو فكروا قليلاً لوجدوا أن من مصلحتهم عدم التمويل لأنه لو افترضوا أن المشروع تعسر ولم يستطع أن يسدد فى المواعيد، فإن النتيجة فشل المشروع وبالتالى يعود هو إلى طوابير البطالة، مضافاً إلى ذلك أنه سيكون ملزماً بإعادة القرض، أو تسحب منه المعدات مرة ثانية.... هذا هو الموقف.

إن ما يحدث أن الشاب يتجه إلى الصندوق أو إلى أحد البنوك التى أعلن الصندوق أن فيها تمويلاً خاصاً بالصندوق وبشرط الصندوق، فيملأ الاستمارة المعدة لذلك ونحن نساعده فيها على سبيل التدريب والنصح والإرشاد، ثم يذهب إلى البنك لأنه هو المسئول عن التسديد للصندوق، ونحن نتابع هذه العملية ومدى جدوى المشروع المقترح. على أية حال، نحن ننصح كل واحد يريد أن يبلغ عن شكوى أو أية مشكلة حدثت له أن يتصل بوحدة الإرشاد والمتابعة الموجودة فى القاهرة، أو المكاتب الإقليمية للصندوق الموجودة فى المحافظات.

- هذا بالنسبة للجانب المادى من مشكلة البطالة.. ولكن بالنسبة لعملية التوظيف هل هناك مشاركة أو فتح الباب لبعض الفئات؟ وهل هناك جهات معاونة؟

لا، ليس لنا هذا الدور لأنه توجد وزارة القوى العاملة والتشغيل، وبها كشوف وسجلات الأشخاص الذين عليهم الدور فى التعيين وفرص العمل، بالنسبة للحكومة..

أما العمل فى القطاع الخاص فمرتبط بالاحتياجات الخاصة به والإعلانات التى تنشر عن هذه الاحتياجات وهكذا.

التعاون الدولى وموارد الصندوق

- بالنسبة للتعاون الدولى الأوروبى، هل يوجد تنسيق بين الصندوق الاجتماعى وصندوق النقد الدولى؟

لا، ليس صندوق النقد الدولى هو الجهة التى تمول الصندوق الاجتماعى، ولكن الذى يقوم بتمويله البنك الدولى للإنشاء والتعمير، ومجموعة الاتحاد الأوروبى، والصناديق العربية للتنمية، والصندوق العربى، والصندوق الكويتى، وصندوق «أبو ظبى» للتنمية (هذه ثلاثة صناديق عربية)، بالإضافة إلى ألمانيا وسويسرا، والعديد من الدول التى وصل عددها إلى حوالى عشرة، كل هذه المجموعة تعاونت فى تعبئة الموارد الدولية للصندوق والتى وصلت فى البداية إلى (٦١٠) ملايين دولار، وهى الآن (٦٦٥) مليون دولار.

- ما حجم التمويل الخارجى عموماً؟

كما قلت لحضرتك إنه بدأ أولا بحوالى (٦١٠) ملايين دولا ثم ارتفع إلى (٦٦٥) مليون دولار نتيجة أن ألمانيا أضافت إلى تمويلها الأصلى وكذلك الصين دخلت كممول جديد ولذلك وصلت الموارد إلى (٦٦٥)..

والمفروض أن تكون مدد الاستفادة من هذه الاتفاقيات حتى نهاية سنة ١٩٩٦ ومنتصف سنة ١٩٩٧م.. اليوم هناك تفاوض قادم نتيجة للأداء الإيجابى والجيد والفعال، ونتيجة للثقة التى تولدت لدى البنك الدولى والمجموعة الأوروبية وألمانيا وكثير من الدول الممولة، جارٍ التفاوض معهم على أن الصندوق يأخذ دفعة أخرى بعد ما تنتهى الفترة المحددة للتمويل الحالى، وإن شاء الله نوفق، وطبعاً وزارة التعاون الدولى هى التى تقوم بهذا التفاوض، وهناك تنسيق دائم معها لتطوير برامج التمويل حتى تتوافق وتتناسب مع احتياجات خطة التنمية للدولة والصندوق الاجتماعى يعتبر مؤسسة مهمة من مؤسسات الدولة التى تقوم على تنفيذ خطة التنمية.

ـ يعنى نعطى للسيد رئيس الصندوق الاجتماعى عشرة على عشرة..

لا، لا أحد يأخذ عشرة على عشرة، نقول ٥ر٧ أو ٨ من عشرة..

ـ ومتى يأخذ عشرة على عشرة؟

عندما تنخفض البطالة إلى ٥٪، ويكون الصندوق قد عمل جهداً كبيراً فى ذلك، وعندما تجعل مؤشرات التنمية ترتيب مصر يصل إلى الخمسين بدلاً من ترتيبها فوق المائة، فى هذه الحالة يكون الصندوق قد عمل جهداً يمكن قياسه من خلال مؤشرات ومعايير التنمية البشرية المتكاملة، ومن خلال قياس مؤشرات البطالة ومؤشرات دخل الأسرة، ومؤشرات تنظيم الأسرة..

كل هذه المؤشرات عندما تشير إلى أن الصندوق الاجتماعى قام بدوره المؤثر فى تحسينها، نأخذ نمرة زيادة.

ـ عندما يشعر السيد رئيس الجمهورية أن السيد رئيس الصندوق قد فعل شيئا من أجل مصر ولأبناء مصر، وقتها يستطيع أن يعطى سيادتك عشرة على عشرة..

طبعاً لا أحد يستطيع أن يقول للممتحن أن يعطيه عشرة على عشرة، وأيضاً يمكن تقييم ما نفعله من أجل مصر من خلال قياس المعايير والأنشطة التى تقاس بها

التنمية، لو وجد أن الصندوق الاجتماعى مؤثر فى الارتفاع بمعايير القياس إلى درجة نطمح إليها، فيمكن فى هذه الحالة أن تعطينا القيادة السياسية عشرة على عشرة.

دور الإعلام وأهميته

- هل الصندوق يواجه صعوبات؟

الصعوبات المنتظرة هى الإعلام التنموى، فهو من أهم الأمور التى تساعد الصندوق، الإعلام التنموى لدى البنوك، لدى الفئات المستهدفة من الممولين، لدى مجلس الشعب، كل هذه الفئات مطلوب منها أن تعرف الدور الحقيقى للصندوق (إمكاناته، وشروطه، والإطار الملتزم الذى يعمل فيه)، يعنى هناك بعض الناس يقولون :لماذا تأخذون فائدة؟!

لابد أن ينشأ الفكر التنموى ولابد للناس أن تعرف وتأخذ بالمثل القائل: «إذا أردت أن تطاع فمر بما يستطاع».. الإعلام التنموى - طبعا أنا شاكر لكل ما تم إلى الآن - من الأهمية بمكان، لكن الذى أحب أن أقوله:

إن الصندوق الاجتماعى عملياً لم يتواجد على أرض الواقع إلا من مايو سنة ١٩٩٣م، رغم أن القرار الجمهورى لنشأته صدر فى فبراير سنة ١٩٩١م، لكن الفترة الأولى كانت فترة بناء الكوادر، والعلاقات، ونظم الممولين وغير ذلك من الأمور التى كان يتفاوض عليها، كل هذه الأمور استغرقت مالا يقل عن (١٨) شهراً، وما تم تحقيقه إلى الآن يعتبر إنجازاً جيداً باعتراف وشهادة الدول الممولة والبنك الدولى والمجموعة الأوربية، وهؤلاء لا يقولون ذلك لأن لهم غرضاً ما، إنهم عادة يبحثون عن الأخطاء ويمسكون فيها.. الذى أريد أن أقوله: إن الإعلام ساعدنا، وأخص بالذكر القنوات التليفزيونية المختلفة، وبهذه المناسبة أتوجه بالشكر إلى الأستاذ/ صفوت الشريف وزير الإعلام، وكذلك الكثير من الصحف القومية ساندتنا، ولكننا نريد المزيد من هذه المساندة على أساس علمى يأخذ بالأسس الحديثة للإعلام التنموى المتبع فى دعم الصندوق والإعلام عنه.

سمات السياسى

- ما سمات الرجل السياسى؟

أنا أعتقد أن الأمانة والصدق فى غاية الأهمية للرجل السياسى، على الرغم من أن بعض الناس تقول: إن السياسة بحرها واسع، ويجب على السياسى أن يكون عنده ذكاء ومناورة، لأن ذلك مطلوب، لا أن يكون مخادعاً، لأن الحقيقة لا يمكن أن تختفى فى عصر المعلومات، وفى النهاية لا يصح إلا الصحيح.

- أ.د. حسين الجمال ممكن أن يثبت وجوده فى أى منصب سياسى خلاف الصندوق الاجتماعى..

والله صعب على الإنسان أن يقول عن نفسه، وإنما يترك للآخرين تقرير ذلك، إن هناك مجالات تكون أقرب إلى نفسية الإنسان، ولكنى أعتقد أن التجارب والخبرات الدولية والانتقال من مجالات صناعية إلى مجالات تنموية فى حياتى العملية، أعطتنى المقدرة على التعامل مع أهداف استراتيجية عالية دون تعب.

- ما أمنيتك لمصر؟

أمنيتى لمصر أن نزيل الفقر.. نستأصله، «لوكان الفقر رجلاً لقتلته»، إن الفقر يؤدى بالناس إلى الاتجاه إلى ارتكاب الأعمال الخطيرة، نتيجة الفقر والإعياء وضيق ذات اليد..

فأمنيتى أن أعيش وأرى دخل الفرد فى مصر قد وصل إلى مستوى متقدم، والفقر قد تلاشى تماماً فى مجتمعنا لنرى مزيداً من السعادة والثقة فى المستقبل.

نداء إلى عملية السلام

.. وكما قلت - سيادتك - إنك مررت بمراحل انتقالية: سياسية وحربية.. هل يقترح د. حسين الجمال اقتراحا تجاه عملية السلام أو هو يوجه نداءً لعملية السلام..؟

نداء إلى عملية السلام: هو مزيد من التعاون فى سبيل الاستقرار الاجتماعى، والاستقرار الاقتصادى حتى تستمر مصر فى دورها الريادى فى الناحيتين السياسية والاقتصادية حتى يستتب السلام...

فقد لوحظ على مر التاريخ أن السلام لا يستتب فى هذه المنطقة إلا إذا كانت مصر على مستوى عال من القوة الاقتصادية، ومالها من تأثير ثقافى واضح فى المنطقة العربية، فهى مؤمنة بهدف قومى نحو التنمية وتسعى إلى تحقيق مستوى أفضل.

- السيد وزير البترول بادر بتوصيل الغاز لإسرائيل، فهل يمكن أن تكون إسرائيل ضمن من يمولون الصندوق الاجتماعى؟

طبعاً ليس لدى تفصيل بموضوع توصيل الغاز لإسرائيل، لكن علاقات الدول ببعضها تكون مبنية على حسن الجوار والمنفعة المتبادلة..

أما بالنسبة للصندوق الاجتماعى للتنمية، فأعتقد أن اسرائيل ممكن أن تدخل فيه لتموله لو وجد أى نوع من التكنولوجيات التى يمكن أن تفيدنا وموجودة عندهم، ويكون ذلك من خلال أجهزة الدولة عن طريق وزارة التعاون الدولى، ووزارة الخارجية، ثم نتعامل كالتعاون الفنى الموجود مع الدول الأخرى.

بطاقة تعارف

- الجانب الاجتماعى للسيد الدكتور/ حسين الجمال، وهى حياتك الخاصة وهواياتك..

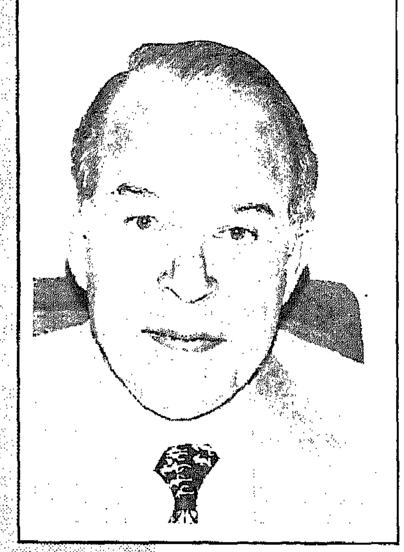
فى البداية كنت قد تحدثت عن الجانب العملى، وأنا - هنا - أتكلم عن جانب مهم جداً فى حياتى، وهو الجانب الرياضى، فأنا منذ سن العاشرة وأنا أحصل على بطولة مصر للسباحة، تحت سن ١٠، ١٢، ١٣، ١٦، سنة، ثم تحولت إلى رياضة «كرة الماء» فهى رياضتى المفضلة، ولقد اشتركت فى منتخب مصر عام ١٩٥٢م وكنت آنذاك من صغار السن الذين التحقوا بمنتخب مصر، وبقيت فى منتخب مصر لكرة الماء

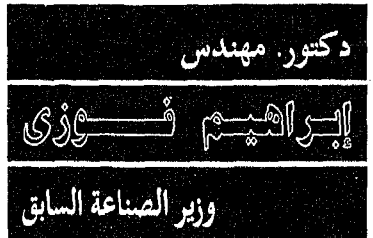
والسباحة حتى سنة ١٩٦٧م، وقد اشتركت فى ثلاث «دورات بحر أبيض متوسط» ودورتين لبطولة العالم العسكرية، ودورتين أوليمبيتين، وثلاث دورات عربية..

وآخر ما أتذكره، أنى كنت رئيساً لمنتخب مصر فى دورة طوكيو سنة ١٩٦٤..

لقد أثر الجانب الرياضى فى حياتى، لأننى لم أمارس فقط كرة الماء، وإنما لعبت - أيضاً - الاسكواش، حتى إنه فى مرحلة من المراحل كان على أن أقلع عن السباحة..

أعتقد أن الرياضة تجعل الإنسان يتقبل الهزيمة بروح قوية، ويتعلم من دروس الهزيمة، كما يتعلم عدم الغرور عند النجاح، إنها تكسب الإنسان خصائص سلوكية مفيدة وأيضا العمل بروح الفريق والروح القتالية ، وهى مهمة جداً للإنسان فى نواح كثيرة بالإضافة إلى الأخلاق الرياضية، وهو تعبير يلخص سلوكيات الرجل الرياضى.





- ***ضرورة وجود منتجات مصرية متميزة نغزو بها الأسواق العالمية***
- ***توفير قاعدة بيانات تسويقية تدرس الأذواق والأسواق العالمية***
- ***مهمتنا جذب الاستثمارات لتحقيق الازدهار للنشاط الصناعى.***
- ***تمليك الأراضى مجانا للمستثمرين بمحافظات الصعيد تشجيعا لهم.***

تواجه الصناعة المصرية تحديا كبيرا فى الفترة الحالية، لأنها فى ظل اتفاقية «الجات» مطالبة بتحقيق تنافس كبير مع الصناعات الأجنبية سواء فى السوق المحلية أو فى الأسواق الخارجية.

وإشكالية الصناعة المصرية فى أنها - رغم انتشارها وتنوعها - أقيمت لتنتج للسوق المحلية فقط.. وعندما طرحت المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية واجهتها مشكلات كثيرة فى التسويق.

ما هى الرؤية المصرية لتطوير الصناعة المصرية، وإخراجها من أزمتها؟ وكيف يكون السبيل لحل مشكلاتها؟

الدكتور المهندس إبراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار ووزير الصناعة السابق من مؤيدى الاقتصاد الحر يفكر بعقلية الاقتصادى المتحرر ومنذ اليوم الأول لتوليه مسئولية هيئة الاستثمار وهو يسعى لتطبيق أفكاره.

ويعترف بأنه لايزال فى مصر قدر كبير من المعوقات أمام المستثمرين لكنه يؤكد أن بابه مفتوح لكل مستثمر لبحث شكواه ومعرفة العقبات التى تواجهه. كما يعترف بأن الصناعة المصرية تواجه بعض المعوقات ومهمتنا جذب الاستثمارات لتحقيق الازدهار للنشاط الصناعى وتذليل عقباته.

ظهرت المئات من الشركات الصناعية الخاصة التى لاتتبع الحكومة وأوكد أن أى نشاط صناعى فى مصر لايمكنه أن يعمل دون وجود جهة تساعده وتسانده وتتفهم ظروفه وتحاول حل مشكلاته وهذا ما تسعى إليه وزارة الصناعة فى الوقت الحالى.

هناك رؤية نرجو أن نوفق فى تحقيقها، وهى تحسين الجودة وتقليل التكلفة، والوصول بالمنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية.. وهذه رؤية تختلف عن الرؤية التى كانت سائدة من قبل، والتى كانت تعتمد على تغطية الاحتياجات المحلية فقط وتصنيع بدائل للمنتجات المستوردة، أما الخروج للأسواق الخارجية فلم يكن واردا وكان المفهوم القديم هو توفير فرص عمل، فبعد بداية ثورة يوليو، كانت هناك رغبة فى إظهار قدرتنا على مواجهة الضغوط، وبالفعل استطعنا إنشاء صناعات واسعة، ولكنها كانت تتمتع بدعم حكومى كامل، وسيطرة حكومية على الأجور والإنتاج وأسعار البيع.. وبمعنى أدق كان هناك تحكم حكومى فى كل شئ. وأضاف إلى أعباء الحكومة مبالغ متزايدة حتى أصبحت الحكومة لايمكنها تحمل هذا الدعم، واتضح أن الصناعات لابد أن تتغير، بحيث تخضع لآليات السوق وللمعايير الاقتصادية.. وآليات السوق تعنى أن ما أنتجه أبيعه بربح يكفى لمتابعة عملية الانتاج وتطويره للوقوف فى وجه المنافسة.

مشكلات الصناعة المصرية

وما أهم المشكلات التى تواجه الصناعات المصرية خاصة مع بداية تطبيق اتفاقية «الجات»؟

هناك مشاكل كثيرة، ولعل من أهمها أن معظم المنتجين كانت توجهاتهم نحو السوق المحلية، وكان الإنتاج وحجمه ومستوى الجودة والنوعية كلها محددة بظروف السوق المحلية، وحتى الاستثمارات كانت محددة بإمكانات السوق المحلية.. ولكن فى ظل اتفاقية ما بعد «الجات» تزال الحواجز الجمركية وتفتح الأسواق أمام منتجات العالم، ونحن لانستطيع المنافسة فى الأسواق المحلية أو الخارجية إلا إذا كان هناك إنتاج وجودة عالمية وسعر مناسب، وهذه هى الإشكالية وهذا هو التحدى، لأن الحكومة لم تعد لديها القدرة على التدخل لحماية أى إنتاج دون المستوى من المنافسة.

طبيعة المنتجات

وهل أنت كمواطن أولا وكوزير سابق ثانيا راض عن مستوى جودة المنتجات المصرية ؟

المنتجون المصريون تنبهوا إلى طبيعة المرحلة، وأصبحت لديهم رؤية مستقبلية لطبيعة السوق وآلياتها، واستطاع العديد من الشركات المصرية أن يثبت نفسه على مقاييس الجودة والسعر العالمى، واستطاعت الشركات أن تفتح أسواقا للمنتجات فى العديد من بلاد العالم، وهذا مؤشر جيد ومطمئن.

هل سيكون هناك تأثير فى التصنيع فى مصر عند تنفيذ مشروع الشرق ـ أوسطية ؟

طالما يوجد هناك مشروع فى المنطقة، لابد أن يكون له تأثير، لكن علينا أن نجعل هذا التأثير إيجابيا بالنسبة لنا.. وعلينا أيضا أن نسابق الزمن حتى يكون لمنتجاتنا مكان فى أسواق المنطقة، ولاتصبح مصر مجرد سوق للمنتجات الأجنبية.

مشاكل التصدير

هل هناك مشكلات تعوق انطلاق المنتجات المصرية للأسواق العالمية خاصة فى أوروبا وأمريكا ؟

بطبيعة الحال هناك مشكلات أمام الصادرات المصرية، ولكن أعتقد أن بعض المنتجين يطلقون على الأسواق الأوروبية والأمريكية «الأسواق المغلقة»، وهى ليست كذلك، فالأسواق لها متطلبات لم يضعها المنتج المصرى فى اعتباره، لأنه كان ينتج للسوق المحلية.. وعندما ذهب للسوق العالمية فى أوروبا أو أمريكا وجد أن هناك مواصفات جديدة مطلوبة وأذواقا مختلفة، ولابد من الالتزام، والدقة فى مواعيد التسليم، وغيرها من الإجراءات التى اعتبرها المنتج المصرى عوائق كبيرة جعلته يطلق عليها «الأسواق المغلقة»، وأنا أعتقد أن بعض المنتجين استطاعوا الآن أن يتفهموا

السوق الأجنبية وان يتعاملوا معها، والبعض الآخر فى طريقه الى تفهم طبيعة هذه الأسواق.. والمسألة مجرد وقت، بعدها سيتمكن المنتج المصرى من أن يغزو الأسواق العالمية.

ما هى خطة وزارة الصناعة لدعم الاقتصاد القومى فى المرحلة المقبلة؟

عندما تم إنشاء الوزارة كانت القيادة السياسية قد قررت التوجه للتصنيع وبالتالى تولت إنشاء الشركات وتنفيذ المشروعات الصناعية على مستوى ضخم بالإضافة إلى وجود المصانع الحربية ومن ثم أصبحت الوزارة هى صاحبة الشركات والمهيمنة عليها.

تواجه الصناعة المصرية تحديات مختلفة على المستويين العالمى والمحلى تتمثل فى اتفاقية الجات ونظام ايزو ٩٠٠٠ فضلا عن طبيعة المنافسة فى الأسواق الخارجية التى من المتوقع أن تحد من انطلاق الصادرات المصرية. ما هى رؤيتكم كى تتجاوز الصناعة المصرية هذه التحديات؟

الصناعة المصرية ليس أمامها غير طريق واحد وهو محاولة ترتيب أوضاعها بقدر الإمكان للتعايش مع النظام العالمى الجديد.

ويجب أن نعلم أن المفاوضات بشأن الاستيراد والتصدير بين الدول تكون الكلمة العليا فيها للدولة الأقوى اقتصادياً ولأننا لسنا الأقوى فمن الطبيعى أن تكون هناك أشياء كثيرة لاتناسبنا.

وفى تقديرى أنه لكى تتعايش الصناعة المصرية مع هذا النظام فلابد أن يحدث تفكير جدى وعميق فى تطويرها بحيث يمكنه أن يجد طريقه للتنفيذ وبحيث يكون لنا فى النهاية منتج عالمى يصدر من مصر إلى جميع أنحاء العالم يتميز بالجودة العالمية وبالسعر التنافسى كما أنه لابد من تحديد المنتجات التى نستطيع المنافسة بها مع الآخرين، وهذا بالطبع لن يكون سهلا لأن كل الدول تفكر فى ذلك وحتى إذا وصلنا

إلى إتقان على المنتج ستكون أمامنا مشكلة تسويقه. لأن جودة السلعة ليست هى نهاية المطاف، وإنما لابد من وجود قاعدة تسويقية جيدة، تتضمن حراسة الأذواق المتغيرة فى العالم بالإضافة إلى العمل على تقليل تكلفة المنتج بقدر الإمكان.

وبعد أن تولى الدكتور فوزى مسئولية الهيئة العامة للاستثمار وجهنا إليه الأسئلة التالية..

كيف يرى الرئيس الجديد لهيئة الاستثمار ووزير الصناعة السابق الخريطة الصناعية لمصر بعد عشر سنوات وهى الفترة المسموح فيها باتباع الأساليب الإحصائية لبعض السلع فى ظل اتفاقية الجات، وهل هناك تصور لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠م؟ .. وما هى المعالم الجغرافية والأبعاد الزمنية لتلك الخريطة؟

لا شك فى أن هناك رؤية مصرية، واضحة فى هذا الصدد خاصة أن التنافس الدولى فى مجال التجارة سيكون ضارياً بسبب إلغاء الجمارك الذى تقضى به اتفاقية الجات وهو عنصر لم يكن موجوداً قبل ذلك ولكنه سيكون عنصراً حاكما لتصوراتنا ومجالات تحركنا فى الفترة القادمة.

إن مسيرة الصناعة المصرية قبل هذا كانت تحكمها رؤية تغطية الاحتياجات المحلية وذلك قبل قيام الثورة وما بعدها وموضوع الخروج للأسواق الخارجية لم يكن واردا بالكامل وكان المفهوم القديم هو تعويض الاستيراد بهدف توفير فرص عمل وتوفير العملات الصعبة فكان من الممكن الإنتاج بتكلفة أقل بكثير وبجودة مرتفعة.

هل تم وضع خريطة للاستثمار فى مصر؟

الخريطة الاستثمارية الجديدة الشاملة ستوفر قاعدة للمعلومات تتيح التعرف على فرص الاستثمار فى مصر وتمكن من اتخاذ القرار المناسب لإنشاء وتشغيل المشروعات وسوف تقضى الخريطة الجديدة على جميع الاشتباكات التى كانت تحدث بين بعض الوزارات والقطاعات الحكومية حول ملكية الأراضى؛ حتى لايضيع المستثمر وقتاً طويلاً فى إجراءات الحصول على الأراضى التى سيقيم عليها مشروعه.

وستشارك بعض الوزارات والمحافظات فى إعداد هذه الخريطة وستقوم هيئة الاستثمار بإعداد خريطة استثمارية للمشروعات التى تحتاجها المحافظات ودعوة المستثمرين فى الداخل والخارج للاستثمار فيها وهناك مقترحات لمشروعات قدمتها المحافظات لهيئة الاستثمار التى ستساعد المستثمرين فى الحصول على امتيازات جديدة .

هل للهيئة دور فى حصول المستثمرين على الإعفاءات؟

للهيئة دور كبير فى حصول المستثمرين على الإعفاءات والامتيازات التى تقررها الدولة. فبعد حصول المستثمر على موافقة الهيئة تبدأ الهيئة منحه جميع المكاتبات اللازمة للجهات المختصة للحصول على هذه الإعفاءات.

فعلى سبيل المثال، إذا قام المستثمر بعمل مشروع صناعى فهو لن يحصل على الإعفاء الجمركى إلا بعد حصوله على خطاب من هيئة الاستثمار، أى أننا نتابع نشاط المستثمر خطوة بخطوة.

وهل يتدخل الرئيس مبارك أحيانا؟

الرئيس حسنى مبارك وافق على تمليك الأراضى مجانا خاصة فى محافظات الصعيد حتى خارج هذه المحافظات سيكون سعر الأرض رمزيا لتخفيف الأعباء على المستثمرين.

وهل ستكون هناك إعفاءات ضريبية؟

أعتقد أن هذه المسألة تناقش فى وزارة المالية والدكتور محيى الغريب وزير المالية يدرك حجم هذه المعوقات ويسعى لإزالتها .

ولاتوجد دولة فى العالم تمنح فترة سماح أو إعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات كما هو فى مصر والمشكله أن هناك بعض الأفراد يحاولون الاستفادة من ذلك من خلال تغيير نشاطهم بعد عشر السنوات إلا أنهم ليسوا الأغلبية والدليل على ذلك أن هناك شركات كبيرة مستمرة فى نشاطها وملتزمة بدفع الضرائب ونحن نسعى إلى إنجاز عدد من المشروعات الضخمة بمشاركة أجنبية لأن الشريك الأجنبى يوفر وقتا كبيراً فى التدريب ونقل الخبرة والتكنولوجيا.

السيرة الذاتية :

ــــ من مواليد ٢٩ أغسطس عام ١٩٤٠م بمحافظة المنوفية وتخرج في كلية الهندسة جامعة القاهرة شعبة ميكانيكا عام ٦٢.

ـ عمل معيداً في نفس الكلية، ثم تم إيفاده في بعثة للندن للحصول على درجة الدكتوراه، ثم عين مدرساً بهندسة القاهرة عام ٧٤ وفي عام ٨١ رقي لدرجة أستاذ بقسم التصحيح الميكانيكي بالكلية.

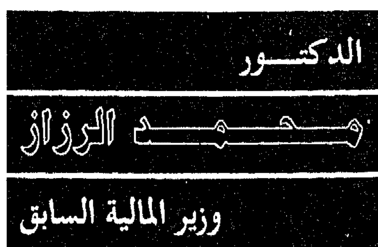
ـ عمل مستشاراً ثقافياً بالسفارة المصرية بلندن.

ـ ثم عضواً بمجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية.

ـ حصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى عام ٧٨.

ـ حصل على وسام الجمهورية من الطبقة الأولى في ٢٤ يناير ٩٦ بعد تقديمه استقالته ضمن حكومة الدكتور عاطف صدقي.





- د. محمد الرزاز وزير المالية يرحب بالنقد الموضوعى ازاء قراراته المثيرة للجدل ويرد على الانتقادات بالأرقام.
- القانون الجديد يخفف الضريبة على العاملين بالخارج.. والسداد خلال دقائق.
- خفض عجز الميزانية من ٢٥٪ إلى ٢,٥٪.
- أذون الخزانة خفضت التضخم من ٣٠٪ إلى ٦٪ فقط.
- العدل الاجتماعى أساس سياستنا المالية.
- ليس هناك أى أعباء ضريبية جديدة فى مشروع موازنة ٩٥/ ١٩٩٦.

قرارات د. محمد الرزاز وزير المالية عادة ما تثير جدلا واسعا وكثيرا ما يتناولها الكتاب والمواطنون بالنقد، فضلا عن أنها قد تحول إلى مادة لكاريكاتير ساخر تركز على الوزير نفسه لا الوزارة. مع ذلك، فإن د. الرزاز يرحب بالنقد مادام موضوعيا.. ويؤكد حرصه على قراءة الرأى الآخر.

إذا كانت قرارات وزير المالية، مثل ضريبة المبيعات، والضريبة الموحدة، والضرائب على المصريين العاملين فى الخارج نالت نصيبها من النقد الغاضب ـ خاصة من جانب المواطنين المصريين، فإن د. الرزاز يرد بلغة الأرقام والمعلومات وبنبرة هادئة، يرد على كل هذا النقد.

وبخبرته الأكاديمية والعملية العريضة يؤكد فى حواره الشامل أن هذه القوانين تصب لصالح المواطن وأنها تتميز بمرونة بالغة وتسهيلات مختلفة.. ويشرح كيف تمكنت وزارة المالية فى عهده من خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة، وتطوير البنية الأساسية. ويقول فى الحوار: إن المواطن المصرى سواء أكان داخل مصر أم خارجها ـ بدأ يقطف ثمار ي الاقتصادى.. لكنه لا يخفى حقيقة أن للإصلاح ثمنا صعبا يتعين على الجميع دفعه، من أجل الصالح العام.

ويشير إلى أن القانون الجديد للضريبة على المصريين العاملين فى الخارج يخفف العبء الضريبى عليهم مقارنة بالقانون السابق.. مؤكدا أنه يشرف شخصيا على تسهيلات سداد هذه الضريبة.. ليتم الانتهاء منها فى دقائق معدودة كل عام، وبالنسبة

للجدل الدائر حول قيام الوزارة من عدمه برد الأموال التى دفعها المصريون بالخارج، طبقا للقانون القديم الذى قضى بعدم دستوريته، حدد ٣ حالات..

- الرد طبقا لحكم قضائى واجب النفاذ.

- رد الأموال إن كانت دفعت بعد صدور حكم المحكمة الدستورية.

- أما الحالة الثالثة فهى عدم الرد طالما لم يخضع لأى من الحالتين السابقتين.

وفيما يلى نص الحوار الذى جرى مع أكثر الوزراء شهرة فى الصحافة المصرية د. محمد الرزاز.

أثارت الضريبة المفروضة على المصريين العاملين فى الخارج جدلا واسعا.. لدرجة أن البعض توقع تراجع المصريين عن تحويل فائض مدخراتهم لمصر.. فما رأيكم؟

هذه الضريبة ليست بالجديدة.. حيث صدر القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤م بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين فى الخارج.. ليحل محل القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩م والذى كان معمولا به فى ٢١ يوليو ١٩٨٩م حتى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٣م وهو يوافق اليوم التالى لتاريخ نشر حكم المحكمة الدستورية العليا الذى قضى بعدم دستوريته لسببين:

أولا: إخضاع العاملين بالحكومة والقطاع العام للضريبة دون العاملين بالقطاع الخاص.

ثانيا: فرض الضريبة على أساس الدرجة الوظيفية فى مصر دون الاعتداد بالأجر أو المرتب الذى يتقاضاه العامل فى الخارج.

وظل القانون القديم مطبقا دون أية شكوى من تطبيقه وكان يلقى قبولا عاما من المواطنين العاملين بالخارج.. كما لم تعترض عملية تحصيل الضريبة أية صعوبات أو مشاكل رغم أنها كانت تحصل بالنقد الأجنبى.

وقد جاء القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤م بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين بالخارج مزيلا لأسباب الحكم بعدم دستورية القانون السابق.. حيث أخضع للضريبة جميع العاملين بالخارج سواء من الحكومة أو القطاع العام أو الخاص، كما أنه فرض الضريبة على أساس الأجر أو المرتب الذى يتقاضاه العامل فى الخارج دون النظر للدرجة الوظيفية فى مصر ولقد طبق هذا القانون الجديد اعتبارا من ١٩ يونيو ١٩٩٤م .

الضريبة فى شكلها الجديد هل يخضع لها جميع المصريين الذين يعملون فى الخارج؟

هنا يجب أن نوضح بعض الأمور المهمة حتى لا يكون هناك لبس أو غموض:

أولا : الضريبة لا تسرى على المصريين المهاجرين هجرة دائمة.. وتحديد ذلك يتم بناء على قانون الهجرة ورعاية المصريين فى الخارج الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣م .

ثانيا : الضريبة لا تسرى على المصريين الذين يزاولون أعمالا أو مهنا تجارية أو صناعية أو مهنة حرة لحسابهم فى الخارج.

إذن الضريبة لاتطبق إلا على المصريين الذين يعملون فى الخارج لدى الغير ويحصلون على أجر أو مرتب مقابل عملهم.

تخفيف العبء الضريبى:

هل - فى رأيك - القانون الجديد أفضل أم القانون القديم؟ وهل هناك مزايا اشتمل عليها القانون الجديد لم تكن موجودة فى القانون القديم أو العكس؟

الحقيقة.. أن القانون الجديد أفضل بكثير من القانون القديم.. فالقانون الجديد أدخل فى الاعتبار كثيرا من العوامل تؤدى إلى تخفيف عبء الضريبة.. وتجعل المبلغ الذى يحصل، مبلغا رمزيا لا يشكل عبئا كبيرا.

وطريقة الحساب بسيطة للغاية.. فالمبلغ الذى يحصل عليه العامل سنويا .. تخصم منه كافة البدلات، أى بدلات السفر والانتقال والسكن والملابس والغذاء، أيا كان مقدارها طالما كانت محددة فى عقد العمل.. كذلك يعفى بدل طبيعة العمل فى حدود ألف جنيه مصرى سنويا.

فإذا كانت هذه البدلات غير محددة بشكل منفصل وكان المرتب شاملاً للبدلات.. فيتم إعفاء ١٥ ٪ من إجمالى المرتب مقابل هذه البدلات.

كما يتم إعفاء كافة المبالغ التى يدفعها العامل كاشتراكات فى التأمين الاجتماعى وأقساط الادخار التى تستقطع وفقا للقانون سواء استقطعت أو سددت فى الخارج أو فى داخل مصر.

كما تخصم من المرتب كذلك الضريبة التى سددها العامل فى الخارج عن مرتبه، وبعد كل هذا تخصم له ١٠ ٪ من المرتب إذا كان متزوجا أو إذا كان يعول أولادا أو أحد والديه فإذا كان عزباً تخصم له ٥ ٪ فقط.

ونستطيع أن نقول إن ما يخصم من المرتب ولا يخضع للضريبة يصل إلى حوالى ٣٠ ٪ من المرتب والباقى هو الذى يخضع للضريبة، فإذا كان عامل مصرى يتقاضى فى السنة مثلا ما يعادل ٥٠ ألف جنيه مصرى سنويا يتم إعفاء ١٥ ألف جنيه، والذى يخضع للضريبة ٣٥ ألف جنيه فقط.

وهنا نجد أن القانون حدد نسبا بسيطة للغاية كالآتى:

الشريحة الأولى : العشرين ألف جنيه يدفع عنها ١ ٪ (أى ٢٠٠ جنيه).

الشريحة الثانية: العشرين ألف جنيه التالية يدفع عنها ٢ ٪ (أى ٤٠٠ جنيه).

الشريحة الثالثة: ما يزيد على ٤٠ ألف جنيه يدفع عنها ٣ ٪ .

ففى المثال السابق: هذا العامل سيدفع الآتى:

العشرين ألف جنيه الأولى ٢٠٠ جنيه.

الباقى وهو ١٥ ألف جنيه ٣٠٠ جنيه..

أى أن كل ما سيدفعه هو ٥٠٠ جنيه.

أى أن الذى يتقاضى مرتبا حوالى ٥٠ ألف جنيه فى السنة، سيدفع ٥٠٠ جنيه ضريبة فهل هذا مبلغ كبير؟ وهل مثل هذا المبلغ البسيط يشكل عبئا على المصريين العاملين فى الخارج؟!

تسهيلات خاصة:

ولكن يبقى الخوف من بطء الإجراءات وضياع وقتهم بين المكاتب لدفع الضريبة والحصول على ما يفيد سدادهم للضريبة.. فماذا جاء به القانون الجديد فى إطار عملية التسهيلات لدافعى الضريبة.. وما الإجراءات التى اتخذتها مصلحة الضرائب لتسهيل الأمور أمام المواطنين؟

هذا صحيح تماما ـ لأن الخوف فعلا من الإجراءات والتعقيدات الإدارية.. والقانون الجديد جاء حريصا على ضرورة تجنب هذه التعقيدات.. والإجراءات التى اتخذتها وزارة المالية تضمن كل التسهيلات.. بحيث إن المواطن لا يدخل مأمورية الضرائب إلا مرة واحدة فى السنة ولمدة خمس دقائق فقط، يحصل على الشهادة بتسديده للضريبة.. مادامت معه الورقة المطلوبة.. وهنا أقول «الورقة وليست الأوراق» لأنه لا يطلب منه إلا ورقة واحدة فقط.. وهذه الورقة ستكون معه ولن يطلبها من أحد أو من أى مكتب آخر.. ولضمان هذا التيسير ولضمان راحة المواطنين تقرر ما يأتى تحت إشرافى شخصيا:

ـ عدم تقيد العاملين المصريين بمأمورية ضرائب معينة لتسديد الضريبة بها.. وإنما سمح بتسديدها فى أية مأمورية ضرائب فى سائر أنحاء مصر بخلاف المكاتب التى أنشئت خصيصا لهذا الغرض.

ـ بالنسبة للعاملين فى القطاع الخاص أو لدى قطاع خاص فى الخارج فيكتفى باقرار العامل بالنسبة لما يحصل عليه من أجور فى الخارج ويعتد به دون طلب مستندات، أما بالنسبة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام ويعملون فى جهات حكومية فى الخارج فيعتد بصورة من العقد الذى سيقدمه إلى جهة عمله للحصول على مد الإجازة أو الإعارة.

لغة الأرقام:

بالأرقام.. هل يمكن توضيح الفارق بين ما يدفعه العامل المصرى فى الخارج من ضرائب وفق القانون الجديد وبين ما كان يدفعه فى ظل القانون القديم؟

المميزات التى تضمنها القانون الجديد أدت إلى تقليل العبء الضريبى عما كان عليه فى القانون السابق والأمثلة التالية توضح ذلك:

إذا كان المصرى العامل فى الخارج يتقاضى مرتبا شهريا قدره ١٥٠٠ جنيه فإن مرتبه السنوى شاملا البدلات يكون ١٨ ألف جنيه.. أما المرتب الخاضع للضريبة بعد خصم ٣٠فى المائة من بدلات وأعباء فلن يتجاوز ١٢٦٠٠ جنيه، وفى القانون الحالى فإن الضريبة المستحقة فى هذه الحالة ستكون ١٢٦ جنيها مقابل ٢٤٠ جنيها فى القانون السابق.

وفى حالة ما إذا كان المرتب السنوى شاملاً البدلات يصل إلى ٣٠ ألف جنيه، فإن المرتب الخاضع للضريبة بعد خصم ٣٠فى المائة هو ٢١ ألف جنيه، وتكون الضريبة المستحقة فى هذه الحالة ٢٢٠ جنيها فى القانون الحالى مقابل ٤٨٠ جنيها فى القانون القديم..

وفى حالة تقاضى العامل المصرى فى الخارج مرتبا سنويا شاملا البدلات قدره ٧٢ ألف جنيه فإن الضريبة المستحقة ستصل فى القانون الجديد إلى ٩١٢ جنيها مقابل ١٤٤٠ جنيها فى القانون القديم.

وإذا كان المرتب السنوى شاملا للبدلات ٩٦ ألف جنيه فإن الضريبة المستحقة ستصل إلى ١٤١٦ جنيها وفق القانون الجديد مقابل ١٤٤٠ جنيها فى القانون القديم.

كما أن المصريين العاملين فى الخارج الذين تخضع مرتباتهم لهذه الضريبة التى نتحدث عنها لا يخضعون للضريبة الموحدة التى تفرض على المرتبات داخل مصر.. وتعمل كل من وزارة المالية ومصلحة الضرائب جاهدة بكافة أجهزتها على إزالة أية عقبات أو مشكلات قد تعترض العاملين المصريين فى الخارج عند سدادهم للضريبة المستحقة والتى تعتبر مساهمة طيبة من أبناء مصر العاملين فى الخارج فى بناء بلدهم مصر.. وإصلاح نظامها الاقتصادى بما يحقق الرخاء والرفاهية للجميع.

رد الأموال:

بعض العاملين المصريين فى الخارج حصلوا بالفعل على أحكام قضائية برد الأموال التى حصلتها وزارة المالية منهم وفق القانون القديم الذى صدر حكم بعدم دستوريته.. فما هو حجم هذه الأموال؟ ولماذا رفضت الوزارة رد الأموال وتركت المواطنين يلجأون للقضاء؟

بصدور حكم المحكمة الدستورية العليا الذى قضى بعدم دستورية القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩م بشأن الضريبة على مرتبات العاملين المصريين فى الخارج ونشره بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٣م والذى ترتب عليه عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ومن ثم فقد أصدرت مصلحة الضرائب تعليماتها بتنفيذ الحكم.

أما فى مجال استرداد الضرائب فى ظل القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩م فيجب التفرقة بين حالات ثلاث:

الحالة الأولى: الضرائب المسددة قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا، ولقد رئى عدم أحقية الممولين فى استرداد هذه الضرائب، وإعمالا لقاعدة الأثر المباشر للحكم.. حيث إن هذه الضرائب سددت فى ظل قانون كان قائما ومعمولا به خاصة أنه قد صدرت أحكام مؤيدة لهذا الرأى.

الحالة الثانية: بالنسبة لمن صدر لصالحه حكم قضائى واجب النفاذ بأحقيته فى الاسترداد، وهنا يكون من حق هؤلاء الممولين استرداد الضرائب المسددة منهم طالما كانت هذه الأحكام واجبة النفاذ احتراما للأحكام القضائية فى نطاق نسبية هذه الأحكام وذلك سواء أكانت الأحكام خاصة بمبالغ مسددة قبل صدور حكم المحكمة الدستورية أو بعد صدوره ونشره فى الجريدة الرسمية.

الحالة الثالثة: بالنسبة للضرائب المسددة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا فانه سيكون من حق الممولين الذين قاموا بسداد الضريبة استرداد ما قاموا بسداده بعد نشر حكم المحكمة الدستورية العليا فى الجريدة الرسمية.

الاستفادة قائمة:

ماذا تقول للبعض الذين يقومون بدفع الضرائب فى الوقت الذى يثيرون فيه قضية عدم استفادتهم أثناء عملهم فى الخارج من الخدمات التى تقدمها الحكومة؟

أساس دفع الضريبة هو التضامن والتكافل الاجتماعى الذى يقوم بين أبناء الوطن.. والدولة تفرض الضريبة بما لها من سيادة على اقليمها.. وكل شخص يدفع الضريبة حسب مقدرته وبالتالى فإن الأغنياء يدفعون الضرائب والفقراء يستفيدون أكثر منهم من الخدمات العامة رغم عدم دفعهم ضريبة.. فالذين يدفعون الضريبة هم القادرون، وهى تعود بالخير على المجتمع بكل طبقاته وأفراده.. ولا يمكن أن يقال إن العاملين بالخارج لا يستفيدون من الخدمات التى تقدمها الحكومة.. وإنما النظرة الموضوعية تبين أنهم فعلا سبق أن استفادوا بشكل مباشر من خدمات الدولة.. فهى التى قدمت لهم خدمات التعليم والرعاية وغيرها علاوة على ذلك فهم يستفيدون سواء بالنسبة لعائلاتهم فى مصر.. أو فى أثناء تمضية إجازاتهم هم وعائلاتهم فى مصر.. وكذلك فإن الخدمة التى تقدمها الحكومة لا تقتصر على المنافع اليومية وإنما هى تقوم بتقديم خدمات تظهر نتائجها فى آجال بعيدة.. يستفيد منها جميع العاملين بعد عودتهم شأنهم فى ذلك شأن المقيمين فى مصر.

وأنا شخصيا .. لا أعتقد أن هناك مصريا يعمل فى الخارج ويبخل على بلده بمبلغ الضريبة.

ثمن الإصلاحات:

لماذا أصبحت القرارات والقوانين التى تصدرها وزارة المالية فى عهدكم مثيرة للجدل خاصة خلال العامين الأخيرين؟

إن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى يتطلب ضرورة التغلب على تزايد العجز فى الموازنة العامة، والذى كان السمة التى اتسمت بها الموازنة فى السنوات التى سبقت تطبيق تلك البرامج، فكان ضروريا تخفيض العجز إلى الحدود الآمنة.. وقد نجحنا فعلا فى تخفيض العجز من ٢٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٧م إلى ٢,٥ ٪ عام ١٩٩٤ م، وقد تم ذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام، واحكام الرقابة المالية من ناحية، وتنمية الموارد المالية من ناحية أخرى، وكان أساسيا أن نراعى العدالة فى توزيع الأعباء المالية مع عدم تحميل محدودى الدخل بهذه الأعباء.. والإصلاح دائما صعب وله ثمنه، ولكن من المؤكد أن النتيجة لها مردود إيجابى على الاقتصاد القومى فى مجموعه، حيث تمكنا من كبح جماح التضخم الذى وصل إلي حوالى ٢٥٪ و٣٠٪ والآن يتراوح بين ٦ ٪، ٧٪ وكلنا نعلم أن التضخم يلتهم الدخول.. ويؤدى إلى سلسلة متواصلة من ارتفاع الأسعار.

هل مصر فى حاجة فعلا لفترة من الوقت من أجل استكمال مشروعات الإصلاح الاقتصادى؟

الإصلاح الاقتصادى بطبيعته يحتاج إلى فترة.. ليس فقط لتنفيذه وإنما أيضا فترة تالية لإبراز آثاره. ونحن نقوم بتنفيذ برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادى وبدأنا فيه منذ سنوات ومازلنا مستمرين فى تنفيذه.. فنحن جادون فى تخفيض عجز الموازنة كإحدى أدوات السياسة المالية لهذا الإصلاح، ومستمرون فى هذه السياسة. كما أنه

لاتزال هناك خطوات إصلاحية مستمرة فى المجالات الأخرى للإصلاح سواء بالنسبة لتحرير التجارة أو بالنسبة لمتطلبات استكمال الخصخصة.. أو غيرها من الجوانب، وقد دخلنا فى مرحلة دعم الانتاج ورفع مستوى كفاءة الاقتصاد القومى بصفة عامة.. لذلك نجد أن معدل النمو يتزايد من سنة إلى أخرى، ولا شك فى أنه ليس من المناسب بعد أن قطعت مصر هذا الشوط الكبير فى الإصلاح أن تتراجع أو تكف عن استمرارية الإصلاح.. فهذا البرنامج الإصلاحى هو برنامجنا وعلينا تكثيف الجهود لنجاحه تدعيما للثقة فى الاقتصاد المصرى وجذبا للاستثمارات الخارجية وتشجيعا للقطاع الخاص المصرى على القيام بدوره فى التنمية وهو ما يؤدى بلا شك إلى زيادة الدخل القومى.. وزيادة نصيب الفرد منه ورفع مستوى معيشة المجتمع ورفاهيته.

الثمار:

تردد صحف المعارضة أن الشعب لم يستفد بعد من برنامج الإصلاح الاقتصادى وأن الإصلاحات لم تنعكس عليه بشكل مباشر.. فما تعليقك على ذلك؟

هذا كلام غير صحيح .. حيث إن الشعب الذى يحمل عبء الإصلاح، يجنى الآن ثمار هذا الإصلاح، وقد أثمر الإصلاح الاقتصادى فعلا وبدأ الشعب يشعر بهذه التنمية.. إن قياس فاعلية نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى له جوانب متعددة، وهذا النجاح لا يقاس فقط بما يعود على المواطنين كاستفادة مباشرة من الإصلاح ولكن يقاس أساسا بما كانوا سيخسرونه لو لم يطبق هذا البرنامج أصلا.

وبفضل سياسة الإصلاح الاقتصادى خلال المرحلة الماضية.. أمكن تخفيض المعدلات الكبيرة للتضخم.. كما أن القوى الشرائية لدى المواطنين قد زادت.. ولايمكن تجاهل التطوير الذى شهدته البنية الأساسية من كهرباء ومواصلات واتصالات ونقل وصرف صحى، ومياه شرب.. وغير ذلك الكثير وكل هذه المرافق

تمثل خدمات أساسية للمجتمع ويستفيد منها جميع أفراد الشعب، وبرنامج تطوير البنية الأساسية جزء أساسى من برنامج الإصلاح الاقتصادى، فكيف يمكن القول إن الشعب لم يستفد من برنامج الإصلاح الاقتصادى حتى الآن؟ هذا من ناحية.. ومن ناحية أخرى فإن تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة الذى تستهدفه السياسة المالية فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى يمثل عنصرا رئيسيا فى خفض معدلات التضخم، كما أن اتجاه السياسة المالية نحو قصر تمويل الموازنة العامة للدولة على مدخرات حقيقية وعدم اللجوء إلى الإصدار النقدى من شأنه أيضا الحد من التضخم.

كما ساهمت سياسة إصدار الأذون على الخزانة العامة اعتبارا من يناير ١٩٩١ م فى تمويل عجز الموازنة العامة بمدخرات حقيقية فضلا عن مساهمة هذه الأذون فى امتصاص السيولة الزائدة فى المجتمع الأمر الذى حد كثيرا من التضخم.

كما أن تزايد إسهام الدولة فى نقطة البعد الاجتماعى من خلال الموازنة العامة للدولة يقوم شاهدا على ما انعكس على المواطنين من استفادة ملموسة فى هذا الشأن.. ونعطى لذلك بعض الأمثلة:

ففى مجال التعليم زادت الاعتمادات المخصصة فى الموازنة للتعليم الأساسى والجامعى من نحو ٠,٧ مليار جنيه ٨٠/ ٨١ إلى نحو ٨,٧ مليار جنيه فى عام ٩٤/ ١٩٩٥م.

وفى مجال الصحة زادت الاعتمادات المخصصة فى الموازنة من نحو ٢٠٠ مليون جنيه فى عام ٨١/ ١٩٨٢م إلى نحو ٣,١ مليار جنيه فى عام ٩٤/ ١٩٩٥ م، وذلك بخلاف الاعتمادات التى تخصص فى موازنات الجهات المختلفة الأخرى لأغراض الرعاية الصحية للأفراد التابعين لها حيث تصل هذه الاعتمادات إلى نحو ٤ مليارات جنيه.. بحيث نجد أن الخدمات الصحية تستوعب أكثر من ٧ آلاف مليون جنيه خلال العام المالى الحالى.

وفى مجال الإسكان زادت الاعتمادات المخصصة فى موازنة الدولة فى نحو ٠,٤ مليار جنيه فى عام ٨٠/ ٨١ إلى ٣,٣ مليار جنيه فى عام ٩٤/ ١٩٩٥م، وذلك بخلاف

ما تقرره الدولة من قروض ميسرة لدعم خطة الإسكان الشعبى لمحدودى الدخل والتى بلغت نحو ١٠,٥ مليار جنيه خلال السنوات من ١٩٨٢/٨١م حتى الآن.

وفى مجال الخدمات الاجتماعية الأخرى والمتمثلة فى الدعم والمعاشات وغيرها من الخدمات الاجتماعية ارتفع ما تحملته الدولة لهذه الخدمات من نحو ٢ مليار جنيه عام ١٩٨١/٨٠ إلى نحو ٨,٦ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥/٩٤م.

يضاف إلى ذلك أن الإصلاح الهيكلى فى مجال قطاع الأعمال العام انعكست آثاره الإيجابية على العاملين فيه بصفة خاصة وعلى المجتمع ككل من خلال زيادة الانتاج ورفع مستوى الإنتاجية بصفة عامة.

كذلك ما يتضمنه الإصلاح من تشجيع القطاع الخاص وما يتيحه ذلك من فرص جديدة لمزيد من الاستثمارات واستغلال الموارد البشرية والمادية المتاحة فى المجتمع، الأمر الذى يؤدى إلى إيجاد العديد من فرص العمل التى تمتص أعداداً كبيرة من البطالة.

إن ي الإقتصادى يجسد نشاط الدولة.. ونشاط الشعب بجميع مؤسساته وأفراده. وهذه الحركة الدائبة بما تؤدى اليه من رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإنتاج تعمل على زيادة مستوى النمو وزيادة الدخل القومى وزيادة نصيب الفرد من هذا الدخل، الأمر الذى يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية وهذا هو الهدف الأساسى من برنامج الإصلاح الاقتصادى.

المجلس الأعلى للجمارك:

ما حقيقة الدور الذى يلعبه المجلس الأعلى للجمارك لتحديد التعريفات الجمركية؟ وهل يتم التنسيق مع الجهات المعنية قبل إدخال التعديلات على الجمارك؟

يختص المجلس الأعلى للجمارك طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٨٦م الصادر بشأنه.. ببحث واقتراح التعديلات الملائمة للتعريفة الجمركية وتطوير النظم الخاصة بها بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية.

وبالاطلاع على القرار الصادر المشار إليه بعاليه نجد أنه صدر لكى يتم التنسيق مع الجهات المعنية قبل إدخال التعديلات على التعريفة الجمركية.. لذا فإنه قد نص على أن يشكل المجلس الأعلى للتعريفة الجمركية برئاسة وزير المالية وعضوية كل من: وزير التعمير والمجتمعات العمرانية، ووزير الدولة للإنتاج الحربى، ووزير التموين والتجارة الداخلية، ووزير الصناعة، ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزير السياحة، ووزير الصحة. وللمجلس أمانة مختصة تتلقى الاقتراحات من كافة الجهات من اتحاد الصناعات والغرف التجارية، وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين، والوزارات المعنية. وتقوم بدراسة كل هذه الاقتراحات فى ضوء المتغيرات السائدة.. والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وللمجلس أن يستعين بمن يرى ضرورة الاستعانة بهم فى أعماله من المختصين والخبراء فى مجال التعريفة الجمركية فإذا ما كانت هناك فرصة لاعادة النظر فى بعض بنود التعريفة الجمركية يتقدم المجلس باقتراحات إلى مجلس الوزراء للمناقشة ثم تستكمل الإجراءات حسبما ينتهى إليه الرأى.

خفض عجز الموازنة:

معظم الموازنات العربية تعانى من عجز مالى فهل من وجهة نظرك يعد خفض العجز الخطوة الأولى للإصلاح الاقتصادى أم لابد أن تسبقه إصلاحات أخرى؟

يعد خفض عجز الموازنة العامة للدولة أحد الأسس الرئيسية التى قام عليها برنامج الإصلاح الاقتصادى، حيث يمثل هذا الأمر حجر الزاوية وعصب نجاح هذا البرنامج، وقد انتهجت السياسة المالية خطوات بناءة مرتكزة على خطة عملية واضحة المعالم تقوم على معطيات وأسس حقيقية للوصول إلى أهداف محددة محسوبة النتائج.. بحيث أمكن خفض عجز الموازنة العامة للدولة، ولايستطيع أحد أن ينكر خطورة عجز الموازنة العامة للدولة فى أية دولة عندما يمول عن طريق طبع بنكنوت

جديد.. حيث يدخل الاقتصاد القومي في دوامة التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض القوى الشرائية للعملة الوطنية.. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد. ومن ثم فإنه يمكن القول إن تخفيض عجز الموازنة العامة يعتبر من أهم ركائز برنامج االإصلاح الاقتصادي، ولكن لا يعني ذلك أن هذا الإجراء لا يمكن أن يتم بمنأى عن إصلاحات حقيقية أخرى في الاقتصاد القومي، لابد أن تتفاعل مع إجراء خفض عجز الموازنة، ومن تلك: الإجراءات التصحيحية التي تتخذها الدولة في مجال تحرير التجارة وأسعار الفائدة المصرفية وسعر الصرف وأسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج وغير ذلك من المجالات.

رددت بعض صحف المعارضة أن وزير المالية د. محمد الرزاز فرض ضريبة قدرها ٢٠٪ على المعونات التي يقدمها البعض لضحايا السيول والزلازل.. فما مدى صحة هذا الخبر؟

الحقيقة أن هذا الزعم أمر مثير للدهشة.. واختلاق لا أساس له من الصحة من قريب أو بعيد .. فلا يوجد هناك قانون في مصر يفرض ضريبة على المعونات من أي نوع، ونعلم جميعا أنه لا ضريبة إلا بقانون، فكيف يتصور هؤلاء أن وزيرا ما يفرض ضريبة بقرار منه وهذا أمر مستحيل؟!.

وأؤكد أنه لا ضريبة على المعونات فلا يوجد قانون في مصر يفرض ضريبة عليها.

السيرة الذاتية :

الأستاذ الدكتور محمد أحمد الرزاز

وزير المالية (الفترة من نوفمبر ١٩٨٦ إلى يناير ١٩٩٦)

رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار العربى

المؤهلات العلمية والمهام الوظيفية :

- ليسانس الحقوق - كلية الحقوق - جامعة القاهرة عام ١٩٥٨ . الأول على الدفعة.

- عين بمجلس الدولة، ثم معيداً بكلية حقوق القاهرة.

- دبلوم الاقتصاد السياسى - حقوق القاهرة ١٩٥٩ .

- دبلوم القانون العام - حقوق القاهرة ١٩٦٠ .

- دكتوراه الدولة من السربون (كلية الحقوق) جامعة باريس - فى مموضوع «دور السياسة المالية فى الإصلاح الهيكلى فى الدول النامية». ونالت الرسالة أعلى درجة تمنحها السربون، وحجزت لجائزة أحسن الرسائل.

- عاد من البعثة وعُيِّن مدرساً بكلية حقوق القاهرة، ثم أستاذاً مساعداً، ثم أستاذاً.

- نال جائزة الدولة التشجيعية فى المالية العامة ١٩٨١م.

ـ نال وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى ١٩٨١م.

ـ نال وسام الجمهورية من الطبقة الأولى ١٩٩٦م.

ـ انتدب للعمل خبيراً بالجهاز المركزى للمحاسبات.

ـ اختير سكرتيراً فنياً لجمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء.

ـ عمل خبيراً للجنة الشئون الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى.

ـ عمل مستشاراً اقتصادياً ومالياً لرئيس مجلس الشعب.

ـ عضو لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بالحزب الوطنى الديمقراطى.

ـ عضو المجالس القومية المتخصصة.

ـ عمل نائباً لرئيس مشروع تطوير النظام الضريبى المصرى بوزارة المالية فى الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٥م.

ـ مقيد «محامياً» أمام محكمة النقض.

أهـم المؤلفـات :

١ ـ اتجاهات التنمية فى مصر ١٩٧٠م.

٢ ـ دور القطاع الزراعى فى تمويل التنمية فى مصر ١٩٧١م (باللغة الفرنسية).

٣ ـ ضرائب الدخل فى مصر ١٩٧٤م (باللغة الفرنسية).

٤ ـ اقتصاديات النقود والبنوك ١٩٧٤ و١٩٩٥م.

٥ ـ تطور الفكر الاقتصادى ١٩٧٤م.

٦ ـ المالية العامة ١٩٧٩ ـ ١٩٩٥م.

٧ ـ التشريع الضريبى المصرى ١٩٧٤ ـ ١٩٩٥م.

٨ ـ دور الضرائب فى تمويل الإنفاق العام فى الدول النامية ١٩٧٩م.

٩ ـ قياس العبء الضريبى فى مصر ١٩٧٨م.

١٠ ـ الضرائب السالبة ١٩٧٦م (باللغة الفرنسية).

١١ ـ اقتصاديات النقود والبنوك ١٩٩٥م.

١٢ ـ الضرائب العقارية والضريبة الموحدة ١٩٩٥م.

المؤلفات العلمية :

العديد من المؤلفات والبحوث فى الاقتصاد والمالية العامة والضرائب باللغتين العربية والفرنسية.

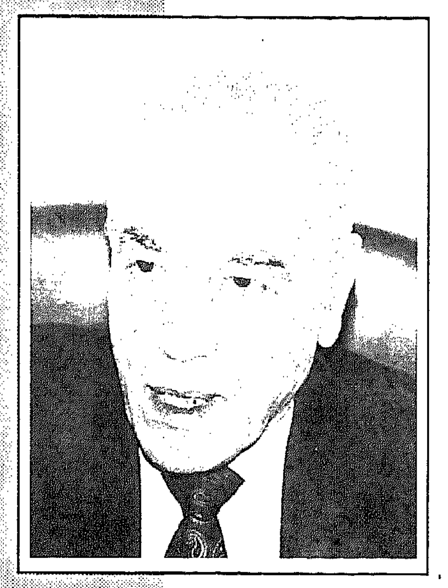
الحالة الاجتماعية :

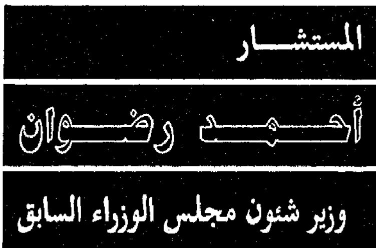
الزوجة : السيدة الدكتورة عائشة عبدالفتاح القلينى.. دكتوراة الدولة من السربون (كلية الحقوق) جامعة باريس.. وكيل الجهاز المركزى للمحاسبات ورئيس الشئون القانونية.

ابن.. أحمد: بكالوريوس كيمياء ـ علوم القاهرة، ليسانس حقوق ـ حقوق القاهرة.

بنتان.. زينب: بكالوريوس هندسة (عمارة/ هندسة عين شمس، ماجستير فى الهندسة المعمارية ـ هندسة عين شمس.

فاطمة: ليسانس حقوق ـ جامعة عين شمس، ماجستير فى القانون ـ جامعة عين شمس.





المستشــــار

أحــمــد رضــوان

وزير شئون مجلس الوزراء السابق

- صدور القـرارات دون متـابعتـها لا يحـقق لهـا النجـاح المنشود.
- مناقشـات اللجـان الداخلية بمجلس الشـعب تهـدف إلى
- مساعدة مجلس الوزراء فى مهامه.
- المتابعة تؤدى إلى حل مشاكل الجماهير التى أسعد بحلها أكثر من صاحبها.
- حرية التعبير مكفولة والصحافة حرة.

بعد تخرجه في عام ١٩٥٦م انتدب من مجلس الدولة ليعمل في مجلس الوزراء عام ١٩٥٨م. اكتسب طوال السنوات الماضية خبرة هائلة في العمل والتنسيق والمتابعة للحكومة، ولذا حرص الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء على تجديد ترشيحه في الوزارة. إنه المستشار أحمد رضوان وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة.. يعمل ١٨ ساعة يوميا وحسب اعترافه «أنا لا أرى أسرتي». يأتي للمجلس في الصباح الباكر ويغادره في آخر الليل. تحت يديه كافة المشكلات والقضايا، سواء مشكلات الجماهير أو الحكومة.. أضيفت إليه في التشكيل الوزاري الأخير مهمة المتابعة.

وفي حواره يتحدث عن ماهية المتابعة وأهميتها، وضرورتها لإنجاح أي عمل. يكشف عن أسرارها وما يدور بداخلها، بدءا من مشكلات الوزارات الأخرى حتى شكاوى الجماهير التي تصل إلى مجلس الوزراء يوميا، أو التي تنشر بوسائل الإعلام .

● له رؤية مميزة وشاملة عن الحكومة لأنه يضع يديه على كل ملفاتها وأوراقها وأسرارها .

● يكشف في حديثه عن سر يذاع لأول مرة، حين يقول: إن التشكيل الوزاري الأخير استغرق ٣ ـ ٤ شهور كاملة لتسمية الوزارات وتقسيم العمل بينها ومنع الازدواجية وحل بعض المشكلات (بهدف التصدي لعدد معين من المشكلات) .

● في حديثه عن الإرهاب وما حدث للدكتور عاطف صدقي مؤخرا، يقرر أن الجماعات المتطرفة جماعات مستأجرة من الخارج وهي لا تنتمي إلى الوطن. ثم يشدد: سنحاربها بكل السبل الممكنة وغير الممكنة.

يعكس الحديث معه الاجابة الشافية عن كيف تفكر حكومة الدكتور عاطف صدقى؟

المتابعة

أضيفت لسيادتكم فى التشكيل الوزارى الجديد مهمة المتابعة، فهل يمكن أن تلقى لنا الضوء على سبل وآليات المتابعة بمجلس الوزراء؟

المتابعة ليست بجديدة على لأننى مارستها فى الوزارة السابقة، رغم أنه لم تكن توجد وزارة للمتابعة، وعموما ليس هناك عمل بدون متابعة وتصورى أن صدور القرارات من مجلس الوزراء أو اللجان الوزارية دون متابعتها لا يحقق النجاح المنشود أو المنتظر.

وفى رأيى أنه بعد أن أصبحت المتابعة جزءا رسميا من مهمتى كوزير لشئون مجلس الوزراء والمتابعة، أن المتابعة تتكون من شقين.. أولا متابعة داخلية تدور داخل المجلس واللجان الوزارية ، ثم المتابعة الخارجية.

ماذا تقصد بالمتابعة الداخلية ؟

متابعة الأعمال داخل مجلس الوزراء وداخل اللجان الوزارية ، فجميع الوزارات والهيئات تصب أوراقها فى مجلس الوزراء أى داخل المجلس وداخل اللجان الوزارية المنبثقة عن مجلس الوزراء ، وهذه الأوراق والمذكرات تحتاج منذ لحظة وصولها إلى أمانة المجلس وأثناء وجودها بها حتى خروجها إلى متابعة داخلية تتابع سيرها واستيفاءها وتجهيزها وعرضها ثم تنفيذها وهذه هى المتابعة الداخلية.

وعقب كل تشكيل وزارى يتم تشكيل لجان وزارية من السادة الوزراء أعضاء الحكومة، والأعمال التى تتم مناقشتها داخل هذه اللجان تهدف إلى مساعدة مجلس الوزراء فى مهامه وهذه اللجان تقدم توصيتها إلى مجلس الوزراء، وهى لجان نوعية يتم تشكيلها وتحديد اختصاصاتها حسب نوع العمل، فهناك لجنة السياسيات والشئون

الاقتصادية ويرأسها عادة السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء وتشكل من السادة نواب رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزراء المعنيين بالشئون الاقتصادية والمالية والتخطيط.

وهناك لجنة الإنتاج برئاسة الأستاذ الدكتور كمال الجنزورى، ولجنة الخدمات الاجتماعية برئاسة الأستاذة الدكتورة آمال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية ، واللجنة التشريعية برئاسة السيد الأستاذ المستشار وزير العدل.

وتضم اللجنة التشريعية كل الوزراء القانونيين فى الوزارة، وتنعقد لبحث مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية - قبل أن ترفع للسيد رئيس الجمهورية - لبحثها من الناحية التشريعية بعد بحثها من الناحية الموضوعية فى لجان السياسات والإنتاج والخدمات.

وآلية المتابعة كيف تتم؟

لجنة الإنتاج - مثلا - بها كل وزراء الإنتاج ويرأسها الدكتور كمال الجنزورى وتضم وزراء الزراعة والنقل والمواصلات والكهرباء والصناعة وقطاع الأعمال والمالية والبترول والسياحة.. وباختصار كل وزراء الإنتاج..

وتضم لجنة الخدمات الاجتماعية كل وزراء الخدمات من إعلام وثقافة وأوقاف وإدارة محلية وتعليم وصحة وبحث علمى وقوى عاملة..

وتقوم هذه اللجان برفع التوصيات لمجلس الوزراء وهنا تكون المتابعة أيضا فبعد دراسة الموضوعات وعرضها على اللجان الوزارية، وإصدار توصياتها بشأنها تتابع بإرسالها إلى الوزير المختص أو إلى الجهات المختصة مثل المحافظات، وتتابع بعد ذلك لمعرفة ما تم فى الموضوع حتى نطمئن إلى أن توصية اللجنة نفذت، وإذا وجد إشكال معين نعيد عرضها على مجلس الوزراء أو اللجنة الوزارية المختصة، لحل الإشكالات، أو العقبات التى تعترض التنفيذ، وبعد أن تدخل التوصية فى حيز التنفيذ

يتم إبلاغ السيد رئيس مجلس الوزراء أو السادة نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين بالنتيجة ..

وعموما ففى المتابعة الداخلية، تتم متابعة الموضوع منذ دخوله اللجنة أو مجلس الوزراء؛ حتى يتم إبلاغ التوصيات بشأنه إلى الجهات المختصة.

وما المقصود بالمتابعة الخارجية؟

شق منها يتعلق بالقرارات والتوصيات التى يتخذها مجلس الوزراء واللجان، وشق يتعلق بالمشكلات الجماهيرية كالأسعار والخدمات، والشق الأول تتم متابعته خارجيا أى خارج المجلس بالاتصال بالجهات المعنية والتنسيق معها، حتى يأخذ طريقة إلى حيز التنفيذ

وشق يتعلق بالمشكلات الجماهيرية كالأسعار والخدمات وهى أحداث عامة تحتاج إلى متابعة فإذا وجدت مشكلة جماهيرية معينة فيتم بحثها وعرضها على السيد رئيس مجلس الوزراء بمقترحات حلها، وفى ضوء ما يتم الاتفاق عليه يتم الاتصال بالسادة الوزراء والمحافظين، وتتم المتابعة معهم لحين حل المشكلة.

فمثلا؛ إذا لوحظ نقص فى سلعة ما يتم الاتصال بوزير التموين لمعرفة أسبابه، هل هذا النقص مرجعه التوزيع أو نقص فى السلعة الأصلية، وعلى هدى ذلك نبدأ إجراءات الحل.

وهناك أحداث طارئة مثل الزلزال، تقتضى المتابعة ساعة بساعة وهذا ما تم فعلا، فبمجرد وقوع الزلزال اجتمع مجلس الوزراء، وشكلت لجنة على مستوى عال برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ضمت كل الوزراء المعنيين، وأنشئت غرفة عمليات فى المجلس، وظلت تعمل طوال ٢٤ساعة، تتصل بالسادة الوزراء والمحافظين والمسئولين وتتابع المشكلات فى أماكن وقوعها، عن طريق موفدين لمتابعة المشكلات على الطبيعة لحل هذه المشكلات أو اقتراح حلها على الجهات المختصة.

تعددت الهيئات التى تتبع مباشرة رئاسة مجلس الوزراء وكان آخرها مصر للطيران، ألا يمثل ذلك نوعا من المركزية تلقى العبء على مجلس الوزراء؟

نعم يشكل ذلك عبئاً، لكنه لايعد مركزية، لأن مصر للطيران جهة مستقلة لها شخصية معنوية ولها ميزانية مستقلة وتدار ذاتيا عن طريق مجلس إدارتها، ولكن الأمر يتطلب أن تكون تابعة لجهة معينة حتى تسأل سياسيا عنها أمام مجلس الشعب، إنها المسئولية السياسية التى تتطلب التبعية، والتبعية هنا ما هى إلا تبعية سياسية وإدارية لمواجهة هذه المسئولية.

لكن البعض صور الأمر على أنه عدم الكفاءة الوزارية لإدارة هذه الهيئات؟

الأمر ليس كذلك على وجه الإطلاق، فالاهتمام بالطيران وبالسياحة اقتضى أن يتفرغ للسياحة فقط وزير السياحة بدلا من جمعه بين السياحة والطيران المدنى، بمعنى أنه رئى أن يتفرغ سيادته لمشكلات السياحة التى تعتبر من القطاعات المهمة فى مصر، فالمقصود إذن تفرغ وزير السياحة لحل مشكلات السياحة، وليس موضوع كفاءة من عدمها.

والطيران المدنى جزء منه أضيف إلى وزير النقل والمواصلات باعتبار أنه نوع من أنواع النقل وجزء آخر أضيف إلى السيد رئيس مجلس الوزراء، إذن الأمر فى النهاية عبارة عن توزيع للاختصاصات بما يحقق الصالح العام.

تنسيق بين اللجان.

كيف يتم التنسيق بين اللجان الوزارية المختلفة. وهل يحدث تضارب بينها؟

التضارب غير موجود لأن اللجان الوزارية لجان منبثقة عن مجلس الوزراء وهى جزء من مجلس الوزراء، وكل منها يختص بنوع معين من الموضوعات ويتم التنسيق فيما بينها فى أكثر من مرحلة.

فأولا عندما تأتى الموضوعات إلى مجلس الوزراء تأتى عن طريق الوزير المختص، الذى يحدد أحيانا اللجنة التى يرغب فى عرض الموضوع عليها، وأحيانا أخرى يطلب عرض الموضوع على مجلس الوزراء، وقبل أن يعرض الموضوع على مجلس الوزراء أو اللجنة يحدد نوع الموضوع، فإن كان موضوعا اقتصاديا يحال إلى اللجنة الاقتصادية وإذا كان موضوع سياسات يعرض على لجنة السياسات، وإن تعلق بوزارات الانتاج يعرض على لجنة الإنتاج، وإذا تعلق بالخدمات يتم عرضه على لجنة الخدمات.

فالتضارب لا يحدث، واللجان لا تتخذ قرارات لكنها تتخذ توصيات، وهذه التوصيات تعرض على مجلس الوزراء الذى يأخذ القرار النهائى تجاه الموضوع.

خارج المتابعة

برنامج الإصلاح الاقتصادى كيف يدخل فى نطاق المتابعة، رغم أنه مسئولية أكثر من وزارة؟

برنامج الإصلاح الاقتصادى أستبعده مبدئيا من نطاق متابعة وزير شئون مجلس الوزراء، لكن يلاحظ أن من بين عوامل نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى تشكيل المجموعة الاقتصادية، التى تسهر على متابعته، وهى تشكل من الوزراء الذين اختارهم السيد رئيس مجلس الوزراء ومن بعض الفنيين والخبراء ومحافظ البنك المركزى، ويرأس هذه المجموعة د. عاطف صدقى الذى يجتمع معهم يوميا تقريبا، ولا يخرج قرار من اللجنة إلا بعد الاتفاق عليه من الجميع.وهذه المتابعة (متابعة أعمال المجموعة الاقتصادية) ليست من أعمال وزير شئون مجلس الوزراء، ولكن إذا كلفنا بشىء من قبيل ذلك فإننا نتولى متابعته.

إنجازات حكومة د. صدقي.

من خلال متابعتكم كوزير لشئون مجلس الوزراء، ما هي أهم القضايا التي حققتها حكومة الدكتور صدقي؟ وما هي أهم القضايا والمشكلات التي تحتاج لمتابعة؟

النجاحات التي حققتها حكومة الدكتور صدقي تعايشنا معها جميعا. فنجاح مسيرة الإصلاح الاقتصادي معروفة للجميع، والإنجازات التي تمت في هذا الشأن إنجازات كبيرة، سواء بالنسبة لأسعار الصرف التي أمكن بفضل جهود الحكومة تثبيته منذ ٣ - ٤ سنوات وأصبحت الفروق اليومية بسيطة لا تتجاوز بضعة قروش، وكذلك الأمر بالنسبة للتضخم، وبالنسبة لعجز الموازنة والذي كان يبلغ ٢٧ - ٢٨ ٪ فقد تم خفضه إلى ٧ - ٨ ٪ في أول عام ١٩٩٤م وأملنا أن يتم خفضه إلى ٣,٥ ٪ في نهاية العام، ونرجو حتى نهاية عام ١٩٩٥م أن يخفض إلى ١ - ١,٥ ٪.

وقد تم إصدار قوانين عديدة في مختلف المجالات في حكومة د. صدقي مثل قانون سوق المال ، وقانون البنك المركزي الذي يكفل للبنك المركزي سلطات من شأنها إحكام سيطرته على البنوك العاملة في مصر، وقانون الاستثمار، وقانون شركات توظيف الأموال وتعديل قانون الإصلاح الزراعي.. والضرائب.. والقيادات الإدارية..، وهناك الكثير من التشريعات في مجال العدالة للتغلب على البطء في إجراءات التقاضي.

وأهم ما يجب الالتفات إليه حاليا هو مشكلة السكان التي من أجلها أنشئت وزارة قائمة بذاتها للسكان في الحكومة الحاليةحتى تكون هناك جهة واحدة مسئولة عنها، بعد أن كانت مسئوليتها موزعة بين أكثر من وزارة مثل الصحة والشئون الاجتماعية والمجلس القومي للسكان والأسرة.

هل معنى ذلك أن التغييرات التي حدثت جاءت نتيجة بحث ودراسة؟

التغييرات التي حدثت جاءت بعد بحث وتدقيق استغرق أكثر من ٣ - ٤ شهور، فهذه المسميات للوزارات الجديدة لم تأت من فراغ وليست مجرد تعديل في التسمية

بل كان المقصود منها إجراء إصلاحات معينة وإعادة توزيع الاختصاصات، والاهتمام بمشكلات معينة مثل الإسكان والأسرة والبطالة.

جهاز فنى للمتابعة:

تتطلب مهمة المتابعة جهازا فنيا إداريا، فهل تم تدعيم وزارتكم بالكوادر الكافية لتنفيذ هذه المهمة؟

حلا لذلك تمت الكتابة للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وهو المختص بتنظيم الهياكل بالنسبة للوزارات المختلفة، وقد اجتمعت مع الدكتور حسين رمزى كاظم عدة مرات، وعرضت عليه الإمكانات الموجودة لدينا فعلا من تنظيمات وكوادر وقوى بشرية، وأرسل لى مشكورا عددا من الخبراء اجتمعوا بالعناصر الموجودة عندى وتم عمل دراسة لتدعيم أمانة المتابعة، فرغم أنها كانت موجودة فعلا إلا أنه تطلب الأمر تدعيمها بما يكفل لها إمكانية العمل الصحيح المتكامل.

نحن ضد المركزية:

تعددت التجارب فى دول العالم المختلفة فى التحول إلى اقتصاديات السوق ما بين اتباع أسلوب المركزية واللامركزية فى المرحلة الانتقالية، فما هو تصور الحكومة الذى سوف تتبعه فى هذه المرحلة؟

الحقيقة أن اقتصاديات السوق لا تحتاج إلى مركزية لأن الأمر يترك لآليات السوق وللعرض والطلب، ولا يجب أن تتدخل الحكومة تدخلا مباشرا ولدى الدولة عوامل أخرى تستطيع ضبط السوق بواسطتها فهى تتدخل فى الوقت المناسب فقط وبطرق غير مباشرة عن طريق البنك مثلا ووسائل أخرى عند الضرورة فقط، فقد تقتضى الضرورة أن تتدخل الحكومة لهدف أو لآخر، وهذا يكون بطريق غير مباشر عن طريق أدواتها المالية وعن طريق البنك المركزى، وبطريقة غير مباشرة، ولأغراض موازنة السوق وتجنب التأثير غير المرغوب فيه.

هناك مشكلة حاليا خاصة بالبطالة والتطرف وعلاقتها بالإرهاب وهذا ما ركز عليه الرئيس فى خطابه فى مجلس الشعب فما هى خطة الحكومة لعلاج هذه المشكلة ؟

الحقيقة أن هذه الجماعات التى تقوم بالإرهاب غير معروفة (هويتها) أو أهدافها فهى جماعات مخربة لا ضمير لها، وأصدق مثل على ذلك محاولة الاعتداء على الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء، فسيادته من الشخصيات المعروفة بالاعتدال والإخلاص والوطنية ، هذه الجماعات المستأجرة لا تمت للوطنية بصلة، وليس لها شعار أو هدف، تحاول الإضرار بمصر التى تعيش عصرا من الديمقراطية والحرية فى كل المجالات.

حرية التعبير بالنكتة ؟

حرية التعبير مكفولة والصحافة حرة، ويستطيع كل فرد أن يعبر عن رأيه .. سواء فى مجلس الشعب أو الصحافة أو الشارع، فخلال الفترة التى نعيشها لم تصادر صحيفة ولم يقصف قلم.. وحرية الرأى مكفولة للجميع.. سواء بالمقالات أو حتى (النكت) فإذا كان لهذه الجماعات رأى فلماذا لا تفصح عنه لنعرفه أو لنعرف حتى من تكون هذه الجماعات وما هى أهدافها ؟!.

وخطة الوزارة فى مواجهة هذه الجماعات هى كما قال الدكتور عاطف صدقى سوف نحاربهم بالوسائل الممكنة.. وغير الممكنة أيضا لأن مواجهتهم فعلا تحتاج لوسائل غير تقليدية وسوف ينصرنا الله عليهم إن شاء الله.

لا يوجد لهم أعوان

هل يمكن أن تقول إن هذه الجماعات لها أعوان داخل أجهزة الدولة بحيث يمكنهم معرفة أسرار تفيدهم فى تنفيذ خططهم مثل التحركات السرية للوزراء؟

لا أعتقد هذا.. فهم يعتمدون على المراقبة فقط للحصول على المعلومات الخاصة وقد يتصادف أن تفيدهم هذه المراقبة.

حقيقة معاناة المصرى

ألا ترى أن المعاناة الحقيقية للمواطن المصرى تكمن فى أسلوب حصوله على الخدمات فى ظل المعوقات البيروقراطية الموجودة فى كافة القطاعات؟

لدينا أمانة خاصة لخدمة المواطنين يصلها حوالى ١٥٠ ـ ٢٠٠ مشكلة يوميا وحتى الساعة الواحدة ظهر كل يوم يكون أمامى كشف بهذه المشكلات وما تم بالنسبة لكل واحدة منها ، ويتم عرضها على السيد رئيس الوزراء يوميا مع بيان ما تم بالنسبة لكل مشكلة منها.. وهذه المشكلات تمس كل الطبقات من الخفير إلى وكيل الوزارة.. والطلبات كثيرة فيها ما هو شرعى ومشروع يمكن تلبيته، والبعض الآخر خارج نطاق الشرعية، والبعض ممكن تذليله بطريقة أو بأخرى بإرساله إلى الوزارات أو الهيئات المختصة ثم المتابعة مع هذه الجهات وإخطار صاحب المشكلة بما يتم.. ونسعد لحل هذه المشكلات أكثر من صاحبها.

وعلى سبيل المثال المشكلات الإنسانية الخاصة بعلاج المواطنين، وما أكثرها ، يكون المطلوب فيها قرارات بالعلاج سواء فى الداخل أو فى الخارج، وطبيعى أننا نتولى حلها أو المساهمة فى هذا الحل بطريقة أو بأخرى.

شكاوى الصحف:

بعض القضايا الجماهيرية التى تعالجها خطابات المواطنين للصحف ووسائل الإعلام الرسمية والمعارضة. كيف يتعامل معها السيد المستشار أحمد رضوان؟

نتعامل مع الصحافة والمعارضة والنقد بمزيد من الديمقراطية، وحسب مضمونها، فعندما يكون النقد منطقيا وموضوعيا نتعامل معه بمنتهى الإيجابية، وأحيانا تفتقد الكتابات مصداقيتها أو تكون مغرضة فلا يلتفت إليها.. والخلاصة أننا نتعامل مع المعارضة ومع أى نقد موضوعى بموضوعية تامة ولا نتمسك برأينا فى أى موضوع، ونأخذ رأى من حولنا ولدينا أمانة تشريعية نستنير برأيها.. ونصلح أنفسنا عند اللزوم بدون أى حرج.

سبب تأخر قانون الإسكان:

على سبيل المثال صدور قانون الإسكان الذى طال انتظاره، لماذا؟

هذه مشكلة كبيرة تحتاج لدراسة طويلة وليست سهلة لأنها تمس أطرافا متعددة، تمس الساكن والمالك، وقبل أن نغير القانون، يجب أن تكون مشكلة الإسكان قد تم حلها، وأن تعود لافتة «للإيجار» إلى الظهور على بعض المساكن كما كانت من قبل، والمشكلة ذات شقين حالياً، الأول: بالنسبة للجديد من المساكن، والثانى: بالنسبة للقديم منها وهو الذى يشكل المشكلة الحقيقية.. فالشق الأول يمكن حله بتحريره وإطلاق حرية المالك فى التأجير أو البيع بما يراه محققا لصالحه طبقا لقانون العرض والطلب، مع بعض القيود التى ترعى الصالح العام وصالح المجتمع، أما القديم فهو المشكلة الحقيقية التى يفكر فيها الجميع مع وزير الإسكان لبحثها ومحاولة إيجاد حلول لها، وليس معقولا أن تطلق الحرية للمالك القديم لرفع الإيجار أو إخراج الساكن من مسكنه.

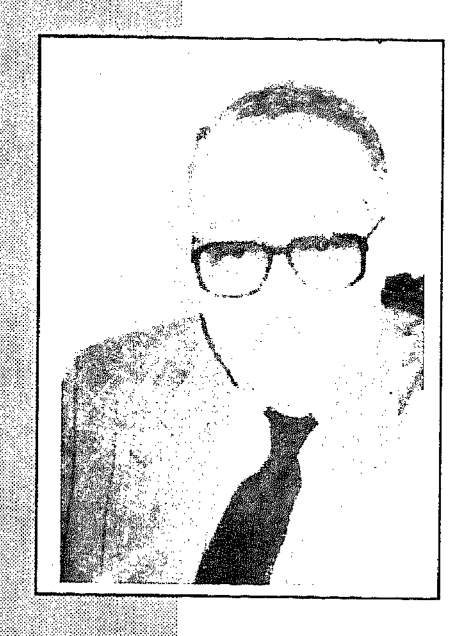
العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الشعب كيف يراها المستشار أحمد رضوان؟

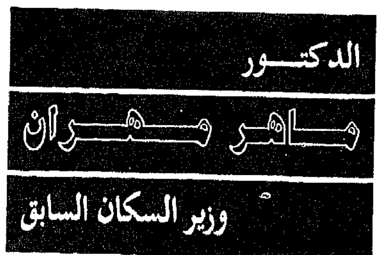
الحمد لله فبرغم أن الأصل أن تكون السلطات منفصلة عن بعضها بحكم الدستور (السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية) إلا أن السلطات الثلاث فى مصر دائما فى

وئام، والتنسيق والتعاون بينها مكفول، وليس هناك أية مشكلات فى هذا المجال، وأنا شخصيا أحضر جلسات مجلس الشعب وأستفيد من كافة المناقشات والموضوعات التى تعرض فيه.

المسئولية الوزارية مسئولية تقع على عاتق الوزير فى وزارته فقط، أم تشمل مسئولية الحكومة، وكيف تنظر إلى هذا الأمر من جهتيه الدستورية والقانونية؟

المسئولية فى الواقع مسئولية تضامنية.. وكل وزير مسئول فى وزارته، ولكن فى النهاية المسئولية تضامنية، فكل وزير يعمل فى وزارته وهو مسئول أساسا عنها، ولكن اللجان الوزارية ومجلس الوزراء تنسق بين الوزراء جميعا، ولذلك فإن أى عمل يحتاج إلى تنسيق بين وزارة وأخرى يتم التنسيق بشأنه داخل اللجان الوزارية ومجلس الوزراء، وهذا يجعلنا فى النهاية جميعا متحملين للمسئولية، فمسئوليتنا مسئولية تضامنية، ويمكن أن يكون لكل منا رأى فى مجلس الوزراء ونحن نناقش موضوعا بذاته، ولكن متى اتخذ القرار بالأغلبية وهذا هو جوهر الديمقراطية.. نصبح ملزمين جميعا بالتنفيذ وبالدفاع عن القرار، وهذه هى المسئولية التضامنية.





- الحكومة تخطط لمشروع قومى للتصدى لمشكلة الأسرة من أجل رفاهية المواطن.
- تنظيم الأسرة وسيلة للحفاظ على الخصوبة وليس وسيلة للقضاء عليها.
- العمل على إعادة بناء المواطن لمواجهة المستقبل.

تم تعيين ٨ ١ ألف رائدة ريفية.

- ريادة مصر فى التصدى للمشاكل الدولية أصبحت حقيقة.
- المنصب الوزارى يحتاج إلى تدريب.

د. ماهر مهران الفارس .. ومهندس تنظيم الأسرة أمين المجلس القومي للسكان.. ووزير السكان السابق لايختلف اثنان على أننا إذا ذكرنا مشكلة السكان فلابد أن نذكر د. ماهر مهران لجهده المتواصل وإحساسه العميق بخطر هذه المشكلة على مصر وعلى أبنائها ومستقبلها.. فهي مربط الفرس! وكان الفارس د. ماهر مهران الذى شهد العالم كله على نجاحه إلى حد كبير في كبح جماح فرس الزيادة السكانية التي لا مستقبل لمصر معها.. ولا رفاهية لمواطن معها.. إن ريادة مصر لا حدود لها، فقد كانت لها الريادة في دراسة مشكلة العصر.. وهي مشكلة «تزايد السكان» لذلك بدأت منذ أكثر من نصف قرن في إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلة، وبالفعل قدمت - وعلى فترات متعاقبة - عدة دراسات وبحوث أثمرت - لنا اليوم - هذه السياسة الواضحة في مجال السكان وتنظيم الأسرة.

هذا ما طرحه أمامنا وزير السكان والأسرة السابق ومهندس تنظيم الأسرة وأمين المجلس القومي للسكان أ. د. ماهر مهران... في حديثه حول قضية العصر بل وكل عصر لأنه إذا ذكر تنظيم الأسرة تذكرنا ماهر مهران.

كما أشار سيادته إلى أنه يجب أن نعلم جيداً، أن تنظيم الأسرة مرتبط بالأخلاقيات، وبالقيم الدينية ارتباطا وثيقا، وبالتالي فليس هناك إكراه على استعمال وسيلة محددة، وإنما نحن نحترم حق الإنسان في حرية الاختيار.

وقد أكد سيادته أن سياسية «مبارك» الحكيمة قد توجت ريادة مصر في هذا الميدان بعقد المؤتمرات السكانية التي كان آخرها المؤتمر العالمي للسكان... وتجلت حكمته

أيضاً في سياسته الرشيدة حينما أصدر قراره بإنشاء وزارة خاصة للسكان والأسرة، وكان ذلك في عام ١٩٩٣م.

وكان هذا الحوار الشيق الذى أمتعنا به السيد الدكتور ماهر مهران، وكانت له بعض الوقفات حول: التغيير الوزارى.. وسلوك مسئولى الدولة وخاصة من كان فى منصب الوزير.. ثم رأيه الجرئ البنّاء فى إعداد أصحاب المناصب الوزارية إعداداً خاصاً عن طريق إنشاء مدرسة لإعدادهم..

مع الأستاذ الدكتور/ ماهر مهران، كان نص الحوار التالى:

الأبحاث والخبرة

السيد الدكتور/ ماهر مهران.. أرجو أن تطرح خبراتك الثمينة، ومشوار حياتك لأبناء مصر فى الدور الذى قمت به بسياستك فى هذا المجال من أجل الأجيال المقبلة.. ومن أجل المستقبل ونحن على مشارف سنة ٢٠٠٠م .

نحن طبعاً نبدأ مرحلة جديدة، ومواجهتنا للقضية السكانية بدأت منذ فترة طويلة، وإنما الحقيقة التاريخية التى يجب أن تذكرفى هذا الشأن، أن كل الأجهزة العلمية فى مصر تنبهت إلى وجود هذه المشكلة فعقدت مصر سنة ١٩٣٧م مؤتمرات حول هذه القضية، وفى هذه الفترة المبكرة عقد أطباء مصر مؤتمراً لبحث مشكلة الزيادة السكانية، وكيفية مواجهة هذه الزيادة بواسطة وسائل تنظيم الأسرة، وتوجد أبحاث منشورة حول هذا المؤتمر.

وهناك الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة، ولكنها كلها وسائل تقليدية، وهذا يشير إلى أن مصر لم تكن فى غيبة عن الفكر، بل على العكس كانت تفكر وتخطط لهذا العمل، وقد مررنا بمراحل كثيرة، نستطيع أن نقول: إنه عام ١٩٦٥م أنشئ مجلس للسكان

وتنظيم الأسرة، وسرنا فى أنشطة متعددة، وفى سنة ١٩٧٥م بدأنا فى اتجاه أضيفت إليه التنمية الاقتصادية بعد مؤتمر السكان الذى عقد فى أوروبا الشرقية.. وفى سنة ١٩٨٥م بدأنا مرحلة جديدة بالكامل هى: العشر سنوات الماضية التى بدأها السيد الرئيس (حسنى مبارك) بعقد المؤتمر القومى للاقتصاد، والعمل على عقد المؤتمر القومى للسكان.

وكانت نتيجة هذه الحصيلة كلها أن مصر أصبحت لها سياسةواضحة ومعروفة:

تخطيط جيد، وبرامج جيدة، وتعاون مع القطاع الخاص والقطاع التطوعى الأهلى فى خدمة هذه القضية.

وتوجنا هذه المرحلة الماضية بعقد المؤتمر العالمى للسكان والتنمية فى القاهرة... خبرات مصر أضيفت إلى الخبرة الدولية، التى استفدنا منها فى توجيه قدر كبير من الاهتمام بالتنمية البشرية، والتعليم، والصحة، والمرأة، وتنظيم الأسرة، ثم وضعنا أهدافاً وحققناها ونجحنا فى خفض معدلات الزيادة السكانية، وفى خفض معدلات الوفيات، وفى خفض معدلات المواليد، وقد نشطنا القطاع الأهلى تنشيطا كبيراً فأصبح يعتد به اليوم ويشارك فى العمل.. كل هذا تم فى المرحلة الماضية.

مشروع قومى للتصدى للمشكلة السكانية

ونحن الآن على أعتاب مرحلة جديدة، فالتفكير الحقيقى الآن أنه فى ضوء الخبرة الماضية وفى ضوء النجاحات التى تحققت، لابد من تكاتف جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية، لابد أن تعلم كل وزارة دورها الحقيقى فى التصدى لهذه المشكلة السكانية، وزارة الإعلام، وزارات التعليم،.. الصحة،... الشئون الاجتماعية،... المجتمعات العمرانية الجديدة،... الأوقاف، على أساس أنه سوف يتم عمل مشروع قومى للتصدى للمشكلة السكانية، وهذا المشروع - الضخم - لم يكن ممكنا عمله قبل ذلك لأن الخبرة لم تكن تسمح بذلك، أما اليوم فإنها تسمح تماماً، إننى أخطط لهذا

المشروع الكبير وبتمويل قومى دون أن أطرق جهات أجنبية ولكن بالاعتماد على ميزانية الدولة فى هذا المشروع..

وأنا أعتقد أن الحكومة برئاسة الدكتور كمال الجنزورى متفقة تماماً على أن هذا أسلوب عمل لابد أن نسلكه فى القريب العاجل..

وفى الحقيقة نحن قد بدأنا فى عمل اللجان وخاصة وأن هذا المشروع يحتاج إلى جهد كبير جداً، وكأى مشروع له بداية فقد بدأت البداية بالفعل.

تنظيم الأسرة وسيلة للحفاظ على الخصوبة وليس وسيلة للقضاء عليها

إنه من المعروف أن تنظيم الأسرة له روافده المعروفة، فكلما زاد التعليم، وزادت الصحة، وزادت الثقافة، وعملت المرأة كل هذا يزيد من تنظيم الأسرة، وكلما قلت الوفيات فى الأطفال الرضع، فكل ذلك يضاف إلى تنظيم الأسرة ليصبح مفهومه الجديد أنه:

وسيلة للحفاظ على الخصوبة، وليس وسيلة للقضاء عليها، إن عملنا فى تنظيم الأسرة يرتبط بالأخلاقيات وبالقيم الدينية تماماً، وبالتالى فليس هناك جبر ولا إكراه على استعمال أية وسيلة، إن الاختيار حق من حقوق الإنسان ونحن نمارسها لأننا ليست عندنا وسيلة واحدة، وإلا كانت تفسر على أنه ضغط.

نحن لدينا عدة وسائل، والمرأة وللزوج لهما حرية الاختيار، والاختيار لابد وأن يكون مبنياً على معرفة، أى أن يكون مبنياً على ثقافة طبية، وهذه الثقافة هى مسئولية الدولة، فهى لابد أن توفر هذه الثقافات، والوسائل، والخدمات فترفع مستوى الخدمة، أى: ليست كل عيادة مكتوب عليها «تنظيم أسرة» نعتبرها عيادة ذات كفاءة معينة، بل يجب أن نضع أسلوبا جديداً لنوعية الخدمة، وإن شاء الله نستطيع تغطيته، ففى مصر مئات بل آلاف من القرى ليست بها خدمات أصلاً.

نحن نود أن نؤكد فى هذه القضية الخطيرة جداً: أن هذه الخدمة لابد وأن تكون عند أطراف أصابع اليد، يمكن الوصول إليها، والحصول عليها بسهولة، ونحن لابد أن نوصلها حتى باب الدار فى كثير من المجتمعات المتناثرة..

وهذا ما بدأنا به فعلا من القوافل والعيادات والخيام المتنقلة، كل هذه ترعى خدمة المواطن أينما يوجد بدون أن نكلفه أى نوع من المجهود.

نحن فى تنظيم الأسرة نتعامل مع أصحاء لا نتعامل مع مرضى.. ليس عملنا الطب العلاجى، ولكن الطب الوقائى، وبالتالى هذه الخدمات لها أسلوب معين لكى يتحقق النجاح لها.

أما إذا تكلمنا عن البعد الثانى وهو: بعد الكثافة السكانية، فهى مشكلة خطيرة وأعتقد أن الذى تقوم به وزارة التعمير- فى هذا الصدد- عمل رائع جداً، فإن ما أنجزته هذه الوزارة يعتبر أضعاف ما بذل فى الماضى. وعندما نقول: تعمير، يعنى: مجتمعات عمرانية جديدة: يعنى إسكان، وتجمعات صناعية وبالتالى إصلاح أراضٍ زراعية. وفى مجمل القول، يمكننى أن أقول: إنه ليست هناك جلسة من جلسات مجلس الوزراء السابق لم نطرق فيها هذا الموضوع بشكل تتابعى باستمرار.

نحن تعرضنا لكثير من المشاكل السكانية، تعرضنا للزلازل، وتعرضنا للسيول ونتجت مشاكل سكانية عديدة، لكن الحمد لله استفدنا من هذه الضائقة، من هذه الخبرة السلبية فى أننا نعمل شيئاً جديداً على أسس مدروسة مخططة لم تكن موجودة من قبل... ونفس الأمر يتبع مع العشوائيات كل العشوائيات الآن يعاد تنظيمها بأسلوب جديد، وفى نفس الوقت الحكومة حريصة كل الحرص على ألا يسمح بتكرار عملية العشوائيات..

إعادة بناء المواطن لمواجهة المستقبل

وإذا أردنا أن نذكر البعد الثالث، أى أن نرتفع بخصائص السكان لأنها هى المستقبل.. كيف نواجه القرن القادم؟.. إننا فى حاجة إلى مواطن منتج، هذا المواطن

لابد وأن يكون متمتعاً بصحة جيدة، ولابد وأن يكون متعلماً ومدرباً حتى أضعه أمام آلة أو فى مشروع.. إذا فعلت ذلك يكون العائد الذى أحصل عليه جيداً جداً..

فى البداية كل ذلك يكون مكلفا جداً.. ولكن اليوم نبنى خمس مدارس كل يوم! أين الدولة التى تبنى هذا العدد كل يوم!

وبالنسبة للمستشفيات هناك الملايين التى تنفق من أجل تجديد الخدمة الصحية فى مصر والوصول إلى الأهداف العاجلة فى العلاج السريع والخدمات الخاصة بأمراض معينة، مراكز قلب وكلى وأمراض نفسية وغيره...كل ذلك يتم من خلال قنوات تسير بالتعاون مع كل فروع الخدمات، وهكذا فالتعاون بين كل جهات الدولة دائم ومستمر وهذا أسلوب السياسة الجديدة والاستراتيجية القومية الصامدة الواثقة بأن أهدافنا أصبحت معروفة.

قواعد البيانات مستكملة، وقواعد المعلومات تتيح لنا أن نضع استراتيجية مستقبلية جيدة بتخطيط استراتيجى جيد للوصول إلى هذه الأهداف، وفى نفس الوقت نحن نرفع لواء البحث العلمى باستمرار، ولا ننفذ أى مشروع ما لم يتزامن مع بحث علمى ميدانى، لأننى عندما أعمل أريد أن أعرف:

هل أسير فى الطريق الصحيح أم لا؟

هل هناك أخطاء أصححها؟

فإذا فوجئت بشئ غير متوقع فلابد أن أنجزه ولا أنتظر إلى أن ينتهى المشروع وأعيده مرة أخرى. هذا الأسلوب الجديد فى الإدارة نتمسك به جداً ونحن مهتمون به، على سبيل المثال مسألة الريادة فى الريف هدفنا أن تكون الرائدة الريفية هى الرائدة الاجتماعية الموجودة فى كل قرية مصرية، وعندما أخبر حضرتك أننا حتى نهاية سنة ٩٥، نكون قد عينًا فى سنتين فقط (١٨) ألف رائدة ريفية وهذا لم يحدث فى تاريخ مصر ولم يكن من المتوقع أن يحدث! وإنما - فى الحقيقة - كان هدفاً لى منذ فترة طويلة لم أتمكن من تحقيقه إلا عندما حصلت على المنصب الوزارى السابق، لأنه أعطانى صلاحيات عمل وأوجدنى داخل الدائرة الصغيرة للتنفيذ، وبالتالى

استطعنا أن نحقق ذلك ونضرب عدة عصافير بحجر وأواصل الآن من خلال رئاسة للمجلس القومى للسكان.

نشطنا تنظيم الأسرة.. نشطنا الخدمة الاجتماعية.. وصلنا إلى قاع الريف.. قمنا بحل مشكلة البطالة بتعيين آلاف من الرائدات الريفيات لأنهن لا يُعَيَّنَّ فقط من أجل الحالة الاجتماعية ولكن نحن نقوم بإعطائهن تدريباً جيداً جداً، وهن سوف يصبحن أساس الإصلاح داخل المجتمع الريفى..

إن الرائدة فى الماضى كانت أمية.. الصورة اليوم تغيرت بالكامل فليست هناك واحدة منهن غير مثقفة، فهى حاصلة على درجة جامعية أو درجة متوسطة.. إن الرؤية بالنسبة لنا واضحة والدولة لن تبخل على هذا المشروع بأى تمويل فنحن لنا أبعاد إقليمية فى المنطقة العربية وشاعرون بأننا علينا مسئولية أخلاقية لكى نكون مصدر بيانات، وتوعية وخدمات لأية دولة عربية شقيقة تطلبها، وبالفعل نحن نتعامل الآن مع عدة دول عربية يزوروننا ويطلبون بيانات، ويريدون أن يعرفوا أسلوب العمل ليبدءوا من حيث انتهينا...

كل هذه قضايا موجودة.. نتعامل مع جامعة الدول العربية وبخاصة لجنة السكان بها، ونحن على وشك عقد مؤتمر دولى بنهاية سنة ١٩٩٦م، وهذا المؤتمر ليس لنا بالذات، ولكنه للجمعية الدولية العلمية للديمقراطيين.

إن المجال لا يتسع أن أتكلم فى هذا الموضوع أكثر من ذلك وأما فى المجال الدولى فاعتقد أن مشاركة مصر الجادة والمفيدة والمثمرة فى جميع مؤتمرات السكان لا تحتاج إلى دليل لتؤكد أهمية دورها فى العالم...

ومؤتمر القاهرة، ومؤتمر القمة الاجتماعية، ومؤتمر المرأة، شهد لها الجميع بكل نجاح.

- توجت مجهوداتكم الكبيرة بمؤتمر عالمى للسكان بالقاهرة .. نريد أن نعرف رأيك فيما حدث فى مؤتمر بكين مؤخرا، وبعض الانتقادات التى سمعنا بها، واختلاف الرأى العام بين مؤيد ومعارض..

دخولى فى هذه القضية دخولٌ علمىٌ من الدرجة الأولى، أولاً كطبيب وأستاذ أمراض نساء وتوليد بجامعة عين شمس. وثانيا كرجل سياسى له اهتمامات سياسية منذ أن بدأت حياتى العملية واشتراكى فى الحزب الوطنى كعضو مؤسس له، وكرئيس السكان وتنظيم الأسرة منذ نشأة الحزب من حوالى (١٨) سنة، كان ذلك هو المدخل السياسى ثم تكليفات السيد الرئيس بعقد مؤتمرات تمس هذه الموضوعات، كلفت أنا بها شخصياً فى المؤتمر القومى للسكان..

وفى الحقيقة كان الاختيار الأول من الرئيس الراحل محمد أنور السادات كى أكون عضواً مؤسساً، وأكون مسئولاً عن لجنة السكان وتنظيم الأسرة فى الحزب...أما أيام السيد الرئيس حسنى مبارك فطبعا كان التكليف بعقد المؤتمر القومى للسكان سنة ١٩٨٤م.

- ما الذى جعل السيد الرئيس يقترح عقد مثل هذا المؤتمر؟

الذى جعله يقترح عقد هذا المؤتمر أننا أطلعناه على تقارير دولية عن خطورة الزيادة السكانية فى مصر وما سيحدث فيها فى عشر وعشرين وثلاثين سنة قادمة، فكان تجاوب السيد الرئيس بعقد مؤتمر كلفت به شخصياً،

ففكرة عقد مؤتمر قومى للسكان كانت فكرة السيد الرئيس شخصياً، وتكليفه لى كان قراراً منه شخصياً، وبعد ذلك بدأت فى العمل إلى أن أعلنا التوصيات ثم كان قراره بتعيينى مقررا للمجلس القومى للسكان..

وبدأنا فى هذه القضية واتسعت المسئوليات وكبرت وظهرت الأهمية...

ريادة مصر فى التصدى للمشاكل الدولية

إن دولا كثيرة نظرت إلى مصر على أنها دولة رائدة فى التصدى للمشاكل الدولية، فكان قرار السيد الرئيس بإنشاء وزارة خاصة للسكان والأسرة فى سنة ٩٣، وأيضا كان قراره باختيارى لأن أتولى هذه المسئولية، هى إذن حلقات متصلة لخدمة هذه القضية، تلك التى يتأكد لى شخصيا ، بجانب كونها قضية صحية، وقضية

خاصة بالمرأة والطفولة، أنها قضية تمس مستقبل مصر بالكامل، وبداخلها قضية تنمية اقتصادية لا يمكن أن تعالج بدون رعاية القضايا السكانية وقضايا تنظيم الأسرة.

ـ هل هناك اختلاف بين طبيعة العمل الطبى ومنصب الوزارة؟

لا.. كلها أنشطة متشابكة واحدة، قد يكون هناك من يقول: إننى أعمل داخلياً فقط، وليست لى علاقة بالأنشطة الدولية.. إنما هى قضية واحدة والانتشار فيها واحد، فهو قطاع يخدم قضية واحدة..

إننى عندما أتحدث عن الطب أو الصيدلة، أو مشاكل المرأة أو أتحدث عن قضية خاصة بالدين أرعى تلك القضية.

المنصب السياسى

المنصب السياسى قاتل لأن من يريد أن ينجح فيه لاينام ليل نهار، ولا أستطيع أن أقول إن هناك عبودية، وإنما يرضى غرور من مثلى، ولا يصلح لمنصب وزارى من كان لا يعتبر خدمة الناس هى أساس عمله فى الحياة، وأنا كطبيب طول عمرى أخدم الناس، فأنا بحكم عملى واختيارى لهذه المهنة وظيفتى أن الذى يوقفنى أقف له.. حدثت حادثة أخرج من سيارتى وأنزل لأرى من أصيب، بصرف النظر عمّن قام بالحادث وغير ذلك لا يعنينى، هذا هو قدرى، وبالتالى الوزير الذى همه خدمة الناس فهو وزير يفيد البلد ويصلح المجتمع..

أما الوزير الذى يرى أن خدمة الناس نوعٌ من المنّ، والتعالى عليهم فهو لا يصلح وغالباً يفشل.

ترى ماذا كان سيحدث لعدد السكان بدون هذا الجهد؟

كنا فى بعض التقديرات نقل عن ٧٥ مليون على أقل تقدير بداية التسعينيات، إنما مرجع تلك النتيجة إلى الجهد الكبير الذى بذلناه! وقد وجدنا أسلوباً آخر فى سياستنا، بالرغم من أننا لا نطبق برامج مثل «الصين» وغيرها، ولكننا نرعى الإنسان رعاية اجتماعية كاملة.. فهذا هو المنصب السياسى.

الدولة أكرمتنى

إن تشريف القيادة السياسية لى باختيارى فى عدة مواقع كلها أوسمة أعتز بها اعتزازاً كبيراً جداً، فعندما طلب منى السيد الرئيس أن أنظم المؤتمر القومى للسكان كان تكريماً كبيراً للغاية، وعندما عرض علىّ منصب مقرر المجلس القومى للسكان كان تكريماً آخر، وعندما جدد لى هذا المنصب ثلاث مرات متتالية كان تكريماً ثالثاً، ثم كان اختيارى وزيراً.. إلى أن اختارنى السيد الرئيس وعيننى عضواً فى مجلس الشورى.. ثم كان تكريماً آخر عندما عينت رئيساً للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمى للسكان والتنمية وعضوا فى اللجنة الوزارية كان أيضاً تكريماً لى والحمد لله ثم أميناً عاما للمجلس القومى للسكان.

وأنا أرى أن هذه الدولة أعطتنى من التكريم الكثير، ورئيس الجمهورية أعطانى الكثير، وهذه اللمسات هى تقدير كبير جداً...

إن رئيس الدولة عندما يطلب من شخص أن يقوم بعمل.. فماذا يعنى هذا؟

يعنى أولاً ثقته فى هذا الشخص...

يعنى ثقته فى قدرته على القيام بهذا العمل...

والسيد الرئيس عندما يختار الرجال الذين حوله يختارهم بهذا الأسلوب.. الذى ينجح يبقى.. والذى يثبت أنه غير قادر على تحمل هذه المسئولية بالتدريج نلاحظ أنه اختفى وحلّ محله شخص آخر..

هذه القضية ليست قضية أشخاص، ولكن قضية مصلحة بلد ودولة وتقدمها.. وبالتالى السيد الرئيس يحمل الناس على قدر ما يتحملون.. ويكفى الحمل الضخم الذى يحمله.

- *ما رأيكم فى تغيير بعض الوزراء؟*

التغيير شئ مفيد، ولكن ليس التغيير لغرض التغيير.. يعنى أنا عندى طبيب يعالجنى وأستريح له.. ما الذى يجعلنى أغيره.. ما السبب فى تغييره؟

لا أغيره إلا إذا شعرت أن هذا الطبيب الذى أذهب إليه لم يفدنى ولم يعالجنى، أو أننى لم أعد مستريحا له نفسيا، وبالتالى سياسة التغيير مفيدة ولكن ليست فى كل الأمور، وبعد ذلك قضايا الدولة قضايا خبرات كبيرة، فالخبرة لا تشترى ولا تعطى بشهادة، ولا أستطيع أن أعطيك شهادة بأنك أفضل جرّاحة فى مصر.. لا يصلح.. هذه تحتاج لممارسات، وعندنا من الخبرات الحكومية بالذات من السادة الوزراء القدامى.. هؤلاء لا نستطيع تعويضهم، صعب جداً..

لا يحدث التغيير حقيقة إلا إذا كان هناك ما تراه القيادة السياسية من أفضلية فى الأداء، فهذا وارد عندما يقول بعض السادة الوزراء: أرجو إعفائى لأننى شعرت أننى قد أديت واجبى وأكتفى بهذا القدر، فالقيادة السياسية لا تمانع وتشكره، وتوافق له..

فليست عملية التغيير فى حد ذاتها مفيدة وهذا رأيى شخصيا .

مدرسة الوزراء.!

هل توافقنى سيادتكم فى أن الوزير بحاجة إلى إعداد تدريبى قبل دخوله الوزارة، لأن هناك من الوزراء من ليست لديه الخبرة السياسية؟

طبعاً هذا كان رأيى، وقد قلته دائما، لأن الوزير عند بداية تسلمه للعمل وقبل دخوله الوزارة، لابد أن يكون فى هذه المدرسة.

أولاً لأن الوزراء يتم اختيارهم عن طريق عدة جهات، وهناك وزراء لم يدخلوا مجلس الشعب إطلاقا، فكيف يتسنى لهذا الوزير أن يكون عنده استجواب فى مجلس الشعب، وهو غير ملم بكيفية الحوار تحت القبة.!

أنا عضو مجلس شورى منذ ما يقرب من ٧ أو ٨ سنوات فبالتالى ليس لدى خوف من أن أدخل مجلس الشعب لأنى أعرف ما يقال وما الذى يجب أن يقال، لكن الوزراء الآخرين من أين لهم هذا؟!

أيضا البعض لم يدخل أبداً وزارة الخارجية، فكيف يتقابل مع السفراء.. وكيف يتصل بسفير؟ أيذهب إليه أم يأتى هو إليه؟

المنصب الوزارى يحتاج إلى تدريب أو تأهيل.. وهذا ليس عيباً، بالعكس.

أيضا كيف يتحدث الوزير مع الصحافة، ففى بلد مثل بريطانيا اضطرت وزيرة الصحة أن تستقيل من منصبها وهى من الحزب الحاكم لأنها صرحت: أن البيض به ميكروب «السلمونيلا». فقط!!.

عندما صدر هذا الكلام من وزيرة الصحة.. اضطرت الدولة إلى أن تنفق مبالغ ضخمة جداً، وبعض الشركات أفلست لأن الناس توقفت عن أكل البيض، وأكل الفراخ وأنفقت الدولة ما يقرب من بليون دولار!! لأن الوزيرة التى قالت هذا التصريح لم تأخذ البعد السياسى ولم تقله بالحجم الذى هو عليه، فمن الممكن أن تكون بيضة واحدة فى بعض المناطق.!

فالوزير عندما يتحدث إلى الناس لابد أن يعرف تأثير حديثه. وأن كلمة منه يمكن أن تخرب بلداً.

زوجات بعض الوزراء تخلع «الحجاب» وتلبس أرقى الموديلات ليظهرن فى الحفلات.. ما رأى سيادتكم؟

هذه مسألة شخصية ليس لى أن أعلق على هذا.

ولكن ما أريد أن أقوله: إن المنصب الوزارى يفرض على الوزير بعض القيود، وهذه فرضت على شخصيا عندما دخلت الوزارة، بمعنى أننى الآن لا أستطيع أن أرتدى «بنطلون شورت» وأمشى، لأننى لست ملك نفسى.!

أيضا لو أن الوزير يدخن فلا يجب أن يدخن أمام الناس، لأن ذلك يؤخذ عليه.

فقضية الالتزام ليست على الوزير وحده، وإنما على أسرته أيضاً، لأن أولاد الوزراء تحت الميكروسكوب، لأنه لو أن ابن الوزير ارتكب خطأ، تشير إليه أصابع الناس! وربما يكون ابن جاره، أو ابن رئيس شركة، أو رئيس مؤسسة أو غير ذلك يرتكب نفس الخطأ، ولكن الناس لا تعرفه! لكن التركيز على الوزير وأسرته لأنه يعتبر موديل للدولة. طبعاً أنا فى تصورى أن الوزير.. ألفاظه..لغته.. ملابسه يمكن أن تؤخذ عليه.!

ـ حياتك الشخصية: حدثنا عنها.. عن الأسرة.. أين ولدت.. عدد أفراد الأسرة؟

حياتى كلها حياة طبيعية عادية، ولدت بالقاهرة سنة ١٩٣٠م، والدى كان مهندساً، وأسرتى تنتمى إلى الطبقة المتوسطة..

أنا أصلا من الصعيد أنتمى إلى قبيلة (الهوارة)، ولكن لأن والدى كان مهندساً فى محافظة قنا بنجع حمادى ويعمل فى قطاع حكومى، فكان يتنقل كطبيعة الموظف... فكانت كل حياتى تقريبا فى القاهرة، ودخولى كلية الطب كان شيئا وارداً لرغبتى فى دراسة الطب ثم تفوقى فى المرحلة الثانوية...

وتخرجت فى كلية الطب وتدرجت فى السلك الأكاديمى، فعندما يكون الإنسان أول دفعته يسير بسرعة دون أى معوقات... من طبيب امتياز إلى طبيب نائب إلى معيد إلى مدرس إلى أستاذ مساعد إلى أستاذ إلى رئيس قسم أمراض نساء وتوليد.. حتى هذا اليوم أستاذ بجامعة عين شمس، بدون أى توقف فى لحظة من اللحظات، ثم ذهبت فى بعثة من قبل الحكومة إلى انجلترا لمدة ثلاث سنوات، وأخذت كل الدرجات العلمية التى يمكن أن يحصل عليها أكاديمى مثل زمالة كلية الجراحين فى لندن، أو درجات أكاديمية مثل الدكتوراه، هذا بعد أن حصلت على جميع الدرجات المحلية...

إن انتمائى إلى المجتمع وإلى خدمة الناس كان واضحا، وتجلى ذلك فى انتمائى إلى الحزب الوطنى الديمقراطى منذ نشأته، وكونى اخترت قضية السكان وتنظيم الأسرة ، فذلك لرؤيتى أنها أخطر قضية ستواجه العالم.. ولقد ثبت أن هذا الكلام صحيح، والحمد لله نجحنا فى أن نضع مصر ضمن الدول الرائدة فى التصدى للمشكلة؛ فعندما نقول إننا نرعى المشكلة، فهذا يعنى أننا متقدمون على سلم الوعى، والفهم، والذكاء..

أما الدول التى لا تواجه هذه المشكلة خاصة اذا كانت من الدول النامية أو المتخلفة فإنما ينظر إليها على أنها دول لم تفق من غيبوبتها السكانية وسوف ينعكس عليها ذلك بمشاكل متفجرة فى كل الاتجاهات..

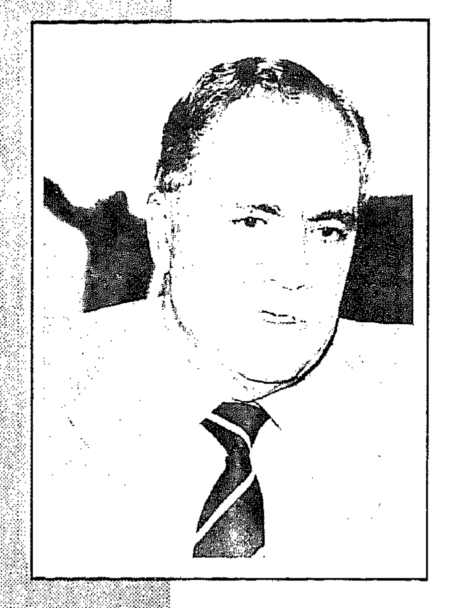
أسرة الوزير..

والله أنا لى زوجة، وابن، وابنة، أسرة منظمة، ونحن لسنا أصحاب مظاهر فلا نظهر على شاشات التليفزيون ولا على صفحات الجرائد، ولا فى الإذاعة، والذين يطلبون منى ذلك أقول لهم: آسف، فأنا رجل صعيدى أصلا، رغم حصولى على الدكتوراه، وزرت العالم كله، وأمارس كل أنشطتى على أعلى مستوى، لكنى لا أرى أن أسرة الوزير يجب أن تفرض نفسها على المجتمع وتظهر، فأنا لا أجد لذلك أهمية أو قيمة مضافة لأسرتى.

- يتبقى لنا شئ صغير.. ما الذى يفرحك؟

ما يسعدنى أن «أحل مشكلة»، أصبح سعيداً جداً، وعندما أجد مشاكل أحارب لكى أحلها، وهذا هو مصدر سعادتى، وبالذات إذا كانت مشكلة تمس مظلوماً، أقف معه فى أية جهة حتى أحصل له على حقه.

فمثلاً عندما أحضرت شقة لواحد فقير كانت أسعد لحظات حياتى.



محمود محمد محمود

وزير الأقتصاد السابق

- في فترة شهدت تحولات اقتصادية كبيرة خا صة في فترة ما بعد الثورة أو فترة الانفتاح الاقتصادي الحالي ثم البدء في تطبيق برنامج الا صلاح الاقتصادي الحالي ساهم وزير الاقتصاد طوال هذه الفترة بجهود كبيرة كان لها أثر فعال في نجاح سياسة وزارة الاقتصاد سواء في مجال التجارة الخارجية أو في السياسات النقدية المالية في هذين المجالين نجحت وزارة الاقتصاد خلال المرحلة الما ضية في تجريد التجارة الخارجية استيرادا أو تصدير ا و لم يبق في قائمة حظر السلع المستوردة إلا سلعتان

- وفي مجال التصدير.

زيادة الودائع فى البنوك.. ظاهرة صحية تفيد الاستثمار .

تراجع الفائدة على الجنيه.. يتفق وآليات العرض والطلب.

د. محمد محمود من الوزراء الذين دخلوا وزارة د. عاطف صدقى الثالثة.. وهو خبير مصرفى من الطراز الأول تدرج فى كافة وظائف البنوك بكل خبراتها.

يعترف فى حواره بالإنجازات الهائلة التى حققها وزراء الاقتصاد السابقون ويعتبر أن أهم مشكلة أمامه هى العجز فى الميزان التجارى.

وزير لا يحب الأرقام كثيراً، ويميل إلى تحليل الظواهر الاقتصادية برؤية الخبير المدرك لكافة أبعاد الظواهر... حاضرها ومستقبلها.

فى البداية سألناه:

عما يتردد من أن برنامج الإصلاح بحاجة إلى مرحلة ثالثة تبدأ بعد عام ٩٥ ، فما رأى سيادتكم وما مدى حاجة الإصلاح الاقتصادى لمرحلة جديدة؟

- عمليات الإصلاح الاقتصادى عمليات مستمرة فلا يمكن أن ندعو للاستثمار من غير بنية أساسية. ومن قبل كان الاقتصاد المصرى يئن من اختلالات هيكلية لا تشجع بأية حال من الأحوال على الاستثمار، التغلب عليها خلال المرحلة الأولى، وتمت المرحلة ، بإكمال البنية الأساسية الضرورية للاستثمار؟؟ كذلك تمت إصلاحات

أخـرى مـثل الإصـلاح النقـدى وهنا نسـتطيع القـول بأن تجـديد بداية الإصـلاح الاقتـصـادى هو البنيـة الأساسـيـة لكل مـرافق مـصـر من صـرف صـحى وطرق إلى مواصلات سلكية ولا سلكيـة، وكل هذه كانت ضـرورية جـدا لكى نبدأ عـمليـة البناء الاقتـصـادى يلى ذلك الإصلاح الإنتـاجى.. أن لكل مـرحلة متطلباتها ولكل مـرحلة إجراءاتها.

اتفاقية «الجات» لها سلبياتها وعلينا الاستفادة من الإيجابيات

إنها ليست أزمـة بل عـلامـة صـحية، أى استثمار لا يمكن أن ينهض دون ادخـار وهناك جزء كبير من هذه السيولة موظف فى الكثير من قطاعات الاستثمار، وهناك متطلبات أساسيـة للعمل المصـرفى من الناحية الفنية فلابد أن يكون هناك احتيـاطى نقـدى مـوجـود فى البنك المركـزى للأمن والأمـان. ولابد أن تكون هناك مـوجـات موسمية لزيادة السيولة فلا يجب أن نندفع لاستثمارها لأن هناك أوقاتا أخرى للسحب ولتغطيـة بعض الاحتياجات فضلا عن ذلك هناك مجالات كثيرة جداً لتوجيه المدخر المصـرى ، لكى نجد له قنوات أخرى للاسـتـثـمـار بخـلاف الادخـار فى البنوك. مـثل الاستثمار فى سوق المال عن طريق تسهيل الاكتتاب وتيسير عمليات الاستثمار فى سوق المال وبالفعل أُنشئت صناديق للاستثمار، بتسهيل الاجراءات الخاصة للمؤسسات المالية الكبيرة وللبنوك ذات المراكز المالية الضخـمة كل صندوق سيكون خلفه بنك كبير فى البداية... ذلك كله يعنى أن يكون أمام المدخر عدة اختيارات طبقا لحاجته إلى الادخار كما أن المدخرات التى نضعها اجماليا لمدة ٣ أو ٦ شهور تبتعد عن أى استثمار لكن المدخر الذى يستطيع أن يستغنى عن مدخراته فترة أطول يستطيع أن يستثمرها فى سوق المال لشراء الأوراق المالية المختلفة كالأسهم أو السندات؛ حتى لا يضع مدخراته فى ورقة ماليـة واحدة، كذلك هناك صناديق الاستثمار التى توزع نشاطها فى أكثر من ورقة مالية طبقا لاعتبارات فنية، تستهدف الحفاظ على الأموال والحصول على أكبر عائد ممكن.

إذن نحن نضع أمام المدّخر أنواعا وأبوابا كثيرة لكى ينتقى ويختار منها ما يناسب حاجته، هناك البعض يريد عائداً شهريا وهناك أدوات ادخار تعطى له العائد الشهرى وهكذا.

الشركات المغلقة

بالنسبة للشركات المغلقة التى لا تطرح أسهمها فى البورصة هل تعد شركات توظيف أموال؟

ليست شركات توظيف أموال إنما هى شركات صناعية موجودة وعملاقة قام أصحابها مع أولادهم وزوجاتهم وأسرهم وأصدقائهم لتكوين هذه الشركات، وهو عمل طيب، حتى ان معظم الشركات الموجودة فى العاشر من رمضان من هذا النوع، ولذلك نحن نسعى لكى نوسع سوق المال، وطرح أسهم بعض هذه الشركات فى البورصة يشجع المدخر الصغير والمتوسط فالمدخرات الكبيرة ليست هى فقط التى تقوم عليها النهضة التنموية، ولكن لابد أن نعتمد على المدخرات الصغيرة والمتوسطة ونيسر لكل مدخر الوسيلة المناسبة لكى يساهم بمدخراته فى تنمية هذا البلد بوسيلة مأمونة مضمونة.

تراجع الفائدة... طبيعى

تراجع معدل الفائدة بشكل كبير من ١٥ ٪ إلى ١٠ ٪ ما رأيكم؟

لقد بدأنا الاصلاح الاقتصادى بأن حررنا أسعار الفائدة، وأصبحت البنوك تحدد أسعار الفائدة بواسطة مجالس إداراتها وبواسطة المعايير الفنية لمواردها وتوظيفاتها. وكان البنك المركزى من قبل هو الذى يحدد أسعار الفائدة وعلى البنوك التجارية أن تلتزم وتحترم الأسعار التى يحددها البنك المركزى سواء للودائع أو للقروض.

وحاليا تركنا الحرية للبنوك لأنها كلها سياسة تحرير متكاملة فى كافة المجالات فكل بنك له أن يحدد أسعار الفائدة المناسبة طبقا لموارده. فبدأت أسعار الفائدة بأرقام

عالية وصلت فى البداية إلى ٢٢ ٪ وكان من الطبيعى جدا أن يتجه هذا المعدل المرتفع لأسعار الفائدة إلى النزول مع سياسة الإصلاح؛ لأنها تعتمد على العرض والطلب. بالإضافة إلى أنه كانت هناك شكوى مريرة من المستثمرين وجهات الإنتاج الكثيرة مؤداها أنه لا يمكن أن تستمر العملية الانتاجية بهذه التكلفة العالية للاقتراض. فاتجاه أسعار الفائدة للانخفاض إلى حد ما يعبر عن أحوال السوق بالإضافة إلى أنه يساعد عمليات الاستثمار. رغم أننى أرى أن سعر الفائدة هو الحاكم الأول أو العامل الأساسى فى تحديد تكلفة الإنتاج، ولكنه أحد العوامل التى تحدد تكلفة الإنتاج بمعنى أن أسعار الفائدة العالية لها بالفعل أثر سلبى ولكنه ليس أثرا مانعا كبيرا فى تكلفة الإنتاج، لأنها أحد العوامل المكونة لتكلفة الإنتاج ولا أعتقد أنه أهمها.

ارتفاع أسعار العملات الأجنبية

لدى البنك المركزى أكثر من ١٦ مليار دولار احتياطى نقدى فبم تفسر ارتفاع سعر العملات الأجنبية؟ هل يجئ ذلك طبقا للاتفاق مع صندوق النقد؟

هذه علامة صحية للاقتصاد المصرى فلأول مرة فى تاريخ مصر يملك البنك المركزى أحتياطيا يكفى قيمة الواردات لمدة سنة ونصف تقريبا، هذا أمان كبير جدا لاقتصاد مصر، فحينما يرى المستثمر أنه يستطيع فى أى وقت تحويل رأسماله وأرباحه بدلا من المجهول الذى كان ينتظره فى الماضى، حيث كان لايدرك أيمكنه إيجاد نقد أجنبى أم لا، وإذا وجده كان عليه تدبيره من السوق السوداء وبأسعار عالية.

كل ما يقال عن السوق الشرق أوسطية.. مجرد تكهنات وآراء

هذه الظاهرة تعد إحدى النتائج الإيجابية الحاسمة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى وشهادة واضحة لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى كما أن الـ ١٦ مليار دولار أمان وضمان لاستقرار أسعار الصرف بالعملات الأجنبية، كان عندنا

زمان أسعار صرف متعددة فى السوق السوداء فضلا عن الندرة الشديدة جداً فى العملة الأجنبية وأصبح كل مصرى يستطيع أن يحول ما يشاء من عملات أجنبية للخارج فى سهولة ويسر ودون أى تعقيدات إدارية أو مصرفية وبالنسبة لأسعار العملة الأجنبية من قال إنها مرتفعة، هناك وجهات نظر أخرى تطالب بالارتفاع ونحن لا نتدخل فى تحديد أسعار العملة أبدا؛ لأنها تتحدد وفقا لظروف العرض والطلب فالبنوك تشترى وتبيع ومكاتب الصرافة كذلك، والدولة تتدخل فى بعض الأحيان القليلة النادرة لكى تعيد التوازن وجعل السعر فى قيمته الحقيقية، عموما ما يحدث فى السوق المصرية هو انعكاس لقيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المصرية طبقا لظروف العرض والطلب.

تقويم الجنيه المصرى

تقويم الجنيه المصرى تقويما كاملا مثار جدل الآن ما رأيك؟

تقويم الجنيه المصرى بعد تحريره ليست قضية عاجلة لأنه لا معنى لها أبدا فالمصرى أو الأجنبى يستطيع أن يحول ما يشاء إلى الخارج فى أى وقت يشاء وبأى كمية، فما الحاجة إلى أن يتم تداول الجنيه المصرى فى كافة أسواق العالم وفى رأيى أن هذا الأمر ليس هو قضية الساعة ولسنا فى عجلة من أمرنا.

شركات توظيف الأموال

البنوك أحجمت عن شراء أصول شركات توظيف الأموال فلماذا ترددت رغم فائض السيولة لديها؟، لماذا لا يتبنى وزير الاقتصاد هذه المشكلة التى تهم آلاف الأسر المصرية؟

ليس وزير الاقتصاد هو الذى يهتم وحده، بل حكومة مصر كلها مهتمة بهذه القضية، لأنها قضية حيوية وأساسية وهامة جدا، والدولة توليها اهتماما بالغا لكن البنوك لها وظائف ولها قانون ينظمها ويمنعها من شراء أو تملك الأصول بغير هدف استخدامها لوظائفها الرئيسية، فهناك ضوابط تتعلق بالبنوك فى عملية شراء الأصول

والشركات وهناك قواعد تنظم مثل هذه العمليات والبنوك لم تحجم أبدا عن مساعدة هذه الشركات والآن هناك مفاوضات جادة لشراء أصول لشركات توظيف الأموال، وقد تمت بعضها، والبنوك مستعدة لتمويل هذه الصفقات، ولا ننسى أن أموال البنوك هي أموال الشعب يجب الحفاظ عليها واستخدامها بطريقة مثلى وأفضل من النواحي الفنية، وعموما البنوك لم تتقاعس عن تمويل شراء أصول شركات توظيف الأموال، سيما أن الأصول موجودة في يد أمينة لدى النائب العام المصري، الذي يبذل جهدا كبيرا لكي يحصل على أكبر حصيلة ممكنة ولكن المسألة يمكن أن تأخذ بعض الوقت.

الأداء في البنوك مازال يتسم بالبطء الشديد.. مقارنة بالبنوك العالمية؟

هذه الحقيقة ليست صحيحة على الإطلاق، فنحن نعترف أن هناك بعض السلبيات، ولكن هناك تقدما كبيراً جدا في أداء الخدمة المصرفية، فمعظم البنوك العاملة في مصر تستخدم وحدات للحاسب الآلي تعد من أكبر وحدات الحاسب في الشرق الأوسط وفي أفريقيا، وهي متقدمة للغاية كما بدأت بطاقة الائتمان التي تصدرها البنوك تنتشر وأضيفت لها وظائف جديدة وخدمات جديدة وإذا ما قارنا ما كانت تقدمه هذه البنوك في الساحة وما تقدمه الآن نجد أن هناك تقدما كبيرا في مستوى الخدمة، بل إن المنافسة بين البنوك خاصة بعد تحرير أسعار الفائدة ستؤدي بالقطع إلى إضافة جديدة إلى الخدمة المصرفية.

بيع السيارات بالتقسيط

قيام البنوك بتمويل شراء السلع والسيارات بالتقسيط بفائدة مركبة موضوع خطير على صعيد المستقبل لأن البنوك قدمت معدلات فائدة بسيطة لكنها في الحقيقة طبقت معدلات عالية جدا عند التنفيذ.. ما رأيكم؟

الحقيقة أنه لا توجد وسيلة للحساب بالفائدة، فإن كان المعدل ٤ ٪ استهلاكياً أي يسدد على أقساط فسيكون حساب الفائدة الحقيقي حوالي ٨ أو ٩ أو ١٠ .

وعملية التقسيط فى حد ذاتها هى التى تجعل الأسعار المعلنة ضعيفة، لكن الأسعار الفعلية تكون عالية، بمعنى، أنه لو كانت هناك سلعة بـ١٠٠ جنيه تسدد آخر العام بسعر فائدة ١٠٪ يتم دفع عشرة جنيهات فوائد، ولو تم سدادها على أقساط كل شهر عشرة جنيهات فسوف يكون سعر الفائدة الحقيقى هو ١٢٪.

التجارة العربية

نريد الوقوف على حقيقة حجم الواردات والصادرات المصرية وحجم التجارة العربية المصرية. ولماذا تراجعت التجارة البينية؟

بالنسبة للصادرات المصرية تبلغ حاليا أربعة مليارات جنيه، أما الواردات وهى بالدولار فهى تحدث عجزاً كبيرا فى الميزان التجارى.

وبالنسبة للتجارة العربية لا أحب الأرقام إنما أستطيع القول إن تجارة الدول العربية مجتمعة فيما بينها لا تمثل أكثر من ٨٪ من حجم التجارة مع دول العالم المختلفة، وهذه نسبة ضعيفة جدا لابد أن نشجعها وخاصة أن العالم الآن مقبل على تكتلات اقتصادية، لا فرق فيها بين دولة كبيرة ودولة صغيرة لدرجة أن دولة مثل الولايات المتحدة الأميركية التى تعد أكبر قوة اقتصادية فى العالم، وأكبر قوة عسكرية وسياسية، اتجهت لتعمل ضمن تكتل اقتصادى مع المكسيك من أجل فتح أسواق لمنتجاتها. إن التكتلات الاقتصادية هى ثمرة العصر.

معدل التضخم السائد حاليا فى مصر كم يبلغ؟

حوالى٧,٥٪ كان قبل ذلك من ٢٥ إلى ٣٠ والمتوسط حوالى٩,٥٪ ونحن نسعى لأن يكون أقل من ذلك بكثير.

السوق الشرق أوسطية

السوق الشرق أوسطية تباينت الآراء حولها لدرجة كبيرة هل ترى أنها ستنعكس سلبا أم ايجابا على المنطقة العربية بحالتها الراهنة؟

كل ما قيل عن السوق الشرق أوسطية تكهنات ومقالات وآراء نشرت هنا وهناك وليست هناك محددات لهذه السوق، إنما كل ما يمكن أن أقوله إن هناك البعض يرى أنها ستضم الدول العربية الموجودة فى الشرق الأوسط، مع اسرائيل وتركيا، وعلينا كعرب أن نستعد من الآن لنملك المبادأة والمبادرة حتى لا تفرض علينا أية محددات أو أية شروط، فنجد أنفسنا مقبلين على هذه السوق دون أن تكون لنا رؤية واضحة.

الجات ـ قلت من قبل إنها فى صالح العرب والبعض الآخر يرى غير ذلك، فلماذا تباينت الآراء حول الجات من وجهة نظرك؟

أنا لا أقول إنها فى صالح العرب أو فى صالح الغرب أو فى صالح مصر أو غير صالح مصر، إنما قلت بالضبط إن الجات هى منظمة تضم ما يقرب من ١١٨ دولة ويدور فى إطارها ما يقرب من ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية ولا يمكن أن ننعزل عن هذا المجتمع الدولى بأية حال من الأحوال..

والجات ليست مجموعة من الدول النامية تفاوض مجموعة من الدول الغنية فى حد ذاتها كانت مصالحها متعارضة حيال السياسات الزراعية.

إن هذا المجتمع لابد من التعامل معه، وهذا التنظيم لابد من التعامل معه بصورة أو بأخرى لأن الهدف الرئيسى من المنظمة العالمية هو تحرير التجارة وإسقاط كل الحواجز الجمركية الكمية وغير الكمية خلال السنوات المقبلة.

وجولة أوروجواى بإيجابياتها وسلبياتها ترجع فى المقام الأول والأخير إلى إنتاجنا وطريقنا فى ترشيد إنتاجنا وأعمالنا، وكما قلت من قبل لابد أن ننتج بتكاليف اقتصادية، سلعة قابلة للتداول بالشروط الدولية العالمية، وقابلة للتصدير لسد حاجة الدول الأخرى، والأمر ليس مقصورا على تحرير التجارة وإنما تحرير الكفاءات والخدمات وانتقال الأموال وانتقال العمالة ولابد إذن من أن نعد أنفسنا. فلا سبيل أبدا للخروج من منظمة «الجات» لأننا لا يمكن أن نعيش بمفردنا، ويمكن رغم بعض السلبيات الموجودة فى «الجات» أن نستفيد من الإيجابيات وأن نعظّمها بفتح أسواق جديدة لمنتجاتنا.

فى بداية مشوارك فى وزارة الاقتصاد ما الصعوبات التى واجهتك؟

الذين سبقونا فى الوزارة قاموا بجهد كبير ورائع فى السيطرة على عجز الموازنة وفى السيطرة على معدلات التضخم وفى تحرير أسعار الصرف وتحرير أسعار الفائدة كل هذه الأمور أو كل هذه الإصلاحات النقدية والمصرفية وصلت فيها الوزارة إلى نتائج طيبة للغاية ونحن نكمل هذه المهمة إلا أنه بجانب ميزان المدفوعات هناك الميزان التجارى، هذا هو الذى يهمنى حاليا ويضايقنى.

والمشاكل لا تصادفنى أنا شخصيا إنما تصادف الاقتصاد المصرى ككل، إنه تحد، كلنا متفقون عليه لأن برنامج الإصلاح الاقتصادى وضع لكى يشعر المواطن المصرى بالراحة، ولكى ينعكس على حاله مع إيجاد فرص العمل لأولاده بسهولة ويسر، واذا لم يشعر المواطن المصرى بهذا فلا فائدة من أى برنامج من برامج الإصلاح الاقتصادى، يعنى ماذا يفيد المواطن المصرى إذا لم ينعكس برنامج الإصلاح الاقتصادى على حياته الشخصية وعلى مستقبل أولاده، ماذا يفيده عجز الموازنة والسيطرة عليه أو معدلات التضخم؟!.





- قطار الخصخصة لن يصل إلى المستشفيات العامة .. لحماية الفقراء.
- ٤ ٪ فقط من الناتج القومى يخصص للخدمات العلاجية، مقابل ١٤ ٪ بالدول المتقدمة.
- التأمين الصحى على التلاميذ مشروع ناجح.
- معامل الوزارة لفحص الأغذية المستوردة سليمة، وتؤدى عملها بكفاءة.
- أسماء مستوردى السلع الفاسدة حولت إلى النائب العام.

إنه رجل يحمل على كاهله مسئولية الحفاظ على أغلى ما يملكه الإنسان: «الصحة». هو مسئول عن حماية الأصحاء، حتى لا يتعرضوا إلى السقوط فى براثن المرض، وهو مسئول عن علاج المرضى، وهى من أضخم المسئوليات، لكنه قادر عليها، يعينه فى ذلك جانبان هامان فى شخصيته، جانب الطبيب العالم، وجانب الأب الحنون، فالدكتور على عبد الفتاح هو أستاذ أمراض الجلد، وله فيها أبحاث علمية نالت تقدير العلماء فى الداخل والخارج، وهو ذلك الأب الذى يعتصم بالرحمة، حين يقدم إلى أى مريض كل ما يحتاج إليه من علاج، ويقدم إلى كل متمتع بصحته ما يعينه على الحفاظ عليها، وقد حملنا تساؤلاتنا وتوجهنا إلى الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة.. فكان هذا اللقاء.

رغم الجهود التى تبذلها الدولة ما زالت الخدمات العلاجية دون المستوى فى معظم المستشفيات العامة.. وما السبب فى رأيك؟

نحن نسعى دائما لتطوير الخدمات العلاجية. لكن نظرا لأن هذه الخدمات تحتاج إلى أموال كبيرة جدا من ميزانية الدولة، فإننا نحاول بشتى الطرق تحسينها من خلال خطط تضعها الوزارة، فإذا نظرنا مثلا إلى الدول المتقدمة وجدنا أنها تخصص ما بين ١٠ ـ ١٤٪ من الدخل القومى للخدمات العلاجية. بينما نحن فى مصر لا نخصص سوى ٢ أو ٣ أو ٤ ٪ من الناتج القومى للخدمات العلاجية.

فالعبرة ليست ببناء مستشفيات فقط، ولكن بتزويدها بالأجهزة الطبية المتطورة، فماذا سنفعل مثلا بعدد كبير من الأسرّة فى مستشفى يفتقر إلى الأجهزة الطبية

الحديثة.. فالأجهزة تساعد على علاج العشرات والمئات من المرضى فى أقل وقت وبحيث لا يمكث المريض سوى يوم أو اثنين بعد إجراء العملية الجراحية فى المستشفى.

ولكن هذا لا يمنع من استمرار سياسة الوزارة فى بناء مستشفيات جديدة فى المناطق التى تأثرت بالزلزال والسيول الأخيرة، بجانب استمرارنا فى تزويد المستشفيات بالخدمات الأساسية التشخيصية والعلاجية والأجهزة المتطورة وهو ما يحتاج إلى أموال طائلة، ومن هنا فكرنا فى عمل قوافل طبية تزور المحافظات لعلاج المرضى وعمل فحص شامل للمواطنين فى المحافظات لمكافحة الأمراض المتوطنة، كما نقوم الآن بعمل دراسة شاملة لجميع المستشفيات الموجودة فى مصر بالكامل سواء أكانت عامة أم جامعية أم تعليمية، بحيث يتم تدريب الأطباء على أحدث الأجهزة، كما نطلعهم على السلبيات الموجودة فى هذه المستشفيات لتجنبها وتلافيها.

المستشفيات الجامعية

وماذا عن المستشفيات الجامعية؟ وهل فى خطة الوزارة الاعتماد على هذه المستشفيات للقضاء على الأمراض المتوطنة فى الأقاليم الموجودة فيها؟

اتفقت مع عدد من عمداء كليات الطب الموجودين فى المحافظات، بحيث تكون كل كلية وما يتبعها من مستشفيات مسؤولة عن الإقليم الموجودة فيه، فلقد اتفقت مع رئيس جامعة طنطا ونائبه على أن تكون كلية الطب مسؤولة عن محافظة الغربية وكفر الشيخ، وكذلك جامعة القناة مسؤولة عن محافظات القناة وبور سعيد والاسماعيلية والسويس إلى جانب شمال وجنوب سيناء، ولقد قررنا تدريب الأطباء الممارسين فى هذه الكليات بحيث يرتفع مستوى الأداء فى الخدمات الطبية من خلال الاحتكاك بالأساتذة الكبار ومواكبة التطور التكنولوجى الحاصل فى الأجهزة الطبية على مستوى العالم.

حوادث الطرق

فى الآونة الأخيرة كثرت حوادث الطرق خاصة فى الطرق الصحراوية السريعة. هل فى خطة الوزارة تزويد هذه الطرق بنقط إسعاف ثابتة ومتحركة؟

بالفعل نقوم الآن بتزويد الطرق السريعة بمراكز الإغاثة وسيارات الإسعاف، ولقد أجرينا عدة دراسات شملت رسومات للطرق وانتهينا إلى وضع تصور كامل لما يجب أن تكون عليه هذه المراكز، ومنذ أيام قليلة قمنا بوضع حجر الأساس لأول نقطة إغاثة فى مصر بهذا الأسلوب المتطور وذلك عند الكيلو ٩٠ بطريق مصر ـ الاسماعيلية الصحراوى واختيارنا للنقط ينبع من كونها فى مكان مؤثر ومركزى بحيث تخدم مسافة دائرية نصف قطرها ٥٠ كيلومترا «شرقا ـ غربا ـ شمالا ـ جنوبا» على الطريق السريع.

شلل الأطفال

هل هناك خطة للوقاية من شلل الأطفال والأنيميا؟

نحن نعمل الآن على قدم وساق للقضاء نهائيا على مرض شلل الأطفال فى مصر أو محاولة حصاره خلال سنة أو سنتين، ولذلك فنحن نكثف عمليات التطعيمات لكى نحمى أطفالنا من شلل الأطفال.

أما بالنسبة للأمراض التى سببها نقص الحديد مثل الأنيميا والتى تصيب أكثر من ٣٨ فى المائة من أبناء الشعب المصرى نتيجة نقص الحديد فى الجسم، فقد وقعنا اتفاقية مع وزارة التموين لكى يتم إدخال الحديد بالمعدلات الدولية فى المواد الغذائية، بحيث ندخله فى الخبز وعندئذ سنكون غير محتاجين لأخذ أقراص حديد.

أما مشكلة نقص «اليود» فى بعض المحافظات مثل الوادى الجديد وحوالى سبع محافظات أخرى، فهى تؤدى إلى تأخر نمو ذكاء الأطفال وتؤدى إلى تضخم الغدة

الدرقيـة، ولذلك هناك خطة دوليـة لإضـافـة «اليود» إلى ملح الطعام لأن هذه أسـهل طريقة لتعويض النقص الموجود فى الجسم من «اليود» وفى هذا الصدد فقد أعتمد لنا رئيس مجلس الوزراء مبلغ عشرة ملايين جنيه لكى يصبح الملح «يودى» على مستوى الجمهورية، وإن شاء الله فى نهاية العام الجارى سيصبح كل الملح «يودى» فى مصر.

مكافحة البلهارسيا

وما الجديد بشأن مكافحة مرض البلهارسيا؟

شكلت الوزارة لجنة تسمى باللجنة القومية لمكافحة البلهارسيا حتى تصبح مـصر خـالية من هـذا المرض. وللعـلم فإن هـذا الأمر ممكن مع التقدم العظيم فـى العـلاج والمكافحة المدروسة والمعتمدة على التخطيط والحصر الدقيق.

العلاج الاستثمارى.

ارتفاع الأسعار بالنسبة للعلاج فى المستشفيات الخاصة الاستثمارية أصبح أمرا لا يمكن السكوت عنه.. فكيف يمكن مواجهة هذه الظاهرة؟

المستشفى الاستثمارى أو الخاص له طبيعة فى كل شىء سواء من حيث المبانى أو من حيث الأطباء العاملون به، فالمفروض أن الذى ينشئ مستشفى خاصا هدفه فى المقـام الأول الربح. ونحن كـوزارة صـحـة نقوم بالعمل على تحـسين المسـتشفيـات التعليمية العامة التابعة لوزارة الصحـة ، وبذلك يصبح أمام المواطن العلاج المجانى، كما يصبح أمامه العلاج الاقتصادى، وللمواطن الحرية فى اختيار المكان الذى يعالج فيه.. ولكن يجب على كل مستشفى أن يوضح للمريض المستويات الموجودة عنده حتى لا يفاجأ المريض بفاتورة علاج خيالية.

فى إطار سياسة الخصخصة السائدة.. هل سيصل قطار الخصخصة إلى المستشفيات العامة؟

لا أعتقد أن الخصخصة ستصل إلى المستشفيات العامة، ولكنها تخص الشركات مثل شركات الأدوية، فالمؤسسة العلاجية تغطى نفسها بالكامل ولكن بأجر معقول. وهناك وحدات صحية «مستشفيات» متعددة تستطيع أن تعطى المواطن المصرى حسب قدرته وحسب احتياجه للخدمة المطلوبة، ولكن أحيانا تحدث بعض الشكاوى من بعض الأفراد. ولكن كل هذا موجود فى أغلب المجتمعات، ومعظم هذه الشكاوى سببها عدم وجود الأدوية، ونحن الآن نتبع نظاما جديدا يجعل الدواء متواجدا باستمرار، وللعلم فان مصر تنتج حوالى ٩٣٪ من احتياجات الشعب المصرى من الدواء خاصة أدوية السكر، والسرطان والتى تدعمها الدولة، وهناك أدوية أخرى تدعمها الحكومة لأهميتها العلاجية.

حالات الإيدز

وما خطة الوزارة إزاء مواجهة حالات الإصابة بالإيدز الوافد من الخارج؟

معدل الإصابة لدينا من أقل المعدلات فى العالم، والسبب هو أننا لدينا رقابة شديدة ونعمل فحصا مستمرا للطلاب الوافدين.. والخبراء الذين يعملون أكثر من شهر فى مصر وكذلك المجتمعات المستهدفة. وكان هناك أربع حالات تم ترحيلها كما يوجد فحص مستمر فى السجون ولذلك لا توجد عندنا حالات تذكر.

كما أننا نعمل ندوات توعية فى المحافظات عن الإيدز ومخاطره، فمن عام ٨٦ حتى الآن لم يتجاوز عدد الحالات ٦٠٠ حالة ما بين مصريين وأجانب وأغلب الحالات سببها نقل الدم.

وأحب أن أطمئن الناس إلى أنه لا توجد مشكلة ولكن يجب الاستمرار فى التمسك بالتقاليد الدينية كوسيلة لتجنب هذا الداء اللعين، ونؤكد على التوعية المستمرة فى جميع المحافظات من خلال وسائل الإعلام.

بدأت بعض الدول فى تطبيق نظام التحليل ضد الإيدز دون ذكر اسم أو شخصية.. هل يمكن تطبيق هذا النظام فى مصر؟

هناك مشروع يقترح أنه عند الزواج يجب إجراء تحاليل معينة من بينها «الإيدز» وهذا الموضوع ما زال تحت الدراسة، ولكن هل يكون هذا التحليل إجبارياً أو اختيارياً، وهذا الموضوع محل دراسة طبية اجتماعية، وفى رأيى أن هذا الموضوع من الأحسن أن يكون اختياريا، وأما إذا قلنا إنه من ضمن مسوغات الزواج وجود شهادة طبية بخلو الزوجين من الإيدز فهذا شيء لا يمكن قبوله فى المجتمع المصرى فى الوقت الحالى.

وهل تعتقد أن برنامج التوعية ضد الإيدز كاف؟

لقد عقدت عدة مؤتمرات على مستوى العالم وكان موعد معظمها يوما واحدا وكانت جميعها تتحدث عن التوعية. نكرر التوعية مهمة وضرورية لمكافحة الإيدز.

التأمين على التلاميذ

ما تقييمك لتجربة التأمين الصحى على التلاميذ فى المدارس؟

هذه التجربة عظيمة لأنها سهلت على أولياء الأمور البحث عن العلاج فى العيادات، ووفرت لهم الطبيب الممارس فى نطاق المدرسة، ويشترط أن يكون هناك غرفة مجهزة للطبيب فى المدرسة.

ولقد طلبت تقييم هذه الفكرة والتقييم أظهر نتائج ممتازة، ولذلك فنحن ندرس دائما تقليل السلبيات ومعظمها يرتكز على قيام كل طبيب بتحمل مسؤولية مدرستين أو ثلاث، لأن تخصيص طبيب لكل مدرسة شيء غير ممكن الآن.. ولذلك نحاول أن يشمل إشراف الأطباء أكثر من مدرسة.. والسلبيات عادة تقل حينما يحكم الإشراف على المدارس ولذلك فالشكاوى بدأت تقل حاليا وبشكل كبير.

هناك شكوى من أن بعض الأطباء يحيلون التلاميذ على بعض المستشفيات قليلة الخدمات؟

حدث استجواب فى مجلس الشعب دون تحديد أسماء هؤلاء الأطباء أو أسماء هذه المستشفيات، ونحن لا ننكر أن توفير الخدمات الطبية يتأتى عن طريق التدريب،

ووجود الأموال اللازمة لتطوير كل شيء داخل المستشفيات ، والخدمة الطبية تحتاج إلى وقت وإلى إمكانات، وأنا لا أحب الشكوى العامة، وإنما أحب الشكوى المحددة للتحقيق فيها.

البعض يعتبر التأمين الصحى وسيلة للحصول على إجازة مرضية أما العلاج فيبحث عنه بطريقة أخرى لدى أطباء آخرين؟

هذا الجزء سيتغير فى القانون الجديد، ولذلك طبعنا على الورق بالضغط أن هذا الدواء تابع للتأمين الصحى وحتى لا يساء استعمال الدواء، وفى ظل هذا النظام تكون هناك جدية من الطبيب والمريض، ولايمكن للمريض أن يبيع هذا العلاج لأية صيدلية لأنه مكتوب عليه أنه تابع للتأمين الصحى.

أما نقطة الإجازة المرضية فهذه المسألة تحتاج إلى تدريب الأطباء وعلى الطبيب ألا يوافق على هذه الإجازة إلا إذا كان مقتنعا بأن المريض فى حاجة إلى هذه الإجازة.

ارتفاع أسعار الدواء

أسعار الدواء تواصل ارتفاعها بشكل يبدو خارج قدرة محدودى الدخل.. فكيف يمكن حل المعادلة الصعبة بين السعر الاجتماعى للدواء وبين متطلبات شركات الإنتاج لاعتبارات اقتصادية؟

شركات الدواء تنقسم إلى شركات قطاع عام، وشركات مشتركة استثمارية، وشركات استثمارية خالصة، فأدوية القطاع العام تعثرت منذ الستينيات لأنها تحدد سعر الدواء من سنة ١٩٦١م عندما كان سعر الدولار بـ ٤٥ قرشا، اليوم سعر الدولار ٣٤٠ قرشا، فالشركة مطلوب منها إنتاج هذا الدواء بنفس السعر القديم. وإذا أخذنا فى اعتبارنا أن الخدمات ارتفعت أسعارها بشكل كبير، فكيف يستمر إنتاج هذه الشركة، وإذا منعنا عنها الدعم سيصبح سعر الدواء مرتفعا بشكل جنونى فيتوقف الإنتاج ويصبح الدواء سلعة نادرة.

ولذلك يصبح أمامنا ثلاثة خيارات أولها: عدم دعم الدواء، أو دعمه جزئيا، ومساعدة هذه الشركات لتخفيض ديونها.. وكانت بعض الشركات تتقدم بطلبات وينظر في حالتها، وندرس كيف نحسن سعر الدواء الذى تنتجه كل شركة بما لا يزيد عن ١٠ أو ١٥٪. أما الدواء الاستثمارى فسعره مرتفع لأن سعره مرتفع فى بلده، ولأنهم أيضا أنفقوا عليه كثيرا، ولذلك أوجدنا بدائل إنتاج مصرى لمعظم هذه الأدوية وعلى الطبيب أن يختار من هذه البدائل.

ونحن كوزارة نعمل على ضرورة توفير الدواء فى السوق حتى لا يضطر المريض إلى شرائه من الخارج. وما زلنا أرخص بلد فى أسعار الدواء بدليل تهريب البعض له خارج مصر.

اتهامات

تتوالى الاتهامات لمعامل وزارة الصحة.. ما خطة الوزارة لتطوير المعامل للرقابة على الأغذية؟

لقد أُرسلت لجان من أساتذة الطب الموجودين فى المعامل المركزية بالقاهرة ومن الوزارة وأساتذة المعهد العالى للصحة العامة إلى بعض المعامل فى الاسكندرية وبورسعيد، وأقرت أن المعامل فى حالة جيدة، وقالت إنه من الضرورى تطويرها بأجهزة حديثة مع تدريب الأطباء الموجودين فيها.. وحتى الآن هى مجهزة تجهيزا جيدا وتعمل بكفاءة.. فالكفاءة موجودة رغم قدم المبانى، فى بورسعيد المبانى حديثة جدا وتعمل بكفاءة ومستوى عال، ولقد أعددنا خطة ودراسة فوجدنا أن تطوير هذه المعامل يتكلف ٥ ملايين جنيه، وهو ما يؤكد أن هذه المعامل تعمل بكفاءة عالية، بالإضافة إلى وجود تفتيش دورى من «F.D.A» الأمريكية ليطمئنوا على عدم نقص أى شيء فى هذه المعامل، ولكنهم أشادوا بكفاءة المعامل.

الأغذية الفاسدة

قضية الأغذية الفاسدة أحدثت بلبلة فى الشارع المصرى فماذا تقول؟

اللحوم مشكلة كبيرة وهناك بعض الشركات المستوردة ترفض لها رسائل أغلبها نتيجة ارتفاع نسبة الدهون عن المسموح به طبقا للمواصفات.. والقلة بسبب السائل المنفصل أو البكتيرى. والتساؤل: هو لماذا نستورد من هذه الشركات ما دمنا نرفض رسائلها؟ وماذا سأفعل لكى أحمى المستهلك المصرى من رسائل دخلت بطرق غير مشروعة، ولذلك حولتها للنائب العام وربما يكتشف أشياء أنا لا أدرى عنها شيئا.

لماذا لم يتم الإعلان عن أسماء مستوردى السلع الفاسدة؟

يجب أن نفرق بين السلع المستوردة والسلع الفاسدة، فالمستوردة ليست فاسدة ولكنها غير مطابقة للمواصفات، وعندما تدخل السلع إلى المنافذ تدخل فى دور التخزين ثم التوزيع بالجملة والقطاعى.. وهنا يحدث الفساد نتيجة تخزين هذه السلع فى درجات حرارة غير مناسبة.

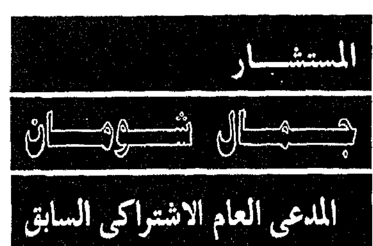
ومثل هذه السلع يتم إعدامها، ولذلك نعلن يوميا عن إعدام رسائل فاسدة من الجبن والألبان واللحوم وغيرها.

والأسماء تم تحويلها للنائب العام ولا يجب أن أُشهِّر بشخص بالنسبة لى لم يرتكب جرما. وعندما توجه إليه تهمة ودعوى جنائية ويحاكم نعلن اسمه.

ما تقييم سيادتكم لجهود الوزارة فى عام ١٩٩٥م ؟

عام ١٩٩٥م عام التنظيم.. والتوعية والانضباط.





- *بقاء جهاز المدعى العام الاشتراكى ضرورة للدفاع عن حقوق الشعب والطبقات الكادحة.*
- *هناك فرق بين النائب العام، وجهاز المدعي العام الاشتراكي، ولا توجد ازدواجية.*
- *المدعى العام الاشتراكى، هى التسمية الواردة فى الدستور.*
- *الأعباء تتغير وتتطور حسب المشكلات التى تطرأ على المجتمع.*

المستشار جمال أحمد شومان يرأس جهازا من أخطر أجهزة الدولة، إنه جهاز المدعى العام الاشتراكى، ذلك الجهاز الذى يحاكم من يلحق الأضرار بالصالح العام للشعب، ويحاكم من يحققون الثراء على حساب المجتمع وطبقاته الكادحة والفقيرة.

بدأ حياته القضائية فى سلم النيابة، فصعد درجاته درجة درجة، الأمر الذى أعطاه خبرة طويلة المدى وعميقة فى ساحة القضاء والمحاكمة، وعن رؤيته للأداء فى الجهاز الذى يرأسه كان هذا اللقاء:

الإرهاب هو موضوع الساعة فى مصر كيف ينظر إليه المدعى العام الاشتراكى؟

- الإرهاب مسألة دخيلة على مصر وعلى الشعب المصرى نفسه وعلى طبائعه وأخلاقه، وأعتقد أنه لابد من نهاية لهذا الإرهاب وسوف ينتهى فعلا قريبا.

هل لجهاز المدعى العام الاشتراكى دور فى مكافحة الإرهاب؟ أو بمشاركة الأجهزة الأخرى؟

- لا..

بطء التقاضى

عملتم لفترة فى النيابة العامة وفى سلك القضاء، فما هو تعليقكم حول ظاهرة عملية بطء إجراءات التقاضى؟

هذه مسألة متشعبة الجوانب تساهم فيها الكثير من الجوانب الأخرى، مثل قلة عدد القضاة وكثرة القضايا المتداولة فى الجلسات، وأيضا لتعقيدات بعض القوانين التى تدعو إلى تعديلها، بمعنى أن هناك عوامل كثيرة لايمكن إرجاعها إلى عامل واحد من هذه العوامل والحمد لله أننا دائما فى تحسن.

ما الرد على من يطالبون بإلغاء جهاز المدعى الاشتراكى؟

ـ بعد تجربتى فى العمل بجهاز المدعى العام الاشتراكى فأنا من المؤمنين بضرورة بقاء الجهاز، لأنه يدافع عن حقوق الشعب خاصة الطبقات الكادحة وغير القادرة على تحمل أعباء التقاضى ماديا ،حيث يعفيهم الجهاز من تحمل الأعباء المادية والنفسية للتقاضى ليرد حقوقهم المسلوبة نيابة عنهم.

الأعباء تتغير

ما حجم الأعباء الواقعة عليكم بصفتك ممثلا للجهاز؟

ـ هذه الأعباء تتغير وتتطور على حسب المشكلات التى تطرأ على المجتمع، على سبيل المثال حينما صدر قانون الحراسة سنة ١٩٧٠ لم يكن فى ذهن المشرع أن هناك شركات توظيف أموال سوف تنتج عنها مشكلات من الممكن بمقتضى النص أن تفرض عليها الحراسة ونقوم بالتحفظ عليها، وأما إذا أتى الشخص بأفعال من شأنها الإضرار بالمصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية للمجتمع، فإن هذا النص الأخير واجهنا به تلك المشكلات واستطعنا حلها بمقتضاه، وهو الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع، ونباشر عملنا فى دعاوى الحراسة تحت هذا النص.

كما أنه طرأت على المجتمع فى الفترة الأخيرة بعض المسائل، مثل عملية البناء دون مراعاة المواصفات القانونية ،ومخالفة التراخيص فى الارتفاعات المقررة، واستطعنا أن ندرجها تحت هذا النص. هذه الموضوعات لم تكن ظاهرة وقت سن القانون ولم تكن محددة ولا معروفة لأنها تنشأ فى أى وقت. وهنا نتعامل على أساس

أن المتهم أتى أفعالاً تضر بالمصالح الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية للمجتمع، وهذه الاختصاصات يمكن أن تتسع فى العديد من النواحى المختلفة. ويمكن أيضا أن تضمحل فى نواحٍ أخرى. فعلى سبيل المثال، قضايا العملة كانت فى وقت ما هى المنتشرة وكنا نتحفظ على أموال وأصحاب هذه القضايا ونقدمهم إلى محكمة القيم لطلب مصادرة أموالهم، أما الآن فأصبح التعامل فى العملات قانونيا من خلال البنوك ومن خلال شركات الصرافة ولذلك انعدمت هذه النوعية من القضايا؛ لأن السعر أصبح محددا سواء فى الصرافة أو فى البنك وقد تلاشت تجارة العملة، وليس معنى هذا أن الجهاز ليس لـه لزوم لأن الإضرار بالمصالح الاقتصادية ينشأ فى أى وقت ومن أى عمل.

التسمية

لفظ المدعى الاشتراكى لماذا لم يتغير رغم التحول المصرى من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق..؟

ـ هذه التسمية، المدعى الاشتراكى، واردة فى الدستور وكلنا يعلم أن الدستور له إجراءات معينة لتعديله وأعتقد أنه حينما يأتى الوقت لتعديل الدستور ستكون هذه التسمية محل نظر.

معنى هذا أنه يمكن تغيير هذه التسمية..؟

ـ نعم ممكن فى حالة تعديل الدستور، ولو كانت التسمية واردة فى القانون كان من السهل تعديلها، ولكن فى الدستور لابد من اتباع إجراءات معينة والمشكلة ليست فى الاسم؛ لأن العبرة بالمقاصد والمعانى وليست بالألفاظ والمسميات المهم ما تؤديه تلك المسميات.

هناك جدل قائم حتى الآن حول دور وطبيعة جهاز المدعى العام باعتباره جهازا استثنائيا ، فهل يمكنكم إلقاء الضوء على ما يؤديه الجهاز لخدمة المجتمع وقوانينه؟

لقد نص الدستور على أن الجهاز مسؤول عن المكاسب الاشتراكية، ونص أيضا على أنه مسؤول عن اتخاذ الاجراءات التى تكفل للشعب حقوقه وسلامة المجتمع ونظامه السياسى وهذه النصوص أعتقد أنها لا تخص نظاما رئاسيا معينا أو نظاما اقتصاديا معينا ولكنها قابلة للتطبيق فى ظل أى نظام.

كما نص الدستور على أن يحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجهاز، وهناك اختصاصات يمكن أن يحددها القانون ومنها ما نص عليه القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الخاص بتنظيم فرض الحراسة وسلامة الشعب بحيث تفرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع إذا أتى فعلا أو أفعالا من شأنها الاضرار بمصالح المجتمع الاقتصادية وأمن البلاد الخارجى أو الداخلى أو إفساد الحياة السياسية أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر.

كما أن الحراسة تفرض على أموال الشخص إذا تضخمت هذه الأموال بسبب من الأسباب الخمسة التى حددها القانون، أو بسبب استغلال المناصب أو الوظائف، أو الصفة النيابية أو الشعبية، أو النفوذ، أو نتيجة استغلال الغش، أو التواطؤ أو الرشوة فى تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات أو الأشغال العامة أو أى عقد إدارى مع الحكومة، وكذا تهريب المخدرات أو الاتجار فيها أو الاتجار فى الممنوعات بالسوق السوداء أو الاستيلاء بغير حق على الأموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتباريين.

أى أن المشرع استهدف من فرض الحراسة حماية النظام الأساسى وتعقب الثروات غير المشروعة وأعتقد أن هذا لا يتطلب نظاما سياسيا أو اقتصاديا معينا.

تعارض وتكامل

هل هناك تعارض بين جهاز المدعى الاشتراكى والنيابة العامة أم أنهما متكاملان مع بعضهما البعض حيال بعض القضايا المثارة..؟

ـ اختصاص النيابة العامة هو الدعوى الجنائية، أى أنها تحقق الدعوى الجنائية وتتصرف فيها إما بالحفظ أو بالإحالة الى المحكمة لتفصل فيها سواء أكانت العقوبات

تنطوى على فكرة الاستئصال أم الإيلام. والاستئصال هو الإعدام، أما الإيلام فيكون فى صورة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس أو الغرامة.

أما جهاز المدعى الاشتراكى فإنه يباشر دعوى الحراسة أمام محكمة القيم، أى أنه يحقق الدعوى ويرفعها أمام محكمة القيم وتنتهى بالحكم، إما بمصادرة الأموال محل الدعوى، كلها أو بعضها، والهدف شل حركة رأس المال عن الإضرار بالمصالح العليا للمجتمع.

كما أن الجهاز يباشر دعوى المسؤولية السياسية التى قد تنتهى بحكم أو جزاء من الجزاءات المقررة فى القانون وهى الحرمان لمدة محدودة من الترشيح لعضوية المجالس الشعبية. ويتضح لنا من خلال هذا الدور أنه ليست هناك ازدواجية فى عمل كل من النيابة وجهاز المدعى العام. وحتى قبل صدور قانون المدعى الاشتراكى كان هناك بعض الأفعال تُرفع عنها دعوى جنائية وأخرى يرفع عنها دعوى تأديبية وأخرى دعوى مدنية ولم يقل أحد إن هناك ازدواجا أبدا.

توظيف الأموال

أمامكم بعض حقوق المودعين لدى بعض شركات توظيف الأموال مثل الهدى مصر والسعد، وأمام النائب العام شركة الريان والشريف، ما الحكمة من وراء ذلك..؟

هذا لا يعنى شيئا وإنما تولى كل منا القضايا التى أحيلت إليه.

تعودنا دائما أن قضايا شركات توظيف الأموال تكون من اختصاص الجهاز، فهل كان هذا عبئا عليكم أو كان بناء على رغبة أو طلب منكم..؟

أنا لم أتخل عن مسؤوليتى تجاه أية شركة من شركات توظيف الأموال ولم أعتذر عن قبول أية قضية؛ ولكننى لا أعرف الظروف التى صاحبت قضية الريان والجهاز

لم يتناولها، فحولت إلى النائب العام وأنا فى موقعى سواء أكنت فى النيابة العامة أم جهاز المدعى الاشتراكى لم أعتذر عن التحقيق فى أية قضية من قضايا شركات توظيف الأموال، ولذلك فهناك قضايا أُحيلت للنيابة وأخرى إلى جهاز المدعى الاشتراكى، وقضية الريان وصلتنى وكنت وقتها فى موقع النائب العام.

قانون العيب

ارتبط الجهاز فى بداية نشأته بقانون العيب، هل ما زال الجهاز يعمل بهذا القانون..؟

ـ طبقا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠م والخاص بحماية القيم من العيب، فإن الجهاز يختص بدعوى المسؤولية السياسية، وهذا القانون أناط بالمدعى الاشتراكى الاختصاصات الواردة فى قانون الحراسة وهو القانون ٣٤ لعام ١٩٧٠م والتى كان يتولاها المدعى العام ،ولا أخفى عليكم أنه منذ أن تقلدت منصبى هذا فى ٣٠ديسمبر ١٩٩٠م لم أباشر دعوى المسؤولية السياسية وإن دل هذا على شىء فانه يدل على اتساع دائرة الديمقراطية فى مصر وإننا نسير فى الطريق الصحيح نحو الديمقراطية الكاملة، وأما ما نباشره فى هذه الفترة هى دعوى الحراسة على الأموال التى ذكرنا أسبابها من قبل.

فى فترة من الفترات اهتم جهاز المدعى الاشتراكى بالتحقيق مع السياسيين والآن نادرا ما يحدث ذلك، لماذا..؟

ـ نحن نسير فى الطريق الصحيح للديمقراطية الكاملة كما قلت من قبل.

ما الفرق بين جهاز المدعى المصرى وأجهزة الادعاء فى الدول الأخرى مثل ألمانيا مثلا..؟

ـ أى قانون لابد أن يواجه ظروف المجتمع وحاجاته، ونحن لا ننقل القوانين من الدول الأخرى كما هى، إنما يرجع المشرع إلى قوانين البلاد الأخرى على سبيل

الاستئناس ليأخذ منها ما يناسبه ويطرح مالا يناسبه فلكل بلد ظروفه وأيضا لكل بلد قوانينه.

هل للجهاز تعامل أو تعاون مع بلدان أخرى سواء عربية أو أوروبية..؟

ليست لنا أية صلات مع أية دولة من الدول التى تطبق نفس النظام والدول العربية لا تطبق هذا النظام.

حجم الأموال

ما حجم الأموال التى يقوم الجهاز بردها لأصحابها سنويا..؟

الأموال التى ردت خلال عام ١٩٩٠م عبارة عن ١١٧,١٠٥,٠٨٤ جنيها، و١٤,١٥١,٧٦٠ دولارا أمريكياً، و ١٧٠,٠٠٠ مارك ألمانى، وحوالى ٨٧٢٨ كيلو جراماً مشغولات ذهبية، مع العلم بأن قيمة الأموال التى حكم بمصادرتها عام ١٩٩٠ حوالى ١١,٤٠١,٨٧٥ جنيها و٢٩,٧٩٩ دولارا أمريكيا.

وبالنسبة لعام ١٩٩١ استطاع الجهاز رد ١٦٣,٢٠٢,٢٢٧ جنيها و٣,٠١٣,٦٦٥ دولارا أمريكيا، والأموال التى حكم بمصادرتها فى نفس العام ٤,١٣٨,٧٣٣ جنيها.
وفى عام ١٩٩٢م رد الجهاز ١٥٢,٠١٠,٨٨٨ جنيها و ٢٢,٠٠٨,٠٠٠ جنيها استرلينيا و ١١١,١٣٧ ماركاً ألمانياً.

وفى عام ١٩٩٣م رد نحو ٨٦٨,٠٤٩,٤١١ جنيها و٨,٠٨٢,٢١٨ دولارا أمريكيا.

بالنسبة لحجم الأموال التى تخص الهدى والسعد هل قاربت على الانتهاء..؟

بالنسبة لشركة الهدى فلها اجمالى مديونية المودعين حوالى ٣٣٧ مليونا وهى بالضبط ٣٣٦,٦٦١,٦٣١ جنيها، وما تم رده للمودعين حتى الآن سواء نقدا أو عينا حوالى ٩٣,٤٤١,٤٨٨ جنيها، أما بالنسبة للسعد إجمالى مديونية المودعين ٣١٧ مليونا وديون أخرى لغير المودعين تبلغ ٨٠ مليونا، وإجمالى ما تم رده للمودعين عينا ونقدا حتى الآن ١٠٠,٤٨١,٠٩٧ جنيه.

هل هناك أموال أخرى للهدى أو السعد..؟

ـ لهما أموال أخرى معروضة للبيع نلتهنه منها حتى الآن وهذا ما تم رده فقط.

هل هناك شركات أخرى غير الهدى والسعد تحققها سيادتكم..؟

نعم هناك بدر والحجاز وشركات أخرى صغيرة.. هناك ومازال متداولا فى أيدينا ملفات ١٤ شركة وشخص بالنسبة لتوظيف الأموال، وانتهينا من ١٨ شركة وفردا كان لهم نشاط فى توظيف الأموال.

نسبة مئوية

هناك أقاويل حول حصول الجهاز على نسبة من الأموال التى يردها..؟

نعم هناك نسبة يصر عليها القانون ٣٤ لعام ٧١ الخاص بتنظيم فرض الحراسة، حيث إنه نص على أنه ينبغى فى الحكم الصادر بفرض الحراسة تحديد المصروفات اللازمة لادارة الأموال المفروض عليها الحراسة، وحددت النسبة فى محكمة القيم بحوالى ٥٪ من صافى الإيراد، وصافى الإيراد هذا يساوى صافى الربح فى الاقتصاد وهو الفرق بين مصاريف إدارة المال والعائد من هذه الادارة.. ونسبة الـ ٥٪ هذه لايدخل فيها البيوع لأن البيوع ليست إدارة، مع العلم أن كل الأموال ليس فيها صافى إيراد مثل أراضى البور وقضايا الخلوات والمساكن.

إن صافى الايراد ليس إلى الحد الذى نشرت عنه الصحف وهذه النسبة يصرف منها على الادارة لأن ميزانية الجهاز ليست بها مبالغ مخصصة لادارة هذه الأموال وأنها أموال خاصة ملك المودعين أو الخاضعين لا تتحمل الدولة نفقات ادارتها، وليست فى الميزانية أية مبالغ لادارتها.

وكما قلت فى اللجنة الاقتصادية ان صافى الايراد الذى حصل سنة ١٩٩٣م عبارة عن مبلغ مجموع ١٨ شركة توظيف أموال أو أفراد كانوا يعملون فى توظيف الأموال وانتهت نهائيا. البعض ردت له بنسبة ١٠٠٪ والبعض الآخر بنسب أخرى على قدر

المال الذى تم وضعه تحت الحراسة والباقى الآن تحت عمل الجهاز ١٤ شركة أو أفراد يعملون فى توظيف الأموال وقد ردت لهم نسب محددة نتيجة بعض البيوع. ونظرا لوجود أموال أخرى لم يتم بيعها وما زلنا فى طريقنا لإتمام هذه البيوع؛ حتى يمكن رد هذه الحصيلة للمودعين.

فرض الحراسة

ما معنى فرض الحراسة على أموال أحد الخاضعين..؟

ـ المعنى هو أننى أمسك بيده عن التصرف أو إدارة الأموال المفروض عليها الحراسة وأن يدير الجهاز هذه الأموال نيابة عنه. أما بالنسبة للتصرف فلا يملك الجهاز التصرف فيها إلا بموافقة أو بإذن يصدر من محكمة القيم.

كم تبلغ جملة الخاضعين..؟

ـ هذا يتطلب حصراً.

بعد صدور القانون الجديد للإسكان وإطلاق حرية التأجير والتمليك هل ستكون هناك قضايا بالخلوات وخلافه...؟

ـ لن تكون هناك قضايا بالخلوات ولكن هذا القانون لم يصدر بعد وعلى ضوء القانون ومواده تكون النتيجة.

الجديد فى التقرير

ما الجديد فى التقرير السنوى للجهاز أمام مجلس الشعب عن السنوات السابقة؟

ـ الجديد فيه هو كمية الشكاوى والبلاغات التى أنهينا النزاع فيها وديا، حيث أعيدت الحقوق إلى أصحابها بغير فرض الحراسة وبغير عرض الأمر على محكمة القيم، كما أن الأموال التى تم ردها هذا العام فاقت مجموع الأعوام السابقة.

بالنسبة لقضية بنك الاعتماد والتجارة هل كان للجهاز دور فيها ..؟

ـ هذا الموضوع مختلف لأنه مرتبط بالبنك المركزى.. وقد قام البنك بتصحيح وضعه ومشكلاته حماية للجهاز المصرفى بأكمله.

إيرادات الحراسة كم بلغت؟

ـ بلغت خلال عام ٩٣، وهى الإيرادات الناتجة من التشغيل أو إدارة الأموال والتى تحددت نسبة ٥٪ بلغت حوالى ٥,٠٦٠,٦٠٠ جنيه صرف منها للادارة ٣٣٩,٩٠١ جنيه مصرى.

السيرة الذاتية :

- حاصل على ليسانس الحقوق ١٩٥١م .
- وحاصل على دبلوم القانون الخاص ١٩٥٨م .
- ودبلوم العلوم الجنائية ١٩٥٩ م .
- تدرج فى سلم النيابة العامة والقضاء منذ تخرجه ١٩٥١م حتى تم اختياره نائبا عاما ١٩٨٨م .
- عـين مـدعياعاما اشتراكيا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠م وحتى الآن .
- متزوج وله من الأبناء ولدان وبنت.

الفهرس

ملف الصور

السادة المسؤلين فى حوار مع الصحفية نورا راشد



المهندس سليمان محمد متولى سليمان وزير النقل والمواصلات



المهندس محمد ماهر عثمان اباظة وزير الكهرباء والطاقة



محمد صفوت الشريف وزير الإعلام



المستشار فاروق محمود سيف النصر وزير العدل



الفنان فاروق عبد العزيز حسنى وزير الثقافة



الدكتور محمود سيد أحمد شريف وزير الادارة المحلية



الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم



الدكتور المهندس حمدى على عبد الوهاب البمبى وزير البترول



اللواء حسن محمد الألفى وزير الداخلية



الدكتور ممدوح أحمد البلتاجى وزير السياحة



المهندس محمد عبد الهادى عبد المجيد راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية



الدكتور زكى أبو عامر وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى



الدكتور مهندس محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية



الدكتوره ڤينيس كامل جودة وزيرة شئون البحث العلمي



الدكتور مهندس محمد الغمراوى داود حسن وزير الدولة للإنتاج الحربى



أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة



الدكتور أحمد أحمد جويلى وزير التموين والتجاره



الدكتورة نوال عبد المنعم التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولى



المستشار مدحت المراغى رئيس محكمة النقض



المستشار على الخادم رئيس مجلس الدولة



المستشار رجاء العربى النائب العام



المحاسب فخرى عباس رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات



الدكتور حسين الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعي



الدكتور مهندس إبراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار ووزير الصناعة السابق



الدكتور محمد الرزاز وزير المالية السابق



المستشار أحمد رضوان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة السابق



الدكتور ماهر مهران وزير دولة لشئون السكان والاسرة السابق



محمود محمد محمود وزير الاقتصاد المصرى السابق



الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة السابق



المستشار جمال شومان المدعى العام الاشتراكى السابق

من

الألبوم التذكارى



مع الدكتور كمال أحمد الجنزورى فى اول ساعة لتوليه منصب رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للتخطيط

١٩٩٦/١/٣



مع الدكتور عصمت عبد المجيد امين عام جامعة الدول العربية أثناء احتفال سفارة فرنسا بالعيد الوطنى



مع الدكتور عاطف صدقى فى مجلس الوزراء وهو يطالع موضوعات نورا راشد ١٩٩٥/١٢/٢٩



تبدو فى الصورة مع الدكتور عاطف صدقى وسلطان البهرة



نورا راشد بصفتها عضو نادى الليونز وهى تصافح وزير الاعلام صفوت الشريف فى احتفالية أقيمت له وبجانبه الاستاذ احمد يحيى رئيس النادى ١٩٩٢



مع وزيرة البحث العلمى الدكتورة ڤينيس كامل والدكتور محمد الغمراوى وزير الانتاج الحربى والملحق العسكرى الفرنسى بالقاهرة



مع أعضاء نادى «ليونز» القاهرة وهم يحتفلون بالمستشار رجاء العربى «النائب العام» على يساره المستشار ابراهيم زاغو وعلى يمينه المستشار عماد اسماعيل والمستشار أيمن عباس والمستشار احمد يحيى والمحامى عبد العزيز جبر



فى حفل استقبال الذى أقامته السفارة الفرنسية بالقاهرة بمناسبة العيد الوطنى. ويظهر فى الصورة السفير الفرنسى وإلى جواره السفير الأمريكى بالقاهرة.



مع حرم السفير الفرنسى بالقاهرة مدام لوكليرك وإلى جوارها حرم المهندس صلاح حسب الله وزير الاسكان السابق



تتوسط الدكتور رجائى زغلول عضو مجلس الشورى السابق وروبرت بلليتر مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الاوسط ورجل الاعمال المصرى المستشار فاروق هاشم رئيس نادى ليونز السلام



مع حرم رئيس الوزراء المصرى الاسبق الدكتور على لطفى وسيدة الأعمال زينب تقى



فى النادى السياسى للحزب الوطنى مع وزير الداخلية اللواء حسن الألفى



في صحبة زوجات السفراء العرب أثناء زيارتهم المستشفيات بعد زلزال اكتوبر ١٩٩٢ ، ويظهر في الصورة الشاب أكثم الذى نجا من عمارة الموت بمصر الجديدة



أثناء تفقد ضحايا زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مستشفيات القاهرة.



صورة تجمع بين الصحفية واللواء أحمد محمد عبد الرحمن رئيس الرقابة الادراية وأسرته والقنصل الفرنسى أثناء الاحتفال بعيد فرنسا الوطنى



توديع السفير الفرنسى وحرمه بالقاهرة



الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق ورئيس المجالس القومية المتخصصة



مع وزير الادارة المحلية د. محمود شريف ومحافظ اسيوط اللواء سميح السعيد رحمه الله



اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق واللواء فخر الدين خالد بالنادى السياسى فبراير ١٩٩٣م.



د. نوال التطاوى وزوجها د. محمد قاسم بمنزل الوزيرة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٧/٢٦٣٣

I.S.B.N- 977 - 01 - 4738 - 9



• الكــاتبة

رغم العمل اليومى الشاق فى بلاط صاحبة الجلالة إلا أن روحها ظلت متعلقة بأمل كبير فى أن تنقل إلى الناس صورة صادقة عن الجهود الشاقة التى يبذلها أولئك الرجال الذين عهد إليهم الرئيس محمد حسنى مبارك بأدوار هامة سياسية فى جميع المجالات، فكان اختيار عنوان الكتاب «رجال حول الرئيس» وقد شمل الكتاب أيضا بعض الشخصيات التى لا علاقة لها بالسياسة وتتولى شئون العدالة. ومن ثم فهذا العمل يعتبر راصداً وشاهداً على فترة مهمة من تاريخ مصر المعاصر.

.. بقى أن نقول إن نورا راشد عشقت الصحافة السياسية من خلال عملها فى جريدة الأنباء الكويتية وتابعت العمل السياسى عن قرب بمجلس الوزراء ومجلسى الشعب والشورى وجامعة الدول العربية وهى :

عضو جمعية اتحاد الكاتبات

عضو جمعية حماية المستهلك

وهذا الكتاب باكورة إنتاجها الفكرى الذى استغرق إعداده ثلاث سنوات كاملة من الجهد والمثابرة.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب